الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي الأسبوعي عدد رقم (٢٧٨)

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	٢
هيئة حقوق الإنسان	٤٥
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	٦٢
حقوق الإنسان في العالم	٢٠٧

زواج القاصرات ليس جريمة يومية.. وتصعيده إعلاميا إساءة للوطن

المصدر: جريدة شمس الاربعاء١صفر ١٤٣٢ هـ - ٥ يناير ٢٠١١م العدد ١٨٢٠
http://www.shms.com.sa/html/story.php?id=١٢٠٦٩٦

حائل. محمد العنزي

أوضح عضو مجلس هيئة حقوق الإنسان الشيخ الدكتور عبدالعزيز الفوزان، أن سر قوة هيئة حقوق الإنسان ارتباطها المباشر بخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، مبينا أن زواج القاصرات ليس كما صورته بعض الصحف بأنه جريمة تحصل يوميا، وأن الأمر لا يعدو كونه حالات فردية، مضيفا أن التصعيد الإعلامي المبالغ فيه إساءة للوطن والمجتمع «بعض القضايا تطفو على سطح الاهتمام العالمي بسرعة والمملكة مستهدفة وعقدت ورش عمل وكتبت نحو ٣٠٠ صفحة أعدها عدد من المختصين، كما رفعت عدة توصيات إلى خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز».

ورد الفوزان على سؤال من أحد الحضور حول ضرورة اتخاذ موقف فعلي في تجاوزات أئمة المساجد في دعاء القنوت على الكفار بالهلاك العام، وتساؤله حول العبارة التي ترد فيه «اللهم أبرم لهذه الأمة أمر رشد يعز فيه أهل طاعتك ويذل فيه أهل معصيتك» بقوله «ومثله الدعاء «اللهم أحصهم عددا واقتلهم بددا» وهذا مخالف وفيه إثم وظلم، ولماذا لا يقال «اللهم اهدهم».

وأضاف «لعل من يسمع هذا الدعاء يكره الشخص والإسلام، والدعوة على الكفار عموما اعتداء في الدعاء لا يجوز، ويقصد في ذل أهل المعصية ألا ترتفع راية المنكر».

وأكد في محاضرته التي ألقاها في الأمسية التي نظمها أدبي حائل بالقاعة الثقافية بمقره أمس الأول، بعنوان «تأصيل حقوق الإنسان في الإسلام» أن أكثر الخلافات الثقافية وما يترتب عليها من ظلم يوجد في الأمور الاجتهادية، مشيرا إلى وجود من يستنكر مصطلح حقوق الإنسان، بدعوى أنه معاصر ومستحدث «حقوق الإنسان من أسمى غايات إرسال جميع الرسل والديانات والكتب السماوية، وجاءت الشريعة الإسلامية بقصد حفظ مصالح العباد في المعاش والمعاد، وحفظ الدين والنفس والعقل والعرض والمال، كما تحدثت التعاليم الشرعية عن الإحسان والبر بالوالدين حتى ولو كانوا كفارا، ونهى الإسلام عن العدوان والظلم والإيذاء للكفار إلا إذا كان الكافر محاربا فينبغي رد شره ومحاربته».

وأضاف الفوزان «نحن بحاجة إلى تأصيل مفهوم حقوق الإنسان لأنها أصبحت مسألة مسيسة، وكون البعض يسيء استخدام هذه المصطلحات فلا ينبغي أن ننكرها»، ضاربا عدة أمثلة على ذلك بقوله «أسهل طريقة لإقناع الناس بحقوق الإنسان هو الحديث عنها»، مشددا على أهمية التواصل «هناك من يستغل مصطلحات الديمقراطية والحرية لنشر الفساد، وإن الإسلام دعا إلى الحرية المنضبطة».

وأكد الفوزان أن غياب ثقافة حقوق الإنسان أوجد نوعا من التمنع، مبينا أن الهيئة تتوسع في فتح فروع لها تدريجيا بالمناطق الكبرى، إضافة إلى وجود أعضاء متطوعين في كل منطقة.

وحول مسؤولية ودور الهيئة في البطالة وغلاء المعيشة والسكن والإيجارات، أوضح «هذا وتر حساس وعنيت به الهيئة منذ إنشائها، وهناك تجاذب مع بعض الجهات حول هذا الموضوع الذي تم تصعيده إلى مقام خادم الحرمين الشريفين، كما أنه يفترض أن تكون هناك اقتراحات من المجتمع وتعاون أكبر من جهات أخرى»، مشيرا إلى أن الفكر والثقافة من اختصاص وزارة الثقافة والإعلام، وإن تم مخاطبة الوزارة ولم تستجب فهذا دورنا وهو أن نتساءل فنحن لا نفصل، وإن لم يتم التجاوب يتم الرفع إلى مقام خادم الحرمين الشريفين».

وحول ضرورة سن قوانين لحقوق الإنسان، لأن الممارسات التي يقوم بها الفرد لا تدل على أنه توجد حقوق مشتركة، ذكر الفوزان أن جميع القوانين موجودة لحماية حقوق الإنسان، وتمت مراجعة جميع الأنظمة في المملكة ولا يوجد نظام

واحد فيه انتهاك «لكن هناك أنظمة لا يتم تطبيقها، وهناك تجاوزات تراقبها الهيئة ودورها مراقبة الانتهاكات ومعاقبة المنتهكين، والهيئة ليست جهة عدلية أو تنفيذية، ونحن نطالب بمحاربة الفساد الإداري والمالي، ولا أعلم قانونا يكرس انتهاك حقوق الإنسان، ولو علمنا لرفعنا بذلك إلى مقام خادم الحرمين الشريفين لمعالجة الأمر»

«حقوق الإنسان» تنفي اللبس في تعريف «الاتجار بالبشر»

أعلنت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان عدم تسجيل أي حالة اتجار بالبشر بعد مرور ما يقارب عاما ونصف عام على سن النظام الذي صادقت عليه سبع جهات حكومية، هي وزارات الداخلية والخارجية والعدل والشؤون الاجتماعية والعمل، وهيئتا حقوق الإنسان والادعاء العام.

وكانت «شمس» نشرت في عددها يوم الاثنين الماضي عن جدل بين الجمعية والهيئة حول تعريف مفهوم الاتجار بالبشر، إلا أن الهيئة ردت بأن التعريف واضح ومحدد وصريح ولا يوجد أي خلاف بين الجمعية والهيئة حول التعريف، مضيفة أن الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان شاركت بورقتي عمل في ندوة نظمتها هيئة حقوق الإنسان للتعريف بنظام الاتجار بالبشر، وورقة تقدم بها رئيس الجمعية بعنوان نظام الاتجار بالبشر والعقوبات التي نصت عليها الأنظمة السعودية.

و «شمس» إذ تشير للبس الحاصل في المادة، توضح أن جهود الهيئة ورئيسها الدكتور بندر العيبان واضحة، والجمعية محل تقدير واعتزاز الصحيفة وكل أبناء الوطن.

حقوق الإنسان تطمئن على حماية مواليد أبها العام

المصدر: جريدة شمس الخميس٢ صفر ١٤٣٢ هـ - ٦ يناير ٢٠١١م العدد ١٨٢١
http://www.shms.com.sa/html/story.php?id=١٢٠٨٣٠

أبها. محمد موسى

انتقد أعضاء الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان «فرع عسير» عدم وجود استشاريين وطبيبات وممرضات سعوديين في مستشفى أبها العام للنساء والولادة، وطالبوا المستشفى بالاستجابة لطلبات كثير من المواطنين بتوفير الكوادر الوطنية.

جاء ذلك خلال جولة تفقدية قام بها أعضاء الجمعية لمستشفى أبها العام للاطمئنان على إجراءات حماية المواليد من حالات السرقة حرصا على عدم تكرار حادث المدينة المنورة.

واستمع الوفد برئاسة الدكتور على الشعبي وعضوية محمد آل مزهر ومحمد معتق وظافر العباسي إلى شرح من مدير المستشفى عبدالعزيز آل زريق عن طريقة العمل وآليات استقبال المواليد منذ ولادتهم حتى تسليمهم لذويهم والإجراءات المتبعة التي تكفل لهم سلامتهم والمحافظة عليهم.

وكشف آل زريق لأعضاء الوفد القضاء التام على الفيروسات في حضانة المواليد، مشيرا إلى أن الوضع مستقر تماما، حيث لم يتم تسجيل أي حالة. كما أشار إلى نجاح المستشفى في إنقاذ حياة العديد من المواليد من أصحاب الأوزان الضعيفة خاصة أصحاب الـ ٥٠٠ جرام، مشيدا بجهود الدكتور أحمد العامري في ذلك الشأن

مواليد مستشفى أبها معرضون للخطف

المصدر: جريدة الوطن الخميس٢ صفر ١٤٣٢ هـ - ٦ يناير ٢٠١١م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=٣٦٢٧٧&CategoryID=٣

عضو جمعية حقوق الإنسان الدكتور علي الشعبي (يمين) يرصد سجلات طبية مع كادر تمريضي في مستشفى أبها العام أمس

أبها :سلمان عسكر ٢٠١١-٠١-٠٦ ٢:٢٠ AM

رصد وفد من أعضاء جمعية حقوق الإنسان عدة مخالفات في مستشفى أبها العام أبرزها افتقاره لوسائل حماية المواليد من حالات الخطف .

وخلال جولة ميدانية قام بها الوفد في المستشفى تبين أنه يعاني من نقص في الكوادر الطبية بأجنحة تنويم المواليد وغابت كاميرات المراقبة في ممرات جناح الولادة خاصة أن معدل الولادات يتراوح بين ٨٠ و١٣٠ مولودا يوميا .

وفي الوقت الذي جدد فيه الوفد دعوته لمسؤولي المستشفى بضرورة وضع آلية تثبت هوية الكوادر الطبية، قال عضو الجمعية محمد آل معتق لـ"الوطن": إن بعض الكوادر غير مؤهلين لممارسة المهنة، كما أن قسم حضانة المواليد يفتقر للتهيئة المناسبة .

كشفت جولة ميدانية نفذها وفد من أعضاء جمعية حقوق الإنسان عن رصد العديد من المخالفات داخل أروقة مستشفى أبها العام، من بينها نقص في عدد الكوادر الطبية بأجنحة تنويم الولادة، وغياب الكاميرات الرقابية في الممرات مقارنة بأعداد المواليد اليومية والتي تتراوح بين ٨٠- ١٣٠ مولودا يوميا بما يشكل خطرا في حال خطف أي من المواليد، بالإضافة لافتقار بعض الكوادر للخبرات التي تؤهلهم لممارسة أعمالهم، إلى جانب عدم تأثيث المستشفى بالشكل الذي يليق مقارنة بحجم ما خصص له.

وكان الوفد الذي يضم الأعضاء الدكتور علي الشعبي، الدكتور محمد آل مزهر ومحمد بن معتق ومحمد ظافر، قد باشروا جولتهم يرافقهم مدير المستشفى عبدالعزيز آل زريق، واستمعوا لشرح مفصل عن الخدمات المقدمة للمرضى وآلية استقبال الحالات ومعالجة نقص الدم في حالات الطوارئ.

وأوضح الشعبي خلال الجولة أن الهدف من الزيارة الاطلاع على مستوى الخدمات المقدمة للمرضى، ومعرفة الطاقة الاستيعابية للمستشفى وعدد الطاقم البشري والقوى العاملة وأي معلومات تتعلق بخططه المسقبلية، مبديا امتعاضه لافتقار المستشفى لوسائل حماية المواليد من حالات الخطف، نظرا لعدم وجود كاميرات في الممرات، في الوقت الذي جدد الوفد خلال جولته المطالبة بضرورة وضع آلية تثبت هوية الكوادر الطبية، وبما يثبت ممارستها للعمل بالمستشفى بالشكل النظامي .

ولفت عضو الجمعية محمد آل معتق أن بعض الكوادر غير مؤهل لممارسة العمل، إضافة إلى ضرورة تهيئة قسم الحضانة بما يتناسب وأعداد المواليد يوميا، والحد من دخول بعض العمالة لحضانة الأطفال خوفا من تفشي الفيروسات، مطالبا وزارة الصحة بالمساواة في تقديم الخدمات بين المناطق، والنظر بعين الاعتبار لمرور ٧٥ عاما على إنشاء مستشفى أبها العام ليحظى بخدمات مميزة.

إلى ذلك، قال مدير المستشفى عبدالعزيز آل زريق أن ما يقدم من خدمات يعد أقل من الطموح، معتبرا أنه مهما بذل من جهود فإنه يشعر بالتقصير، مؤكدا حرص الوزارة على حقوق المريض وتقديم الخدمات اللازمة، مضيفا أن العمل في المستشفى يسير وفق خطط مدروسة، وأن المعيار المفترض للكوادر الطبية يجب أن يكون ١٦٠ ممرضة.

ملتقى في المدينة يبحث الحلول ويستشرف الواقع.. حقوق الإنسان:

غابت الأنظمة فتصاعد العنف ضد المرأة والطفل

المصدر: جريدة عكاظ الخميس٢ صفر ١٤٣٢ هـ - ٦ يناير ٢٠١١م العدد ٣٤٩٦
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١١٠١٠٦/Con٢٠١١٠١٠٦٣٩٢٩٥٧.htm

خالد الشلاحي ـ المدينة المنورة

جزم اختصاصيون بأن غياب الأنظمة الخاصة بحماية الطفل والمرأة من الإيذاء سبب رئيس في تزايد العنف الأسري، وأن مثل هذا النوع من القضايا تحتل الصدارة من بين الملفات التي ترصدها جمعية حقوق الإنسان، وفي الوقت الذي يلتئم في المدينة السبت المقبل ملتقى علمي لمواجهة العنف الأسري، أكد عضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في المدينة المنورة الدكتور طلحة بن محمد غوث أن تأخر صدور نظام حماية الطفل وتجريم الاعتداء عليه ومعاقبة المتورطين في إيذاء الأطفال رغم أهميته البالغة ساهم في ارتفاع حالات التعدي على الأطفال، مركزا على أن التفاعل المحدود من جهات حكومية مع حالات العنف الأسري أدى إلى عدم حصول المعتدى عليهم في بعض الحالات على حقوقهم بالشكل المطلوب. ونبه إلى أن الخلل في عدم وجود أنظمة واضحة وعدم وجود نظام لحماية المرأة من الاعتداء أسريا مؤملا أن يصدر عن الملتقى توصيات لمعالجة مثل هذه الحالات مستقبلا وتطبيقها لتصبح واقعا ملموسا.

ويشارك في الملتقى الذي دعت إليه الشؤون الصحية في منطقة المدينة المنورة كل من شرطة المدينة، الشؤون الاجتماعية، التعليم، إدارة التحقيق والادعاء العام، القضاء، القانونيين، والأكاديميين، والجمعيات الخيرية إلى جانب ممثلين من برنامج الأمان الأسري الوطني، ويتخلل الملتقى الذي يدعمه صاحب السمو الملكي الأمير عبد العزيز بن ماجد بن عبد العزيز أمير منطقة المدينة المنورة ورش عمل يناقش فيها أخصائيون اجتماعيون ومرشدون طلابيون سبل تعزيز الحماية من العنف الأسري وتفعيل دور الجهات ذات العلاقة في معالجة الظاهرة.

وبحسب رئيسة اللجنة المنظمة الدكتورة فاطمة داود عبد الحميد فإن الملتقى الذي يعقد على مدى يومين يهدف إلى التعريف بدور لجنة الحماية في معالجة قضايا العنف الأسري المبلغ عنها وإبراز دور جميع الجهات المعنية في الحد من العنف الأسري وتنسيق التعامل بين تلك الجهات لحل قضايا العنف الأسري إضافة إلى اكتساب معرفة ومهارات جديدة للمتدربين عند التعامل مع حالات العنف الأسري في عدة مجالات طبية نفسية واجتماعية وأمنية وقانونية مع طرح أمثلة لقضايا العنف الأسري لتدريب المختصين في تلك الجهات على كيفية التعامل مع تلك القضايا.

من جهته، أوضح المتحدث الرسمي في صحة المدينة عبد الرزاق حافظ أن أعمال اليوم الأول للملتقى تشمل جلستين، يناقش خلالها مختصون حالات من العنف الأسري وطرق الاشتباه والتشخيص في حالات إيذاء الأطفال والخصائص النفسية للضحية والمعتدي، كما يجري خلالها نقاش مفتوح مع الجمهور، يشارك فيها كل من الدكتور نايف بن محمد الحربي والدكتور صالح الصالحي، وأستاذ علم النفس الدكتور حسن بن محمد ثاني، كما تعقب الجلسة ورشة العمل الأولى والتي تناقش محاور اكتشاف وتشخيص حالات العنف الأسري.

توصيات برنامج حقوق السجين:

توعية النزلاء بحقوقهم وآليات التصدي للانتهاكات

المصدر: جريدة عكاظ الخميس٢ صفر ١٤٣٢ هـ - ٦ يناير ٢٠١١م العدد ٣٤٩٦
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١١٠١٠٦/Con٢٠١١٠١٠٦٣٩٣١١٦.htm

معتوق الشريف ـ جدة

دعا المشاركون في البرنامج التدريبي الأول حقوق السجين إلى عقد دورات لنزلاء السجون لتوعيتهم بحقوقهم أثناء تقييد حرياتهم لتنفيذ الحكم القضائي، وآلية التصدي للانتهاكات، وطرق التكيف مع المجتمع الخارجي بعد قضاء العقوبة.

وأكد المشاركون في البرنامج خلال الحفل الختامي المنفذ بالتعاون بين فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة وسجون جدة أمس، على أهمية البرنامج في تعزيز ثقافة حقوق السجين باعتباره إنسانا يجب أن تصان كافة حقوقه التي كفلها النظام والاتفاقيات الدولية، معتبرين أن موافقة إدارة السجون على تنفيذ الدورة، بالتعاون مع جمعية حقوق الإنسان، خطوة متقدمة في مجال الانفتاح على الجمعيات المدنية الحقوقية والتطوعية.

يشار إلى أن عدد المشاركين في البرنامج التدريبي بلغ ١٥ سجانة وضباطا وأفرادا من سجون جدة، واستمر عشرة أيام.

وأوضح المشرف على فرع الجمعية الدكتور حسين الشريف أن البرنامج خصص للاستمرار مستهدفا جميع سجون منطقة مكة المكرمة والمملكة بشكل عام.

من جهته، اعتبر رئيس هيئة الادعاء والتحقيق في محافظة جدة سابقا الدكتور عبد الرزاق الفحل أن البرنامج متقدم في محتواه العلمي، مضيفا «كان زاخرا بالمعلومات المتنوعة والشيقة التي نتمنى أن تطبق على أرض الواقع».

يشار إلى أن المدربين تناولوا في البرنامج دور الجمعية في مجال حفظ حقوق السجناء والعقوبات البديلة، ودور جمعية تراحم في خدمة السجين وأسرته وتأهيله للعود للمجتمع، الأنظمة والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، المبادئ العالمية لرعاية نزلاء السجون، نظام السجن والتوقيف ونظام الإجراءات الجزائية، الجوانب النفسية للسجين وكيفية التعامل معها، آليات حفظ حقوق السجين الصحية، أخلاقيات التعامل مع المسجونين في ضوء الشريعة الإسلامية.

صحة المدينة تنظم الملتقى الأول لمواجهة العنف الأسري

المصدر: جريدة المدينة الخميس٢ صفر ١٤٣٢ هـ - ٦ يناير ٢٠١١م العدد ١٧٤٢٤
http://www.al-madina.com/node/٢٨٢١٤٨

عبدالرحيم الحدادي - المدينة المنورة

تنظم المديرية العامة للشؤون الصحية بمنطقة المدينة المنورة فعاليات الملتقى العلمي الأول تحت عنوان "نحو شراكة مجتمعية فاعلة في مواجهة العنف الأسري" وورش العمل المصاحبة له على مستوى المملكة، وذلك خلال الفترة (٤-٥) من هذا الشهر لعام ١٤٣٢هـ بفندق المدينة مريديان، وذلك بالتعاون مع جامعة طيبة، وبمشاركة جميع الجهات المعنية بالحماية من العنف الأسري (المديرية العامة للشرطة، فرع وزارة الشؤون الاجتماعية، المديرية العامة للتربية والتعليم، إدارة التحقيق والادّعاء العام، فرع وزارة العدل)، بالإضافة إلى العديد من القانونيين والأكاديميين والجمعيات الخيرية، وعلى هامش الملتقى يقام معرض تشكيلي بعنوان "العنف بريشة فنان" بمشاركة مجموعة من الفنانين.

أوضح ذلك الدكتورة فاطمة بنت دواد عبدالحميد رئيسة فريق الحماية الأسرية بصحة المدينة ورئيسة اللجنة المنظمة.

وأضافت بأن ورش العمل مخصصة للأخصائيين الاجتماعيين والمرشدين الطلابيين، بالإضافة فرع الجمعية السعودية لحقوق الإنسان واللجنة الوطنية للطفولة، مبينة أن فعاليات وبرنامج الملتقى يشتمل على العديد من المحاضرات والمناقشات التي توضح أنواع العنف الأسري، وأساليب مواجهته والحد من انتشاره.

وأشارت الى أن هذا الملتقى يهدف إلى التعريف بدور لجنة الحماية في معالجة قضايا العنف الأسري المبلغ عنها، وإبراز دور جميع الجهات المعنية في الحد من هذه الاشكالية وتنسيق التعامل بين تلك الجهات لحلها إضافة إلى اكتساب معرفة ومهارات جديدة للمتدربين عند التعامل مع حالات العنف الأسري في عدة مجالات طبية نفسية واجتماعية وأمنية وقانونية، مع طرح أمثله لقضايا من هذا النوع لتدريب المختصين في تلك الجهات على كيفية التعامل مع تلك القضايا، فضلاً عن مناقشة الحلول المطروحة بين الحضور وصولاً إلى حلول وقائية وعلاجية.

التحقيق مع موظف بأمانة الطائف أساء معاملة المعوقين

المصدر: جريدة المدينة الخميس٢ صفر ١٤٣٢ هـ - ٦ يناير ٢٠١١م العدد ١٧٤٢٤
http://www.al-madina.com/node/٢٨٢٠٦٠

عواض الخديدي - الطائف

وجه محافظ الطائف فهد بن عبدالعزيز بن معمر المباحث الإدارية بالتحقيق مع موظف في أمانة الطائف أساء معاملة مجموعة من ذوي الاحتياجات الخاصة كانوا قد تقدموا بملفات طلباتهم للحصول على منح. وطلب المحافظ الرفع له بالنتيجة وبشكل عاجل. جاء ذلك بعد الرفع إليه من قبل مُمثل الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بالطائف والمُتضمنة إساءة الموظف المُعاملة مع مجموعة من ذوي الاحتياجات الخاصة أثناء مراجعتهم لمكتب أمين محافظة الطائف بخصوص طلبهم للمنح. وكان أحد موظفي أمانة الطائف قد رفض مطالب عدد من ذوي الاحتياجات الخاصة ولم يستجب لحضورهم مُمتنعاً عن استلام ملفات المنح التي كانوا قد قدموا لطلبها قبل مدة فيما وصف المُتضررون ذلك العمل بالإساءة والتعدي على حقوقهم التي كفلها النظام لهم.

وكانت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان مُمثلةً في عضوها بالطائف نايف الثقفي تلقت الشكوى من قبل ذوي الاحتياجات الخاصة والذين كانوا قد تضرروا من أمانة الطائف فيما أحيلت شكواهم محافظ الطائف لتُعرض عليه مُسمياً تعدي موظف الأمانة بـ "الإهانة" لذوي الاحتياجات الخاصة عند مراجعتهم للحصول على منح وجه بها ولاة الأمر. وقال: إن ذلك التصرف أثر فيهم كونه تم التطاول على كرامتهم وإنسانيتهم مما حدا ببعضهم لصرف النظر عن المنحة التي كانوا يأملون الحصول عليها.

حقوق الإنسان: بعض السجون لم ترتق إلى المعايير الشرعية والإنسانية

المصدر: جريدة الحياة الخميس٢ صفر ١٤٣٢ هـ - ٦ يناير ٢٠١١م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/220413

جدة - عبدالله الزبيدي

أكد عضو جمعية حقوق الإنسان الأستاذ في جامعة أم القرى الدكتور محمد السهلي خلال دورة «نظام السجن والتوقيف ونظام الإجراءات الجزائية» التي نظمها فرع جمعية حقوق الإنسان في مكة المكرمة، وشارك فيها عدد من ضباط وأفراد إدارات السجون، وعدد من منسوبات السجون، حول حقوق السجين، والمبادئ العالمية لرعايته، وأخلاقيات التعامل معه في ضوء الشريعة الإسلامية، أن عدداً من السجون لم ترتق إلى المعايير الإنسانية والشرعية المطلوبة، وقال لـ«الحياة»: «أرى كحقوقي ومتخصص شرعي أن الواقع مرير ومؤلم وغير مقبول، فعلى رغم تجاوب إدارات السجون بمطالبنا لهم بتحسين أوضاع السجناء إلا أنني وقفت على حالات تكدس، وسوء رعاية صحية وغذائية، وسوء في التعامل النفسي.«

وأضاف: «حق السجين مقدم على حق الفقير، لأن الفقير بإمكانه أن يبحث عن معيشته، وتعريف ابن تيمية للسجن هو «التضييق عليه في بيت أو مسجد» لأن الشريعة تنظر إلى السجن كعقوبة تأديبية، وليست عقوبة انتقامية، وأن نحافظ عليه من شر نفسه، وكفالة حقه في التعلم والتعليم، وهذه أقوال الفقهاء منذ مئات السنين.«

وعن الجدل حول حقوق السجين في لقاء الزوجة ومعاشرتها، قال السهلي: «إن لقاء الزوجة ومعاشرتها من حق السجين، فنحن عندما نهيئ له مكاناً للقاء زوجته، سيشعر بحنين إلى دفء المنزل والأسرة، وسيعاهد نفسه على ألا يعود إلى ارتكاب الذنب والجريمة.«

وأشار مدير فرع الجمعية الدكتور حسين الشريف إلى أن الدورة تهدف إلى تعريف منسوبي السجون في محافظة جدة بالجمعية الوطنية لحقوق الإنسان وبالجمعيات المدنية الأخرى التي لها علاقة بقضايا السجين كجمعية «تراحم»، وتعريفهم بحقوق السجين التي نصت عليها أنظمة السعودية والاتفاقات الدولية المعنية بحقوق السجناء، وأضاف» :الدورة هي الأولى من نوعها، وستستمر لسنوات مقبلة لتغطي ضباط وأفراد السجون ودور التوقيف كافة وستعمم على جميع مناطق المملكة، ونحن حرصنا على رفع كفاءة المنسوبين في هذه القضايا، ونتمنى أن يكون القول بالفعل ويطبق ذلك على أرض الواقع.«

وأوضح الشريف أن الجمعية تتعامل مع إدارات السجون من خلال الزيارات لتقويم السجن عموماً بالتنسيق مع وزارة الداخلية، إضافة إلى زيارة بعض السجناء ممن لديهم تظلمات وشكاوى. وقال: «تتركز شكاوى السجناء في طول إجراءات النظر في قضاياهم لدى القضاء وهي أكثر ما يصلنا، إضافة إلى بعض الإشكالات في الإفراج الصحي، والتكدس، وبعض الخدمات الصحية والبطء في إجراءات السجون مع الجوازات في قضايا الإفراج وإنهاء إجراءات السجين، إضافة إلى مشكلات سوء المعاملة ولكنها قضايا فردية وقليلة مقارنة بالقضايا الأخرى.«

نساء خلف القضبان.. ضحايا الجهل والفقر والبطالة وظلم المجتمع

المصدر: جريدة المدينة الجمعة٣ صفر ١٤٣٢ هـ - ٧ يناير ٢٠١١م العدد ١٧٤٢٥
http://www.al-madina.com/node/٢٨٢٣٢٥

منال الكاشري - مكة المكرمة

دموع وتوبة وندم.. مفردات ثلاث تشكل مشاعر فتيات يقبعن خلف القضبان بعد جرائم ارتكبت في حقهن وحق المجتمع. ورغم الجرم الفادح إلا أنهن يؤكدن أنهم ضحايا لا مجرمات وأن الظروف فقط هي التي جعلتهن يحملن لقب "سجينة". فقد يكون الإهمال الأسري السبب.. وربما البطالة والجهل وربما أسباب أخرى لا نعرفها. ورغم اختلاف الأسباب إلا أن الحقيقة المرة هي بقائهن خلف القضبان لسنوات طويلة حسب الجرم. "المدينة" روت قصص هؤلاء السجينات.. فإحداهن شاركت مع عصابة للإيقاع برجل أمن والنصب عليه. وثانية تقول «أنا ضحية أسرة مفككة وأنصح الأسر بالحفاظ على البنات».. وثالثة تعترف: نعم زورت.. ولا أحد يزورني من اهلي في السجن. ورابعة تروي حكايتها المؤلمة وتقول انها تزوجت عرفيا واستخدمها زوجها في السرقة ثم القاها في الشارع. وزميلتها تؤكد انها كانت مع ٥ نساء ورجل شكلوا عصابة للسرقة والنصب ، وسجينة اخرى تقول ان زوجها دفعها للسرقة ثم طلقها بعد دخولها السجن. كلها قصص ولكن السؤال: كيف وصل بهن الحال الى هذا المصير المجهول.. هذا ما سيجيب عليه تحقيق «المدينة» خلال السطور التالية.

البداية كانت مع السجينة (ث) هي مقيمة من بلد عربي من مواليد مكة تنحدر من أسرة متوسطة الدخل لم تكمل تعليمها وتوقفت عند الصف الأول ابتدائي وغير موظفة، ولم تحاول الالتحاق بعمل. تزوجت وهي في الـ ١٦ من العمر وعقب سنة من زواجها توفي والدها. قضيتها نصب واحتيال كان ضحيتها رجل أمن حاولت مع مجموعة من الأشخاص الذين شكلوا عصابة كما تقول وحاولوا الايقاع بأحد رجال الأمن ومحاولة النصب عليه بأن لديهم كمية مخدرات وما عليه إلا أن يأتي بالمال ليشتري ما لديهم، ولكن وقعوا في كمين ووصلت إلى السجن والهدف من وراء تلك العملية الحصول على المال فقط. تقول عندما اصبحت سجينة أدركت فداحة الخطأ الذي ارتكبته في حق نفسي فهذه الكلمة جارحة وهذه المرة ليست الأولى لها فقد سبق أن أودعت السجن بسبب قضية مخدرات. وتضيف انها ضحية أسرتها المفككة فالوالد متوفى والزوج مهمل فهي الزوجة الرابعة وأن زواجها كان غصبا عنها وليس برضاها لكن لظروفها المادية كان لا بد أن تتزوج رجلا يكبرها بالسن جاهلا غير متعلم فحاولت البحث عن صدر حنون كما تقول. وهنا في داخل الزنزانة تتحدث عن زيارة الاهل لها قالت: ان افراد اسرتها يأتون لزيارتها ما عدا زوجها فهو لم يحضر لزيارتها وقبل دخولها السجن كان هذا الزوج لا يسأل زوجته اين تذهب وعند طلبها لإيصالها لمكان ما كان يقوم بتوصيلها دون السؤال عمن يقطن ذلك المكان وهذا ما سهل لها الانحراف وكانت (ث) تسكن مع اهل الزوج وابنائه وزوجاته. وبعد أن غالبتها دموعها سكتت قليلا ثم قالت: لا بد ان تحافظ الاسر على بناتها من الضياع وايضا الفتيات يحاولن بقدر الإمكان الابتعاد عن الوقوع في الخطأ أو بدون تصحيح الغلط بغلط اكبر منه. وأشارت إلى أن السجن هذه المرة أثر فيها بشكل كبير. ويرجع ذلك الشعور لكونها اصبحت أما لطفلين (ولد وبنت) وهما الآن موجودان عند والدتها وأيضًا هي الآن مدركة لحجم المشكلة فهي تخاف على أولادها وأخواتها وعلى نفسها فكل ثانية تمر عليها بعيدًا عن أسرتها كانت تحاسب نفسها وتقول: لو كان الزمن يعود للخلف لما ارتكبت تلك الأخطاء ولما استسلمت للظروف فأنا نادمة على كل خطوة أوصلتني إلى هذا المكان. حكاية المزورة الافريقية وتوقفنا عند سجينة أخرى وهي (ح) افريقية من مواليد مكة ايضا غير متعلمة وغير موظفة تبلغ من العمر ٢٥ عاما مطلقة، ولديها بنت تعتبر نفسها من الطبقة المتوسطة، من حيث الدخل المادي عاشت يتيمة الأب وقبض عليها بتهمة التزوير فقد قامت بحيازة إقامة مزورة وأودعت سجن النساء وحكم عليها بعقوبة سنة سجن، وكانت المرة الأولى لها في السجن ولكن مسمى سجينة سيطاردها كما تقول. والمؤلم أنه لم يأت أحد لزيارتها منذ دخولها السجن وتوجه رسالة للمقيمات والمقيمين تقول فيها: انظروا ما هي نتيجة التزوير التي أوصلتني لهذا المكان فأنا محرومة من زيارة الأهل وحرمت أيضًا من رؤية ابنتي فهذا الطريق لن يوصلك إلا للخسران والعزل عن العالم خلف قضبان السجن. ومن جانب آخر أصبحت (ح) تحفظ خمسة أجزاء من القرآن والتحقت بحلقات التحفيظ هنا في السجن وتقول: عند خروجي من

السجن سأحاول أن أكون انسانة مختلفة لأقاوم نظرة المجتمع القاسية، ولكن أتمنى ألا ينجرف من هم في مثل ظروفي ويخسروا سمعتهم بسبب التزوير فهناك طرق نظامية كانت ستحفظ لي سمعتي فبالتأكيد ستصبح نظرة المجتمع والصديقات لي بأنني إنسانة بلا قيمة وملتصق بي مسمى سجينة. زواج عرفي مدمر ولعل السجينه (أ) تحمل حالة مؤلمة حاورناها لمعرفة سبب دخولها السجن وهي مقيمة عربية تقول إنها وصلت في دراستها الى المرحلة المتوسطة ثم توقفت متزوجة وأم لستة ابناء (بنتان وأربعة أولاد) من زوج سابق من جنسيتها ثم طلقها ولها نحو ٢٨ سنة بالمملكة. ومنذ ست سنوات تزوجت من رجل سعودي زواجًا عرفيًا فكانت قضيتها قضية اخلاقية وسرقة وأخذت حكم ٥ سنوات وتقول هذه السجينة انها كانت تعتقد انه زواج مسيار وعند القبض عليهما هي وزوجها ادعت أنها زوجته السعودية الموجود اسمها بكرت العائلة بإيعاز من الزوج ولكن لم تنطل تلك الحيلة على رجال الأمن فأرفقت قضية تزوير للقضية الاخلاقية، وأودعت السجن وهي لم تكن المرة الاولى لها فقد سبق لها أن دخلت السجن في منطقة عسير بتهمة ترويج مخدرات وسقط الحكم عنها بسبب عدم وجود إثبات واعتراف أخرى بانها هي المروجة وليست هي لذلك خرجت بعد ٨ أشهر من المدة المقررة وهي ٤ سنوات كما تقول. وتشير إلى أن السبب الحقيقي وراء لجوئها للزواج العرفي هو تخلي زوجها السابق عنها وعن أبنائه رغم أنه متواجد بالمملكة فكانت تعاني من مصاريفهم وتعجز عن توفيرها لأن أربعة من الابناء مصابون بمرض في الغدد جعلهم قصار القامة (اقزام) وهذا مرض وراثي من والدهم فهو يعاني من نفس المرض وكان علاجهم بمكرمة من الملك فهد (رحمه الله) لأنهم يحتاجون لعلاج مدى الحياة وحاولت العمل بإحدى الحضانات وكان لها ذلك وبعد فترة فصلت وبعد بحث مضن عن عمل يكفل لها العيش بكرامة وجدت وظيفة متواضعة في مشغل نسائي وأيضا تم فصلها منه من ثم تحولت إلى بيع الملابس من المنزل فكانت تتنقل من بيشة الى ابها للترويج لتجارتها. وتضيف انها كانت تنوي عمل مشروع صغير من المنزل، خاصة أنها تجيد الطبخ وعمل الحلويات والمعجنات وهذا سيساعدها بعد الخروج من السجن لعمل أكلات من المنزل وبيعها في محيط الجيران والمعارف، فقد جربت هذه المهنة قبل مجيئها إلى هنا ولقيت إقبالًا من بعض المحيطين بها. وتقول: نصيحتي للنساء عامة أن يحذروا من الزيجات المريبة وكل خطوة قبل أن نقدم عليها نفكر في عواقبها بشكل جدي لنتفادى الوقوع في مثل هذه الحالة التي جعلتني متهمة بقضية أخلاقية وأنا لم أكن أعلم مدى خطورتها كنت فقط أبحث عن الستر والاهتمام بأولادي وتوفير متطلباتهن بشكل يحفظ لهم كرامتهم ولم أكن أعلم أن زواج المسيار موثق في المحاكم لأن زوجي كان يقول إن زواجنا مسيار وليس عرفيًا والمسيار مسموح به شرعًا، ولكن زواجنا لم يوثق في المحكمة. وعند زواجها العرفي من شخص سعودي وفر لها ولابنائها مسكنا مريحا ومصروفا شهريا، ولم تشعر بالتقصير من أي ناحية تقول إن أهلها في فلسطين لا يعرفون عنها شيئًا منذ سنتين لأن مسمى سجينه، يعتبر عارًا في مجتمعها وبين أقاربها وتقول إنها ندمانة أشد الندم أنها وضعت نفسها وأسرتها في هذا الموقف وتتمنى من أولادها أن يغفروا لها هذا الخطأ، الذي وضعهم في هذا الموقف. حكاية مثيرة لعصابة النساء (م) مقيمة عربية من مواليد جدة عاشت يتيمة الأب لذلك لم تستطع إكمال تعليمها بسبب تدهور الحالة المادية للأسرة فتوقفت في تعليمها عند الرابع ابتدائي وتزوجت في سن التاسعة عشرة ولديها خمسة أبناء وهي سيدة غير عاملة، ووصل بها الحال إلى أن أصبحت مطلقة منذ عامين وسبب تواجدها هنا أنه تم القبض عليها في قضية سرقة مع مجموعة أشخاص كونوا عصابة للسرقة مكونة من خمس نساء ورجل ولكنها ليست المرة الاولى لـ (م) بل أودعت السجن من قبل ذلك في قضية سرقة أيضا وقضت ستة أشهر خلف القضبان، ولكن في المرة السابقة قامت بالسرقة بتحريض من الزوج على حد قولها، الذي يمتهن هو وأسرته السرقة وتقول كنت أعاني من الإهمال والفقر فزوجي لا يوفر لي أي شيء من متطلباتي وغير ذلك تزوج بأخرى وأهملنا بشكل كبير أنا وأبنائي وعند طلبي للمصروف كان يأمرني بالسرقة لتوفير الأكل واللبس لأبنائي، كما أنه شخص عاطل عن العمل وعند اللجوء لأهلي قالوا لي هذا اختيارك ولن نستطيع أن نصرف على ابناء زوجك فعددهم كبير وأهلي أسرة فقيرة جدًا. كانت تصف نظرة المجتمع لها عقب خروجها من السجن للمرة الأولى، فالكثير من عائلتها ابتعدوا عنها وقطعوا زياراتهم لها، وكانوا يشعرون بالحرج مما فعلته فأسرتها لم يسبق لأحدهم دخول السجن فكانوا يرون السجينة عارًا عليهم لذلك طلبت الطلاق وبعد معاناة استطاعت الحصول على حريتها وابتعدت عن الزوج الذي اوقعها في السرقة حتى أوصلها للسجن وتسبب في هجر أهلها لها. تقول (م) إنها عقب الطلاق عملت في مدرسة كعاملة، ومن ثم انتقلت لمكة، ومع ذلك لم تحاول أن تكمل تعليمها فهي لا تملك مواهب أو ميولًا معينة، وهي الآن تشعر بالندم على ما اقترفته من أخطاء وتعد نفسها وأبنائها بترك هذا الطريق والعودة إليهم وتقول: إن ابناءها الآن متواجدون في اليمن لذلك هي ستلحق بهم عند خروجها من السجن فهم لا يزالون بحاجة لرعاية فأكبرهم فتاة في التاسعة عشرة من عمرها وأصغرهم يبلغ العاشرة من العمر ووالدهم مسجون أيضًا في جدة في قضية سرقة وتصرخ بحرقة تقول: أنا ضحية زوج مهمل وصديقات سيئات فعقب الطلاق رفض طليقي أن يبقى أبنائي معي بل سمح لاثنين فقط من

الذكور والثلاثة الآخرين كانوا يعيشون مع والدهم فكنت أشعر بالألم لفراقهم. سحر الخادمات الآسيويات وهذه (س) من جنوب شرق آسيا تعمل خادمة منزلية قامت بسحر بنات كفيلها لمنعهن من الزواج وهي لم تمض لديهم سوى سبعة أشهر فقط، تقول إنهم اسرة طيبة ولم يؤذوها ولكن لم نستطع معرفة لجوئها للسحر وتقول إنها من أسرة فقيرة جدًا في بلدها، وكانت تتقاضى راتب ٦٠٠ ريال سعودي وهذه المرة الاولى التي تدخل فيها السجن ولها ثلاث سنوات في السجن وهي المرة الأولى التي تأتي فيها للمملكة. ثم توجهنا بالحوار للسجينة (ن) تلك السيدة التي تبدو امرأة متزنة في حديثها من مواليد مكة من أسرة متوسطة الدخل وغير متعلمة فهي لا تقرأ ولا تكتب وغير موظفة لديها أربعة ابناء (اثنان ذكور ومثلهما إناث) أحدهم توفي بعد دخولها السجن وهو أكبر أبنائها. قضيتها قتل قامت في لحظة غضب بقتل زوجها، وتبرر ذلك بأنها تعاني من اضطرابات نفسية، وكانت تتردد على بعض المشايخ للرقية، ولكن عقب ذلك تغيرت معاملة الزوج وكثرت المشاكل بين الزوجين وتحول من زوج طيب القلب الى زوج قاسٍ وأب غليظ في تعامله مع ابنائه تقول (ن): حاولت الحصول على الطلاق من زوجي بعد استمرار المشاكل فكان رافضًا، وتشير إلى أنها لجأت لوساطة بعض أفراد العائلة لإقناعه بالطلاق ولكنه كان متمسكًا برفضه. فازداد الضغط النفسي على هذه الزوجة المجبرة على العيش مع زوج متسلط ومهمل كما تقول، فلجأت إلى أهله للشكوى لهم من معاملة ابنهم القاسية فأخبروها انه سيتزوج بأخرى وانه تم عقد قرانه، فقامت (ن) بإحراق المنزل والذي هو عبارة عن شقتها هي واسرتها والزوج كان نائمًا بداخلها فلم تترك النار شيئًا ومات الزوج وأودعت سجن النساء وتشرد الابناء الذين لا ذنب لهم سوى انهم سيحرمون من والديهم مدى الحياة فالأب توفي والأم هي القاتلة وقد يكون مصيرها القصاص فيصبحون ايتامًا بلا والدين وبلا مأوى وبلا صدر حنون يستمع لشكاواهم ويهتم لأمرهم ويحتويهم من الضياع. وعن زيارات الاهل تقول: نعم يقوم أفراد أسرتي بزيارتي، ولكن أبنائي لا أرى منهم سوى الابن فقط والبنات لصغر سنهن لا يأتين لزيارتي. وعن شعورهم تجاه هذه الجريمة، التي راح ضحيتها والدهم ومن تسبب فيها هي والدتهم توضح انها لم تسمع منهم ما يبين أنهم ناقمون عليها بل إنهم راضون بقضاء الله وقدره وتقول انها الاولى من عائلتها التي اودعت السجن فلم يسبق لهم ان دخلوا هذا المكان لا ذكورًا ولا إناثًا وكانت لا تعلم أن فيه سجون للنساء وتقول بألم ان الزوج عندما يمتلك مبلغًا من المال حتى وان كان بسيطًا لايفكر الا بالزواج من أخرى واهمال اولاده وزوجته السابقة وهذا ليس عدلًا، وان كتب الله لها عمرًا جديدًا وخرجت لأولادها فلن تحتك بالمجتمع لكي لا ترى نظرة جارحة منهم للسجينة. سجن وجلد فتاة سعودية (ن) فتاة سعودية تبلغ من العمر ٢١ سنة غير متعلمة ولا تعمل، هي الآن متزوجة ولديها طفل، كما انها ليست المرة الأولى التي تدخل فيها الى السجن تقول انها دخلت السجن للمرة الاولى في سن الرابعة عشرة بسبب قضية حمل سفاح، وأودعت دار الفتاة وحكم عليها بالسجن والجلد وعند خروجها من السجن استقبلتها أسرتها وكأن شيئًا لم يكن لكي لا تعود لتلك الغلطة، ولكن كانت تشعر بالحرج من تصرفات المجتمع فأصبحوا ينظرون لها على أنها سجينة وفتاة منحرفة فيمنعون بناتهم من الجلوس والحديث معها لذلك عادت الى الضياع مجددًا، خاصة أن والدتها موظفة وتقول انها دائمًا بعيدة عنها، ولكن تحمل والدها الجزء الاكبر من سبب وصولها لما هي فيه تقول إن والدها كان مسجونًا في قضية نصب واحتيال وانتحال شخصية رجل أمن للنصب على الناس والأم مشغولة بوظيفتها وهي طفلة في الثانية عشرة من العمر فلم تجد مهربًا من ذلك الاهمال الا اللجوء لمن استغل ضعفها وجهلها وصغر سنها حتى وقعت الخطيئة وقبض عليها وهي حامل في سن الرابعة عشرة، وتشير إلى أن ما دفعها للجوء لذلك الرجل الذي سلب براءتها أن أخوالها استغلوا غياب الأب وكانوا يقومون بتعذيبها وربطها بالسلاسل والضرب المبرح حتى اصبحت تكره المنزل وتخاف من تسلط اخوالها. وتضيف: لو ان اخوالي أعطوا لنا الحرية والثقة لم نلجأ للغلط فهم كانوا يتعاملون معنا بقسوه ولا يريدوننا ان نخرج من المنزل او نختلط بأحد ويمنعونا حتى من التواصل مع الجيران وهذا هو سبب ضياعي لأن القسوة هي اكبر اسباب الضياع غير ذلك كانوا يعايرونني بانني ابنة مسجون حتى شقيقتي التي تكبرني لأنها متعلمة وطبيبة كانت تقول ابوك وضع رؤوسنا في الوحل وفضحنا لذلك تراكمت تلك النظرات بالدونية علي وانني ابنة سجين حتى اتجهت لطريق الضياع. فنحن خمسة اخوة ولدان لا يزالن صغيران في المرحلة الابتدائية وثلاث فتيات احداهن طبيبة والاخرى لازالت في المرحلة الثانوية وانا وحرمت من التعليم بسبب حالة مرضية كان المتسبب فيها والدي فعند التحاقي بالمدرسه قام الوالد بضربي على منطقة الرأس، مما تسبب في وجود التهابات وكان يحدث لي اغماءات متكررة، مما جعل اسرتي تطوي قيدي نهائيًا وأنا لازلت في بداية الصف الاول الابتدائي. وعقب ذلك كنت أتمنى الالتحاق بالتحفيظ ولكن تأخر الاقدام على هذه الخطوة فبعد خروجي من القضية الاولى تم عقد قراني على ابن عمتي ولكن لم يتم الزواج وأصبحت مطلقه قبل الزواج فاجتمعت علي مصيبة الطلاق والسجن وسببت لي حرجًا كبيرًا وسط المجتمع المحيط بي لذلك كنت أشعر بتأنيب الضمير واحزن كثيرًا على وضعي ولماذا أنا هكذا؟. وبحثت عن الحنان كما تقول مع رجل آخر وتم القبض عليهم واودعت السجن بقضية اختلاء وعقب خروجها كانت تشعر بالضياع فلجأت للبحث عمن يخفف عنها معاناتها فكانت تبحث عن العطف والحب عبر الماسنجر وتلبي لمن يحادثها ويسمعها كلمات الغزل كل طلباته إلى أن وصل بها الحال إلى فتح الكاميرا لأحد الاشخاص والذي استغل ذلك في تهديدها والضغط عليها

للخروج معه ولكن بعد أن وجدها تقابل تهديده بالتهميش تخلى عن تنفيذ الفكرة، ومن ثم وقعت في خطأ المكالمات المرئية مع بعض الشباب وقاموا بتهديدها ولكنها رفضت الانصياع لهم. ووقعت في غرام أحد الشباب حتى أنها كانت تلجأ له عند طردها من البيت لان والدها كما تقول يطردها من المنزل فلا تجد مكانا تذهب له الا بيت ذلك الشاب وبقيت فترة طويلة حتى وقعت في جرم آخر وهو الحمل السفاح للمرة الثانية فقاموا بالضغط على هذا الشاب ليتزوجها وبالفعل تم الزواج وانجبت ولدا وانقطعت عن اسرتها فهي لا تفارق زوجها لأنها تحبه ولأنه احتواها بعد ان كانت تعيش بلامأوى ولا اسرة.
والحالة الاخيرة كانت لـ (ج) وهي سيدة من دولة عربية تعليمها ابتدائي فقط تبلغ الاربعين من العمر غير موظفة متزوجة للمرة الثانية اكبر ابنائها يبلغ ٢٣ سنة تزوجت برجل سعودي وانجبت منه اربعة ابناء وحصلت على الجنسية السعوديه وانفصلت وتزوجت بآخر سعودي ايضا وانجبت منه ثلاثة ابناء تقول(ج) انها كانت تحتاج للمادة، خاصة بعد اهمال الزوج لواجبه وتهميش احتياجاتها المالية. اتهمت بأنها تمتهن القوادة لاكثر من ١٤ سنة، فبدأ الامر بالتنازل عن شرفها مقابل الحصول على ما تريده من تسهيلات في بعض الدوائر من ثم عند كبر العمر لجأت الى القوادة على غيرها من الفتيات فكانت تسهل اللقاءات المحرمة في منزلها أحيانا وأغلب اللقاءات كانت خارج منزلها وتكون وسيطة فقط بين الشاب والفتاة بمقابل مادي تشترطه هي لتوفير الفتيات لمن يبحثون عن المتعة الحرام ولم تكن هذه هي المرة الأولى لـ (ج) بل سبق لها دخول السجن في قضيتين الاولى عندما كانت في الثلاثين من العمر وجميع القضايا أخلاقيه مابين دعارة واختلاء.
مدير سجون مكة: نعامل السجينة كإنسانة لها حقوق وعليها واجبات قال العميد عطية عثمان الزهراني مدير سجون مكة المكرمة لـ "المدينة": ان المديرية العامة للسجون تعمل على تأهيل وإصلاح النزلاء على وجه العموم، وكان ذلك جزءًا من الاعمال الموجهة لهذه الفئة بهدف إعادتهم للمجتمع كأعضاء فاعلين بما في ذلك النساء. ونحن ننظر من خلال ذلك على ان نعامل السجينة كإنسانة لها حقوق وعليها وواجبات بغض النظر عن ما أقترفته من مخالفه بما يحفظ كرامتها وإنسانيتها وحقوقها في الحياة كإنسانة. ومن خلال ذلك يتم معالجة السلوك الخاطئ ولدينا ولله الحمد عدد من الاختصاصيات سواءً الاجتماعية او النفسية يدرسن حالات السجينات، وبعد ذلك يقدمن النصيحة لهن ويوجهن التوجيه المناسب. كما أنه من خلال القسم المختص يتم التنسيق مع إدارة التعليم واللجنة الوطنية لمساعدة السجناء وأسرهم والمفرج عنهم وجامعة أم القرى والشؤون الصحية والدعوة والإرشاد ودار أم الوفاء لتحفيظ القرآن وغيرهم بإقامة العديد من البرامج الثقافية والاجتماعية وعمل محاضرات بهدف النصح والارشاد وتعديل السلوك وأيضًا التدريب على بعض الحرف وإقامة الدروس وغير ذلك على مدار العام ويوجد لدينا مدرسة للنساء تتبع إدارة التعليم وكذلك التدريب على الخياطة وايضًا بعض الحرف والاشغال اليدوية والفنية وكذلك مدرسة لتدريس القرآن ومكتبة كل ذلك لتستفيد منه النزيلات ويصب في إطار الاصلاح والتأهيل.
مواطنون: لا نقبل الزواج من سجينة ولا نمانع في توظيفها رغم الآراء المتضاربة إلا أن هناك شبه إجماع من المواطنين برفض الزواج من السجينة بعد خروجها. يقول ابو محمد: لا أقبل الزواج بسجينة وإن قبلت انا فلن يرحمني المجتمع المحيط بي خاصة أنني من بيئة قبلية ترفض ذلك كما أنها لا تصلح ان تكون اما ومربية لأولادي ولن اسمح لاخواتي وبناتي الجلوس معها خاصة لو كانت صاحبة قضية أخلاقية ولو كنت رب عمل ان كان في عمل السجينة احتكاك بالجمهور لن اقبل بتوظيفها فسمعة المكان مهمة ووجود سجينة قد يضر بالمكان وأنا أراها مجرمة وضحية في نفس الوقت مهما كانت الظروف المؤدية للخطأ. أما العم حمزة فقال: أسمح لأبنائي بالزواج من سجينات ولن أقبل بمخالطتها لبناتي وقريباتي ولا أقبل بتوظيفها حتى وإن كانت ضحية. وتقول سميرة وهي فتاة جامعية في العقد الثاني من العمر: لا أقبل أن يتزوج أحد محارمي بسجينة ولن اقبل بجلوس اخواتي الصغار او التحدث معها باستثناء اخواتي الكبيرات والمدركات فلا مانع من ذلك وعن توظيفها شيء عادي فهي كعاملة لا تختلف عن غيرها وأنا أرى أنها ضحية وليست مجرمة. أما سيف فقال: مسألة ارتباطي بفتاة سجينة تحدده الجريمة، التي ارتكبتها وعادي ان تخالط قريباتي بشرط ألا تكون قضية شرف وعن توظيفها قالت: لا أجد مانعا من ذلك، وهناك مجرمات وضحايا فمنهن من تكون ضحية لظروف اما ان تكون ظروف معيشية او بسبب اشخاص استغلوا عاطفة الانثى.
حقوق الإنسان: ٩٠% من المنحرفات سلوكيا "ضحايا" قال د. محمد السهلي عضو جمعية حقوق الإنسان انه لم يسبق للجمعية زيارة سجون النساء في مكة، ولكن قام وفد نسوي من جمعية حقوق الانسان بزيارة لدار رعاية الفتيات، وهناك تقارير سجلت عدة ملاحظات من أبرزها تعمد بعض المشرفات بالدار تجريح السجينة بماضيها، وقد يستخدمن بعض السجينات لحاجتها للمال في خدمتهن والعمل بالدار بمقابل مادي. واضاف: نحن بصدد طرح موضوع زيارة السجون النسائية، وسيقوم بذلك وفد من الاخوات منسوبات جمعية حقوق الإنسان. وعن نظرة المجتمع للسجينة على انها مجرمة

قال: لا يعرف في الإسلام ما يسمى بمجرم والمجرمون هم أهل النار كما يوضح القرآن وانما تكون في بداية الامر متهمة وإن ثبتت عليها التهمة اصبحت مدانة. وأتمنى ان يزول مصطلح مجرم ومجرمة ومن ثم هل هذه المدانة ضحية؟. واشار الى ان اكثر من ٩٠% من المنحرفات سلوكيا ضحايا وأنا مسؤول عن كلامي فهن ضحايا للجفاف العاطفي الذي تجده الفتاة من والديها او اخوتها او اسرتها والمتزوجة من زوجها أو من القسوة او العنف الاسري او الشح في النفقة فقد تجد شيئًا من بغيتها مع شخص لا يخاف الله عز وجل واليوم الاخر فتنساق وراءه لعلها ان تجد عنده ما تبحث عنه كل امرأة، وهو ان تجد العطف والحنان والحماية والرعاية ممن يسمى برجل.
أكاديمي: الخير والشر ابتلاء والمهم الاستفادة من الخطأ يقول الاكاديمي الدكتور احمد البناني إن البشر كلهم معرضون لأقدار الله تعالى التي لا تفلت منها نفس بوعد صادق من خالق الكون وبارئ الأنفس ومبتليها بالخير والشر ليختبر صبرها قال تعالى (ونبلوكم بالشر والخير فتنة والينا ترجعون)، والفتنة في اللغة هي الاختبار يقال فتنت الذهب أي اختبرت معدنه والمؤمنون اكثر تعرضا للفتن من غيرهم. فقد جاء في الحديث: إن الله إذا أحب قوما ابتلاهم فمن رضي فله الرضى ومن سخط فله السخط. وبغض النظر عن سبب دخول السجن للمرأة أو الرجل فإن العاقل هو من يتعظ ويندم على خطئه إن كان قد أخطأ ويحتسب الأجر من الله تعالى إن كان مظلوما، ولا يفقد الثقة في نفسه وقدرته على تجاوز هذه المحنة ويقوي علاقته بربه جل وعلا ولا يسمح للشيطان أن يتلاعب به فيفقده توازنه ويجره إلى المزيد من الخطأ بحجة تغير نظرة المجتمع له بعد خروجه من السجن، وليثبت لنفسه أولا ثم للمجتمع أنه بعد مروره بهذه التجربة أصبح خيرًا مما كان.

حقوق الإنسان تلتقي المتضررين من غبار كسارات نجران

المصدر: جريدة الوطن الجمعة٣ صفر ١٤٣٢ هـ - ٧ يناير ٢٠١١م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=٣٦٣٣٩&CategoryID=٥

نجران :مرجع لسلوم ٢٠١١-٠١-٠٧ ٣:١٥ AM
وقفت اللجنة التي وجه بتشكليها رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني أول من أمس، ميدانيا على موقع كسارات نجران لحصر الأضرار البيئية والصحية التي اشتكى منها أهالي قرية سايلة غزال والقرى المجاورة لها، حيث منعوا أبناءهم وبناتهم من الالتحاق بالدراسة منذ مطلع هذا الأسبوع .
من جهته استغرب أولياء أمور الطلاب والطالبات والأهالي المتضررون من غبار الكسارات من بيان الأرصاد الذي صدر أمس حيث بين جهودها في تطبيق الاشتراطات البيئية على مدى عامي ١٤٣٠ / ١٤٣١، ودعوة أرصاد منطقة نجران لإيقاف هذه التجاوزات البيئية الممتدة منذ ١٢ عاما، مشيرين إلى أن جبال واله التي تضمنها البيان تقع على بعد ٢٥ كيلومترا من الموقع الحالي في منطقة خالية من السكان وسيثبتون هذا الأمر ميدانيا للجان المعنية به، مطالبين بإيجاد حلول عاجلة لهذه المشكلة الإنسانية التي تسببت في تغييب أبنائهم وبناتهم عن الدراسة منذ أسبوع.
وبلغ عدد الطلاب والطالبات المتغيبين بنجران أمس نحو ٦٥% من إجمالي عدد المنتظمين في مدرستي سايلة غزال للبنات والبنين الذين يبلغ عددهم ٦٠٥ طلاب وطالبات.

كرسي الأمير نايف للقيم الأخلاقية .. تحصين الوطن ضد الأفكار المضللة

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة٣ صفر ١٤٣٢ هـ - ٧ يناير ٢٠١١م العدد ٣٤٩٧
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١١٠١٠٧/Con٢٠١١٠١٠٧٣٩٣٣٠٥.htm

عبد الله الداني ــ جدة، خالد الشلاحي ــ المدينة المنورة، افتخار باحفين ــ جازان، عبد الكريم المربع ــ مكة المكرمة، أحمد العطوي ــ تبوك، محمدالعنزي ــ الدمام

وصف عدد من مديري الجامعات السعودية والمسؤولين كرسي الأمير نايف للقيم الأخلاقية، بأنه مبادرة بناءة من نوعها تستهدف حماية وتحصين المجتمع ضد الفكر الضال والغزو الفكري.

وقالوا لـ«عكاظ» في أحاديث متفرقة إن من شأن هذا الكرسي تكريس وتعزيز القيم والأخلاق في المجتمع، وإثراء المكتبة العامة بالدراسات والبحوث في هذا المجال، ومواجهة جميع أشكال الانحرافات السلوكية والتحديات المعاصرة في زمن العولمة.

المفتي: تشخيص الأمراض

وإيجاد دوائها

أكد لـ«عكاظ» مفتي عام المملكة رئيس هيئة كبار العلماء وإدارات البحوث العلمية والإفتاء الشيخ عبد العزيز بن عبد الله آل الشيخ أن كرسي الأمير نايف للقيم الأخلاقية وسيلة لنشر القيم والفضائل وتكثيف البحوث العلمية التي تحث على تشخيص الأمراض الأخلاقية وإيجاد الدواء الذي يعالجها.

وأوضح المفتي أن الشريعة الإسلامية حثت على العناية بالأخلاق والقيم وقررتها وأمرت بذلك، مستدلا بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم (إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق).

ورأى آل الشيخ أن الكرسي يسهم أيضا في البحث عن الأخطاء وإصلاحها وبيان الصواب ببث الأخلاق والقيم النبيلة.

من جانبه، شدد عضو هيئة كبار العلماء الشيخ محمد بن حسن آل الشيخ على أن الكرسي ينطلق من رؤية سديدة لصاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبد العزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية، مشيرا إلى أنه يتولى رعاية الأمن بمفهومه الشامل بما فيه الجانب الفكري، الأخلاقي، والقيمي في حياة الناس.

ورأى آل الشيخ أنه إذا وهنت القيم في مجتمع ما فإنه يكون عرضة للمفاسد وأنواع الأفكار التي تضطرب في أبناء المجتمع وبناته بتوجهات فكرية خارجة عن قيم الإسلام وتعاليمه، لا تحمل شعار الدين والمنهج والوطن.

وقال: «الأمير نايف يجسد دور المسؤول الواعي الحريص على دينه كحرصه على سلامة أبنائه ووطنه، مضيفا «النائب الثاني يدعم هذه المجالات ويحفز الباحثين والعلماء ليكون لهم دور في حفظ الأمن بمفهومه الشامل ودراسة الظواهر التي يكون لها أثر سلبي في أخلاق الناس».

مدير جامعة أم القرى: الكرسي دعم للتوجهات البحثية والعملية

بدوره، وصف مدير جامعة أم القرى الدكتور بكري بن معتوق عساس سروره إعلان رعاية الأمير نايف للكرسي في جامعة الملك عبد العزيز بادرة كريمة غير مستغربة منه في ظل دعمه المستمر لعدد من القضايا والموضوعات الوطنية والإنسانية والعقائدية المهمة.

وذكر عساس، أن النائب الثاني يدعم التوجهات البحثية والعلمية التي تعزز مكارم الأخلاق ويحض عليها في كل المحافل والمناسبات، مشيرا إلى أنها جزء لا يتجزأ من قيمنا الإسلامية الخالدة.

واعتبر مدير جامعة أم القرى رعاية الأمير نايف تجسيدا للفضائل التي يتحلى بها ودليلا دامغا على دعمه المستمر لكل أوجه الخير وفي مقدمتها القيم الأخلاقية الراسخة التي يسهر عليها منذ أمد بعيد، الأمر الذي جعل للمملكة فخرها بنعمة الأمن والأمان التي حرمت منها مجتمعات كثيرة.

وبين عساس، أن تكريس هذه القيم السامية يمثل خط الدفاع الأول تجاه آفات العولمة وسلبيات المدنية الحديثة، الأمر الذي ينبذه الفضلاء في المجتمع.
ونبه وكيل جامعة أم القرى للأعمال والإبداع المعرفي الدكتور نبيل بن عبد القادر إلى أن احتضان جامعة الملك عبد العزيز لكرسي الأمير نايف يجسد توجهات النائب الثاني المباركة نحو تعزيز القيم الأخلاقية التي يحث عليها الإسلام.
ولاحظ أن رعاية الأمير نايف للكرسي ترسيخ للفضائل التي ستكون محور الارتكاز في المخرجات العلمية الناتجة عنه، الأمر الذي يدعوا للتفاؤل والاطمئنان بانتشار القيم الإسلامية على نطاق واسع.
مدير جامعة طيبة: مبادرة بناءة لمواجهة التحديات المعاصرة
أكد مدير جامعة طيبة الدكتور منصور بن محمد النزهة، أن كرسي الأمير نايف للقيم الأخلاقية يتناول جانبا مهما في المجتمع، ويعنى بأحد أبرز أركانه ومكوناته الضرورية، ويأتي في وقت مهم طرأت خلاله العديد من التحديات المعاصرة تمثلت في بروز ظواهر سلبية تهدد قيم وأخلاق المجتمعات في كل دول العالم وتنذر بتفشي قيم أخلاقية سلبية بين الناشئة.
وقال إن من شأن كرسي الأمير نايف تكريس القيم والعادات الحميدة التي يدعو الإسلام للتمسك بها في حياتنا اليومية وفي كافة تعاملاتنا، ويحرص على غرسها في نفوس الناشئة وفي محيطهم الاجتماعي في سن مبكرة، والدفع بهم لاكتساب السلوكيات الإيجابية وتوجيه طاقاتهم بما يعود عليهم وعلى أسرهم بالنفع، ويخدم وطنهم ومجتمعهم.
وأعرب النزهة عن أمله في أن يحقق القائمون على الكرسي الأهداف والمضامين الإنسانية النبيلة التي يحملها، لاسيما وأنه يحمل رمزا نذر نفسه في سبيل خدمة أبناء الأمة الإسلامية قاطبة، وتحفيز أبنائها على التمسك بتعاليم الكتاب والسنة، لافتا أن هذا الكرسي يمثل واحدا من المبادرات البناءة التي يسعى صاحب السمو الملكي الأمير نايف لتأصيلها في المجتمع، ويحرص في كل اللقاءات التي تجمعه بالمشرفين والقائمين على المنتديات والمؤتمرات التي تعنى بأمور الشباب، على أهمية تفعيل الجوانب التي تحميهم من الأفكار المضللة والغزو الفكري، باعتبار أن فئة الشباب تمثل الركيزة الأساسية لكل مجتمع، مذكرا بجائزة الأمير نايف للسنة النبوية والدراسات الإسلامية المعاصرة الهادفة لتعزيز وترسيخ القيم الإسلامية وإكساب شبابنا وشاباتنا التعاليم الدينية الصافية
مدير جامعة تبوك: رؤية واعية للمكون الرئيس في حضارتنا
لفت مدير جامعة تبوك الدكتور عبد العزيز بن سعود العنزي، أن كرسي الأمير نايف للقيم الأخلاقية يأتي ليؤكد على أن مفهوم الحضارة الحقيقي يرتبط بمكونها الأخلاقي الرئيس باعتباره جزءا مهما من رؤية الإنسان للحياة من جانب، ويضمن لأي حضارة البقاء والاستمرار من جانب آخر. ففي الوقت الذي أصبح فيه النظر للتنمية الحضارية ناقصا كونه يفرغها من المضامين الأخلاقية والقيمية، فيما بدأت المؤسسات العلمية والفكرية والثقافية تنظر لهذا الأمر بعين الاهتمام وتسعى للحد من توسع هذه النظرة والوقوف أمام المخاطر التي يمكن أن تنتج عنها.
وأضاف أن كرسي الأمير نايف الذي تحتضنه جامعة المؤسس جاء في الوقت الذي بدأت فيه الجهود تتضافر للحيلولة دون تأثر المجتمع بكافة أطيافه بقضية النظر للأخلاق على أنها أمر ثانوي، حيث يؤكد دعم مثل هذه المشروعات من قبل قادتنا ـ يحفظهم الله ـ على ما تحمله قيادتنا للجانب النوعي والأصيل في حياتنا من اهتمام، وحرصها على أن تتوازى المشروعات الحضارية والقيمية وهي تسير باتجاه المستقبل.
وأكد أن رؤية القيادة الرشيدة أدركت أهمية الموضوعات التي احتضنتها الجامعات السعودية أخيرا والتي تسير في إطار التوجه نحو المضامين المعنوية للتنمية وتركيزها على تنمية المجتمع وتحصينه، وضرورة بحث هذا التوجه ودراسة جوانبه بأساليب علمية تربط بين الشق النظري والتطبيقي، حتى لا تكون مجرد أبحاث نظرية، مشيرا إلى أن هذا أهم ما يميز فكرة الكراسي البحثية، والتي تقوم في أساسها على استثمار الوقت المتاح لتحفيز الطاقات نحو العمل البحثي الجاد والمثمر.
كما يمكن أن يكون هذا الكرسي حالة جديدة من التأمل في عدد من القضايا الأخلاقية لدى كافة الأجيال لتعزيز القيم الإيجابية، والإسهام بشكل كبير في تمهيد الطريق للعديد من المشروعات التي تتناول مسائل مهمة كالانحراف السلوكي والفكري، وظهور نماذج أخلاقية لا تتلاءم مع قيم المجتمع الإسلامي التي ضمنت الأمن النفسي والاجتماعي والحضاري للبشرية، وكذلك تأطير العلاج لقضايا أخلاقية أخرى بأسلوب يمكن الباحثين من تحقيق هذا العلاج مستقبلا.
مدير جامعة جازان: تنمية الأمن الفكري
أثنى مدير جامعة جازان علي آل هيازع على الدور المحوري الذي يضطلع به الأمير نايف في حماية أمن واستقرار الوطن، معربا باسمه وكافة منسوبي ومنسوبات جامعة جازان عن شكره وتقديره لسموه على تفضله بدعم هذا الكرسي في جامعة المؤسس.
وأضاف، إن توقيع إنشاء الكرسي يؤكد أهم المكونات الإنسانية ودورها في تنمية الأمن الفكري وأعمال هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وكل مايتعلق بالقيم والأخلاق، مؤكدا أن هذا الكرسي مرتكز أساسي في هذا الاتجاه.

وأوضح آل هيازع أن هذا الكرسي يأتي ضمن برنامج كراسي البحث الذي أطلقته جامعة الملك عبد العزيز، حيث يؤسس كرسي الأمير نايف لمفهوم الأمن الفكري في ضوء ما جاء به الإسلام في معالجة الكثير من الإشكاليات في عصر العولمة، مؤكدا أن المسؤولية تقع على الجامعات في أن تجري بحوثها ودراساتها حول ما يتعلق بالأخلاق وضرورة أن نحافظ على القيم الأصيلة لهذا المجتمع.

ومن جانبه، وصف رئيس هيئة الأمر بالمعروف في جازان الدكتور عبد الرحمن مدخلي كرسي الأمير نايف بأنه من الكراسي المتميزة نظرا لأهميته في الحفاظ على القيم الأصيلة.

وأضاف أن الكراسي العلمية تستمر في تقديم رسالتها من خلال البحث العلمي وتفعيل البحوث والدراسات، حتى ترتقي إلى أعلى المستويات وتصبح واقعا ملموسا، مشيرا إلى أن تجربة الكراسي العلمية في جامعاتنا، قد قدمت مخرجاتها إلى المجتمع وساهمت في تنمية العديد من المجالات.

الرقيب واللحيدان والقاضي: ترسيخ الأخلاق والقيم

أكد رئيس محكمة الاستئناف في المنطقة الشرقية عبد الرحمن الرقيب، أن كرسي الأمير نايف للقيم الأخلاقية جاء ليعزز من أهمية الأخلاق بين أفراد المجتمع مقترنا بآلية تعليمية عالية المستوى، الأمر الذي سوف يساهم في تعزيز الجوانب الأخلاقية من خلال البحث العلمي، إضافة إلى أنه سوف يساهم في نشر الأخلاق الحميدة والتمسك بها، مؤكدا بأن الإسلام يدعو إلى مكارم الأخلاق وحسن التعامل فيما بين الناس كافة.

ومن جانبه، قال مدير فرع الشؤون الإسلامية في المنطقة الشرقية عبد الله اللحيدان: إن كرسي الأمير نايف للقيم الأخلاقية سوف يقدم بإذن الله ما يحتاجه المتخصصون والباحثون والجهات المعنية من حيث تقديم الدراسات والتصورات المساعدة في حل الكثير من المشكلات الأخلاقية.

وأكد الأمين العام لجمعية البر في المنطقة الشرقية الدكتور عبد الله القاضي، أهمية كرسي الأمير نايف للقيم الأخلاقية باعتباره الأول من نوعه الذي سيقدم دراسات وبحوث خاصة في القضايا الاجتماعية الأخلاقية التي توجد في المجتمع السعودي وسبل معالجتها.

السهلي: إنعكاس مباشر على حقوق الإنسان

أكد عضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان والأستاذ المساعد في كلية الشريعة في أم القرى الدكتور محمد السهلي، أنه سيكون لهذا الكرسي إنعكاس مباشر على حقوق الإنسان ورقي المجتمع متى ما حمل المزيد من القيم الأخلاقية، فيما تبدأ المؤسسات تسجيل مشكلات وظواهر اجتماعية سلبية، مرجعا أسباب تراجع هذه القيم للتأثيرات المالية والابتعاد عن تعاليم الكتاب والسنة والانسلاخ عن قيم أثبتتها العادات والتقاليد السليمة والمعتدلة وتوافقها مع الفطرة البشرية وحفظها لخصوصية مجتمع قيمي كالمجتمع السعودي.

٧ ملايين يتربص بهم التأمين الطبي

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة٣ صفر ١٤٣٢ هـ - ٧ يناير ٢٠١١م العدد ٣٤٩٧
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١١٠١٠٧/PrinCon٢٠١١٠١٠٧٣٩٣٢٧٩.htm

إبراهيم القربي، عبد الرحمن الختارش، هاني باحسن ـ جدة، محمد العبد الله ـ الدمام

عندما ذهب ياسين عبدالرشيد ـ موظف في جدة ـ بابنته الصغرى ذات العامين إلى المركز الصحي لعمل أشعة لتخطيط الدماغ لم يتمكن المستوصف في ظل إمكانياته الضعيفة من إجراء الأشعة المطلوبة، وبعد أخذ ورد تم تحويله لمستشفى ذي إمكانيات كبيرة تتوفر فيه أحدث الأجهزة الطبية، وهناك تفاجأ بمماطلة شركة التأمين في إرسال الموافقة على علاج ابنته، فخاطب المسؤول في المستشفى، الذي أكد أن التأخير بسبب انتظار شركة التأمين في الموافقة على دفع المبلغ المخصص لعمل الأشعة، مشيرا في موقف آخر أن زوجته ظلت لأكثر من أربع ساعات في انتظار موافقة الشركة على إجراء عملية تحليل دم!.

أما نايف الصبحي ـ موظف في جدة ـ فقد راجع المستشفى لإصابة في يده وظهره جراء حادث مروري، وعند إبراز بطاقة التأمين للمستشفى، رفضت الشركة علاجه بحجة أن العملية تجميلية فاضطر للدفع من حسابه الخاص.

ويروي إحسان صالح السليماني من جدة، أنه تعرض لحادث سيارة أصيب على إثره بكسر في فخذه الأيسر، فأدخل المستشفى وتم علاجه، ولكن المشكلة التي حدثت بينه وبين شركة التأمين، مماطلتها في الموافقة على التعويض، ما أثر على عمله واستئذانه من الدوام لأكثر من مرتين في الأسبوع.

كل هذه الحالات وغيرها، تعكس معاناة بعض المرضى وأنينهم المتواصل في ردهات المستشفيات في انتظار موافقة شركات التأمين الطبي، على صرف وصفات طبية بعينها، أو إجراء بعض الفحوصات والتحاليل المخبرية، إذا كانت حالات بعضهم تستدعي التنويم، وقد تأتي موافقة شركة التأمين أو لا تأتي، أو قد تستغرق بعض الوقت، وفي كل الأحوال ليس أمام المرضى سوى الانتظار الذي يزيدهم مرضا على مرضهم ويحرق أعصابهم قبل أن توزع عليهم «صكوك التأمين»!.

ومع ازدياد قضايا شركات التأمين الطبي، وضعف تفاعلها مع العديد من الحالات المرضية خاصة الحرجة منها، ورصد جمعية حقوق الإنسان مماطلة بعضها في تعويض المرضى، تناقش هذه القضية تأخر بعض شركات التأمين الطبي في الموافقة على تقديم بعض الخدمات العلاجية للمرضى في المستشفيات، واستبعادها أنواعا معينه من الأدوية والأشعة والفحوصات من قائمة التأمين.

كما تطرح القضية تساؤلات عما إذا كانت هناك شركات تم تطبيق عقوبات بحقها أوشطبها من قوائم التأمين، وما إذا كان هناك توجه لإعادة النظر في اشتراطات منحها التراخيص، وكذا آراء المسؤولين في المستشفيات حول أسباب تدني استجابة بعض الشركات لمعظم الحالات المرضية، ومماطلة بعضها الآخر في تعويض المرضى، وأبرز الخلافات بينها وبين المشتركين، ومدى حاجة السوق الصحية في المملكة للمزيد من شركات التأمين الطبي.

دفع المستحقات

إلى ذلك أكد الدكتور عمر حافظ رئيس شركة تأمين في جدة، أن أبرز الخلافات بين شركات التأمين والمستشفيات هو تأخر شركات التأمين في دفع المستحقات المترتبه عليها، فهناك شركات تتأخر في الدفع لملاحظتها إرتفاع التكاليف العلاجية للمريض الواحد، سواء كانت الأدوية التي تصرف للمريض ولا يحتاجها، أو الفحوصات بشكل عام، مشيرا إلى أن شركات التأمين تعرض كل الأوراق المتعلقة بالمؤمن عليه على أطباء مختصين يعملون معها، وفي كثير من الأحيان تظهر بعض الملاحظات، التي تستدعي مخاطبة المستشفى والاستفسار عن تلك الملاحظات، وفي حال لم تتوصل شركة التأمين إلى حل بين الطرفين، يفسخ العقد بعد تسوية الأمور المالية بينهم، على أن يتم التعاقد مع مستشفى بديل، ومن حق المؤمن لدى شركة التأمين أن يحصل على بديل بنفس المستوى الذي كان يتعامل معه أو أفضل منه.

مراقبة الوصفات الطبية

وأوضح رئيس شركة تأمين في جدة، أن هناك تعاونا بين عدد من شركات التأمين لوضع آلية جديدة لمراقبة الوصفات الطبية، تركز على دراسة حالة المريض والدواء المصروف له من الطبيب، وما إذا كانت تتناسب مع الحالة أو أن الهدف

منها الربح المادي، كما تسعى تلك الشركات إلى وضع آلية جديدة لكشف أي تلاعب أو احتيال، من خلال نظام معلوماتي يوضح حالة المريض المؤمن عليه منذ لحظة دخوله المستشفى وحتى الانتهاء من فحصه، وعرض كامل ملفه على أطباء مختصين في شركة التأمين، وتحفظ كل تلك المعلومات في ملف خاص بالمريض إلكترونيا، لمتابعة أي مستجدات عن حالته الصحية، لافتا أن شركات التأمين لا تستطيع ضمان نزاهة ومصداقية بعض الأطباء في بعض المستشفيات، وهذا حق مشروع لشركات التأمين للحفاظ على حقوقها، وحماية مصالحها، فالمستشفيات لا تتساهل في مطالبتنا بالفواتير المستحقة، وبدورنا لا نستطيع المماطلة حفاظا على سمعتنا، فهناك ما يقارب٧٠ في المائة من شركات التأمين تدفع المستحقات المترتبة عليها للمستشفيات بعد خلافات تصل إلى جدولة المديونية، نظرا لارتفاع أسعار الفواتير المستحقة، وهناك شركات تلغي عقودها، مشيرا إلى مقترح أعدته ثلاث شركات تأمين سيتم الانتهاء منه خلال الثلاثة أشهر المقبلة وتقديمه لمجلس الضمان الصحي التعاوني ووزارة الصحة، محددا فيه آلية جديدة للرقابة على أسعار المستشفيات، وطرق محددة درست بعناية لصرف كمية الدواء الذي يعتبر من مهمات وصلاحيات وزارة الصحة بشكل أساسي.

مسؤولية المستشفيات

وحمل رئيس لجنة التأمين في غرفة الشرقية فلاح الجبر المستشفيات مسؤولية تأخر علاج المرضى الذين يخضعون للتأمين الصحي، بسبب عدم معرفة الأنظمة والقوانين الصادرة من مجلس الضمان الصحي، مؤكدا أن شركات التأمين لا تتحمل مسؤولية تأخر علاج المرضى تحت دواع مختلفة من قبيل عدم الحصول على الموافقة بالعلاج، مضيفا أن التعليمات الصادرة من مجلس الضمان الصحي تنص على ضرورة علاج المرضى في حال تأخر وصول الموافقة من شركات التأمين بعد ساعة من إرسال الخطاب، مشيرا إلى أن مجلس الضمان الصحي أعطى القطاعات الصحية الضوء الأخضر لمعالجة المرضى سواء وافقت شركات التأمين أو رفضت بعد مرور الوقت المحدد من قبل المجلس.

وأضاف أن شركات التأمين ليست مسؤولية عن تحديد نوعية الأدوية، فالمسؤولية تقع على عاتق الأطباء الذين يتحملون مسؤولية صرف الأدوية المناسبة للمرضى، نافيا وجود ضغوط من قبل شركات التأمين على المستشفيات بصرف الأدوية الرخيصة أو لنوعيات محددة، مؤكدا أن شركات التأمين لا تتدخل مطلقا في عمل الأطباءأوصرف الأدوية للمرضى.

وذكر أن تكاليف بوالص التأمين تشكل عبئا كبيرا على الشركات، نظرا لارتفاع فواتير المطالبات من قبل المستشفيات، مشيرا في الوقت نفسه أن حجم التكاليف يختلف من شركة لأخرى، فبعض الشركات تركز على التأمين في نشاطها، فيما تركز بعض الشركات على البوالص الأخرى ومنها التأمين الطبي، وبالتالي فإن حجم المطالبات للشركات الأولى يختلف عن الشركات الثانية، رافضا تحديد نسبة مطالبات وثائق التأمين بقوله: إن من الصعوبة بمكان تحديد أرقام محددة في الوقت الراهن.

واعتبر أسعار بوالص التأمين في السوق المحلية مناسبة، وليس هناك من داع لإعادة تقييمها لرفع السعر، خصوصا أن هناك شرائح مختلفة من الوثائق وكل وثيقة يختلف سعرها وكذا مبالغ التغطية، حيث توجد أربع شرائح من التأمين الطبي موزعة على (أ) و(ب) و(ج) و(د)، مطالبا العملاء في الوقت نفسه بضرورة التعامل بمسؤولية مع الوثائق، خصوصا أن هناك تصرفات غير مسؤولة حيث يعمد البعض لمراجعة الأطباء دون دواع حقيقة سوى أنه يرى أن من حقه استنزاف المبالغ المغطاة على الوثيقة.

٥٠ مليارا حجم التأمين الطبي

وأكد العضو السابق في لجنة التأمين في الغرفة التجارية الصناعية في جدة خالد سالم باربود أن التقديرات تشير إلى أن حجم سوق التأمين الطبي في المملكة، قد وصل إلى ١٠ مليارات ريال، متوقعا أن يتجاوز خلال الثلاث السنوات المقبلة حاجز الـ ٥٠ مليارا، مشيرا إلى وجود أكثر من ٣٠ شركة تأمين طبي في السوق، وقال إن هذا العدد كافٍ في الوقت الحالي، وليس هناك حاجة لمزيد من الشركات، موضحا أن هناك مراجع يمكن اللجوء إليها أثناء حدوث أية مشكلة تواجه الشخص المؤمن عليه مع الشركة وهي مؤسسة النقد المتمثلة في لجنة تسوية النزاعات التأمينية، ووزارة الصحة المتمثلة في الضمان الصحي، مشيرا إلى أنه من الطبيعي أن تحدث مشكلات ولا توجد صناعة تخلو من مشكلات.

وأضاف باربود، أن المرحلة الأولى قد بدأت في إلزام الشركات الخاصة الكبرى بتوفير التأمين الصحي التعاوني للعمالة الوافدة وحسب شروط الوثيقة الموحدة التي نص عليها نظام مجلس الضمان الصحي التعاوني، وتتابعت المراحل إلى إن وصلت إلى إلزام جميع الشركات والمؤسسات الصغيرة والفردية بالتأمين على عمالتها سواء وافدين أو مواطنين، مبينا أن نقاط قوة التأمين تتمركز في حماية صادرات وواردات الاقتصاد والحفاظ على استمرارية الدورة الاقتصادية عند تعرضها للكوارث والحوادث المشمولة بالغطاء التأميني، فضلا عن توظيف الأموال المتاحة في استثمارات الوطن، وتشجيع أفراد المجتمع على الادخار، كما أنه يساعد على زيادة الفرص الوظيفية للمواطنين، كما أن وجود شركات تأمين قوية من

النواحي المالية والفنية والبشرية، سيعطي دفعة قوية للاستمرارية، والأهم من ذلك وجود نتائج فنية معقولة من أقساط التأمين المكتسبة وحجم المطالبات المدفوعة لقطاع التأمين الصحي، وإذا ما زاد حجم المطالبات ولم يواكبه زيادة في أسعار التأمين الصحي، ستكون الكفة غير متوازنة.

الشورى: لم ندرس قضايا التأمين الطبي

عبد الله زامل الدريس رئيس لجنة الشؤون الصحية والبيئة في مجلس الشورى والعضو الدكتور محسن علي الحازمي قالا: إنه لا يوجد حتى الآن أية توصيات أو مقترحات حول قضايا التأمين الطبي بشكل عام؛ لأن مشكلات التأمينات لم تصل حد الظاهرة ومازالت محصورة فيما بين المستشفيات والشركات ذاتها.

رأي حقوق الإنسان

الدكتور مفلح القحطاني رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان تحدث قائلا: لدينا قضايا ضد العديد من شركات التأمين الطبي في الإخلال بخدماتها تجاه المستفيدين منها وأغلب القضايا عادة ما تكون مادية، إضافة للإخلال ببعض البنود والعمل بها، وبدورنا نقدم مشورات قانونية بعد دراستها دراسة مستفيضة وتوجيهها للجهات المعنية مثل الإمارة ووزارة الصحة وغيرها من الجهات المعنية، ولكن لم نحصر حتى الآن عدد القضايا التي وصلتنا؛ لأنها في ازدياد مستمر، وقريبا سنصدر تقريرا به عدد القضايا المطروحة على طاولة الجمعية.

المستشفيات مظلومة

ويشير الدكتور محمد متولي منسق طبي في أحد المستشفيات الخاصة في جدة إلى معاناتهم من مماطلة بعض شركات التأمين في الرد عليهم بالموافقة عند مراجعة المرضى للمستشفى، خاصة الحالات الحرجة التي لا تحتمل التأخير، فيما تستغرق معاملة واحدة أكثر من أسبوع في الأخذ والرد دون مبررات واضحة، ما يضع المستشفى في حرج مع المراجعين والمرضى كأنما المستشفى هو المسؤول عن تأخير معاملاتهم أوعرضهم على الأطباء وإجراء العمليات، ولذلك يضم صوته لصوت الكثير من المرضى ضد بعض شركات التأمين بضرورة السرعة والدقة في الإنجاز من أجل اكتمال المنظومة الصحية.

سوق التأمين الصحي

ومن جهته قال عضو جمعية الاقتصاد السعودي كبير أخصائيي تخطيط التسويق، عصام مصطفى خليفة: إن تقدم أي مجتمع يقاس بتحقق الضمانات والتأمينات الأساسية للأفراد، والتأمين الصحي هو أحد أهم هذه الضمانات التي تكفل تقديم رعاية صحية راقية لجميع المواطنين والمقيمين، لافتا أن قطاع التأمين في المملكة يعتبر من أكثر القطاعات نموا في الوقت الحاضر، إذ سجل ارتفاعا بمعدل قدره ٦٢ في المائة خلال الأعوام الأخيرة، محتلا بذلك المرتبة الأولى في سوق التأمين المحلية الراهن بسبب زيادة عدد السكان وتغير الوضع الاقتصادي وزيادة تكلفة الخدمات الصحية وتغير نمط الأمراض والتطلعات نحو الخدمات الصحية الأفضل، إضافة إلى أن أغلبية المجتمع لا يملكون تأمينا طبيا في الوقت الحاضر، مشيرا إلى أن حجم سوق التأمين الصحي في المملكة يشكل حوالي ٣٢ في المائة من إجمالي حجم سوق التأمين، ومن المتوقع أن يتوسع الاستثمار في شركات التأمين الطبي بسبب ارتفاع قناعة المجتمع بفائدة التأمين الطبي وانضمامهم لسوق التأمين في السنوات المقبلة، موضحا أن وجود شركات التأمين الطبي سيساهم إلى حد بعيد في تخفيف الضغط على المستشفيات الحكومية التي تعاني من ارتفاع نسبة الطلب عليها، إضافة إلى معاناة شريحة كبيرة من المجتمع من ارتفاع تكاليف العلاج في القطاع الصحي الخاص بسبب عدم وجود تأمين طبي لديهم.

ولخص خليفة معوقات قطاع التأمين في أهم النقاط التالية:

ـ ضعف الثقافة التأمينية لدى المواطنين والمقيمين على الرغم من الفوائد الكبيرة للتأمين على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي، وكأن نظام التأمين الصحي أصبح جباية مفروضة على الجميع.

ـ جهل الجميع بالشركات المعتمدة من قبل وزارة الصحة وبالتالي دخول شركات غير رسمية في نظام التأمين الصحي.

ـ معاناة القطاع من غياب معايير محددة يتم استخدامها لتحديد القسط التأميني والتوصل إلى قسط تأميني موحد يضمن حقوق الأطراف كافة، وبالتالي اختلفت أسعار شركات التأمين حتى أصبحت العملية وكأننا في سوق حراج كل شركة همها كسب أكبر عدد من المواطنين والمقيمين.

ـ شكوى العاملين في قطاع التأمين من زيادة عمليات التحايل للحصول على خدمات دون وجه حق.

ـ ندرة المتخصصين في هذا المجال وينبغي إدراج مواد مفصلة عن التأمين في الجامعات والدبلوم الصحي الذي تقدمه المعاهد الأهلية الصحية.

ـ عدم أهلية بعض الشركات واستعدادها لتنظيم المشمولين بالنظام بطريقة مرنة وسريعة تحقق الهدف المنشود من إقرار هذا النظام.

ـ بعض الشركات ليست لها فروع في مناطق المملكة الأمر الذي تجد معه بعض شركات ومؤسسات القطاع الخاص

والأفراد صعوبة في تسجيل عمالتها في نظام التأمين الصحي.
ـ وجود خلافات عميقة بين شركات التأمين الصحي والمستشفيات بخصوص الموافقات المسبقة بشأن بعض الخدمات التي تراها المستشفيات ضرورية، مؤكدا أن لوزارة الصحة ممثلة في مجلس الضمان الصحي التعاوني بالتنسيق مع الجهات المعنية دورا كبيرا في تذليل كافة المعوقات والصعوبات التي ساهمت دون تقديم خدمات صحية راقية للمواطنين والعاملين، وذلك بالعمل على حماية حقوق المؤمن عليهم من تلاعب شركات التأمين والمستشفيات. وحل الخلافات العميقة بين شركات التأمين والمستشفيات، وذلك بوضع أنظمة ومعايير واضحة وأسعار محددة يتم تطبيقها على الجميع بهدف حماية حقوق المؤمن عليهم وتشجيع المنافسة العادلة ودعم استقرار السوق.

في ورشة تنظمها صحة المدينة غداً

مناقشة أساليب مواجهة العنف الأسري والحد منه

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة٣ صفر ١٤٣٢ هـ ـ ٧ يناير ٢٠١١م العدد ٣٤٩٧
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١١٠١٠٧/Con٢٠١١٠١٠٧٣٩٣٣١٥.htm

«عكاظ» ـ المدينة المنورة

تنظم المديرية العامة للشؤون الصحية في منطقة المدينة المنورة بالتعاون مع جامعة طيبة غدا أنشطة الملتقى العلمي الأول تحت عنوان «نحو شراكة مجتمعية فاعلة في مواجهة العنف الأسري»، وورش العمل المصاحبة له على مستوى المملكة بمشاركة جميع الجهات المعنية بالحماية من العنف الأسري، القانونيين، الأكاديميين، والجمعيات الخيرية. وأوضحت رئيسة فريق الحماية الأسرية في صحة المدينة المنورة رئيسة اللجنة المنظمة الدكتورة فاطمة بنت داود عبد الحميد أن الملتقى الذي يستمر يومين يضم ورش عمل مخصصة للأخصائيين الاجتماعيين والمرشدين الطلابيين، إضافة إلى فرع الجمعية السعودية لحقوق الإنسان واللجنة الوطنية للطفولة.

وبينت عبد الحميد أن الملتقى يشمل محاضرات ومناقشات توضح أنواع العنف الأسري وأساليب مواجهته والحد من انتشاره، أساسيات الكشف الطبي الشرعي، طريقة الكشف على الاعتداءات الجسمية ورفع العينات، نظام الحد من إيذاء الأطفال في التعليم، ومناقشة دور الشؤون الاجتماعية في الحماية من العنف الأسري ودور الجمعية الخيرية للخدمات الاجتماعية في مساندة ضحايا العنف الأسري يلقيها مجموعة من المختصين في هذا المجال.

وأفادت رئيسة فريق الحماية الأسرية أن الهدف من الملتقى التعريف بدور لجنة الحماية في معالجة قضايا العنف الأسري المبلغ عنها، إبراز دور جميع الجهات المعنية في الحد من العنف الأسري، وتنسيق التعامل بين تلك الجهات لحل قضايا العنف الأسري.

وتتضمن الأهداف، اكتساب معرفة ومهارات جديدة للمتدربين عند التعامل مع حالات العنف الأسري في عدة مجالات طبية نفسية واجتماعية وأمنية وقانونية مع طرح أمثلة لقضايا العنف الأسري لتدريب المختصين في تلك الجهات على كيفية التعامل مع تلك القضايا فضلا عن مناقشة الحلول المطروحة بين الحضور وصولا إلى حلول وقائية وعلاجية.

مطالبات بحرب دولية ضدها...وطفل يحكي لـ الحياة قصة قطع يده!

المصدر: جريدة الحياة الجمعة٣ صفر ١٤٣٢ هـ - ٧ يناير ٢٠١١م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/٢٢٠٧٣٢

جدة - حسن السهيمي

»ساطور» يبتر يداً، و«نار» تشوه ساعد أو خد فتى، لا يهم كثيراً قلوباً هي كالحجارة أو أشد قسوة، تعذب براءة الأطفال الذين يقعون تحت «رحمتها» التي لم ترحم طفولتهم بعد خطفهم قبل أن ترحم أيديهم أو أقدامهم من القطع والهلاك، قبيل تدويرهم في «طاولة شطرنج» الإتجار والاستغلال والتسول لاستدرار عطف المارة في سبيل ملء جيوب قادة «عصابات الخطف والبتر والتنكيل.«

وبعيداً عن معاني الرحمة، ما زالت تلك العصابات غير آبهةٍ بحقوق الإنسان والطفل وقوانين الدول، ووسط ذلك كله بُحت أصوات المنادين بخطورة الواقع مطالبين بحرب دولية ضد عصابات العاهات والتسول. بالقرب من إحدى الإشارات المرورية شرق جدة نصتت «الحياة» إلى أنين طفل (من ذوي العاهات) رفض في البداية الحديث إلا بعد إعطائه شيئاً من المال، الذي فتح شهيته لتفجير مفاجآت لم يستطع المرء سماعها بيد أنه قويَ على سردها بصوت متمتم، وقال: «تم اختطافي ولم يتجاوز عمري بعد عامه الـ١٠ من قبل أناس، لا أعلم إلى أين ذهبوا بي، ومن ثم أجروا عملية تخدير لم أفق منها وإلا وجدت كفي اليسرى وقد بترت.

وأضاف: «عندما استيقظت صرخت وبكيت من بشاعة منظر يدي المقطوعة، وبعد أشهر تم تهريبي إلى المملكة بغرض الحج منذ أكثر من عام، وهنا تم تسليمي لأناس عكفوا على تعليمي فنون استجداء المال من المارة ومن الناس كافة، إذ يتم تغيير موقعي يومياً«،

وفي أثناء الحديث معه، ازدادت حركات تلفته يمنة ويسرى، وعند استفساره من هذه الحركات، أفاد أن هناك سيارة تأتيه في آخر النهار ومجموعة من أمثاله من بقية المتسولين يخشى أن يراه سائقها يتحدث إلى أحد، تأخذه إلى مقر (رفض ذكره لـ «الحياة»)، مكتفياً بأنه يقع في أحد أحياء جدة الشعبية، مفيداً أن المسؤولين عنه يطالبونه يوميا بـ١٠٠ريال كحد أدنى، وأنه يتعرض لصنوف التعذيب ليس أكثرها الضرب المبرح إن لم يأت بذلك المبلغ.

واختتم حديثه والخوف يتطاير من عينيه خشية اكتشاف أمره، أن لديه محاذير عدة لا بد من مراعاتها، منها عدم مغادرته للموقع إلا وفق الخطة المرسومة له، إضافة إلى عدم أخذه لأي فلس مما جمعه من المتبرعين.

من جانبه، صادق وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية في منطقة مكة المكرمة سابقاً والمستشار الاجتماعي إحسان طيب على رواية الطفل المتسول بأن هناك الكثير من العصابات المتخصصة داخل المملكة وخارجها تعمل على بتر أطراف الأطفال المتسولين لإحداث العاهات فيهم، مبيناً أن تلك العصابات ترمي بفعلها هذا إلى إدخال حال الطفل الحزن إلى قلوب الناس واستدرار عطفهم لجلب المزيد من الأموال.

وأوضح أن هناك عصابات تعكف على إدخال الأطفال من ذوي العاهات سواء الخلقي منها أو المصطنع من الذين لم يبلغوا سن التكليف إلى المملكة بغرض الحج أو العمرة ومن ثم تخلفهم في مناطق كجدة أو مكة أو المدينة لأجل التسول، مطالباً بمنع دخول الأطفال من ذوي العاهات أثناء موسم الحج أو العمرة.

وأشار طيب إلى أن هناك عصابات دولية تعكف على قطع أطراف الأطفال ومن ثم كيها بالنار حتى تزداد تشوهاً ومن ثم تسفيرهم إلى دول غنية كالمملكة من أجل استجداء الناس ولفت أنظارهم.

وشدد طيب على أن نسبة ليست بالقليلة من تلك العاهات التي نراها لدى الأطفال المتسولين في الطرقات أو أمام المساجد أو إشارات المرور غالبيتها من العاهات الناجمة عن إجرام تلك العصابات، لا فتاً إلى أن دولاً عدة يأتي منها هؤلاء الأطفال تقع في شرق آسيا وفي أفريقيا، مستشهداً بولاية هندية كان يأتي إلى المملكة منها في وقت سابق أطفال مبتورو الأطراف.

ولم يخف إحسان وجود حالات لآباء نزعت من قلوبهم الرحمة يعمدون إلى بتر أطراف أطفالهم ومن ثم إرسالهم إلى الخارج للمتاجرة بهم من طريق التسول.
وحول رؤيته في الحلول الموقفة لهذه العمليات، رأى أن الحل يكمن في حملة قوية للتحقيق مع هذه العصابات الداخلية منها والتنسيق مع «الإنتربول» للقبض على الخارجية منها، ملمحاً إلى أن مثل هذه الفئات تعرض النفس البشرية لصنوف من التعذيب، معولاً على الإعلام وأئمة المساجد بقيادة حملة لمواجهة هذه العصابات التي وصف انتشارها بالظاهرة، عاداً ما تعمل فيه نوعاً من الإتجار بالبشر والإخلال بالإعلان العالمي للحقوق الطفل وكذلك الإنسان، مشدداً على ضرورة التنسيق مع قنصليات دول الأطفال المحدثة بهم عاهات وجمعية البر للأطفال بغية حماية ما يمكن حمايته.
على الصعيد ذاته، اعتبر مدير فرع جمعية حقوق الإنسان في مكة المكرمة سليمان الزايدي بتر أطراف أطفال جريمة كبرى، عاداً إياه كالقتل تماماً.
وقال: «إن كان هناك تنظيم يفعل هذه الجريمة بالصغار ومن ثم يدفع بهم إلى التسول فلا بد من أن يجتث«، موضحاً أن موقع الصغار في مدارس التعليم وليس في ساحات الطرقات وأمام المساجد.

جامعة الأميرة نورة تقيم حملات ومحاضرات بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان

المصدر: جريدة الرياض الجمعة٣ صفر ١٤٣٢ هـ - ٧ يناير ٢٠١١م العدد ١٥٥٣٨
http://www.alriyadh.com/٠٧/٠١/٢٠١١/article٥٩٢٣٣٨.html

الرياض - سحرالشريدي
شاركت جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن مؤخراً ممثلة بعدد من الكليات فعاليات اليوم العالمي لحقوق الإنسان .
فقد استضافت كلية الآداب الأستاذ "خالد الفاخري" المشرف العام على الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، الذي أعطى الحضور نبذه عن الجمعية وأهدافها ونشاطاتها واهتماماتها، كما تم توزيع النشرات الخاصة بالجمعية، ومجلة حقوق الإنسان وكتاب الأنظمة السعودية، إضافة إلى تنظيم العديد من المحاضرات الثقافية منها محاضرة " حقوق المرأة في الشريعة الإسلامية" للأستاذة هدى الوهيبي الناشطة الحقوقية كذلك محاضرة "القوارير المدللة "للدكتورة نوال العيد عضو هيئة التدريس بالكلية .
إلى جانب ذلك نظمت وكالة خدمة المجتمع وتنمية البيئة بكلية التربية حملة توعوية وتثقيفية عن حقوق الإنسان، بدعم ومشاركة من هيئة حقوق الإنسان، عن طريق تزويد الكلية عدد من الكتب المتضمنة العنف الأسري نحو المرأة وتجاه الأطفال، وحقوق الأيتام واللقطاء، كذلك كيفية التعامل مع ذوي الاحتياجات الخاصة وحماية الأطفال من التحرش الجنسي .
وشكرت عميدة كلية التربية د. مها محمد العجمي سعادة الدكتور بندر بن محمد العيبان رئيس هيئة حقوق الإنسان على الدعم المبذول في إنجاح الحملة التوعوية بحقوق الإنسان في المجتمع السعودي .
كما ذكرت د.أماني محمد الحصان وكيلة الكلية لخدمة المجتمع، ان هذه الحملة التوعوية هدفت إلى نشر ثقافة حقوق الإنسان، إلى جانب توعية المرأة والفتاة بما لها وما عليها من حقوق تجاه مجتمعها وأسرتها.

تحت رعاية أمير المدينة

انطلاق أعمال الملتقى العلمي الأول نحو شراكة مجتمعية فاعلة في مواجهة العنف الأسري

المصدر: جريدة الرياض الجمعه٣ صفر ١٤٣٢ هـ - ٧ يناير ٢٠١١م العدد ١٥٥٣٨
http://www.alriyadh.com/٠٧/٠١/٢٠١١/article٥٩٢٣٤٣.html

المدينة المنورة - خالد الزايدي

برعاية صاحب السمو الملكي الامير عبدالعزيز بن ماجد أمير منطقة المدينة المنورة تنظم مديرية الشؤون الصحية بالمدينة المنورة السبت القادم الملتقى العلمي الأول تحت عنوان (نحو شراكة مجتمعية فاعلة في مواجهة العنف الأسري) وورش العمل المصاحبة له وذلك خلال الفترة ٤-٥ صفر ١٤٣٢ه الموافق ٨ - ٩ يناير ٢٠١١م بفندق المدينة مريديان بالتعاون مع جامعة طيبة وبمشاركة جميع الجهات المعنية في الحماية من العنف الأسري (شرطة المدينة المنورة، الشؤون الاجتماعية، التعليم، إدارة التحقيق والادعاء العام، القضاء، القانونيين، والأكاديميين، والجمعيات الخيرية) وبحضور برنامج الأمان الأسري الوطني بالمشاركة بورش عمل مخصصة للأخصائيين الاجتماعيين والمرشدين الطلابيين.. بالإضافة إلى دعوة الجمعية السعودية لحقوق الإنسان واللجنة الوطنية للطفولة للمشاركة في الملتقى ويصاحب الملتقى إقامة معرض تشكيلي بعنوان) العنف بريشة فنان) بمشاركة فنانات وفناني المدينة، ويهدف الملتقى إلى التعريف بدور لجنة الحماية في معالجة قضايا العنف الأسري المبلغ عنها وإبراز دور جميع الجهات المعنية في الحد من العنف الأسري وتنسيق التعامل بين تلك الجهات لحل قضايا العنف الأسري إضافة إلى اكتساب معرفة ومهارات جديدة للمتدربين عند التعامل مع حالات العنف الأسري في عدة مجالات طبية نفسية واجتماعية وأمنية وقانونية مع طرح أمثلة لقضايا العنف الأسري لتدريب المختصين في تلك الجهات على كيفية التعامل مع تلك القضايا فضلاً عن مناقشة الحلول المطروحة بين الحضور وصولا إلى حلول وقائية و علاجية في ظل حل قضايا العنف الأسري والوقاية منها .

وتوقعت رئيسة اللجنة المنظمة د. فاطمة داود عبدالحميد أن يتمخض اللقاء عن جملة من النتائج الهامة ومنها :

-الاتفاق على وضع نظام عام للتعاون بين تلك الجهات المعنية بالحماية من العنف الأسري .

-اكتساب مهارات التعامل مع ضحايا العنف الأسري – والمتطلبات المهنية اللازمة للتعامل مع تلك الحالات .

-اقتراح أنشطة ولقاءات دورية تعزز الحماية الأسرية .

-استخلاص التوصيات المقترحة والمشاريع المستقبلية للحماية الأسرية في المدينة المنورة.

بطاقة العائلة رسخت في أذهان المجتمع الوصاية الحتمية للرجل

منح المرأة صلاحيات تربية الأبناء.. الواقع يفرض التغيير!

المصدر: جريدة الرياض الجمعة٣ صفر ١٤٣٢ هـ - ٧ يناير ٢٠١١م العدد ١٥٥٣٨
http://www.alriyadh.com/2011/01/07/article592550.html

الرياض، تحقيق - هيام المفلح

يفرض الواقع العملي في مجتمعنا على الأم الاستعانة بوالد أبنائها في معظم وأهم حاجاتها اليومية؛ فهي لا تستطيع أن تسجلهم في المدارس أو تراجع بهم المستشفيات أو تستكمل أي إجراءات تخصهم إلا بموافقة والدهم، وهو الشخص الوحيد الذي يحق له ذلك؛ لحصوله على بطاقة العائلة من جهة، ولما ترسخ في أذهان المجتمع كأفراد ومؤسسات حكومية من أن «ولي أمر» هو الأب، دون أن يكون هناك صلاحيات يمنحها النظام للأم .

هذه الإشكالية تعيشها المرأة بكل ألمها وسوءها خاصة المطلقة أو المعلقة، حيث يستغل بعض الآباء هذه «الثقافة المجتمعية» في إيذاء طليقته والانتقام منها، وكم سمعنا عن آباء لم يستخرجوا أوراقاً ثبوتية لأبنائهم أو استخرجوا تلك الأوراق واحتجزوها لديهم إمعاناً في إيذاء طليقاتهم، وفي هذا التحقيق نطرح إمكانية إعطاء الأم صلاحيات بعيداً عن سلطة الأب، الذي يشكل غيابه أو عدم «أهليته» في غالب الحالات مشاكل جمة للأسرة ككل، ونطرح بين أيديكم نوعية الصلاحيات المقترحة من قبل ضيوفنا وتوصياتهم بهذا الشأن .

صلاحيات أساسية

في البداية يؤكد المستشار القانوني «بندر المحرج» على وجود معاناة حقيقية لدى غالبية النساء في الأسر المفككة، مضيفاً - مع احترامه لمساءلة ولي الأمر - أنّ هذه المسألة تحتاج إلى بحث فقهي اجتماعي نفسي جديد يتفق وحاجة الناس وضرورات الحياة وإفرازات بعض أولياء الأمور السلبية، ويرى مع ذلك كله ضرورة وجود تشريع «يعطي الأم الحق في الحصول على نسخة من بطاقة العائلة»، سواء كانت مطلقة أو معلقة أو على ذمة زوجها، فهي المسؤولة عن تربية الأبناء والقيام بحاجاتهم، ومن غير المعقول ولا المقبول - حتى شرعاً - أن يكلف شخص بأمر ثم لا يمكّن من الأدوات التي تعينه على القيام بهذا التكليف .

المطلقة و«المعلقة» والأرملة أكثر معاناة في الحصول على حقوقهن.. والنظام لا يحميهن !

مهمة عظيمة

ويوضح «المحرج» أنّ رعاية الأم لأبنائها مهمة عظيمة وأنّ الأم هي الأجدر في ذلك، ولكن ليس الجميع يقبل أن تعطى الأم الصلاحيات والوثائق التي تمكنها من ذلك، ولذلك يقترح أن يصدر تشريع بهذا الخصوص يعطي الأم صلاحيات أهمها تسليمها نسخة أصلية من بطاقة العائلة سواءً كانت مطلقة أم لا، وأن تعطى صلاحية استخراج الوثائق اللازمة لأبنائها إذا كانت مطلقة، وكذلك متابعة تنفيذ هذا التشريع بعد صدوره بحزم وشدة كخطوة عملية لتطوير ثقافة المجتمع في هذا الشأن ولضمان القضاء على كل ما يعيق الهدف من هذا التشريع .

حالة الطلاق استثناء

ومن وجهة نظر المرأة تطرح «د. هند بنت تركي السديري» عضو هيئة التدريس بجامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن مرئياتها حول الموضوع، مشيرةً إلى أنّ زواج الوالدين إذا كان قائما وطبيعيا فالأفضل عدم الاختلاف والتضارب في الصلاحيات، ويكون الأب هو صاحب الصلاحية في حالة أهليته لذلك، أمّا في حالة الطلاق فترى أن تكون للأم السلطة في التعامل «المادي» مع أبنائها، بحيث يكون من حقها وضع أموال خاصة بهم من حسابها الخاص والاستثمار لهم، من دون تدخل الأب أو إعطائه الصلاحية للتصرف بهذه الأموال التي هي في الأصل هدية من الأم لأبنائها، مطالبةً بأن يكتفى

عند تسجيل الأبناء في المدارس بأوراق الأم الثبوتية، في حالة عدم تعاون الأب وبذلك يحفظ حق الطفل في التعليم، مع إعطاء الأم الصلاحية للسفر إلى الخارج في الإجازات من دون العودة للأب، وخاصة إذا كان الأبناء يعيشون معها وليس مع والدهم .

أنظمة لاصلاحيات

وفي المقابل ترفض المستشارة التربوية «د. مريم سعود أبو بشيت» إعطاء الأم صلاحيات بعيداً عن سلطة الأب في الحالات الطبيعية، معتبرةً أنّ لكل من الأم والأب دورهما في الأسرة والمرتبط بالصلاحيات، حتى في العرف الاجتماعي، لكل دوره المختص به، وتظل الأم تابعا والرجل هو الرئيس في الأسرة، لذلك ترى أنّه لا يمكن بأي حال من الأحوال إعطاء صلاحيات للمرأة بعيداً عن سلطة الرجل أو حتى العكس إلا في حالات محددة ومعروفة ومثبتة تؤكد تضرر الأبناء من سلطة الرجل ضرراً بالغاً لا تستمر به الحياة، وربما كان هذا هو الشائع (الغالب الأعم) في مجتمعنا، لكن ربما جاء الأمر عكس ذلك وكان لابد من إعطاء الأب صلاحيات الأم حين يتضرر الأبناء من سلوكيات الأم ضرراً بالغاً وعدم قدرتها على التربية ورعاية الأسرة لأسباب مختلفة وهذا هو - ربما - الأقل .

إعطاء الصلاحيات

وحددت «د. بوبشيت» بعض الحالات التي تستوجب إعطاء الصلاحيات من وجهة نظرها - وهي تنطبق على كلا الطرفين - كحالات الطلاق، أو الاضطرابات النفسية، أو التخلي عن المسؤولية، والجري اللاهث وراء الحياة الاستهلاكية والتعويض، أو حالات الخروج من الطبيعة السوية بتعاطي المخدرات والمنكرات والمسكرات، أو إهمال التربية كرد فعل على تصرفات الآخر، أو في حالة عهدة تربية الأطفال إلى المربيات الأجانب وانحسار أدوار الأسرة الممتدة وفقدان مشاركة الكبار في الإرشاد والتوجيه والتربية .

واقترحت توجيه الجهود الوطنية باتجاه دراسة الأسباب والمسببات (بالدراسات والبحوث العلمية) قبل الشكاوي والمحاكم وحقوق الإنسان، وأن يكون لدينا جهة مختصة) شعبية تربوية) تنظر هذه الحالات بصورة سريعة، ويكون لها صلاحية إصلاح حال الأسرة بحلول إجرائية سريعة وفق ضوابط وأنظمة لا تُعطّل ولا تعرض الأسرة إلى استمرار المعاناة والمشكلات والدخول في نفق الظلام والعنف، كما توصي بوضع نظام وطني بيّن واضح لتنظيم الأسرة وفق الشريعة الإسلامية، ووضع نظام لحماية نظام الأسرة وحقوقها .

نظرة إلى المجتمع

وأشار عضو لجنة المناصحة والمستشار بالقوات الجوية للشؤون الدينية «د. ناصر العبيد» إلى أنّ هناك اختلاف في المجتمعات والثقافات التي تنطوي عليها الأسر في دائرة التعاون والصلاحيات، ويجزم أنّ هذه الثقافات تختلف معاييرها حتى داخل بلادنا من حيث تحديد هذه الصلاحيات والتدخلات من عدمها، فالأمهات اللاتي بالقرى والهجر - مثلاً - يختلف حالهن عن الأمهات اللاتي في الرياض أو جدة أو الدمام، والأسر أياً كان مكانها أو زمانها تعيش تداخلاً في الصلاحيات بطريقة مباشرة وغير مباشرة، لكن هذه الصلاحيات تطفو على السطح برائحتها حينما تتجاوز حدودها بالسلب أو الإيجاب .

مفاهيم عوجاء

ودعا «د. العبيد» إلى الحديث بصراحة عما نعيشه من مفهوم في دائرة الصلاحيات التي يمكن أن تعطى للام والزوجة، في ظل بعض مفاهيمنا العوجاء التي تربى بعضنا عليها وللأسف، موضحاً أنّ من الرجال من لا يرى للزوجة أي صلاحية حتى لا يعيبه الناس بأنه ضعيف شخصية، ومنهم من رأيناه أشد وأنكى من ذلك بحيث جعل للابن على أمه سلطة وحكم .

ووجه ندائه إلى «معشر الرجال» ليحسنوا معاملة النساء، ويتقوا الله فيهن وفي أبنائهن؛ لأنّ الأم هي المفتاح السري لكثير من الأمور المتعلقة بالأبناء ذكوراً وإناثاً، وحث الرجل على أن لا يكون منغلقاً جباراً، قائلاً: «إن حرمانك حقوق الزوجة ومكانتها ثمنه فيك وفي أبنائك فلا تجازف بهم ولا بحقوقهم احتجاجاً بأنك أنت «الملاك المعصوم»، ورسولنا الذي منحها صلاحياتها وأدوارها قدوتنا في ذلك، فدع عنك نعرة الجاهلية، فالعاقل من يعرف متى يعطي ومتى يمنع في ظل الاحترام والتفاهم ومهما بلغنا من الحرص لن نكون أحرص من هؤلاء الأمهات ما دام أنهن صالحات، خاصة إذا وجدنا من الأبناء من يميل إليهن أكثر منا، فأعط كل ذي حق حقه .«

تفعيل صلاحياتها

ومن جهته يرى المستشار الشرعي عضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان وعضو الجمعية الفقهية السعودية «الشيخ حمد بن عبد الله بن خنين» أنّ المرأة المسلمة تحتاج إلى تفعيل صلاحياتها وحقوقها التي أعطاها لها الإسلام، مؤكداً ضرورة قيام الجهات المسؤولة ذات العلاقة بمنح المرأة فرص وخدمات أكثر، مطالباً بتفعيل حقوقها الإسلامية ومنع التجاوزات ضدها ودراسة القضايا التي تقف من دون انسجامها في مسايرتها مع الرجل لخدمة أمتها ووطنها حتى أسرتها، مشدداً

على أننا في هذه المرحلة بالذات لابد أن نعطي مزيدا من الثقة والصلاحيات للمرأة بعيدا عن سلطة الرجل، وخاصة لمصلحة الأبناء؛ لأنّ في ذلك مصلحة نفسية وصحية لهم، ولأن الأم خير من يقوم على الأولاد ويرعاهم ويحضنهم من دون الإخلال بالقوامة الشرعية .

توعية المرأة

وطالب بتوعية المرأة بحقوقها؛ لدورها الهام في التنمية والتطوير وبناء الأجيال، فقد كفل لها الشرع حقوقها وأكدها النظام وبين مدى اهتمام الشريعة الإسلامية بذلك الأمر بالحفاظ عليها والتوصية بالرفق بها وتحريم ظلمها، فالمرأة قد تكون مدعية أو مدعى عليها، وبائعة ومشترية، وراهنة ومرتهنة، وناظرة للوقف ووصية وولية وغير ذلك، مما يتطلب الحاجة إلى رفع الوعي بحقوقها بإصدار دليل إجرائي استرشادي لبيان ما لها وما عليها، خاصة عندما ترغب برفع شكواها وتظلمها، فهي أمام القضاء بالتساوي مع الرجل لا تفريق بينهما، إلاّ في الأمور الخاصة بها في التشريع، وقد فضلت المرأة على الرجل في فضل الأم على الأب وكذا في بعض مسائل الميراث سواء بالفرض أو التعصيب وارثهن بالفرض أكثر ونص نظام المرافعات الشرعية المادة ٣٤ للزوجة الحق في إقامة الدعوى في بلدها أو بلد الزوج في مسائل الأحوال الشخصية كما أن النظام نص على إقامة محاكم للأحوال الشخصية في قضايا الأسرة، مؤكداً أن المرأة ذات ذمة مالية مستقلة عن الرجل لها كامل الحرية بالتصرف بثروتها، منوهاً أن الحياة لا تستقيم بدون المرأة، وبدون العدل والمساواة في الحقوق والواجبات.

المدينة: ورشة توضح أنواع العنف الأسري

المصدر: جريدة شمس الجمعة٣ صفر ١٤٣٢ هـ - ٧ يناير ٢٠١١م العدد ١٨٢٢
http://www.shms.com.sa/html/story.php?id=١٢٠٩٣٨

المدينة المنورة. شمس

تنظم المديرية العامة للشؤون الصحية بمنطقة المدينة المنورة بالتعاون مع جامعة طيبة في فندق المدينة مريديان غدا، فعاليات الملتقى العلمي الأول تحت عنوان «نحو شراكة مجتمعية فاعلة في مواجهة العنف الأسري» وورش العمل المصاحبة له على مستوى المملكة بمشاركة جميع الجهات المعنية بالحماية من العنف الأسري والعديد من القانونين والأكاديميين والجمعيات الخيرية، ولمدة يومين.

وأوضحت رئيسة فريق الحماية الأسرية بصحة المدينة المنورة رئيسة اللجنة المنظمة الدكتورة فاطمة عبدالحميد، أن الملتقى يضم ورش عمل مخصصة للاختصاصيين الاجتماعيين والمرشدين الطلابيين، إضافة إلى فرع الجمعية السعودية لحقوق الإنسان واللجنة الوطنية للطفولة، كما تشتمل فعالياته وبرامجه على العديد من المحاضرات والمناقشات التي توضح أنواع العنف الأسري وأساليب مواجهته والحد من انتشاره.

سجناء الدمام: نتعرّض لتفتيش استفزازي وننام في الممرات دون أغطية

المصدر: جريدة الحياة السبت٤ صفر ١٤٣٢ هـ - ٨ يناير ٢٠١١م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/221025

الدمام – شمس علي

انتقد ٣٠ سجيناً في إصلاحية الدمام، أساليب التفتيش المُطبقة على السجناء في حال الدخول أو الخروج من الإصلاحية، ووصفوها بـ«المحرجة». وأشاروا في خطاب تم رفعه بحسب قولهم، إلى جهات حقوقية، إلى «تفشي» الأمراض المُعدية بين السجناء، وعزوا ذلك إلى» منع دخول البطانيات» التي يجلبها ذووهم لهم، ما يضطرهم إلى استخدام فُرش وأغطية قديمة، استعملها سجناء قبلهم. وطالبوا بـ «نقل النزلاء المصابين بأمراض نفسية إلى المستشفيات، وترحيل السجناء المقيمين، الذين يمثلون ٧٠ في المئة من النزلاء، إلى بلادهم.«

وطالب السجناء، الجهات الحقوقية، في خطاب رفعوه إليها (اطلعت عليه «الحياة(، بـ«التدخل لوقف الممارسات الاستفزازية» في حقهم، بحسب وصفهم. كما أكدوا على «ضمان حقوقنا الصحية والمعيشية والإنسانية»، مشيرين إلى أن من بين «الانتهاكات»، «التجريد من بعض الملابس عند الدخول في كل مرة إلى السجن». وتشمل احتجاجات السجناء التي ذكروها «التلفظ علينا، لأبسط الأسباب»، مشيرين إلى أن هذه الإجراءات التي تتبعها إدارة السجن من أجل منع تهريب المخدرات، ملمحين إلى أن الإدارة «تعرف أساليب التهريب جيداً، وتدرك أن هذه الأساليب لا تنطبق على الجميع». في الوقت نفسه، أكدت جمعية حقوق الإنسان في السعودية تلقيها بعض الشكاوى من نزلاء إصلاحية الدمام، معلنة انها بصدد التأكد من صحتها، ومتابعتها، وأشار السجناء، إلى تفشي أمراض مُعدية في السجن، من بينها «الدرن»، و«التهاب الكبد الوبائي»، و«الإيدز»، و«يتزايد ضحاياها يوماً بعد آخر»، مطالبين بسرعة تطعيمهم ضد هذه الأمراض. كما دعوا إدارة السجن إلى» توفير الفرش والأغطية النظيفة، والرعاية الطبية، وإخضاع النزلاء إلى الفحوصات الطبية». وقالوا: «إن إدارة السجن ترفض دخول البطانيات من أقارب النزلاء، كما ترفض توفيرها لهم، ما يضطرنا إلى استخدام فرش وأغطية قديمة ملوثة، وأدى ذلك إلى انتشار الأمراض بيننا». وانتقدوا دور الشؤون الدينية في السجن، و«منع بعض النزلاء من الذهاب إلى المكتبة، إلا لمن لديه معرفة شخصية». ودعا السجناء، رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني، إلى «الوقوف على وضع السجناء، والعمل على نقل المصابين بأمراض نفسية إلى المستشفيات، وترحيل المقيمين، الذين يمثلون ٧٠ في المئة من النزلاء إلى بلادهم»، مشيرين إلى ان تكدسهم «اضطر النزلاء إلى النوم في الممرات والمساجد من دون أغطية، وناشدوا بتزويد السجناء بالبطانيات والفرش.

»حقوق الإنسان» تتابع الشكاوى

بدوره، كشف رئيس جمعية حقوق الإنسان في السعودية الدكتور مفلح القحطاني، عن تلقيهم «بعض الشكاوى من نزلاء إصلاحية الدمام»، مضيفاً ان «الجمعية تسعى إلى التأكد من صحتها، ومتابعتها»، لافتاً إلى الإجراءات المتبعة عادة، في مثل هذه الحالات، «قد نطلب من هيئة التحقيق والادعاء العام زيارة السجن، للاطلاع على أوضاعه، وذلك بحكم نظامهم الذي ينص على ذلك، وقد تقوم الجمعية بنفسها، بزيارة السجن المعني، أو تتم مخاطبة إدارته، للتأكد من حيثيات ارتفاع الشكاوى الصادرة منه»، منوهاً إلى أن هناك» أكثر من وسيلة، لمتابعة أوضاع السجون التي نرصد فيها، أو تصل منها تظلمات حول أوضاعها الداخلية». فيما قال مدير فرع هيئة حقوق الإنسان في الشرقية إبراهيم عسيري، لـ «الحياة»: «لم نتلق إلى الآن، شكوى بهذا الخصوص، وفي حال وصلتنا سنتخذ الإجراءات بحسب النظام. ويمكن أن نكلف أحد الباحثين، أو نرسل ممثلين إلى سجن الدمام، للتحقق من الشكاوى، ومحاولة معالجتها مع المسؤولين في إدارة السجن، فهذا من صميم عملنا .«ولفت عسيري، إلى أن تقرير الفرع الذي سيصدر في غضون اليومين المقبلين، «يوضح أن هناك قضايا في السجن تمت معالجتها من جانب الهيئة. ونحن على تواصل مستمر مع إدارة السجون في الشرقية، ممثلة في مديرها العقيد عبدالله البوشي». وقال: «إن جميع الصعاب يتم تذليلها. كما نقوم بمعالجة الكثير من الإشكالات. وفي حال وجود شكوى؛ نحن على أتم الاستعداد لبحثها مع المسؤولين». لافتاً إلى أنه «من المستحيل أن يوضع شخص في السجن، ويقول

بأن وضعه جيد»، مضيفاً «ثمة أمور تمت معالجتها في حينه، بالتنسيق مع مديري سجون المحافظات، أو المدير العام في الشرقية. وفي حال تأكدنا من وجود مشكلة لسجين، وهو إنسان قبل كل شيء، وتقدم بشكوى، سنحاول معالجتها بحسب توجيهات المسؤولين»، مشيراً إلى رغبة بعض السجناء في إتاحة الفرصة لهم للحديث لفترة أطول عبر الهاتف، ومع تكدس السجن بالنزلاء، واحتياج الأمر إلى جدولة، نقوم بالتنسيق، ونحاول تذليل الأمر مع أقاربه.«
وأكد أنه يقوم «بزيارات مستمرة لسجن الدمام، ودور التوقيف. ونستقبل الشكاوى، ونبحثها، ونتأكد منها. وفي حال استدعى الأمر زيارة المسؤولين إلى سجون الشرقية؛ يتم تكليف أحد العاملين في الفرع، أو أقوم بنفسي ببحث المشكلة، وبقدر المستطاع تتم معالجتها. وقد عالجنا حالات كثيرة، بدعم وتوجيه من رئيس الهيئة ونائبه، وتقاريرنا توضح ذلك.«

حقوق الإنسان: أوضاع مستشفى أبها "مزرية"

المصدر: جريدة الوطن الأحد ٩ يناير ٢٠١١
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=٣٦٦٦٥&CategoryID=٣

أبها: محمد البشري ٢٠١١-٠١-٠٩ ١:٤٩ AM
كشف تقرير أعده عضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور منصور بن عوض القحطاني عددا من المخالفات في مستشفى أبها العام خلال زيارة نفذها للمستشفى قبل يومين من جولة لأعضاء الجمعية.
وقال القحطاني لـ"الوطن": إن التقرير الذي أعده رصد أوضاعا "مزرية" يعيشها المستشفى، من بينها سوء تعامل بعض الكوادر الطبية والتمريضية مع المريضات، وعدم احترام حقوقهن التي كفلها النظام، إضافة إلى أن بعض العاملين في المستشفى تناسوا أساسيات مهنة الطب وأخلاقيات المهنة؛ وتجاهلوا اتباع وسائل السلامة والتعقيم فيما يخص العمليات الجراحية ونحوها، مثل توفر فصائل الدم المتنوعة ببنك الدم، وعدم جود استشاريين سعوديين، وضعف جودة الأكل المقدم للمرضى، إلى جانب تسجيل ملاحظات على أداء الشركة المتخصصة في مكافحة الحشرات، وعدم وجود آلية طبية تحد من انتقال العدوى داخل حاضنات الأطفال بشكل خاص وأروقة المستشفى بشكل عام، إلى جانب تقادم ملفات المرضى، وتهالك مبنى المستشفى، وغياب أنظمة ووسائل السلامة والرقابة على عاملات النظافة وقسم المواليد.
وطالب القحطاني بسرعة إنهاء المبنى الجديد لمستشفى أبها العام، وتجهيزه بالكوادر الطبية المتخصصة والإمكانات الفنية اللازمة، مع تزويده بطبيبات متخصصات وعلى مستوى كبير من الخبرة، ومنح منسوبات المستشفى دورات تدريبية وتوعوية مكثفة في مجال النساء والولادة ضمانا لحفظ حقوق المريضات، والعمل على تعزيز إمكانات المستشفى الحالية من كوادر بشرية وإمكانات طبية وخاصة في قسم الطوارئ لمواجهة الأعداد المتزايدة للمرضى، ووضع خطة أمنية وتنظيمية دقيقة في قسم الحضانات بالمستشفى لسلامة وحفظ الأطفال.
وكان وفد من جمعية حقوق الإنسان قد قام بجولة داخل أروقة المستشفى، وأفصح عن عدد من المخالفات نشرتها "الوطن" الخميس الماضي، وأوضح المتحدث الرسمي للشؤون الصحية في منطقة عسير سعيد بن عبدالله النقير أنه ستتم متابعة التقرير، وأضاف: أن جميع الملاحظات التي تم رصدها سوف تتم متابعتها وإصلاحها في أسرع وقت.

مؤسسة عكاظ للصحافة والنشر

المتقاعدات: نعاني التمييز .. المؤسسة: لا نفرق بين المرأة والرجل

المصدر: جريدة عكاظ الأحد ١٤٣٢/٠٢/٠٥ هـ ٠٩ يناير ٢٠١١ م العدد : ٣٤٩٣
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١١٠١٠٩/Con٢٠١١٠١٠٩٩٣٥٣٩.htm

ليلى عوض، مريم الصغير ـ جدة

لم تدخل المرأة في حسابات التنمية والمجتمع المدني إلا أخيرا، هذا ما تؤكده نساء ناشطات في حقوق المرأة، فحين صدرت أنظمة التقاعد لم يكن للمرأة ذلك الدور الذي أصبحت عليه الآن، لذلك ركز النظام على الرجل على اعتبار أنه المستفيد الأول من التقاعد وتجاهل الكثير من حقوق المرأة.

عدم وضوح النظام والتمييز بين الرجل والمرأة في النظام التقاعدي وتهميش المرأة المتقاعدة وعدم الاستفادة من خبراتها أسوة بالرجل، وعدم صرف البطاقات التعريفية للنساء المتقاعدت كما يحدث من الرجل المتقاعد، كلها مشكلات تقف أمام المرأة المتقاعدة وتفاقم من معاناتها.

«عكاظ» تفتح ملف المرأة المتقاعدة وتستنطق بعض المراقبات للأنظمة المعمول بها في مؤسسة التقاعد، في وقت يؤكد فيه عدد من المهتمات بالشأن النسوي المحلي أن تهميش المرأة وإغفال دورها هو نوع من الهدر البشري والمادي والمعرفي في تنمية اقتصاد الدولة، بل هو الهدر بعينه.

تقول عضو مجلس إدارة جمعية المتقاعدين الدكتورة فوزية أخضر إن مؤسسة التقاعد تدعي بأن للمرأة المتقاعدة بعض المميزات ولكن الواقع غير ذلك فنحن نتعايش مع متقاعدات لديهن مشكلات عديدة وقد عرفتها من خلال معايشتي الفعلية للواقع فأنا أسمع من مؤسسة التقاعد كلاما ولكن الواقع غير ذلك، ومن أبرز ما يواجه المتقاعدات حرمان ورثة المتقاعدة المتزوجة من أجنبي وأولادها من تقاعدها، في حين أن الرجل المتقاعد المتزوج من غير سعودية تستفيد زوجته وأولاده من تقاعده بعد وفاته.

وتضيف: «قضية النهوض بالمرأة والرفع من قدراتها برزت كإحدى القضايا الأساسية التي تواجه المجتمعات العربية، فأصبح من الواجب النظر بعين الاعتبار في وضع المرأة المتقاعدة في المملكة، وبصفتي رئيسة للجنة المتقاعدات الناشئة، فسأذكر بعض المتطلبات والاحتياجات التي تتوافق وخصوصيتها المختلفة عن الرجل المتقاعد وتتطلب رعاية خاصة ولكنها ومع الأسف أغفلت هذه الخصوصية، ونتطلع أن تتمكن هذه اللجنة من إيصال صوتها للمسؤولين للاهتمام بهذه الخصوصية، وحين صدر نظام التقاعد قبل نصف قرن تقريباً لم يكن للمرأة دور في التنمية الاقتصادية وهذا يعني أن النظام وضع آنذاك للرجل الموظف فقط، ولذلك لم يعدل هذا النظام حتى الآن بعد كل هذه الإسهامات والمشاركات التنموية من قبل المرأة في جميع مجالات التنمية.

ولو نظرنا وتساءلنا ــ والحديث لأخضر ــ أين يذهب معاش المرأة المتوفاة في حين يستفيد الورثة من معاش الرجل المتقاعد، مع العلم أن مؤسسة التقاعد تقتطع من مرتب الرجل والمرأة نفس النسبة ٩ في المائة طوال فترة الخدمة، ومن المفترض أن يستفيد الورثة من الطرفين.

وزادت: هناك مستشفيات ترفض تنويم المرأة المتقاعدة في حالة المرض على اعتبار أن ما يصيبها إنما هو بسبب أمراض الشيخوخة وأن غيرها أحق منها بالعلاج وهذه حقيقة واقعية غير مقبولة، هذا إلى جانب البطاقات التعريفية التي أعلنت عنها المؤسسة العامة للتقاعد واستفاد منها ٣٧،٨٠٣ متقاعد من الرجال ولا وجود للمتقاعدات النساء، ولا أعلم لماذا هذا التمييز.

ويضاف إلى كل ذلك، إغفال خبرات المتقاعدات ومؤهلاتهن وعدم الاستفادة منهن في إنشاء لجان التطوير، كلجان إصلاح وتطوير التعليم في وزارة التربية والتعليم، وكذلك لجان مناقشة المواضيع التي تهم المواطن في مجلس الشورى وغيرها، فهل هناك من هو أكفأ وأقدر منهن على ذلك؟ ولماذا يشارك الرجل المتقاعد ويعاد للأعمال كمستشار والمرأة المتقاعدة لا تشارك.

وتواصل أخضر حديثها بالتأكيد على أن عدم معرفة المتقاعدة بحقوقها بصورة واضحة، والغموض الذي يتلبس تصريحات المسؤولين في المؤسسة وعدم الشفافية والإفصاح عن حقوق المتقاعد، تكريم المتقاعدين من الرجال دون المتقاعدات في كل منشأة ومؤسسة كما حصل أخيرا في وزارة التربية والتعليم التي كرمت المتقاعدين وأغفلت المتقاعدات.

وبينت أخضر أن التقاعد في المملكة يحظى بإمكانيات ضخمة، حيث تمكنت المؤسسة حسب تقريرها في العام ٢٠٠٨ من تحصيل كامل إيراداتها المستحقة وفق نظام التقاعد من اشتراكات الموظفين الذي بلغ ٢٤,٣ مليار ريال فيما بلغت الإيرادات الفعلية من الاستثمارات ١٤,٩ مليار ريال. وتستثمر المؤسسة ٧٧,٦ في المائة من مواردها المحلية، واستثمرت نحو ٢٧,٧ مليار ريال في ٥٤ شركة مساهمة محلية ورفعت حصصها في بعض الشركات في عام ٢٠٠٩.

ومع كل الإمكانات الضخمة والعوائد المرتفعة لصناديق التقاعد الخليجية ــ كما تقول أخضر ــ إلا أن الدراسة التي أصدرتها مؤسسة الأبحاث الإدارية «بوز آند كومبني» أوضحت أن أنظمة التقاعد في المنطقة تحتاج إلى العديد من الإصلاحات في السنوات المقبلة، وذلك لوجود تحديات مختلفة وعلى رأسها انخفاض نسبة الموظفين العاملين إلى المتقاعدين وتراجع دور الحكومات في توفير الرفاه الاجتماعي للمواطنين. ووجدت الدراسة أن أنظمة التقاعد الحالية تفتقد للاستقرار وغير قابلة للاستدامة.

ومن جهتها، أكدت عضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان سهيلة زين العابدين أن هناك ظلما كبيرا يقع على المرأة السعودية في حرمان أبنائها غير السعوديين من راتبها بعد الوفاة، عكس السعودية المتوفاة التي يحصل أبناؤها من زوج سعودي على راتبها التقاعدي، كما أن الرجل المتزوج من أجنبية حين يتوفى تأخذ الزوجة الأجنبية راتب أبنائها فلماذا لا يتساوى الجميع في النظام التقاعدي.

وذكرت أن هناك أيضا ظلما يقع على المتوفى الذي له زوجتان فالزوجة غير الموظفة تأخذ الراتب والزوجة العاملة لا تحصل على أي جزء من راتب الزوج المتوفى لأنها عاملة، علما بأن يكون لها أبناء ومن حقهم الحصول على راتب والدهم مثل الآخرين.

وطالبت بضرورة صرف كامل التقاعد للأرملة بعد وفاة زوجها، حتى ولو تزوج أبناؤها أو حصلوا على وظائف، «فكيف تعيش هذه الأرملة بحصة واحدة وباقي الراتب يوضع في مصلحة التقاعد، خصوصا أن المرأة في هذا السن محتاجة للشغالة والسائق ومصاريف العلاج لأنها في سن كبيرة، لذا أؤكد واقترح على صرف كامل راتب التقاعد لزوجة المتوفى ولا يقتطع حق الأبناء فيه إذا كبروا، بالإضافة إلى صرف التقاعد للزوجين إذا كانا في قطاع حكومي فكيف تعيش الأسرة براتب تقاعدي واحد».

وتشدد زين العابدين على ضرورة وضع امتيازات للمتقاعدين أسوة بالدول المتقدمة «فالمتقاعد في بريطانيا يدفع ٥٠ في المائة للعلاج وتخفيض لتذاكر السفر وله تخفيض لجميع الخدمات، بالإضافة أن هناك جمعيات تعاونية تساعده على الحياة، في حين أن مؤسسة التقاعد توزع فقط ثلث مبلغ التقاعد والثلثان فائض لديها، وهناك دول خليجية تصرف الراتب التقاعدي كاملا بعد ٢٠ عاما من الخدمة، ودول أخرى بعد ٢٥ عاما، وفي نظامنا يخدم الموظف ٤٠ عاما حتى يحصل على تقاعد كامل، فلا بد أن نعيد النظر في هذا النظام لإبعاد الأسر عن الحاجة والفقر والخوف المستمر من سن التقاعد الذي يؤثر على الأسرة واستقرارها».

وبدورها تطالب الأستاذة المساعدة في كلية التربية في جدة عفاف الياور بضرورة توضيح نظام التقاعد للمرأة وتناشد مؤسسة التقاعد أن تضع في الاعتبار التوعية المستمرة بالنظام من خلال لقاءات تعريفية سنوية في مختلف القطاعات السنوية، وتؤكد أن هناك شريحة كبيرة من النساء الموظفات لا يعرفن النظام وما لهن وما عليهن.

واقترحت الياور أن تقل مدة خدمة المرأة العاملة وبالذات في قطاع التعليم حسب رغبتها إلى ٢٠ عاما، وتأخذ التقاعد بعدها وفق سنوات الخدمة ويتم تسوية استحقاقها عن المدة التي خدمت فيها، ليكون لها الخيار في أن تترك أو تتقاعد أو تستمر وبذلك نهيئ الفرصة للخريجات الجدد للحصول على وظائف.

وتشيد مديرة الثانوية ٤٢ في جدة خديجة اليماني بالنظام التقاعدي لبعض المؤسسات الحكومية كالخطوط السعودية وحصول موظفيها على الشيك الذهبي، وكيف أن هذا النظام يؤمن حياة كريمة للشخص في حين أن موظفة التعليم وبعد ٤٠ عاما خدمة تحصل فقط على ٩٠ ألف ريال، وإذا لم تتم ٤٠ عاما تحصل على ثلاث رواتب فقط فكيف تعمل بحب وهي مهددة بتدهور الراتب والمكافأة بعد التقاعد في سن تحتاج فيه إلى العلاج والاستقرار والأمان الأسري.

وتقترح أن تتضافر الجهود ويحصل المتقاعد على كروت تخفيض في المطارات والمستشفيات وجميع الخدمات مثل الدول المتقدمة، وبعد أن خدم وطنه سنوات طويلة من حقه أن يعيش حياة كريمة في هذه السن الحرجة ويصرف لأبنائه

بعد وفاته الراتب حتى لو تزوجوا أو أنهوا الدراسة، يستمر الصرف لورثة الأم والأب العاملين لسنوات طويلة حيث إنه اقتطع من راتبهم ومجهودهم.
وترد مديرة القسم النسوي في المؤسسة العامة للتقاعد فاطمة العلي على هذه الشكاوى والمطالبات بالتأكيد على أن المؤسسة لا تفرق بين الرجل والمرأة في نظام التقاعد، فهم متساوون في الحقوق والواجبات.
تقول إن هناك ميزات تحظى بها المرأة في نظام التقاعد، ومن بينها أن المرأة تحسب لها ١١ في المائة عن كل عشر سنوات خدمة فيما يحسب للرجل ١٠ في المائة فقط.
وعن مستحقات المرأة من تقاعد الزوج المتوفى قالت إنه ينطبق عليها ما ينطبق على الرجل، فلو كانت المرأة موظفة لا يحق لها أن تستفيد من تقاعد زوجها كما أن الرجل لا يستفيد من راتب زوجته المتوفاة.
وتؤكد في هذا الجانب أن هناك خلطا لدى البعض بين نظام التقاعد ونظام الإرث، فنظام التقاعد نظام تكافل اجتماعي وليس بالضرورة أن يحصل الموظف على ما دفعه لصندوق التقاعد، والشخص الذي خدم ٤٠ عاما وليس هناك من يستفيد من تقاعده لا يصرف التقاعد ويحتفظ به الصندوق، وشخص خدم أربعة أو خمسة أشهر يستفيد الورثة من راتبه التقاعدي.
وأكدت العلي أن المؤسسة تأخذ دائما في عين الإعتبار أية شكوى تأتي من المستفيدين، وتؤكد أن جل الشكاوى التي تصل إلى المؤسسة تكون بسبب تأخير أوراق المستفيد، والقصور يحدث عادة من جهة عمله، فحين تصل إلى المؤسسة الأوراق كاملة، لا تأخذ المعاملة أكثر من أسبوع.
تقول: تحرص المؤسسة على مخاطبة الجهات الحكومية والمؤسسات، للمطالبة برفع أوراق المتقاعد في الوقت المحدد، حتى ينتقل من راتب الوظيفة إلى معاش التقاعد دون انقطاع، وتشير إلى أن هناك جهلا بالنظام بين شريحة المتقاعدين، فالمستفيد لا يعرف كيف يبدأ معاملته ولا كيف يتمم أوراقه والجهة المسؤولة عنه لا تساعده في إتمام أوراقه، وبعض المعاملات قد تصل إلى مراجعتها إلى نحو عام رغم أن الأمر لا يستدعي ذلك.
ومن أكثر الجهات التي تعاني المؤسسة من عدم التجاوب معها ـ بحسب العلي ــ هي وزارة التربية والتعليم والجامعات، «هذه الجهات لا ترد على خطاباتنا وتأخذ الكثير من الوقت للرد مما يعيق إتمام إجراء معاملة التقاعد».
وأشارت إلى أن المؤسسة تأخذ في عين الإعتبار الظروف الاستثنائية للزوج المتوفى الذي لديه أكثر من زوجة، إحداهما غير محتاجة للراتب ولم تسارع في إتمام أوراقها، فتصرف المؤسسة للزوجة المحتاجة وأبنائها وتترك نصيب الأخرى إلى حين استكمال أوراقها، كذلك إذا كانت الزوجة الأخرى خارج المملكة ولا يوجد لها عنوان يصرف للزوجة الموجودة دون تعطيل معاملتها ويحفظ للأخرى حقها إلى حين المطالبة به، كما مرت علينا حالة متوفى ومن ضمن المستفيدين والدته التي تعيش في البر ولا تملك هوية، وفي هذه الحالة تصرف المؤسسة الراتب للزوجة والأبناء وتترك نصيب الوالدة إلى حين استكمال أوراقها.

حقوق الإنسان تتفاعل مع معاناة الأيتام الأربعة.. و إمام القبلتين يتولى تنظيم المساعدة

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء ٧صفر ١٤٣٢ هـ - ١١ يناير ٢٠١١م العدد ١٧٤٢٩
http://www.al-madina.com/node/٢٨٢٩٤٦

دخيل الأحمدي - المدينة

هكذا هم أوفياء ورحماء فيما بينهم خاصة في المواقف الصعبة، أنهم "أبناء طيبة الطيبة" الذين تفاعلوا مع القصة التي نشرت "المدينة" تفاصيلها الجمعة الماضية للأيتام الأربعة الذين فقدوا والديهم في حادث مروري قبل أربعة أشهر وأصغرهم ابن ثمانية أشهر وأكبرهم أربع سنوات، ومن تلك اللحظة وحتى كتابة هذا التقرير ما زالت الاتصالات تتواصل لتقديم المساعدة ومن بينها عروض لاحتضانهم وتبنيهم وهو الأمر الذي ترفضه جدتهم تمامًا مؤكدة أنهم أمانة في عنقها لا يمكن أن يفرقها عنهم سوى الموت، وقد أوكلت مهمة مساعدة هؤلاء الايتام لإمام وخطيب مسجد القبلتين الشيخ مسعد مساعد الحسيني والذي يشهد له الجميع بالتقوى وحب الخير. كما اقترح بعض المحسنين فتح حساب مستقل لهم لا يمكن التصرف فيه إلا بعد بلوغهم سن الرشد لكي يضمن لهم حياة كريمة وكان من اول المتفاعلين المشرف على مكتب الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بالمدينة المنورة الدكتور محمد سالم العوفي الذي بدا عليه التأثر الواضح أثناء حديثه مع الاطفال الاربعة في منزل جدتهم المستأجر. وابدى عقب انتهاء زيارته لهم شكره الجزيل لصحيفة المدينة على مبادرتها في نشر وضع هؤلاء الأطفال الأيتام واشار إلى أن من أول المبادرين المتصلين الشيخ برجس العتيبي الذى اطلع على وضع الاطفال خلال الزيارة مشيرًا أن فقدان الأب والأم لأطفال في مثل هذه السن أمر مؤلم وشديد الوقع على نفسية هذه البراعم الصغيرة. واضاف أن الجدة امرأة كبيرة في السن فقدت زوجها منذ سنوات ومهما قدمت من رعاية وعناية واهتمام لا تستطيع أن تقوم بها لوحدها وبخاصة الأطفال في هذه السن مضيفًا أنهم في حاجة لرعاية مستمرة من الجوانب كافة حتى المستقبل. وناشد أصحاب القلوب الرحيمة في منطقة المدينة المنورة والمعروف عنهم بالمبادرات الإنسانية الوقوف مع هؤلاء الأطفال الأربعة وتلمس احتياجاتهم حتى يستطيعوا أن يشقوا طريقهم في الحياة بدون معاناة. واوضح أن مكتب الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان تلقى في خلال ثمانية أشهر أكثر من ٢٠٦قضايا من ضمنها القضايا الأسرية وغيرها من الأعمال التي يعالجها دون إثارة إعلامية حرصًا على أسرار الأسر. كما التقت المدينة برجل الاعمال برجس العتيبي الذي حرص على الحضور مع الدكتور محمد العوفي إلا أنه لم يتمالك نفسه عندما ناداه أحد الأبناء بلقب بابا ليجهش بالبكاء في منظر محزن أبكى جميع الحضور وقال: لا يوجد شيء أضيفه على ماقاله الدكتور محمد العوفي ونشكر المدينة على أن عرفتنا ودلتنا على هؤلاء الأيتام وهذا دور الصحافة الحقيقي. وناشد رجال الأعمال وأهل الخير التبرع لهم. اما "الجدة" المكلومة بفقد ابنها وزوجته وتحملها مسؤولية ابنائهم الأربعة قررت أن تغير اسم اصغر الابناء من اصيل الى بندر تخليدًا لذكرى الابن لعلها تجد في ذلك ما يخفف حزنها.

حقوق الإنسان في المدينة:

٧٠ قضية عنف أسري في ٧ أشهر

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء ٧صفر ١٤٣٢ هـ - ١١ يناير ٢٠١١م العدد ٣٥٠١
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١١٠١١١/Con٢٠١١٠١١١١٣٩٤٠٧٩.htm

خالد الشلاحي ـ المدينة المنورة

شكلت قضايا العنف الأسري ما نسبته ٢٩ في المائة من إجمالي القضايا التي تلقاها فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في المدينة المنورة خلال أقل من سبعة أشهر، حيث سجل الفرع خلال الفترة من جمادى الأولى حتى بداية محرم الماضي ٧٠ قضية عنف أسري منها تسع قضايا عنف ضد الأطفال، بمعدل قضية عنف أسري كل ثلاثة أيام.

وأوضح المشرف العام على فرع جمعية حقوق الإنسان الدكتور محمد بن سالم العوفي، أنه تم تكليف باحثين لدراسة القضايا ومناقشتها بهدف معالجتها مع الجهات المعنية، وشملت ١٣٢ قضية نسائية، و١٠٧ قضايا رجالية، مبيناً أن فرع الجمعية تولى فرز القضايا في إحصائية عامة الأول وفقاً لتصنيفات متعددة، حيث تصدرت قضايا العنف الأسري جملة القضايا بواقع ٧٠ قضية من بينها تسع دعاوى عنف ضد الأطفال، بينما شكلت قضايا العنف الأسري ما نسبته ٢٩ في المائة من تلك القضايا، يليها قضايا إدارية بواقع ٢٢، قضايا الأحوال شخصية ١٠في المائة، العمالية ١٠ في المائة، قضايا السجناء ٧،٥ في المائة إدارية، أحوال مدنية ٥ في المائة، قضائية ٢،٥ في المائة، وقضايا أخرى مثلت ١٢ في المائة.

أيتام !!

المصدر: جريدة اليوم الجمعه٣ صفر ١٤٣٢ هـ - ٧ يناير ٢٠١١م العدد ١٣٧١٦
http://www.alyaum.com/News/opinion/١٢١٨-%D%٨A%٣D٨%٩A%D%٨AA%D%٨A%٧D٨٥%٩-٢١%٢١%.html

د. عبدالله الطويرقي

يا إخوة هل تصدقون أن دور تربية أيتام بمكة المكرمة ليست إلاّ أوكارًا للجريمة والعنف والفلتان الأخلاقي للدرجة التي يذكر البعض أن الصغار يشاهدون حتى الأفلام الإباحية!! جمعية حقوق الإنسان أبشركم زارت دارًا للأيتام بمكة ورصدت ملاحظات مخيفة منها الطق وسوء المعاملة ورداءة الطعام وتدهور الرعاية الصحية وغياب الرقابة على المرافق القذرة جدًا وممارسة التدخين ومشاهدة أفلام خلاعة ناهيك عن سلوكيات كلامية بذيئة وأكوام أخرى من اللامعقول في دار تأهيل وتربية أيتام تشرف عليها وزارة عظيمة اسمها الشؤون..

أحبتي أظنكم تذكرون أنني سبق وكتبت هنا عن حوادث شغب ناعمة في دار رعاية للبنات بمكة من أشهر تدخّلت أجهزة أمنية ومدنية لفض اشتباكات الفتيات في الدار التي أفضت ببعضهن للمستشفيات..وبطبيعة الحال علّق مسؤولو ومسؤوليات الدار بأنها مسألة عادية بالغ الإعلام في تهويلها..وكما هي عادة مسؤولي العديد من أجهزتنا ظهر مدير الشؤون الاجتماعية بمكة لينفي جملة وتفصيلًا ملاحظات الشباب في جمعية حقوق الإنسان. بل ذهب الرجل ليصرف على الرأي العام كلامًا استهلاكيا من عيّنة أن الأيتام هم محل سويداء القلب وينعمون برعاية تربوية وضبطية منقطعة النظير وعلى أيدي أخصائيين وأخصائيات احترافيين ومرخصيّن من قبل أعلى هيئة أمريكية معنيّة بالتأهيّل والضبط النفسي والاجتماعي ومالها مثيل في أي دولة أخرى إلا عند الشؤون في مكة..بل لا أخفيكم أن كلمات أخينا مدير الشؤون جعلتني أفكر عشرات المرات في ملاحظات جمعية حقوق الإنسان المجافية للحقيقة والمتحاملة فيما يبدو والله أعلم على الشباب في شؤون مكة،

إشارة نصية: ذهب الرجل ليصرف على الرأي العام كلاما استهلاكيا من عيّنة أن الأيتام هم محل سويداء القلب وينعمون برعاية تربوية وضبطية منقطعة النظير وعلى أيدي أخصائيين وأخصائيات احترافيين
للدرجة والله إنني كدت أصدق الرجل من لغته الجازمة وثقته بدوره وكوادر عمله وكأنه يتحدّى الجمعية وغيرها في هذا الشأن..أنا بيني وبينكم اصدق أخانا المسؤول هذا فكلام الرجل ليس شغل علاقات عامة بل شغل واحد ممكن يسحّب الجمعية للمحاكم بسبب مبالغاتها وانتقاصها من جهوده وجهود زملائه..بيني وبينكم أنا مع هذا المسؤول المحترق والموجوع بسبب ملاحظات الجمعية المرسلة،وأتمنى منه أن لا يتوقف عند حد قبول اعتذار فقط من الجمعية على إساءاتها وتزييّفها لواقع دور رعايته بمكة،بل أطالبه برفع شكوى للإعلام والمظالم ولوزارة الداخلية لوضع حد لهذا ، ومطالبة بتعويّض مالي ومعنوي بسبب التشهيّر به وبزملائه ورد اعتبارهم المهني وبأسرع ما يمكن..أظنكم أحبتي لازم تصدقون الشؤون ولا؟!

خطبة عرفة وحقوق الإنسان

المصدر: جريدة عكاظ السبت٤ صفر ١٤٣٢ هـ - ٨ يناير ٢٠١١م العدد ٣٤٩٨
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١١٠١٠٨/Con٢٠١١٠١٠٨٣٩٣٤٥٩.htm

محمد بن سليمان الأحيدب

فاجأتنا الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في تقريرها الذي نشرته الصحف في ٤ يناير ٢٠١١م بزلة أو سقطة غريبة ومستغربة حينما اعترض التقرير على الإطالة في خطبة يوم عرفة، مشيرا إلى أنها استغرقت قرابة الساعة، مما أضر بالحجاج الذين بقوا لمدة ساعة تحت حرارة الشمس ومتأثرين بحرارة الأسفلت الحارقة (على حد قول التقرير).
مصدر الغرابة أن هذه الملاحظة عارية من الأساس ولا مبرر لها البتة لعدة أسباب جوهرية وواقعية ومنطقية لا علاقة لها مطلقا بوجهة النظر الشخصية أو التوجه الفكري حتى نكون واضحين، فعلاقتها فقط بإحقاق الحق واحترام العقل وهذه الأسباب أوردها مرتبة حسب أهميتها:
أولا: إن الوقوف بعرفة حتى غروب الشمس وليوم عرفة كاملا حاصل لا محالة سواء قصرت الخطبة أو امتدت نحو ساعة، فالوقوف حاصل في اليوم كله، وبالتالي فإنه لا مبرر للاعتراض على امتداد الخطبة إطلاقا، وأجزم أن أبا حنيفة لو سمع هذه الملاحظة لمد رجليه كلتيهما وليس واحدة!!.
ثانيا: إن حضور الحاج الخطبة يوم عرفة في المسجد ليس واجبا ولا شرطا من شروط الحج بل هو سنة، ولذا فإن من حضر بطوعه وبناء على ظروف طوعية مرتبطة بقدرته على تحمل الظروف والإطالة ولو كانت الشمس حارقة والأسفلت حارا لما حضر ولو حضر ما بقي طويلا، وبقاؤه دليل إدراكه لأنه واقف يوم عرفة كله سواء في المسجد أو العراء أو في أي مكان يناسب ظروفه.
ثالثا: إن أجواء حج عام ١٤٣١هـ كانت غائمة بل وممطرة أحيانا ولم تكن الشمس حارقة ولم تذكر تقارير وزارة الصحة حالات لضربات الشمس بل تمت مباشرة حالات بللها المطر وليس العرق!!.
رابعا: إن خطبة يوم عرفة ساعة في سنة وخطبة في مناسبة عظيمة يحضرها حوالي ثلاثة ملايين حاج ويسمعها ويشاهدها أكثر من سبعمائة مليون مسلم ويتابعها العالم أجمع ويتم عن طريقها إيصال الرسالة الإسلامية الحقة السليمة عبر مناسبة إسلامية عظيمة ومشهودة يعبر فيها عن كل معاني الدين الحنيف والرسالة السماوية ويرد من خلالها على كل من يحاول تشويه صورة الإسلام سواء من أعدائه أو المنتسبين إليه، فهل يستكثر على كل هذا ساعة من سنة؟!.
أما مصدر الاستغراب فهو أن يتم التطرق لهذه الساعة في السنة وهي اختيارية طوعية عظيمة في وقت يتم فيه التغاضي عن تأجيل قرار منع العمل في ظهيرة أغسطس وترك طلاب بعض المدارس في ميادين غير مظللة وفصول غير مكيفة وإدخال جماهير الكرة من الثانية ظهرا في انتظار مباراة لا تلعب إلا بعد العشاء.
إذا لم يبق من حقوق الإنسان إلا ساعة من سنة في يوم عرفة فدعوها.

ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة

المصدر: جريدة عكاظ الأحد ١٤٣٢/٠٢/٠٥ هـ ٠٩ يناير ٢٠١١ م العدد : ٣٤٩٣
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١١٠١٠٩/Con٢٠١١٠١٠٩٣٩٣٦١١.htm

عبدالله عمر خياط

ليس غريبا بعد تبرئة عضو هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الذي طعن مواطنا بعد رفضه لأوامر رجل الهيئة له بتغطية عيون زوجته، أن يتحاشى المواطنون حضور اللقاء المفتوح مع الشيخ الدكتور عبد الله الشثري رئيس هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في منطقة الرياض رغم الإعلان المكثف في وسائل الإعلام وعبر رسائل الجوال عن تنظيم الهيئة اللقاء حسب ما ذكرت «الوطن» في عدد يوم الخميس ١٤٣٢/١/٢٤هـ ، وذلك لما صدم به الناس عامة من تلك التبرئة غير العادلة بالقياس للحكم الذي أصدره قاضي في محكمة حائل الجزئية وفقا لما ذكره الدكتور عبد العزيز الصويغ في «المدينة» يوم الخميس ١٤٣٢/١/٢٤هـ القاضي بجلد المواطن ٣٠ جلدة بعد توجيه تهمة مضايقة النساء في سوق برزان له ولقريبه اللذين تشاجرا مع عضو هيئة الأمر بالمعروف في حائل أيضا.

والواقع أنه رغم كثرة ما قرأنا في الصحف عن التصرفات غير المقبولة من بعض وأقول بعض، رجال الهيئة فإننا لم نسمع أو نقرأ عن حكم صدر بتقريع ذلك العضو أو حتى توجيه إنذار له ناهيك عن سجنه، أو جلده عقابا على ما اقترف من إساءة بغير وجه حق، وإن قال فضيلة الدكتور الشيخ عبد الله الشثري كما جاء في «عكاظ» في عدد يوم الخميس ١٤٣٢/١/٢٤هـ في لقائه الذي اقتصر على بعض الإعلاميين: ((إن التغيير باليد مسؤولية السلطات المعنية والمتمثلة في رجال الأمن والهيئة وأن رجل الهيئة شخص مسؤول، وهو بشر يخطئ ويصيب لكن إصابته أكثر من خطئه)).

ونحن مع الدكتور الشثري أن رجل الهيئة بشر من بني آدم، وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ((كل ابن آدم خطاء وخير الخطائين التوابون))، لكن المشكلة أننا لم نسمع ولم نقرأ أيضا ولا حتى اعتذارا من البعض من رجال الهيئة الذين صدر منهم الخطأ، هذا في الوقت الذي أكد فيه الدكتور الشثري لـ«عكاظ» على محاسبة الرئاسة لكل عضو مخطئ في الهيئة موضحا في معرض رده على تقرير الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الذي كشف عن تجاوزات بعض رجال الهيئة لانتزاع الاعترافات من المتهمين، أن الهيئة تعاونت مع بعض الجهات الأمنية للتحقيق مع المخطئين من أفرادها وتمت تبرئة العديد منهم ،من ناحية ثانية نشرت «المدينة» وفي عدد يوم الخميس ١٤٣٢/١/٢٤هـ: أن الدكتور تركي الشليل المتحدث الرسمي باسم هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في الرياض نفى وجود أي مداهمات للبيوت دون إذن من الجهة المختصة، وأن عمل رجال الهيئة ذو شقين: توعوي وتوجيهي ونهي عن المنكرات وأن هناك إجراءات واختصاصات نظامية تحدد عمل رجال الهيئة في عمليات الضبط والقبض.

وأكد الدكتور الشليل على أهمية معرض «خير أمة» وشعاره «نحو تعزيز القيم» مشيرا إلى وقوع البعض من الشباب في سلوكيات غير لائقة ولا منضبطة، مؤكدا على برامج التوعية والارشاد والتوجيه.

والله يشهد أن هذا ما نريد للهيئة أن تحرص على تكريس جهودها للقيام به، ولكن بالتي هي أحسن.

فمجتمعنا ليس من الملائكة، والخطأ من طبيعة البشر، وما قامت هيئات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر إلا للأمر بالمعروف وأدائه بالحسنى لا بالعصا، والنهي عن المنكر بإحسان لا بالغلظة، فالحق سبحانه وتعالى يقول في سورة التوبة: ((والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر)).

ويقول عز من قائل: ((ومن أحسن قولا ممن دعا إلى الله وعمل صالحا)) ويوجه رب العزة والجلال رسوله الذي أرسله ليخرج الناس من الظلمات إلى النور بقوله في سورة آل عمران: ((ولو كنت فظا غليظ القلب لانفضوا من حولك)).وهذا هو ما نريد من إدارات هيئات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أن توجه به رجالها الذين يعملون في الأسواق له وأن يلقى المتجاوز منهم جزاءه، فقد جاء فيما تحدث به رئيس هيئة الأمر بالمعروف في مكة المكرمة فضيلة الدكتور أحمد بن قاسم الغامدي لمجلة «اليمامة» في عددها الأخير الصادر يوم ١٤٣٢/١/١٦هـ: ((إن الخطأ الذي ارتكبته الهيئة هو ترك الحزم مع المتجاوز في عمله))، ولله الأمر من قبل ومن بعد.

حقوق الإنسان في بلادنا

المصدر: جريدة الجزيرة الاثنين٦ صفر ١٤٣٢ هـ - ١٠ يناير ٢٠١١م
http://www.al-jazirah.com/٢٠١١٠١١٠/rj٨.htm

عبد العزيز بن عبد الرحمن الطرباق

حفظ الحقوق الإنسانية ورعايتها مبدأ ونهج إسلامي التزمت به المملكة العربية السعودية منذ أن أسّسها المخلص البطل جلالة الملك عبد العزيز - طيب الله ثراه - سائرة على هذا النهج لا تحيد عنه، والتزم به أبناؤه البررة الذين تخالفوا على الحكم من بعده أصحاب الجلالة الملك سعود ومن بعده الملك فيصل ومن بعده الملك خالد ومن بعده خادم الحرمين الشريفين الملك فهد رحمهم الله رحمة واسعة.

إلى العهد الزاهر الحاضر عهد خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز - حفظه الله - حيث كانت هذه الحقوق مشمولة بالثوابت الحقوقية وقد نالها التطوير بوضع أنظمة لها ومبادئ مساندة مستمدة من الشرع الحكيم والسنّة المطهرة، وبلادنا من أوائل الدول مراعاة لحقوق الإنسان داخلها وخارجها ولم تنتظر صدور أنظمة أو مواثيق دولية لإقرار حقوق الإنسان في أنظمتها.

والمملكة رائدة في تطبيق حقوق الإنسان وأسبقيتها في التطبيق وقد سنت في أنظمتها من القوانين الكثير ومنها ولادة (جمعية حقوق الإنسان السعودية) وللمملكة العربية السعودية جانب آخر في (حقوق الإنسان) في الخارج وهو عبارة عن عون مادي أو معنوي لأبناء الشعوب الفقيرة أو المتضررة من الكوارث الطبيعية استجابة لروح الأخوة الإسلامية أو تعاطفاً مع الدواعي الإنسانية.

وقد نص نظام الحكم في بلادنا الصادر بالمرسوم الملكي رقم أ/٩٠ وتاريخ ٢٧-٨-١٤١٢هـ على ضمان حقوق الإنسان واحترام كرامته وخصوصياته وأمنه وذلك وفق ما نصت عليه الشريعة الإسلامية التي هي دستور المملكة المعمول به، ومما ورد فيه على سبيل المثال:

المادة الثامنة: يقوم الحكم في المملكة على أساس العدل والشورى والمواساة وفق الشريعة الإسلامية.

المادة السادسة والعشرون: تحمي الدولة حقوق الإنسان وفق الشريعة الإسلامية.

المادة الثامنة والعشرون: تيسر الدولة مجالات العمل لكل قادر وتسن الأنظمة التي تحمي العامل وصاحب العمل.

المادة السادسة والثلاثون: توفر الدولة الأمن لجميع مواطنيها والمقيمين فيها ولا يجوز تقييد تصرفات أحد أو توقيفه أو حبسه إلا بموجب أحكام النظام.

المادة الأربعون: المراسلات البرقية والبريدية والمخابرات الهاتفية وغيرها من وسائل الاتصال مصونة ولا يجوز مصادرتها أو تأخيرها أو الاطلاع عليها أو الاستماع لها إلا في الحالات التي يبينها النظام.

أما المادة الثالثة والأربعون فتقول: مجلس الملك وولي العهد مفتوحان لكل مواطن ولكل من له شكوى أو مظلمة؟ ومن حق كل فرد مخاطبة السلطات العامة فيما يتعرض من الشؤون.

المادة السابعة والأربعون: حق التقاضي مكفول بالتساوي للمواطنين والمقيمين بالمملكة وبين النظام.

وقد فصّل (نظام الإجراءات الجزائية) في مسألة الحقوق التي أقرتها المنظمات الإنسانية للمتهم والسجين. فمثلاً: جاء في المادة الخامسة والثلاثين (يجب إخباره - أي المتهم - بأسباب إيقافه ويكون له الحق بمن يرى إبلاغه)، وإضافة المادة السادسة عشرة بعد المائة (يبلغ فوراً كل من يقبض عليه أو يوقف بأسباب القبض عليه أو توقيفه، ويكون له حق الاتصال بمن يراه لإبلاغه، ويكون ذلك تحت رقابة رجل الضبط الجنائي) كما نصت المادة الثانية بعد المائة (حظر إيذاء المقبوض عليه جسدياً أو معنوياً كما يحظر تعريضه للتعذيب أو المعاملة المهينة لكرامته).

أما القضاء في المملكة العربية السعودية فهو نظام مستقل منذ تأسيس البلاد وتوحيدها وقد نص نظام الحكم على هذا في المادة السادسة والأربعين التي جاء فيها (القضاء سلطة مستقلة ولا سلطان على القضاة في قضائهم لغير سلطان الشريعة

الإسلامية) وهذا الاستقلال امتداد لنظام فصل السلطات في الدولة التي نصت عليها المادة الرابعة والأربعون، بحيث لا يجوز لأي سلطة من السلطات الثلاث التدخل في أعمال السلطة الأخرى، وقد استكمل نظام حقوق المتهم بصدور نظام المحاماة بالمرسوم رقم ٣٨ في تاريخ ٢٨-٧-١٤٢٢هـ الذي يترتب بموجبه حق المتهمين في توكيل محامين أكفاء يقدمون لهم العون الشرعي والنظامي أثناء إجراء المحاكمة.

هذه لمحات عن حقوق الإنسان التي ترعاها المملكة العربية السعودية وفق ما جاء في الشريعة الإسلامية والأنظمة المنبثقة منها وهي سابقة من حيث التطبيق لا من حيث سنّ القوانين التزم بها رجال تخرجوا من تحت يد الملك عبد العزيز الذي لم يكن مؤسساً لدولة فحسب، بل كان مؤسساً عظيماً للرجال الذين قادوا ولا يزالون يقودون المسيرة بأمانة واقتدار. نسأل الله لهم التوفيق وأن يرزقهم البطانة الصالحة، إنه سميع مجيب.

متى تبلغ المرأة السعودية الرشد؟! (٥)

المصدر: جريدة الجزيرة الثلاثاء ٧صفر ١٤٣٢ هـ - ١١ يناير ٢٠١١م
http://www.al-jazirah.com/٢٠١١٠١١١/ar١.htm

رقية سليمان الهويريني

تقدمت سيدة مصابة بجرح من عيار ناري إلى الشرطة مرتين بدعوى ضد زوجها، وكانت فحوى شكواها إدمانه على تعاطي المخدرات إلا أن الشرطة طردتها خارج المبنى ما لم يكن معها ولي أمرها للاستماع إلى شكواها. وبطبيعة الحال اختارت المرأة ألا تتقدم بالشكوى لأن ولي الأمر هو الجاني. وحين أطلق عليها زوجها النار للمرة الثالثة ماتت متأثرة بجراحها في مستشفى الحرس الوطني في الرياض.

وتحجم الشرطة عن التدخل في المشاكل الأسرية من باب الورع والتقوى! أو عدم الدخول في (مشاكل الحريم) ولا ترى غضاضة في ترك المرأة فريسة للرجل مهما كانت خطورة ذلك عليها ! فالمرأة السعودية هي الوحيدة من بين نساء العالمين التي لا يتوفر لها نظام يحفظ لها آدميتها، فتغلق أمامها أبواب الشكوى إلا باب الله، فلا تدري أين تذهب ولا لمن تشكو عندما يُشبع جسدها رفساً ووجهها لكماً كل حين بسبب أو بدونه.

ولا يتوقف الأمر على الشرطة فحسب بل إن المحاكم تمارس نفس الأسلوب ضد المرأة بطلب حضور وليها. وهنا تواجه المرأة بالإحباط ولاسيما حين يكون مسيئا لها، وعربيدا، ويتعاطى الخمر والمخدرات، فتلجأ للخلع وإعادة المهر أو أضعافه للتخلص منه، برغم أن سوء خلقه كاف لإثبات حقها في الطلاق بكرامة. ولا يوجد قانون أو تشريع يُجرِّم العنف الأسري، مع استحالة إلغاء ولاية الرجل مهما كان سوء خلقه. حيث تذكر محامية في الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان أن نزع ولاية الرجل حتى لوكان مسيئاً أصعب القضايا التي يمكن توليها، وهو ما قد يتسبب في خوض النساء والأطفال حياة من العنف. وتذكر أن إحدى القضايا استغرقت خمسة أعوام لإلغاء المحكمة وصاية أب أساء لبناته جنسياً. وهو ما يؤكد غيابا سافرا لقوانين حماية المرأة والأطفال من الإساءة،كما يشير لحاجة المرأة إلى من ينصفها من استبداد وذل الولي. ولو كانت الولاية محصورة على الأنثى القاصر أو المعاقة أو المصابة بأمراض نفسية أو المنحرفة أخلاقيا لكان في ذلك إنصاف وتقدير للمرأة البالغة والعاقلة والمتعلمة والعفيفة بحسب الشرع والعرف.(فالصالحات قانتات حافظات للغيب).

وفي حين أن الدول المتقدمة تحرم حكوماتها على من لديهم إعاقات ذهنية معينة من الحق في اتخاذ القرارات بأنفسهم لعدم أهليتهم، فبالمقابل لدينا فرض قيود الأهلية القانونية على كل النساء البالغات ممن يمتلكن أهليةكاملة! ومن حيث الجوهر تحرم ولاية الرجل المرأة السعودية من حقها في أهلية قانونية مماثلة لأهلية الرجل وهي ما تناقض اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والمساواة بينها وبينه في فرص ممارسة تلك الأهلية. وتعامل النساء البالغات في بلادي على أنهن قاصرات في نظر القانون، ولم يبلغن سن الرشد ! فلا يحق لهن ولا القليل من اتخاذ القرارات المصيرية في كل ما يتصل بحياتهن وسلامتهن، وتطلق يد الولي للاستحواذ على راتبها ولا تستطيع الشكوى لأنها تحتاج إليه لتقف أمام القاضي، وتحتاج لمن يعرّف عليها أمامه وأمام غيره، خاصة أن بطاقتها المدنية غير كافية كإثبات لوجودها وشخصيتها، وفي المحاكم لا يخصص لها مكان يليق بإنسانيتها عدا عن كرامتها حيث تقبع في الممرات والدهاليز مهما كانت عدالة قضيتها ووضوحها وبساطتها، ولا تعطى الوقت الكافي لشرح قضيتها، وكثيرا ما تمنع من التحدث للقاضي! فيتحدث عنها وليها، وفي المقابل يمنح خصمها كامل الوقت! والأدهى أن بعض السيدات لديهن قناعة تامة أن صوتها عورة. وفي تناقض عجيب ينكر على النساء حقهن في اتخاذ القرارات طيلة حياتهن، دون ولي فإن المحاكم لا تتوانى عن تحميلهن مسؤولية أفعالهن الإجرامية لدى البلوغ بل وتقيم عليهن الحدود، دون محاسبة الولي أو تقاسمه العقوبة ومازال السؤال يتردد: متى تبلغ المرأة السعودية سن الرشد؟

شرْحك سِرا

المصدر: جريدة الجزيرة الاربعاء٨صفر ١٤٣٢ هـ - ١٢ يناير ٢٠١١م
http://www.al-jazirah.com/٢٠١١٠١١٢/ms٦.htm

سعد الدوسري

الحوارات التلفزيونية الحية على الهواء، أكثر فاعلية، من الحوارات المسجلة. واللقاءات المفتوحة للعامة، أكثر جدوى من اللقاءات المغلقة. وهذا لأن الهواء المفتوح، يتيح للرأي أن يقطع المسافات بسرعة أكبر، وأن يصل لمبتغاه بوقت أقصر. ولذلك، فإن أهم الكلام وأكثره جرأةً، تسمعه في حوار مباشر أو لقاء مفتوح، وهما ما يجب أن نعززه اليوم، لكي نكرس حرية الرأي والرأي الآخر، دون خوف ودون تعالي ودون وصاية.

في اللقاء الذي نظمته مدينة الملك فهد الطبية، تحت عنوان «واقع حقوق المريض والآفاق المستقبلية، سمعنا الدكتور مفلح القحطاني، رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، يقول ما يلي: «إن حق المريض في الحصول على العناية الطبية ما زال يواجه بعض المعاناة»، «أقسام الطوارئ تنخفض فيها مستويات العناية ويستغرق المريض وقتاً طويلاً في انتظار سرير»، «هناك نقص في الكوادر والتخصصات الطبية العالية، وخاصة في المناطق البعيدة»، «هناك نسبة كبيرة من المرضى، خارج النظام الصحي، أو يعانون من تباعد المواعيد»، «يُقال للمريض بعدم وجود سرير رغم وجوده»، «الكفاءات منخفضة، في التمريض تحديداً، رغم أن التمريض يقوم بـ٧٠% من عملية العلاج والمتابعة». الكلام هذه المرة ليس على لسان الصحافة، بل على لسان جمعية حقوق الإنسان، فهل سيكون له تأثير، أم «شرحك سرا»؟!

الهموم والحقوق

المصدر: جريدة اليوم الاربعاء٨صفر ١٤٣٢ هـ - ١٢ يناير ٢٠١١م العدد ١٣٧٢١
http://www.alyaum.com/News/opinion/١٥٠٤-%D%٨A%٧D%٨٤%٩D%٨٧%٩D%٨٥%٩D%٨٨%٩D٨٥%٩-%D%٨٨%٩D%٨A%٧D%٨٤%٩D%٨AD%D%٨٢%٩D%٨٨%٩D٨٢%٩.html

د. عبدالله الطويرقي

لا أعرف حقيقة ماذا يفعل الإخوة في جمعية وهيئة حقوق الإنسان في البلد؟! وليس لدي أدنى فكرة عن أدوار هاتين الجهتين المعنيتين بحقوق الإنسان فيما يتعلق مثلا بمسائل الرعاية الصحية والتعليم والعمل والبطالة والفقر والفساد وهي أمور إنسانية بالمطلق؟!!.

كأن الإخوة في الجهتين لا يرون ولا يسمعون وربما لا يكترثون لهكذا أمور قد تخرجهم عن أهدافهم الإنسانية الجادة!!! على أية حال ربما إن لدى الإخوة والأخوات أجندة بعينها تعرف ما يندرج وما لا ينتمي للشأن الإنساني، وهي أجندة قمة في الحقوقية بس معظمنا لا يعرف كنهها ويتمنى على الإخوة والأخوات في الجهتين أن يطلعونا عليها لكي لا نقحمهم في شغلات ليست من صلب أعمالهم!! فعلا معظمنا يستغرب مثلا حضور مسؤولي الهيئة والجمعية في مسألة شغّالة معتدى عليها من ربة منزل في قلعة وادرين وتصمت وما تسمع ولا تشوف عندما يحال بين طفل صغير لأسرة غلبانة وبين الحصول على الرعاية الطبية ولدى ولي أمره توجيه علاج من ولي الأمر!!

وهل قضية نسب فردية تستحق كل هذا الظهور المكثف من الحقوقيين ومئات من الأسر في مناطق مهمّشة وتفتقر لأبسط الاحتياجات الآدمية ولا أحد يلتفت لمرافقها وخدماتها وكأن ساكنيها ليسوا أصحاب حقوق

شيء محيّر فعلا أن يطير الحقوقيون فرحين مهلّلين مستبشرين بإلغاء نظام الكفيل وكأنهم أنجزوا لصورة البلد أبهى مظهر في التنظيم الدولي الجديد، بينما يتعامون عن حرمان الكثير من السعوديين والسعوديات ممن يعملون في أجهزة الحكومة من سنوات ومحرومون من الترسيم الصادر لهم من ولي الأمر وكأن المسألة هنا لا تتعلق بحقوق أساسية للأمان الوظيفي والاستقرار الأسري كالترقيات والعلاوات والإجازات والتعليم والتدريب والدورات والمخصص التقاعدي ومكافأة نهاية الخدمة!! لا أعلم فعلا هل هذه مسائل حقوقية أم لا؟! وهل قضية نسب فردية تستحق كل هذا الظهور المكثف من الحقوقيين ومئات من الأسر في مناطق مهمّشة وتفتقر لأبسط الاحتياجات الآدمية ولا أحد يلتفت لمرافقها وخدماتها وكأن ساكنيها ليسوا أصحاب حقوق؟!! والله لا أعرف كم يكلفون خزينة الدولة هؤلاء الحقوقيون سنويا، وهل ما ينفق عليهم يوازي فعلا ما يقدمونه من رفاه حقوقي للشعب؟! فعلا أتمنى أن يجيبنا أحد ربما نكون فاهمين غلط حقيقة هاتين المنظمتين الحقوقيتين في البلد؟!! لنأخذ فقط وضع الأرامل والعجزة وأطفال الشوارع والنساء المضطهدات وضعاف الحال ممن لا يجدون مأوى أو مستقر أو لا يقوون على مكابدة متطلبات حياة اليوم بسبب مخصصاتهم التقاعدية أو المساعدات الاجتماعية المحدودة أو حتى العاطلين والعاطلات عن العمل المحرومين من أبسط الحقوق ألا وهو الدعم المادي المشروط- وليس المطلق- لحين حصولهم على فرص عمل.. صدقوني أنا فقط أتساءل: أليست هذه مسائل حقوقية؟! فقط..

أكد أن وضعها على شكل مواد أدق .. د. الخولي: لـ عكاظ :

١٠٠٠ قضية حضانة سنوياً وهناك حالات لم يُعلم عنها

المصدر: جريدة عكاظ الخميس٢ صفر ١٤٣٢ هـ - ٦ يناير ٢٠١١م العدد ٣٤٩٦
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١١٠١٠٦/Con٢٠١١٠١٠٦٣٩٣٠١٩.htm

بين المستشار القانوني لهيئة حقوق الإنسان الدكتور عمر الخولي أن نسب مشكلات الحضانة تجاوزت الـ١٠ آلاف حالة سنويا عبر مناطق المملكة.

وقال «ما يصل إلينا في هيئة حقوق الإنسان سنويا من إحصاءات يقارب ١٠٠٠ حالة». وأشار إلى خطورة الوضع قائلا: مشكلات الحضانة تتصاعد عاما بعد آخر. ونوه إلى وجود حالات لم يسمع عنها، وأخرى تتجه مباشرة إلى المحاكم دون حقوق الإنسان؛ لذا فإن النسب في تزايد مستمر.

مضيفا «تمر علي حالات يوميا جل مشكلاتها الحضانة»، مبينا «السبب الأساس في المشاكل يعود لعناد الأب للأم أو العكس، فكلاهما يرى أحقيته، والضحية الأبناء».

وذكر أن القضية متروكة للقاضي يحددها وفق الشريعة، منوها بأن الأمر أكثر دقة لو صبت الأحكام على هيئة مواد، وتم اختيار أرجح الآراء الفقهية، وأن يكون الأب والأم على علم بما ستؤول إليه القضية.

ونصح الآباء والأمهات بقوله «إذا لم يكن الزواج ناجحا فالطلاق لا بد أن يكون ناجحا، ولا ينبغي انعكاس آثاره على الأبناء، فلا ذنب لهم»

في ندوة عن الأحكام البديلة للسجناء بأدبي الطائف اللواء الحارثي:

غياب الكوادر المتخصصة في تقنين الإجراءات وعدم قناعة بعض القضاة يقللان من نجاح العقوبات البديلة

المصدر: جريدة الرياض الجمعة٣ صفر ١٤٣٢ هـ - ٧ يناير ٢٠١١م العدد ١٥٥٣٨
http://www.alriyadh.com/٠٧/٠١/٢٠١١/article٥٩٢٣٣٧.html

الطائف – هلال الحارثي:

أكد مدير عام السجون في المملكة اللواء الدكتور علي بن حسين الحارثي أن وقوع الحكم على الجاني بالسجن ليس هدفاً بحد ذاته بل إنه أحد الوسائل المساعدة على الحيلولة دون وقوع الجرائم، وكذلك العمل على ردع كل عابث، ولم يخف اللواء الحارثي آثار السجن السلبية التي عززتها ثقافة المجتمع كون السجين ذا وصمة غير مرغوب فيها اجتماعيا وأسريا، وهنا نشأت فكرة العقوبات البديلة للسجناء. جاء ذلك في الندوة التي أقامها نادي الطائف الأدبي الثقافي وحضرها رئيس النادي الأستاذ حمّاد بن حامد السالمي وعدد من المثقفين والمهتمين في هذا المجال. وقال اللواء الحارثي إن توفر البدائل في السجون أمر في غاية الأهمية حيث تمت إقامة دورات كبرى في هذا المجال من أهمها ندوة قدمها رئيس مجلس القضاء الأعلى الشيخ صالح بن حميد في عامي ١٤٢٣ و١٤٢٨ ه، ودورة ثالثة نظمتها هيئة حقوق الانسان في عام ١٤٢٧ ه ووزارة الداخلية شكلت لجنة ضمت جميع قطاعات الدوائر الحكومية للوقوف على ١٥ مادة أعدتها الوزارة للنظر في لوائح بدل عقوبة السجناء. وأضاف أن هذه البدائل هي مجموعة من التدابير كإجراء إضافي قضائي أخذ من مبدأ التسامح، وبأن لكل دولة تشريعها الخاص الذي يختلف عن سواها من الدول الأخرى. وأشار اللواء الحارثي إلى أن هذه العقوبات تعتبر عديمة الجدوى إذ لم تتحقق لها الشروط المواتية لنجاحها كغياب الكوادر المتخصصة في تقنين هذه الإجراءات أو عدم قناعة بعض القضاة بالفكرة أصلاً، أو باعتبارها غير مجدية مع حق السجين ومكانته الاجتماعية، وذلك بالنظر إلى نوع ومدة الجريمة أو عدم المشاركة الفعالة للقطاع الخاص والجمعيات الخيرية .

وذهب مدير عام السجون في المملكة إلى أن العقوبات البديلة للسجناء مطلب عالمي قد سنته الأمم المتحدة في العام ١٩٦٠م وصادقه مؤتمر هافانا الذي عقد في العام ١٩٩٠م وأكدته المؤتمرات للجهات القابضة والسجون الإصلاحية في مؤتمر عقد في بلجيكا شهد ١٤٠ ندوة ومحاضرة على مدى ٦ أيام، وأضاف أن رؤية المملكة في هذا المجال تنبثق من روح الإسلام وتعاليمه السمحة باعتباره منهجا يؤصل جميع شؤون الحياة .

وقد شهدت الندوة العديد من المداخلات التي بدأها رئيس إدارة النادي حماد السالمي الذي أكد على أهمية دور السجون في مساعدة السجين في مواجهة المجتمع وتساءل عن إمكانية وضع فكرة تجنيد السجناء على قمة العقوبات البديلة، ثم أكد عقيلي الغامدي على ضرورة تحلي رجال الأمن بالمبادرة من حيث التفكير بما هو أفضل لمصلحة السجناء وإلى اختلاف الأحكام القضائية التي يصدرها القضاة، مطالبا بتقنين مثل هذه الظاهرة، كما رأت حنان عنقاوي ضرورة تصنيف الجناة حسب نوع الجرم والعمر .

ورد اللواء الحارثي بأن هناك لجنة أهلية للعمل مع إدارة السجون والجمعيات الخيرية للوقوف على أوضاع السجناء بدأت عملها منذ العام ١٤٢٢ ه وبإشراف مباشر من وزير الداخلية الأمير نايف بن عبد العزيز، وقد ركزت هذه اللجنة على رعاية أسر السجناء واحتواء المفرج عنهم بعد قضاء فترة محكومياتهم، وبأن فكرة تجنيد السجناء كعقوبة بديلة أمر تحكمه سياسة الدولة، وأشار إلى أن هناك عدداً كبيراً من ضباط الأمن يواصلون دراساتهم العليا في كل من عواصم أمريكا وكندا وبريطانيا وفرنسا وذلك تحقيقا لما يسمى بمبدأ العلاقات الإنسانية مع السجين، وقال: نريد أن نكون رجال أمن بخلفية إسلامية إنسانية، وركز في مجمل رده على أن لكل قاضي معياره ونظرته الخاصة في إصدار العقوبات وبأن التصنيف معمول به في السجون.

٣٣برنامجاً تدريبياً قدمها الفرع النسائي في هيئة حقوق الإنسان

المصدر: جريدة الحياة السبت٤ صفر ١٤٣٢ هـ - ٨ يناير ٢٠١١م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/221034

الدمام - «الحياة»
أكدت هيئة حقوق الإنسان في المنطقة الشرقية أن الفرع النسائي التابع لها أقام ٣٣ برنامجاً تدريبياً خلال العام الماضي، منها ٢٢ محاضرة، و١١ ورشة عمل، استفاد منها حوالي ١٣٦٧ شخصاً، إسهاماً في نشر الثقافة الحقوقية وتوعية أفراده عبر إلقاء المحاضرات وإقامة الندوات والدورات التدريبية وورش العمل للتعريف بمفهوم حقوق الإنسان، وما يندرج تحت ثقافة حقوق الإنسان من حقوق المرأة والطفل والطلاب والعمال.
وتضمن تقرير الفرع النسائي لهيئة حقوق الإنسان في المنطقة الشرقية أبرز أعماله المنجزة للعام ٢٠١٠- ١٤٣١ هـ، ضمن جهوده في سبيل نشر ثقافة حقوق الإنسان في المجتمع وبين مختلف الفئات والمناطق، حيث قدم في العام الماضي ورشتي عمل لتدريب الإعلاميين والإعلاميات بعنوان «دور الإعلام في مناهضة العنف ضد المرأة»، وهدف البرنامج التدريبي لتوعية المتدربين بأنواع العنف ضد المرأة، ومنه التمييز على أساس الجنس والنوع، كما ناقشت ورشة العمل اتفاقية (سيداو)، وكيفية تناول قضايا المرأة، بالأسلوب المناسب، وأهمية تحلي الإعلامي بالثقافة الحقوقية، وخلفية كافية عن حقوق الإنسان بما فيها حقوق المرأة.
ونظم الفرع ورشة عمل لتدريب العاملين في القطاع الصحي من الطبيبات والأخصائيات النفسيات والاجتماعيات والمرشدات في المدارس بعنوان «آليات الاستماع للمرأة المعنفة»، حيث هدفت الدورة التدريبية إلى توعية المتخصصات في كيفية التعامل الأمثل مع المرأة المعنفة. كما نظم الفرع ورشة عمل بعنوان «إجراءات الاستدلال والتحقيق في قضايا العنف ضد أفراد الأسرة ودور الطب الشرعي»، مخصصة للأطباء ورجال الشرطة ورجال هيئة التحقيق والادعاء العام، لتطوير أدائهم في كيفية التعامل مع حالات العنف الأسري والتعاون مع الطب الشرعي إلى جانب ورشة عمل بعنوان «دور التشريعات وتطبيق الأحكام في إنصاف المرأة من العنف» موجهة للمشايخ من مكتب الدعوة والإرشاد وهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، من أجل التعريف بمبادئ حقوق المرأة في الشريعة الإسلامية وأهمية العمل على ضوئها.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

مختصون اعتبروا الظاهرة بوابة للجرائم الأخلاقية والاقتصادية

التسول بالأطفال .. احتراف الجريمة المزدوجة

المصدر: جريدة الاقتصادية السبت٤ صفر ١٤٣٢ هـ - ٨ يناير ٢٠١١م
http://www.aleqt.com/٠٨/٠١/٢٠١١/article_٤٨٨٦٩٦.html

تحقيق: مويضي المطيري

تتنوع الأشكال والطرق والوسائل، لكن النتيجة واحدة.. ظاهرة التسول في طرقاتنا باتت أمرا مقلقا، ومما يزيدها تفاقما استخدام بعض الأطفال في التسول في محاولة استدرار عواطف المجتمع الذي يحب الصدقة ويتوق لمساعدة المحتاج.

المخاوف لا تقتصر فقط على استخدام الأطفال، بل إنها تمتد إلى إمكانية بروز ظواهر وجرائم أخلاقية واقتصادية تحت غطاء التسول. الظاهرة التي لا تخفى على عين في حاجة إلى تحرك سريع للجهات المختصة وتفاعل من المجتمع، سواء كان ذلك بالدراسة أو البحث، بل الأهم هو تطوير وسائل المكافحة حتى تتكامل الجهود، بدلا من رمي المسؤولية من جهة إلى أخرى.

"الاقتصادية" تناقش هذه الظاهرة مع مختصين من المنطقة الشرقية كمثال حي على ما يحدث في بقية المناطق، وتستعرض تقريرا من أمن الرياض العاصمة، التي تعد مؤشرا على ما يحدث في المملكة؛ قياسا بضخامتها وتنوع سكانها، حيث تضم في جنباتها أكثر من ستة ملايين نسمة.

من وراء التسول؟

تؤكد دراسة اجتماعية للباحثة فاطمة مطاعن من كلية العلوم الاجتماعية في جامعة أم القرى، أن هذه الظاهرة لا تقف وراءها مصالح فردية، بل قد تكون هناك جهات تنظيم تقف وراء هذه الفئة المتسولة، وعلى الرغم من صعوبة التعرف على هذه الجهات، إلا أنه يجب المتابعة بجدية لمعرفتها، حيث إن للتسول أبعادا كثيرة منها ما هو جغرافي، واجتماعي، وأمني، إلا أن الخطورة تكمن في تضافر هذه الأبعاد بعضها مع بعض، حيث يلاحظ أن هناك قرائن كثيرة ارتبطت بالتسول، غير استجداء المال، كالجرائم، والاتجار في المخدرات وغيرهما من السلوكيات التي أضحت تقض مضجع الأمن.

وتشير فاطمة في دراستها إلى أن الأعداد تتضاعف حسب الإحصائيات الرسمية بشكل سنوي شكلت نسبة غير السعوديات ٦٨ في المائة، ما ينذر بمشكلة حقيقية تتطلب سرعة إيجاد الحلول، وأن ارتفاع نسبة النساء المتسولات من غير السعوديات يشير إلى أن كثيرا منهن يقصدن المملكة لممارسة التسول بقصد التعيش والتكسب، ما يمثل خطرا على المجتمع يتطلب مضاعفة الجهد للحد من انتشار تلك الممارسات.

وحدد الاختصاصيون عدداً من الآثار الاجتماعية والاقتصادية والأمنية للتسول، أبرزها انتشار النصب والاحتيال والسرقات، وتزوير المستندات، وانحراف صغار السن، وتشجيع بعض الأسر أفرادها على التسول، وانتشار ترويج المخدرات، مع دورها في رفع معدلات الجرائم الأخلاقية، وبروز ظاهرة خطف الأطفال والفتيات المتسولات، وبروز ظاهرة استئجار المنازل المهجورة في الأحياء القديمة، إضافة إلى الآثار الاقتصادية كتهريب الأموال للخارج، وتعطيل حركة الإنتاج.

تبليغ عن المتسولات

وقال الدكتور أحمد فاضل أستاذ علم الاجتماع في جامعة الملك فيصل في الأحساء إن تزايد المتسولات في المنطقة نتاج طبيعي للمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية، خاصة في المواسم التي تشهد كثافة من الوافدين في موسمي الحج والعمرة ومناسبات أخرى، وقد تكون البطالة أيضا عاملا آخر لبروز المشكلة.

وبين أن أبرز المسببات لنشوء هذه الظاهرة المستويات التعليمية والمعيشية المتدنية لدى بعض الأسر المتسولة، منوها بخطورة هذا الأمر على نفسية النساء والأطفال أمام دفع رب الأسرة لهم بالتسول.
وقال إن عامل البطالة له دور كبير في تزايد هذه الظاهرة نظير المردود المالي الذي يجنيه المتسول، ما أسهم في نشوء عاطلين من فئة أخرى، إذا ما أضفنا أيضا العمالة الوافدة التي قد لا تتوافر لديها فرصة العمل لتنضم لقائمة البطالة، ورغم اجتهاد الجمعيات الخيرية، إلا أن هناك غيابا أو نقصا في وضع وتنفيذ آلية الخطط التي يمكن أن تسهم في معالجة القضية أو الحد منها، ويتساءل هل لدى الجمعيات الخيرية في الشرقية خطة فعلية خلافا لسياسة منح المساعدات المالية وضرورة أن تخصص للمتسولات بعد دراسة حالتهن فرص للعمل وتثقيفهن من خلال التدريب لرفع مستوياتهن التعليمية، ما يعزز وعيهن بخطورة التسول ونبذه والانخراط في أي مهنة توفر لهن لقمة العيش وتحفظ كرامتهن.
المقيمات يزاحمن
فيما يخص المقيمات اللاتي نزحن بشكل أو بآخر للمنطقة وبعض العمالة الوافدة التي امتهنت التسول، فلا يحق لهم التسول، وغالبا ما يكونون من العمالة الهاربة أو النازحة عبر الحدود يقصدون المملكة ليتكسبوا ويستغلوا فترات العمرة والتنقل من مكة إلى جميع المناطق الأخرى، مؤكدا أن المشكلة تعود إلى طبيعة وآلية التنظيم الخاص بالقطاعات المعنية، كما أن انتشار هذه الظاهرة يعود إلى أن هناك مردودا ماليا وعوائد مالية يظفر بها المتسولون يجعلهم يستمرون في ممارستها.
وأوضح أن هناك إشكالية تتركز في إمكانية نشوء شبكات منظمة تعتمد أسلوب حياة قائم على التسول وتوزيع عدد من الأطفال والنساء في مواقع متفرقة ومدروسة وكأنهم يتجهون لمواقع العمل، مبينا أن التسول دخل زمن الاحتراف ولم يعد تصرفا عرضيا، موضحا أن المتسولين وأغلبهم إناث قد يكن غير سعوديات استغللن الزي النسائي المتمثل في الحجاب لإخفاء هويتهن، وأحيانا يكونون رجالا تحت هذه العباءة لتستر أعمالهم.
وافدون يروجون الأمراض بالورد
كما تساءل عن دور مكافحة التسول إذا كانت تشاهد ما نشاهده يوميا، ولماذا لا توضع قوانين صارمة وتطلق برامج من خلال الجمعيات لمعالجة البطالة والفقر، وإشراك جميع أفراد المجتمع في المسؤولية الاجتماعية، الذين أسهم تعاطفهم مع المتسولات في تعزيز استمرارهن في التسول واستخدامهن كأداة اتجار، ويعيب الفاضل على المجتمع قائلا" :المجتمع طرف رئيس، فهم لا يعون وهم يدفعون الصدقات أن التسول يصنف تحت بند الجريمة، وارتفاع المدخول المالي الذي يجنيه المتسول يفتح شهيته إلى الاستمرار وتحويله إلى عمل منظم."
ويخشى الفاضل أن يحمل هذا الورد مواد خطرة على صحة الإنسان خاصة أنه لا توجد مهنة رسمية للباعة الجائلين، مقترحا تخصيص خط ساخن إلى جانب توعية المجتمع بضرورة التبليغ عن حالات التسول، وأن تكون هناك سرعة استجابة من قبل الجهات عند تلقي البلاغ، مشيرا إلى أن ضعف تفاعل المسؤولين تجاه البلاغات يجعل أفراد المجتمع يتعاملون ببرود مع هذه الظاهرة.
ولفت إلى أن تجاهل الجهات الأمنية للمتسولات اللاتي يظهرن أمام أعينهم عند تقاطع الإشارات عزز استمرارهن، وعلى أئمة المساجد أيضا أن يمنعوا تجمعهن حولها وتوعية المصلين بعدم التجاوب معهن.
نسأل الجهات عن وضعهن
كما قالت منى الشافعي الناشطة الحقوقية ومديرة العلاقات العامة في هيئة حقوق الإنسان في المنطقة الشرقية: "التسول معضلة قد يعجز عن علاجها، فالجمعيات الخيرية لا تستطيع تقديم المساعدة لغير المستحقات أو غير السعوديات، مما يحول طالبات المساعدات إلى متسولات، كظاهرة منتشرة في المجتمع، ولا يمكن القضاء عليها تماما، لكن يمكن الحد منها بتوجيه أفراد المجتمع السعودي الذي يكون دافعهم الديني القوي جدا يغدق بالمساعدة ولا ينظر إلى مدى أحقية المتسول، في وقت تكشف فيه الحملات الأمنية عن تورط المتسولات اللاتي قد تستقطبها شبكات أخرى تدير أعمالا مخالفة للأنظمة، وقد تكون هذه المرأة المتسولة أحد الأفراد المساندة لتمويل جهات تستغل الصدقة لموارد غير شرعية كشراء المخدرات، لذا على أفراد المجتمع مواجهة هذه الظاهرة بتجاهل المتسولات، أو توجيههن إلى الجمعيات المعنية بالمساعدات، فالوعي الاجتماعي ضرورة بجانب تكاتف الجهات الحكومية والتوقف عن إلقاء اللوم أو إسقاط المسؤولية بين الجهات لمعالجة الظاهرة لإيجاد الحلول."
وقالت الشافعي إن طبيعة المرأة جعلتها تستغل من بين أفراد أسرتها أحيانا لإقحامها بهذه الظاهرة لأنها تستطيع التنقل بسهولة وهي تختفي بحجابها بين إشارة وأخرى، كما أنها تجد تعاطفا أكبر من المجتمع، وكونها تستطيع أن تحجب هويتها فلا يمكن التعرف إليها بسهولة، ولذلك العائلة أو العصابات التي تدير مثل هذه الأعمال يستغلون ذلك.
وتشير الشافعي إلى أن هيئة حقوق الإنسان ليست معنية بالتصدي لظاهرة التسول أو الفقر وأن ذلك يقع ضمن اختصاص "الشؤون الاجتماعية" وجهات أخرى، ولكن للهيئة وجهة نظر أو تحرك مختلف من منطلق عملها الحقوقي وليس

الاجتماعي، إنما لا يمكن أن تقف الهيئة أمام هذه الحالات الإنسانية، لذلك تأتي ضمن جملة من القضايا التي تندرج أو تصنف ضمن قضايا السكن أو البطالة والقضايا التنموية، والتي تركز على أساسيات الحياة الكريمة للإنسان.

معونات طارئة للمستحقات

من جهة أخرى، تدافع منيرة الحربي مديرة جمعية جود الخيرية النسائية في الدمام عن موقف الجمعيات الخيرية وتفند ما يقال عن كون الجمعيات الخيرية لا تقدم مساعدتها أو تحتوي النساء من المحتاجات، قائلة "إذ كانت المتسولات يستحققن المساعدة فالجمعية توفرها وهناك مساعدات طارئة نمنحها لمن يطلب العون"، إلا أن دور الجمعية ينحصر على الأسر التي ترعاها الجمعية، وهذا النظام يعود إلى وزارة الشؤون الاجتماعية، ولا بد من دراسة الحالات التي تأتي لطلب المساعدات من الجمعية وانضمامها ضمن الأسر التي تعتني بها الجمعية كي تستمر عملية مساندة ومساعدة هذه الفئة من المتسولات وتوفير فرص عمل لهن، إلا أن أغلبية هؤلاء المتسولات أو طالبي المساعدات بمجرد أن نذكر أنه لا بد من دراسة حالاتهم والبحث الاجتماعي تخرج من الجمعية ولا تعود ولا نعرف لهم طريقا مما يبعث على كونهن نساء أو أسرا اتكاليين يعيشون على المساعدات ضمن إطار التسول وربما تدار من قبل شبكات أخرى تستغل المساعدات.

وتشدد الحربي على ضرورة إطلاق حملات توعية تثقف أفراد المجتمع للحد من تفاقم هذه الظاهرة ومنع التسول منعا باتا، وتجريم هذه الظاهرة التي قد تكون بوابة لجرائم أخلاقية، لأن عدد من اتخذه مهنة في تزايد.

وقالت إن ظاهرة استغلال المرأة في التسول ظاهرة سيئة وغير حضارية وتسيء للمجتمع كله، ولا بد من تحويل هذه المتسولات إلى الجهات الأمنية قبل تحويلهن إلى الجمعيات الخيرية للتأكد من أنهن لا ينتمين إلى عصابات تديرهن وتستغلهن.

عصابات تدير النساء

من جانبه، يحدد العميد بندر المخلف الناطق الأمني المكلف في شرطة المنطقة الشرقية مواقع انتشار المتسولات مع أعضاء اللجنة حيث يقومون من فترة إلى أخرى بحملاتهم، مبينا أن هذه الفئات تتركز في تقاطعات الشوارع أو المساجد وأمام البنوك والمستشفيات وفي أوقات صرف الرواتب تحديدا، وغالبا مكافحة التسول هي التي تقوم بتحديد مواعيد انطلاق هذه الحملات وتوقيت ساعاتها وأحياء محددة مشهورة.

وبرر وجود أو تزايد حالات التسول بكون ظاهرة التسول موجودة في كل المجتمعات ومعضلة أزلية، تعانيها المجتمعات كافة.

وفي الغالب المتسولون الضعفاء إن كان ضعفهم لفقر ولحاجة فهؤلاء تجوز عليهم الصدقة بأي شكل كان، أما إن كان تسولهم كمهنة فهؤلاء ضعفاء نفوس، ودور الشرطة في مواجهة هذه الظاهرة مع لجنة مكافحة التسول، وما زال عملها مستمرا ومرتبطا بالشؤون الاجتماعية.

وبين أن دور الشرطة يتمثل في قيامها بعمليات الضبط والقبض على المتسولين ومرافقة لجنة التسول التي تحقق في أمرهم وتسليمهم للجمعيات الخيرية وفي حال كشفت أنهم يمارسون التسول، فبالتالي يتم ضبطهم والتحقيق معهم وتحويلهم للقضاء لإيقاع العقوبات عليهم، سواء كانوا سعوديين أو سعوديات أو وافدات أو من المقيمات من مخالفات الأنظمة، بتهمة التضليل وعدم الحاجة وبتهمة التسول الذي يصنف ضمن جرائم النشل، وبعد تطبيق العقوبة يحال غير السعوديين لإدارة الوافدين في الجوازات ليتم ترحيلهم إلى بلدانهم.

واعترف بوجود الشبكات أو المجموعات التي تشكل فرقا تستخدم النساء فيها كمتسولات كونهن الفئة الأضعف ويستغلن عطف المجتمع، الذي قد يغيب عن أفراده أن التسول جريمة يعاقب عليها القانون وبوابة لجرائم أخرى.

وقال إن اتهام الشرطة بالإهمال لحظة مرور الدوريات الأمنية عند الإشارات المرورية وقت ظهور المتسولات ليس صحيحا فلا يمكن أن تتجاهل الدوريات الأمنية هذه المخالفات إلا أنه في بعض الأحيان تكون هذه الدورية التي شهدت موقع تسول النساء ,مكلفة بمهام ومنتقلة إلى جريمة أكبر ما يجعلها تبعد عن عملية ملاحقة المتسولات ,تتجاهلهن لطارئ، وقد تقوم بتبليغ مكافحة التسول وتبليغ الجهات المعنية أو عملية القبض عليهن بشكل منظم دون إحداث أي عشوائية.

مضاعفة العقوبة

أوضح المخلف أن العقوبة بعد التحقيق مع هذه الفئات في دائرة التسول، لمعرفة مدى حاجتهم ونقلهم للجهات المعالجة لقضية فقرهم أو مساعدتهم إذا كشف أن وراءهم عصابات أو منظمات يحولون إلى هيئة التحقيق والادعاء العام للوصول إلى هذه المنظمة أو من يديرها وتقديمهم للعدالة، وإن كانوا وافدين يحالون إلى دائرة الوافدين التي تقوم بعملها وترحيلهم عقب انتهاء العقوبة المقررة، ولو تكررت جريمة التسول حتى بعد وقوع العقوبة هذه مهمة القضاء الذي يقدر مضاعفة الجزاء، والمفترض أن تضاعف العقوبة، لكن هذا شأن القضاء ودور الشرطة محدد بالقبض والتحقيق، ويقترح أن يحالوا

إلى دائرة صحية فأغلبهم مرضى نفسيون في الغالب وضعفاء نفوس، قد يحتاجون إلى علاج نفسي واجتماعي وليس علاجا اقتصاديا.
وحول حقيقة العمالة التي تبيع الورد والمياه عند الإشارات، قال "هذه الممارسات موجودة في دول العالم وتختلف عن التسول إلا أنها في تلك الدول تحت تنظيم معين ودائرة موزعين بشكل رسمي ومرخص"، إلا أن المملكة لا تنتهج هذه السياسة من عمليات البيع، وفند إمكانية أن يحمل هذا الورد أو العطور التي يروجها العمالة مواد مخدرة ,لكن عملية تنظيم وضبط هذه المخالفة أو تنظيمها تعود إلى وزارة التجارة، والقطاع الأمني يجد هذه الظاهرة غير مقبولة بأي شكل من الأشكال، لكن هناك دوائر أخرى معنية ,فالشرطة ليس دورها تعقب هؤلاء، فهي تحت مسؤولية أمانة المنطقة وفروع وزارة التجارة وهي التي تتحمل رصد هذه المخالفات والمخالفين ومطاردتهم أو تعقبهم.

هيئة حقوق الإنسان تتلقى ٣٧ بلاغا في الأحوال الشخصية

المصدر: جريدة عكاظ السبت٤ صفر ١٤٣٢ هـ - ٨ يناير ٢٠١١م العدد ٣٤٩٨
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١١٠١٠٨/Con٢٠١١٠١٠٨٣٩٣٣٥٦.htm

أكدت رئيسة قسم الشكاوى في هيئة حقوق الإنسان الأخصائية نجلاء الجمعان أن الهيئة تتلقى شكاوى كثيرة من نساء متظلمات إزاء تنفيذ الأحكام، ويطالبن فيها الهيئة بالتحرك لتطبيق الحكم القضائي بعد أن حكمت لهن المحكمة في قضايا النفقة أو حضانة الأطفال، ويؤكدن أن هذه الأحكام بقيت مكتوبة على ورق ولم تفعل على أرض الواقع.
وتؤكد الجمعان أن هيئة حقوق الإنسان تلقت ٣٧ بلاغا في الأحوال الشخصية، ووصلت عدد الشكاوى القضائية والاعتراض على أحكام القضاة إلى تسع حالات، وتلقت كذلك ١١ قضية عمالية و٥١ قضية إدارية، فيما تؤكد أن الهيئة تلقت شكاوى من سجينات يشتكين الإهمال وانتهاء فترة عقوبتهن وعدم إخراجهن من السجون.

العيبان استقبل نائب رئيس البعثة البريطاني لدى المملكة

المصدر: جريدة الرياض الاثنين٦ صفر ١٤٣٢ هـ - ١٠ يناير ٢٠١١م العدد ١٥٥٤٠
http://www.alriyadh.com/١٠/٠١/٢٠١١/article٥٩٣٤١٧.html

الرياض - نايف ال زاحم

استقبل معالي رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر بن محمد العيبان امس في مكتبه بمقر الهيئة السيد/ رودريك دراموند نائب رئيس البعثة البريطاني لدى المملكة .

وقد رحَّب معاليه بالضيف مقدراً هذه الزيارة ومنوها بالعلاقات المميزة بين البلدين الصديقين وتم خلال اللقاء مناقشة المواضيع ذات الاهتمام المشترك وبحث سبل التعاون بين البلدين خصوصا فيما يتعلق بحقوق الإنسان.حضر اللقاء بعض المختصين في الهيئة.

العسيري: وفرنا الحماية لـ ٨ حالات عنف أسري... وعالجنا ٩ قضايا سجناء

المصدر: جريدة الحياة الاثنين٦ صفر ١٤٣٢ هـ - ١٠ يناير ٢٠١١م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/221677

قال المشرف على فرع هيئة حقوق الإنسان في المنطقة الشرقية إبراهيم العسيري: «إن الفرع نجح في معالجة الكثير من القضايا والشكاوى الواردة، بدعم ومتابعة دقيقة من رئيس الهيئة الدكتور بندر العيبان، ونائبه الدكتور زيد الحسين». وأشار إلى أن القضايا التي وردت إلى الفرع، خلال العام الماضي، «منوعة ومختلفة، مثل الحالات الإنسانية، التي تمت درسها في شكل عاجل. كما جرى استكمال الإجراءات الخاصة بها، ومعالجتها، إضافة إلى معالجة غالبية القضايا الأسرية الواردة، بعد درس كل حالة من خلال لجنة إصلاح ذات البَيْن.»

وكشف التقرير السنوي للفرع (حصلت «الحياة» على نسخة منه)، أن لجنة إصلاح ذات البين التابعة للفرع، «نجحت في إنهاء ٤٤ من القضايا الأسرية التي تلقاها الفرع، البالغ عددها ٥٤ قضية، التي احتلت المرتبة الأولى في عدد القضايا التي وردت للهيئة، وتضمنت بعضها قضايا «عضل»، إضافة إلى قضايا عمالية وتم التنسيق مع مكاتب العمل في المنطقة، لمعالجة الشكاوى العمالية، وبحث مشكلات أصحابها مع جهات عملهم.»

وباشر فرع الهيئة ١٧ قضية مرتبطة في السجناء، وتم الانتهاء من تسع حالات منها، بالتنسيق مع إدارة السجون في المنطقة. فيما يجري العمل على حل القضايا الأخرى. كما تلقى الفرع تسع حالات، تنطوي ضمن «حق الحماية من العنف الأسري»، وتمت معالجة ثمانٍ منها. فيما بقيت حالة واحدة قيد الدراسة، وعولجت جميعها بالتنسيق مع الجهات المختصة، إضافة إلى عدد من قضايا الرعاية الصحية والاجتماعية، وإصدار أوراق ثبوتية..وأكد العسيري، تعاون الجهات الحكومية مع هيئة حقوق الإنسان، في «معالجة جميع الشكاوى التي تردها»، وعلى رأسها إمارة الشرقية، وجميع المحافظات، والمحاكم الشرعية، ومراكز الشرطة في المحافظات، والجوازات، وإدارة مكافحة المخدرات والسجون، وفرع وزارة الشؤون الاجتماعية، وهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ومكاتب العمل. وأضاف أن «فرع هيئة حقوق الإنسان، أسهم في نشر الثقافة الحقوقية، من خلال المشاركة في فعاليات وأنشطة، واستثمار هذه المناسبات في التعريف في الهيئة واختصاصاتها». وزاد أن الفرع «يواصل جهوده في حل جميع القضايا التي ترده في شكل مستمر»، مؤكداً «استعداد

الهيئة التام، لحل أي قضية ترد إلينا، إضافة إلى متابعتها المستمرة، لما يتم نشره في وسائل الإعلام يومياً، ما ساهم في حل عدد كبير من القضايا التي نشرتها تلك الوسائل، وذلك بالتنسيق مع الجهات المختصة.«

حقوق الإنسان تعالج قضية مأذون مزيّف عقد قران فتاة سعودية وأمها

المصدر: جريدة الحياة الاثنين٦ صفر ١٤٣٢ هـ - ١٠ يناير ٢٠١١م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/221679

الدمام – عمر المحبوب
كشف فرع هيئة حقوق الإنسان في المنطقة الشرقية، عن «مأذون أنكحة مزور»، استعان به خطيب فتاة، لعقد قرانه عليها. فيما تزوجت والدتها قبل نحو عقدين، من والد الفتاة من خلال الاستعانة بمأذون أنكحة «مُزور» أيضاً.
واعتبر الفرع، قضية الفتاة، «من أهم القضايا التي تم حلها خلال العام الماضي». وباشرت الهيئة خلال العام الماضي ١٤٨ شكوى. وكانت إحدى الفتيات تقدمت إلى فرع الهيئة، تطلب مساعدتها للحصول على الهوية الوطنية، بعد أن تزوجت من رجل عقد عليها بواسطة رجل زعم أنه «مأذون أنكحة شرعية»، بحسب إفادتها، فيما اتضح أنه «رجل مزيف ولا علاقة له بعقد الأنكحة، وأنه انتحل هذه الصفة بطريقة غير شرعية، ما جعل زواجها غير شرعي، ومثل ذلك معضلة كبيرة لها، إضافة إلى أنها أنجبت طفلة من هذا الرجل». وطالبت بحضانة ابنتها، لعدم أهلية الزوج.
وبعد عرض القضية على اللجنة المعنية في الهيئة، ظهرت مفاجأة أخرى لا تقل ألماً عن سابقتها، فهذه الزوجة لم تكن مُضافة في دفتر عائلة والدها، نظراً لأن والدتها غير سعودية، وقد تزوجت من والدها بنفس طريقة زواج ابنتها، وهي الطريقة التي استغلها زوجها للاقتران فيها. إلا أن الهيئة عملت على حل هذه القضية، بالتنسيق مع الجهات المختصة.
وتمكن فرع الشرقية، خلال العام الماضي، من حل ٩٨ حالة «مهمة وحساسة»، فيما لا يزال هناك ٥٠ قضية «مُعلقة»، تجري متابعتها حالياً، وذلك بمتابعة وإشراف من رئاسة الهيئة، وتم العمل على حلها بمساعدة ومشاركة الجهات المختصة، التي تفاعلت في شكل كبير في علاجها، من خلال التعاون مع مسؤولي فرع الشرقية، متجاوزين بذلك ثقافة العمل الحكومي التقليدي، من خلال العمل الجماعي، الذي ساهم في نجاحها. واطلعت» الحياة»، على حيثيات عدد من أهم القضايا «الحساسة»، التي تم تداولها وعلاجها داخل أسوار هيئة حقوق الإنسان في الشرقية، منها قضية أب تقدم بشكوى ضد أبنائه، موضحاً فيها أنهم «يمارسون ضده أشكال العقوق كافة»، واتهمهم بممارسة «سلوكيات متعددة، مثل طرده من المنزل، وسحب أمواله من المصرف من دون إذنه، والاستيلاء عليها». واتضح بعد درس القضية، أنه «مريض نفسياً، ويعاني من اضطرابات ذهنية»، ما لا يعطيه الأهلية لتدبر شؤونه الخاصة، ليتم بعدها تحويل قضيته إلى إحدى المحاكم المختصة في محافظة الخبر، وصدر في حقه حكم شرعي مصدق من هيئة التمييز، يقضي بولاية ابنه البكر عليه.
فيما كشفت ثنايا قضية أخرى، عن فتاة يتيمة، تعرضت إلى «قسوة أشقائها عليها، والمعاملة العنيفة والضرب، ووصل العنف الأسري إلى حد تهديدها بالقتل». إلى أن استعانت في فرع الهيئة، وطلبت «الهروب من الجحيم الذي تعيشه، واللجوء إلى دار الحماية، بعد ان تم التنسيق مع إدارة الشؤون الاجتماعية، لإيوائها، وفقاً للوائح والأنظمة.«
وتمثلت القضية الرابعة، في «التقصير في العمل والأداء» من جانب جهة حكومية. وكان مواطن تقدم بشكوى إلى الفرع، يفيد فيها بأنه لم يتم إسقاط اسمه من سجل المطلوبين في قضية جنائية، كان أنهى عقوبته فيها، وخرج ليعود، فوجد نفسه عائداً إلى السجن. وقامت الهيئة على الفور، بالتنسيق مع الإدارة المعنية، «لتصحيح الخطأ، وحل القضية، وإسقاط اسمه.«

هيئة حقوق الإنسان: نرصد ونتابع كل ما يبث في وسائل الإعلام

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء ٧صفر ١٤٣٢ هـ - ١١ يناير ٢٠١١م العدد ١٥٥٤١
http://www.alriyadh.com/2011/01/11/article593525.html

الرياض أسمهان الغامدي

أكدت هيئة حقوق الإنسان ل"الرياض" متابعتها المستمرة لكل ما تنشره وسائل الإعلام المختلفة عامة والمواد الصحفية خاصة والتي تعنى بحقوق الإنسان، وذلك من منطلق الإيمان الراسخ لدى الهيئة بجماعية العمل والذي يعد مسئولية الجميع سواء في القطاع الحكومي أو الخاص أو حتى على مستوى الأفراد، كما أن وسائل الإعلام تعد دوراً مباشراً ومكملاً لعمل الهيئة وذي أهمية لا تقل عن صميم عملها

واستعرضت الهيئة بعض المواد الصحفية المنشورة والتي سلطت الضوء على أهم القضايا التي رصدتها الهيئة، حيث رصدت حالة الطفلة (أ.إ.ط) والبالغة من العمر ستة أشهر، وقد كانت الصحف تتحدث عن سوء المعاملة التي تلقتها هذه الطفلة من قبل زوجة أبيها التي سكبت على وجهها مادة كيميائية خطرة (كلوركس) الأمر الذي أدى إلى إصابة الطفلة بآثار بالغة في العينين،

وقد باشرت الهيئة الحادثة وزارت الطفلة بمقر إقامتها (في منزل جدها) للاطمئنان عليها، وللوقوف على حالتها إذ تم فتح ملف طبي عاجل لها في مستشفى الظهران التخصصي، ليتم من بعد ذلك كتابة تقرير كامل ومفصل عن الواقعة وكافة تفاصيلها .

وفي الجهة الأخرى رصدت حالة العنف الأسري المعنونة في إحدى الصحف ب (ثلاثة أشقاء يقطعون يديّ شقيقتهم)، والتي وقعت في حي (النايفية) في محافظة حفر الباطن، لتتحقق الهيئة من هذه الواقعة، ومن تفاصيلها، لتباشر من بعد بإعداد تقريرها المفصل عنها، كما رصدت ما نشر في صحيفة "الرياض" بعددها الصادر ليوم الخميس الموافق ١٤٣١/٥/١ه تحت عنوان (هيئة الدمام تطيح بوحش الأطفال) لتباشر الهيئة على الفور العمل على هذه القضية بالتنسيق مع الأطراف المعنية بها، وتعد تقريرها الكامل عن هذه الحادثة، وعن كافة تفاصيلها .

إضافة إلى متابعتها لما نشر بإحدى الصحف عن قضية جاءت بعنوان (هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر تداهم دورة مياه للنساء، وتسحب فتاة، وتضربها)؛ لتباشر الهيئة على الفور متابعة الحالة بالتنسيق مع الجهة المعنية في هذا الخبر، لتكتشف من المعنيين عدم صحة هذا الخبر.

أكدت على تلقيها خطابات ووثائق

حقوق الإنسان ترصد أحوال سكان عمق

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء ٧صفر ١٤٣٢ هـ - ١١ يناير ٢٠١١م العدد ٣٥٠١
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١١٠١١١/Con٢٠١١٠١١١٣٩٤٠٧٦.htm

عيد الحارثي ـ جدة

رصدت هيئة حقوق الإنسان في مكة المكرمة أمس، أوضاع سكان قرى عمق بعد شكاوى تلقتها الهيئة وتضمنت مطالبات الأهالي بالنظر في أحوالهم المعيشية وعدم إيصال التيار الكهربائي لمساكنهم.

مصدر في الهيئة أكد أن الهيئة ستدرس الوثائق المستلمة والملاحظات التي تم رصدها تمهيدا لاتخاذ اللازم حيالها، مستندة في ذلك على الملاحظات التي أبداها السكان، وأضاف المصدر تسلمت الهيئة نسخا من وثائق وأوراق تدعم موقف الأهالي وتؤكد صحة ما ورد في شكواهم.

يذكر أن سكان قرى عمق يعتمدون على مولدات الكهرباء لتأمين الطاقة اللازمة لتدبير شؤونهم الحياتية، واستغرب الأهالي في شكواهم حرمانهم مما وصفوه بنعمة الكهرباء رغم وجود تمديدات للشبكة نفذتها الجهة المعنية منذ وقت طويل، وعدم شمولهم بالقرارات السامية التي نصت على ضرورة إيصال الخدمات وتحديدا الكهرباء إلى القرى والهجر والضواحي دون قيد أو شرط وتجاهل مطالباتهم وشكاواهم للجهات المعنية بالرغم من مطابقة جميع الشروط التي تضمنتها القرارات الخاصة بإيصال الخدمة.

الفريق القحطاني: وحدة لـ حقوق الإنسان ومركز لاستقبال الشكاوى

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء٨صفر ١٤٣٢ هـ - ١٢ يناير ٢٠١١م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/222594

الرياض - «الحياة»
كشف مدير الأمن العام الفريق سعيد القحطاني أن الأمن العام أنشأ وحدة إدارية لحقوق الإنسان، إذ خصص لها مركز يستقبل شكاوى الأشخاص الذين يدّعون تعرضهم للظلم، أو المطالبة بحقوقهم.
وأضاف خلال استقباله مديري شعب حقوق الإنسان في المناطق، أن الأمن العام ينطلق في اهتمامه بحقوق الإنسان من منطلق الشرع، وسياسة حكومة خادم الحرمين الشريفين الذي يحرص على الحفاظ على حقوق الإنسان، وتطبيق كل الأنظمة والتعليمات التي صدرت في هذا المجال والأمن العام.
وذكر أن إدارة حقوق الإنسان تنسق مع كل من يهتم بها، منها هيئة حقوق الإنسان، إذ لدينا سجلات ووثائق تثبت هذا الاهتمام، من خلال استخدام التقنية، مشيراً إلى أن مديري شعب حقوق الأمن العام في الأمن العام يتلقون دورات تدريبية تخصصية.
ولفت إلى أن مسؤولي الأمن العام يحرصون على تنفيذ دورات ذات طابع تخصصي بصفة دائمة، وبرنامج تنفذها الإدارة العامة للشؤون القانونية يبث من خلاله ثقافة حقوق الإنسان، إضافة إلى لقاءات عقدت في هذا الشأن.
وفي شأن آخر، دشن مدير الأمن العام الفريق سعيد القحطاني أمس الخدمة الجديدة المخصصة لفئات الصم للتواصل معهم عبر استخدام الرسائل النصية.
وأوضح القحطاني أن الخدمة تعتمد على إرسال رسالة نصية إلى مركز استقبال المكالمات في غرف العمليات ٩٩٩ مرفق به رمز المدينة التي يحصل منها الاتصال ثم مسافة، ثم البلاغ المراد تمريره إلى المستلم في غرفة العمليات.
وذكر أن الأمن العام وضع التجهيزات الكفيلة بنجاحها سواءً الآلية والبشرية في جميع المناطق على مدار الساعة.
ورموز المدن كالتالي: الرياض ١، الخرج ٢، مكة المكرمة ٣، المدينة المنورة ٤، المنطقة الشرقية ٥، الأحساء ٦، تبوك ٧، بريدة ٨، عنيزة ٩، الرس ١٠، خميس مشيط ١١، الحدود الشمالية ١٢، الجوف ١٣، حائل ١٤، أبها ١٥، بيشة ١٦، نجران ١٧، الباحة ١٨، جازان ١٩، جدة ٢٠، الطائف ٢١، ينبع ٢٢.

هيئة الأمر بالمعروف .. ما بين الحضور والغياب

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة٣ صفر ١٤٣٢ هـ - ٧ يناير ٢٠١١م العدد ٣٤٩٧
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١١٠١٠٧/Con٢٠١١٠١٠٧٣٩٣٢١٠.htm

عبدالله عبد العزيز النويصر

كل النساء وأولياء أمورهن يرتاحون لرؤية رجال الهيئة في الأسواق التجارية، الذين يواجهون عبث المراهقين وغير الأخلاقيين والمنفلتين في تلك المواقع، ليتمكن من التسوق في مناخ طبيعي وهادئ .. كما نسعد جميعا عندما يقوم رجال الهيئة بمتابعة وملاحقة مروجي المخدرات الذين يفتكون بأبناء الوطن لاسيما من فئة الشباب المغرر بهم .. وسنسعد كذلك برؤيتهم عندما يقدمون المحاضرات والنصح والتوجيه بأسلوب حضاري يحصن المواطنين من منزلقات الزلل وحمايتهم من المخاطر التي تهددهم وبالتالي تهدد الوطن بأكمله .. ونرتاح كذلك عندما يلاحقون المشعوذين من السحرة وخلافهم من المدمرين، وغيرها من الأمور التي تحافظ على نظافة الوطن وأخلاقيات وسلامة أبنائه. لكنني أسأل: أليس الفساد المالي والغش التجاري وتدني الخدمات، وغياب المساءلة والمحاسبة، ألا تعتبر من أنواع المنكر، وسوء الأخلاق وعدم الأمانة، ومنافية للإسلام وللعادات والتقاليد السعودية، وأن محاربتها من مهام الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وأين دور الهيئة في هذه الأمور التي لا تقل أهمية وخطورة عن غيرها، حتى من باب إنكارها والنصح لتجنبها، وطلب محاسبة مرتكبيها؟ وأسأل كذلك عن دور هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في التنسيق والتعاون مع هيئة حقوق الإنسان لأداء المهام المناطة بها من جانب النصح والتوجيه لعامة الناس لتجنب المخالفات التي تتعارض مع كرامة الإنسان وبما يسهل أداء مهامها ويصوب الأمور بشكل توعوي؟ إننا نشد على أيدي رجال هيئة الأمر بالمعروف الذين يؤدون أدوارهم باللين والمحبة والنصح والإرشاد والتوعية السليمة والواعية، وممارسة أساليب الإقناع والترغيب والتعامل مع عقول الناشئة بحسب تفكيرهم، ومنحهم فرصة التعبير، وفتح مجال الإدلاء بآرائهم، وعدم الاستخفاف بهم، ومخاطبتهم بحسب عقولهم لا بحسب عقول وتفكير الكبار ممن عركتهم التجارب والخبرات، ونستنكر كل أنواع العنف والإذلال. نتمنى على رجال هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر تجنب الشك في المداهمات وعدم ملاحقة الآخرين في الشوارع والأحياء، والتبين والتأكد (بما يرتقي لليقين) قبل الإقدام على أي خطوة بهذا الخصوص، لأن كرامات الناس عزيزة وغالية، ولابد أن يكون لهم قبول عند الآخرين لكي تتحقق الأهداف النبيلة لمهامهم بعيدا عن كل ما ينفر، وهذه من أسس وقواعد الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر كما كان في صدر الإسلام (لو كنت فظا غليظ القلب لانفضوا من حولك) ولشروط التوعية الأحد عشر (ثلاثة منها في المدعو، وأربعة في الداعي، وأربعة في الوسيلة) .. وأن الفشل فيها هو فشل لجيل كامل، والنجاح فيها يعني بناء أمة ووطن سليم .. ولابد من الألفة والقناعة والشفافية بين الطرفين حتى تتحقق الأهداف والغايات النبيلة .. وبالله التوفيق.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

إثراء سلوكنا الإنساني

المصدر: جريدة الاقتصادية السبت٤ صفر ١٤٣٢ هـ - ٨ يناير ٢٠١١م
http://www.aleqt.com/٠٨/٠١/٢٠١١/article_٤٨٨٧١٥.html

خالد السهيل

ما زلنا نحتاج إلى مزيد من الجرعات من أجل أن نستوعب ثقافة التعامل مع الإنسان، وننسجم معها بحيث تغدو سلوكا. الشيء الأكيد أن هذه ثقافة منظرها جميل وبراق، والكل يصفق لها، لكنها قد تصبح مزعجة إذا صار مطلوبا من المرء أن يمارسها في محيطه الاجتماعي والمهني. وفي بعض قطاعات الأعمال، قد تغيب هذه الحقوق أو تتعرض للمصادرة أحيانا .

لكن حقوق الإنسان ليست مجرد خطبة من على منبر الجمعة، ولا مقالة صحفية، ولا كلمة عابرة تتسلل من ثنايا لقاء تلفزيوني. إنه سلوك يتطلب تضحية تتواءم مع هذا الهدف النبيل وتدعمه .

وكنت قبل فترة قد أشرت إلى الحملة الإعلانية التي نفذتها هيئة حقوق الإنسان للتنبيه إلى بعض هذه الحقوق. وهو جهد مميز، ولكنه يحتاج إلى الاستمرارية، باعتباره يأتي لترجمة تطلعات خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز، لنشر ثقافة حقوق الإنسان. والمطلوب أن يغدو لدينا مدونة واضحة في كل منشأة، تبين حقوق الأفراد والجماعات في تلك المنشآت. هناك عقليات في القطاعين الحكومي والخاص تعتبر أن وجود الموظف هنا أو هناك منة، مهما أعطى هذا الموظف وأضاف. هذا السلوك الذي يمارسه الصغار وليس الكبار، فضلا عن أنه ليس حقيقيا، لكنه ينم عن لؤم غير إنساني يحتاج علاجه إلى أن يعرف المرء حدوده وأن يتماهى مع هذه المعرفة. وفي نفس السياق يمكن النظر إلى المزايا التي تقدم للعمالة الوافدة ذات الوظائف المتدنية، إذ يتم نقلهم في حالات عدة بوسائل لا تصلح لنقل البشر، وأي احتجاج على طريقة المعاملة نتيجته باختصار التهديد بالفصل، باعتبار هذا الاحتجاج ينم عن عدم اعتراف بالجميل .عسف النفس على التغيير يحتاج إلى فهم واستيعاب واقتناع. والشيء المؤكد أن الإعلام صار عاملا ضاغطا ومحفزا من أجل الحفاظ على هذه الحقوق الإنسانية وحمايتها.

متى نقول اللهم آمين؟

المصدر: جريدة الجزيرة الثلاثاء ٧صفر ١٤٣٢ هـ - ١١ يناير ٢٠١١م
http://www.al-jazirah.com/٢٠١١٠١١١/ln٢٥.htm

ناهد سعيد باشطح

فاصلة:
(..اللهم اغفر لقومي فإنهم لا يعلمون)
- نبي الرحمة صلى الله عليه وسلم –

لطالما كنت أتساءل منذ كنت طفلة عندما اسمع دعاء خطباء المساجد على غير المسلمين، كيف لأمة رجل تسامح وقال لأهل مكة الذين عذبوه اذهبوا فأنتم الطلقاء أن يكون خطابه عدائياً في الدعوة على غير المسلمين!! وكبرت ولم أذكر يوماً أني رددت وراء أي خطيب يدعو على غير المسلمين.. اللهم آمين. كيف لرجل لمَّا كُسِّرتْ رباعيته وشُجَّ وجهه يوم أُحد وشق ذلك على أصحابه وقالوا: لو دعوت عليهم - أي المشركين- فقال: «إني لم أُبعث لعَّاناً ولكني بُعثت داعياً ورحمة، اللهم اغفر لقومي فإنهم لا يعلمون» تكون رسالته الدعوة على غير المسلمين بالويل والثبور وعظائم الأمور.

فالدعوة ليست مجرد كلمات إنما هي طاقة من المشاعر ربما احتلت صاحبها فأشغلته عن أمور حياته. الشيخ سليمان العودة أفتى بعدم جواز الدعاء على غير المسلمين بالهلاك والدمار لأنه يخالف الشريعة الإسلامية، ثم أيد عدد من علماء الأزهر الشريف الفتوى على أساس أنها تتفق مع ما جاءت به الشريعة الإسلامية من ضرورة معاملة غير المسلمين بالحسنى وعدم إيذائهم.

مؤخراً أستاذ الفقه المقارن في المعهد العالي للقضاء الأستاذ عبد العزيز الفوزان عضو مجلس الهيئة السعودية لحقوق الإنسان ألقى محاضرة في نادي حائل الأدبي أكد فيها أن الدعاء على غير المسلمين عمومًا اعتداء لا يجوز، ضارباً مثلاً بدعاء يكثر ترديده عند أئمة المساجد ومفاده «اللهم أحصهم عدداً واقتلهم بدداً»، مبيناً أنه مخالف في الدعاء وفيه إثم وظلم، متسائلاً لماذا لا يُقال «اللهم اهدهم!»، أتفق مع هذا الاتجاه بأن الدعاء على غير المسلمين فيه تشويه لصورة الإسلام، ورغم عدم تخصصي في مجال العلوم الفقهية إلا أني كمسلمة قارئة بإعجاب كبير لتفاصيل شخصية نبي هذه الأمة أشك في وجود نص ديني يسمح بالدعاء على غير المسلمين كما بحثت، لكن المشكلة في توظيف بعض النصوص، فالبعض من أئمة المساجد والخطباء يعتقدون أن الدعاء على غير المسلمين هو أمر الله سبحانه وتعالى في قوله: {وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا اسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدْوَّ اللّهِ وَعَدُوَّكُمْ..}، وأمام اعتداءات غير المسلمين على المسلمين واغتصاب أراضيهم فلا شيء نفعله إلا الدعاء عليهم مستندين إلى أن هناك مرويات تثبت أنه - صلى الله عليه وسلم - دعا شهراً كاملاً في صلاته على الأعداء فكيف نُحرّم نحن من الدعاء على أعدائنا؟ هذا الاتجاه أجده مخالفاً لسماحة دين عظيم لا يقبل الضعف ولا الهزيمة، لكنه أبداً لا يشغل المسلم بمشاعر سلبية تجاه كائن من كان لأنه دين يدعو إلى السلام، وحينما يدعو إلى مجابهة الأعداء فهو يدعو إلى الدفاع عن النفس وليس الاعتداء.

٥٢٠٠ خطأ طبي سنوياً.. والله كثير

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء ٧صفر ١٤٣٢ هـ - ١١ يناير ٢٠١١م العدد ٣٥٠١
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١١٠١١١/Con٢٠١١٠١١١٣٩٣٩٩٥.htm

عبدالله عمر خياط

.. انطلاقا مما أكده معالي الدكتور عبد الله الربيعة وزير الصحة في لقائه بالكتاب يوم ١٤٣١/١٢/٥هـ: أنه يرحب بكل ما يهدي إلى الصواب، وأنه على استعداد تام لتقبل كل نقد يستهدف الإصلاح، أطرح اليوم مجموعة من القضايا أو المعلومات التي توجب المصارعة من أجل معالجتها، والقضاء على مصدر الشكوى من قصور في المعالجة، أو أخطاء في العلاج.. بتاريخ الأربعاء ٩ محرم ١٤٣٢هـ نشرت «عكاظ» خبرا مطولا جاء في مطلعه: اتهمت أسرة المتوفاة مها القحطاني في الجلسة الأولى في الهيئة الطبية الشرعية في جدة مستشفى خاصا بمساعدة الطبيب العربي في الهروب من المملكة، في الوقت الذي توجد عليه عشر قضايا خلال عمله في المستشفى الأهلي جميعها وفيات!!من ناحية ثانية يقول خبر «عكاظ»: إن الطبيب الهارب لا يحمل ترخيصا بالمهنة .. فكيف تم الهروب وكيف سمح المستشفى الخاص للطبيب بالعمل وهو لا يحمل ترخيصا بمزاولة المهنة؟!!

• منذ عام ١٤٠٢هـ والمستشفى العام في ينبع البحر شبه متهدم، وإمكاناته في أسوأ الأحوال، وفي عدد يوم السبت ١٤٣١/١٢/٢٨هـ نشرت «المدينة» في صفحة كاملة توصيفا شاملا لوضع المستشفى والمطالبة بافتتاح المستشفى، وإنشاء مستشفى للنساء والولادة، وقد جاء في مستهل ذلك:

صدق أو لا تصدق ٣٥٠ ألف نسمة في محافظة ينبع يتنافسون على ٣٠ سرير عناية مركزة للأطفال في ظل نقص حاد في الخدمات الطبية وضعف الكادر التمريضي في المستشفى العام المتهالك حاليا، والذي انتقدته هيئة حقوق الإنسان لتصاعد عدد الحالات التي تضررت من مستوى الخدمة الصحية المقدمة، منها حالة سيدة في العقد الثالث من العمر سقط مولودها على الأرض أمام غرفة الكشف بسبب عدم توفر سرير لها حسب ما ذكر المسؤولون لزوجها الذي أرسل أكثر من ١١ برقية من أجل محاسبة المقصر..وحالة أخرى .. تمثلت في رجوع سيارة الإسعاف بعد توجهها من ينبع لنقل طفلين إلى مستشفى في المدينة المنورة بسبب تعطلها في الطريق ومن ثم العودة مرة أخرى لقرب انتهاء الأوكسجين الموجود في الأنابيب التي معهم.

• وأعود لـ«عكاظ» وما نشرته بتاريخ الثلاثاء ٢٢ محرم ١٤٣٢هـ وقد جاء فيه: أن المديرية العامة للشؤون الصحية في جدة استأجرت مبنى مكونا من ٣٦ شقة شمالي المحافظة، بإيجار سنوي يبلغ ١,٥ مليون ريال لتخصيصه مقرا لمركزي طب الأسنان، والهيئة الطبية الشرعية، بيد أن إدارة المشاريع في الإدارة رصدت ٢٤ ملاحظة على المبنى تتوزع على النواحي الميكانيكية والفنية والكهربائية والمعمارية، منعت من استثماره رغم دفع قيمة إيجاره. والسؤال الذي يفرضه الخبر هو: إذا كان المبنى غير صالح فلماذا تم استئجاره؟ وإذا لم يكن له حاجة فلماذا أضعنا مليونا ونصف المليون ريال كان الأجدر أن تؤمن بها احتياجات المستشفى العام في جدة؟

• وأخيرا أسوق الخبر الذي بثه جوال منطقة مكة المكرمة ونصه: ٧٠ مزورا من بين ٣٠٠ ألف ممارس للطب، و ٢٦ ألف خطأ طبي في المملكة خلال خمسة أعوام بمعنى أن الأخطاء الطبية كل عام تصل ٥٢٠٠ خطأ طبي سنويا.

وهذا بالطبع ما يؤكده الخبر الأول الذي جاء فيه: أن الطبيب الهارب عمل في المستشفى الخاص بدون ترخيص لمزاولة المهنة، وأن الأخطاء التي ارتكبها بلغت عشر وفيات!!وأختم بما صرح به معالي وزير العدل الدكتور محمد العيسى لـ«عكاظ» كما جاء في عدد يوم الجمعة ١٤٣٢/٢/٣هـ: أن للإعلام الحق في نشر الوقائع الصحية لقضايا الأخطاء الطبية. وفي هذا وذاك ما يفرض العمل على التأكد من شهادات الأطباء من ناحية، ومعالجة أسباب الأخطاء من ناحية ثانية، فهل نطمع من وزارة الصحة أن تقوم بذلك؟

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

القاضي رفض إخراج المتهمة بالكفالة

محكمة المدينة تواجه المتهمة بتعنيف الخادمة.. والراشد يطالب الأدلة الجنائية بإحضار أدوات التعذيب

المصدر: جريدة الرياض الخميس٢ صفر ١٤٣٢ هـ - ٦ يناير ٢٠١١م العدد ١٥٥٣٧
http://www.alriyadh.com/٠٦/٠١/٢٠١١/article٥٩٢١٤٥.html

المدينة المنورة - متابعة خالد الزايدي

حمل المحامي أحمد الراشد جهاز الأدلة الجنائية مسؤولية استمرار إيقاف موكلته" المتهمة بتعنيف خادمتها بالمدينة المنورة" مع رفض القاضي ناظر القضية خروجها بالكفالة مطالبا بإحضار أدوات التعذيب وعرضها خلال الجلسة القادمة التي ستعقد يوم الأحد ٢/٥ إن كان هناك ثمة أدوات حقيقة - على حد وصفه- !! جاء ذلك خلال مداولات جلسة أمس والتي شهدت حضور جميع الأطراف "الخادمة والمتهمة ومندوبا السفارة الإندونيسية والمترجمة والمحاميان" حيث جرت "مواجهة استجواب" خلصت إلى تمسك المتهمة بأقوالها السابقة " أن الخادمة عمدت إلى إيذاء نفسها بنفسها" وطعن "الراشد" بالتهم الموجهة لموكلته بالعنف الجسدي من خلال طرحه جملة من التسائلات حول عدم طلب الخادمة للنجدة، أو محاولة هربها من المنزل، أو إبلاغ خادمة ابنة المتهمة " التي كانت لصيقة بها، طيلة شهرين ونصف !!

وقد فند محامي الخادمة عبدالرحمن المحمدي خلال الجلسة طعون "الراشد" مؤكد أن موكلته "سومياتي" و خادمة ابنة المتهمة "ريني" لم يمض عليهما أربعة شهور وهذا يرجح عدم إلمامهما بالأنظمة وهو ما جعلهما لا يطلبان النجدة من أحد، مضيفا بأن المتهمة منعت عن موكلته الاتصال الهاتفي والأكل والشرب والإسعافات الأولية ، مشيرا إلى أن عدم إبلاغها عن التعنيف طيلة شهرين ونصف " ١٥ رمضان – ٢٩ ذي القعدة" لا يعفي المتهمة من المساءلة القانونية .

وأكد المحمدي بأن ركني الجريمة: وجود العدوانية "اعترافها بالضرب البسيط على اليد"، ووجود الضرر "التشويهات التي طالت جسدها" يؤكد ثبوت الجريمة التي لن تقل عقوبتها عن السجن لمدة عامين إلى ثلاث سنوات بالإضافة للجلد، ودفع الإرش "التعويض المادي ."

إلى ذلك استمعت المحكمة الشرعية بالمدينة المنورة لأقوال الطرفين وطالبت بمثول ابنة المتهمة للاستجواب في الجلسة القادمة ويتوقع أن يتم حسم القضية التي شغلت الرأي العام بصدور الحكم.

في ندوة أقامها مركز الدراسات الجامعية للبنات بعليشة بعنوان هذه تجربتي

الأميرة عادلة بنت عبدالله : الغطاء الرسمي ليس شرطاً في العمل التطوعي والمرأة السعودية الأقرب للعمل الإنساني وتلمس احتياجات الآخر

المصدر: جريدة الرياض الخميس٢ صفر ١٤٣٢ هـ - ٦ يناير ٢٠١١م العدد ١٥٥٣٧
http://www.alriyadh.com/2011/01/06/article592262.html

تغطية / هدى السالم

أكدت صاحبة السمو الملكي الأميرة عادلة بنت عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود أن المرأة السعودية كانت صاحبة المبادرة في الأعمال التطوعية في أول وثاني وثالث جمعية خيرية في المملكة ...

هناك خلل في عدم استغلال الأيدي العاملة السعودية للموارد البشرية

وذلك ضمن ندوة شاركت بها في مركز الدراسات الجامعية للبنات بعليشة امس الاول تحت عنوان "هذه تجربتي " تحدثت من خلالها عن تجربتها في المجال التطوعي التنموي على مدى السنوات العديدة الماضية في هذا المجال وقد حضر النشاط عدد كبير من سيدات الأعمال و المجتمع وأكاديميات وطالبات ، وتميز اللقاء بالتفاعل والإيجابية والمداخلات البناءة ، كما ركزت الأميرة عادلة في حوارها مع الحضور على عدة جوانب أساسية في سبيل نجاح العمل التطوعي ونصحت السيدات بالمثابرة والمثالية وقوة الإرادة لتخطي الصعوبات وحب التطوير والتجديد معتبرة الركود مفسدة وأضافت قائلة " يجب أن تكون تلك الأعمال إضافات حقيقية لأن الوطن إنماء أسري وعطاء ويجب الالتزام بالعمل من أجل تحقيق الأهداف المنشودة "..

وتابعت سموها " المرأة السعودية بذلت جهوداً كبيرة جداً في خدمة مجتمعها واستحقت بذلك الجوائز المحلية والدولية و كانت من أوائل التجارب التطوعية .. إنها الأقرب للعمل الإنساني وتلمس احتياجات الآخر خاصة من الناحية العاطفية فكانت الجمعية الأولى والثانية والثالثة في المجال التطوعي الخيري هي تجربة نسائية ..... علينا أن لا نعتمد على ما يقدمه الآخرون لنا بل يجب أن نسأل أنفسنا ماذا يمكننا أن نقدمه ونفعله لهذا الوطن وهذا المجتمع الطيب ، كما اعتبرت من أهم مسؤوليات المؤسسات الاجتماعية هي تذليل المصاعب والعقبات أمام كل مجتهد .

هذا وقد طالب عدد من السيدات الحاضرات في الندوة إيجاد لجنة تهتم بحقوق المرأة .. وأوضحت الأميرة عادلة رداً على هذا المطلب أن الغطاء الرسمي للعمل التطوعي الخيري ليس شرطاً في تقديم العمل وقد يأتي تباعاً نتيجة العمل المتواصل المثمر وأضافت أن الإيمان بالقضايا الإنسانية يبدأ من المنزل ومن ثم وبعد العمل المستمر لابد وان يكون له غطاء رسمي ..

وأضافت أن دور المرأة الحقوقي دور أساسي كونها جزءاً هاماً في المجتمع وأن التنمية الشاملة لا يمكن أن تكون في الصحة والعمل الاجتماعي وغيره دون أن تدخل الحقوق ضمن هذه التنمية .

وحول تجربتها في جمعية الأمان الأسري تحدثت قائلة " تبين لي من تلك التجربة أن الكثير من النساء والأطفال لا يعلمون عن حقوقهم شيئاً .. لذلك كان من المهم توعيتهم وإرشادهم إلى الطرق السليمة للمطالبة بتلك الحقوق "..

كما أبدت الأميرة عادلة استعدادها و تشجيعها لأي جهود تخدم الجمعية السعودية للحفاظ على البيئة موضحة أنها جمعية حديثة انطلقت منذ أشهر قليلة وترحب بجميع الخبرات الجادة للعمل التطوعي بالجمعية المذكورة. و قالت سموها " إن

مناطق الخطر تحفزني للعمل والمواصلة لخدمة وطني ومجتمعي أكثر وأكثر .. إن النقد البناء هو السبب وراء النجاح ومن يجمع العسل لابد أن يتحمل لسع النحل .. كل قلم له مطلق الحرية في التعبير والانتقاد وإذا كان لدينا الإيمان والعزيمة برسالتنا لابد من النجاح بإذن الله وفي كل الأحوال لا يمكننا أن نرضى الجميع ،، علينا بالقناعة الداخلية وذلك الهجوم قد يتحول إلى طاقة إيجابية إذا أدركنا كيفية التعامل معها ولابد أمام أي هدف من المرور بمحطات الإحباط والكسل "..

وختمت بقولها " العمل التطوعي لا يحتاج إلى قدرات خارقة ولكن المهم أن نعرف أين قدراتنا ونستثمرها ونتطلع إلى سد الثغرات والتدريب على المهارات التي نمتلكها .. إنه عمل مشبع بالإنسانية وأتمنى أن لا تحرموا أنفسكم هذا الشعور الجميل "...

وأشادت سموها بجهود مؤتمر السيدة خديجة بنت خويلد الذي عقد مؤخراً وللمرة الثانية وكان عبارة عن دراسة لمسيرة المرأة السعودية في المجال التنموي ومما أوضحته تلك الدراسة أن النساء يمثلن ٥٠% من المجتمع السعودي وتحتل المملكة المستوى الثاني في التحويلات البنكية والواضح من التقارير أن هناك خللاً في عدم استغلال الأيدي العاملة السعودية للموارد البشرية ..

هذا ما ذكرته سموها وأضافت " من المهم البحث في العوائق وطرح الحلول ويجب أن نعرف أن أي شيء جديد على المجتمع لابد أن يلقى بعض العوائق ... يجب أن يكون هناك تواجد قوي للمرأة في جميع المجالات "

ثم اختتم النشاط فعالياته بتقديم درع تذكاري من عميدة المركز الدكتورة نوره بنت عبدالعزيز آل الشيخ إلى صاحبة السمو الملكي الأميرة عادلة بنت عبدالله آل سعود

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

٧٠مزوّرا من بين ٣٠٠ ألف ممارس للطب

٢٥.٩٠٠خطأ طبي في المملكة خلال ٥ أعوام

المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس٢ صفر ١٤٣٢ هـ - ٦ يناير ٢٠١١م
http://www.aleqt.com/٠٦/٠١/٢٠١١/article_٤٨٨٠٧٣.html

أكد خبراء في مجالات الطب والشريعة والإعلام، أن الأخطاء الطبية في حاجة إلى قوانين واضحة تكون متوازنة بين إعطاء الضحايا حقهم وبين عدم تأثر الإقبال على وظيفة الطب جراء المبالغة في التعويضات .
وكشف مختص في العلوم الصحية، أن الأخطاء الطبية التي وقعت في المملكة خلال الفترة من ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٦ ناهزت ٢٥٩٠٠ خطأ طبيا، في حين كشفت اختبارات القياس للأطباء والممارسين لمهنة الطب في السعودية وجود ٧٠ مزوّرا لشهادته الصحية من بين ٣٠٠ ألف مارسوا المهنة .
وتحدث الخبراء والمختصون في ندوة عقدت البارحة الأولى بعنوان «الأخطاء الطبية من منظور شرعي وطبي وإعلامي» ضمن مؤتمر الأخطاء الطبية في جامعة طيبة التي أدارها الدكتور منصور النزهة، في حين شارك فيها الدكتور قيس المبارك، عضو هيئة كبار العلماء، والدكتور مجدي عاشور، المستشار الأكاديمي لمفتي الديار المصرية، والدكتور محمد خشيم، وكيل وزارة الصحة للتخطيط والتطوير والجودة، والدكتور عبد العزيز الصائغ، الأمين العام للهيئة السعودية للتخصصات الطبية، والدكتور عثمان الصيني، رئيس تحرير المجلة العربية .
وركز الدكتور مجدي عاشور على مبدأ أمانة الطبيب في عمله وتطبيق ما تعلمه من علوم وأهمية تربية الوازع الديني عند الطبيب، لافتا إلى أن مهمة محاسبة المخطئين في الطب كانت طوال عهود الإسلام الأولى مناطة بالحسبة .
وطالب عاشور بضبط قرارات الطبيب الطبية، والتأكيد على الجهات المختصة في إعداد الأطباء بأهمية تأهيلهم فقهيا وشرعيا من خلال تدريس مادة الأخلاقيات ليكون هناك تواصل بين الشريعة والعمل الطبي .
أما الدكتور قيس المبارك، عضو هيئة كبار العلماء في السعودية وأستاذ الفقه في جامعة الملك فيصل، فقد ركز عن ما تضمنه الدين والشريعة من قواعد عامة وأصول كلية تندرج تحتها ما يستجد من حوادث لتغطية حاجات المجتمعات في مختلف أحواله وتعاملاته وفي مختلف المجالات، ومن ذلك القضايا الطبية، وأن أحكام الشريعة تندرج تحت أصول ثابتة وواضحة، مستعرضا في ورقته عددا من الفقهاء الذين كانوا أطباء في زمانهم وانعكس فقهم على شرح الأخطاء الطبية من الناحية الشرعية .
وأوضح الدكتور محمد خشيم، وكيل وزارة الصحة للتخطيط والتطوير والجودة، الأخطاء الطبية الشائعة ودور الجودة، وتناول فيها الأخطاء الطبية ومدى وجودها كمشكلة، حيث قال: إن تطور الطب في الـ ٢٥ سنة الماضية كان أهم الأسباب التي أدت إلى تزايد الأخطاء الطبية، إضافة إلى التعقيدات التي طرأت في المجال الطبي، وأن مهنة الطب كصناعة لم تتطور كالمهن الأخرى .
وأشار إلى أن العالم استفاق في الثمانينيات بعد الانفجار الطبي، وأصبح العلاج الطبي بالمنهجية العقيمة، وبدأت الناس تفيق مع المشاكل والأخطاء وليس في المملكة، بل في العالم كله؛ ما استلزم إيجاد نظم وقوانين وإجراءات في كل عملية طبية، مؤكدا أن الأخطاء الطبية نسخة مكررة في كل مستشفيات العالم، حيث يحصل ٣٠٠ خطأ طبي مكرر يحصل في كل أنحاء العالم، وهذه الأخطاء أصلها من النظام .
ولفت خشيم إلى أن تطبيق معايير الجودة هو الحل للتقليل من الأخطاء، حيث إن كل خطأ طبي في استطاعة الطبيب حله قبل حدوثه، وأن المستشفيات أصبحت مسؤولة عن وضع النظام وشحذ قدرات العاملين ووضع قياس لأداء العمل والاعتماد. وأعطى الدكتور خشيم، وهو جراح سابق، مثالا على أثر الأخطاء الطبية الشائعة وهي أن تتم عملية جراحية في مكان غير المطلوب كأن تجرى في الركبة اليسرى والألم في اليمنى؛ ما خلق قانونا يجبر الممرضين وأطباء الجراحة والتخدير على عدم التعامل في غرف العمليات مع مريض لم توضع لجرحه المفترض علامة واضحة .

وألقى الدكتور عبد العزيز الصائغ، الأمين العام للهيئة السعودية للتخصصات الصحية، ورقته التي تحدث فيها عن دور الهيئة السعودية في تقييم ممارسي الصحة في تعامل الأخطاء الطبية، وذكر أهم عوامل الجودة الصحية التي تقلل من الخطأ الطبي وهي كفاءة الممارسين السعوديين، ووجود منشآت مجهزة بشكل متكامل وحديث، وتطبيق الأنظمة والمعايير الطبية .

وشدد الصائغ على أهمية متابعة المستجدات في المجال الصحي وهي شراكة بين جهات عدة من وزارة الصحة وجميع مقدمي الخدمات الصحية لتقديم خدمة آمنة تنعكس على تقليل الخطأ الطبي، موضحا أن الهيئة يبرز دورها في أكثر من عامل، ولعل أهمها الممارس، كما تعنى الهيئة بخريجي الدراسات العليا؛ إذ يوجد أكثر من ٦٠ برنامجا في مختلف التخصصات، وأن الهيئة تحاول تحسين وضع الدراسات العليا لتخريج أطباء مهرة مدربين تدريبا عاليا ليكون صمام الأمان للخدمة الطبية .

وأوضح الصائغ، أن الهيئة تراجع أوراق القادمين من خارج المملكة من الممارسين الصحيين، وأن لدى الهيئة أكثر من ١٥ فرعا تبدأ بتصنيف الطبيب باعتباره صمام الأمان وتخضع جميع خبراته للتقييم من قبل الموظفين المختصين ومن قبل لجان متخصصة، ويتم التأكد من صحة الشهادات وعدم وجود تزوير، ويتم إخضاع الممارس الصحي لمعايير للتأكد من الخبرة الموجودة لدى الطبيب، مطمئنا أن أعداد المزورين قليلة جدا على المستويات كافة، وأن من بين ٣٠٠ ألف ممارس لا يتجاوز عدد المزورين ٧٠ مزوّرا، وقد أبعدوا خارج المملكة .

في حين ألقى الدكتور عثمان الصيني، رئيس تحرير المجلة العربية، ورقة عن دور الإعلام في التعامل مع الأخطاء الطبية، وتحدث الدكتور الصيني عن دور الإعلام باعتباره يؤدي وظيفة إخبارية ورقابية، وأن الإعلام يعيش بطبيعة تكوينه علاقة متوترة مع جميع المؤسسات، وأن الصحف تسعى لتقديم الخبر وتنحاز للخير والعدالة، وأنها تنشر الأخبار ويحكمها عامل الوقت لنشرها في الوقت المناسب لطبيعة النشر الإعلامي .

وانتقد قيام المؤسسات بنشر أخبارها وإبراز إنجازاتها، وفي الجانب الآخر غضبها من النقد إلا في الهوامش الضيقة، مؤكدا أن الإذاعة تجد حرية في طرح مواضيعها، وكذلك الصحف الورقية، وأن ما على وسائل الإعلام من عدم دقة الأخبار ومرجعه الافتقار للمعلومة؛ بسبب عزوف المؤسسات عن التواصل مع الصحف مباشرة؛ ما يدفع الصحفي إلى البحث عن المعلومة من جهات أخرى، مشيرا إلى أهمية التواصل بين الصحة والإعلام؛ لعدم ازدياد الفجوة من خلال سرعة تزويده بالمعلومة الصحيحة .

من جانبه، تحدث الدكتور بندر حجار، نائب رئيس مجلس الشورى، عن حقوق الطبيب والمريض وطالب المؤتمر برفع توصياته لمجلس الشورى من أجل تحسين أداء المؤسسات الصحية وتساءل الحجار في مداخلته عن تعويض المتضررين من الأخطاء الطبية، وهل هي مناسبة ماليا، وهل أدت إلى تخفيض نسبة الأخطاء؟

مقاضاة الولد لأبيه في ميزان الشريعة والفقهاء

المصدر: جريدة الحياة الخميس٢ صفر ١٤٣٢ هـ - ٦ يناير ٢٠١١م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/220268

الرياض - حمد الخنين

أصدر عضو هيئة كبار العلماء واللجنة الدائمة للإفتاء الدكتور عبدالله بن محمد آل خنين مؤلفاً مثيراً في مضمونه جديداً في بابه، خصصه لبحث «دعوى الولد على والده» في الفقه الإسلامي .

ولأن الكتاب تضمن مباحث ملفتة، تبدأ صفحة «قانون» في استعراض أهم المحاور في البحث الذي خصَّ مؤلفه «الحياة» بنشره صحافياً .

في هذه الحلقة تناول الكاتب «دعوى الولد على والده في الدين». وفصل ذلك في محاور عدة، قال فيها ما يلي:

يقول أبو النجا المقدسي الحنبلي في مطالبة الابن أباه» :وله مطالبته بعين مال له في يده». وعللوا بما يلي:

-تمام ملك الابن على ماله.

-استقلال ملك الابن على ماله.

-وجوب زكاة مال الابن عليه لا على الأب.

نوقش ما علل به الحنابلة لقولهم في المسألة بقول النبي صلى الله عليه وسلم: «أنت ومالك لأبيك». بأن للأب أن يتملك مال الولد، فكذا تمنع مطالبته بما يأخذه من عين ماله.

بأن هذا الحديث محمول «على معنى سلطة التملك، ويدل عليه إضافة المال للولد». فهذا الحديث لا ينفي دعوى الولد على الأب بعين ماله الذي في يد أبيه، وإنما يقرر - كما يقول البهوتي - بأن للأب سلطة في أن يتملك من مال ابنه. ولم أقف على هذه المسألة في المذاهب الثلاثة الأخرى (الحنفية، والمالكية، والشافعية(، والظاهر من سكوتهم أنه لا فرق بين الدين والعين، فالكل تجوز المطالبة به.

وإذا كان ثَمَّ دين للولد على والده من قرض وثمن مبيع ونحوهما فهل للابن إقامة الدعوى عليه في ذلك؟

لم أقف لأحد من الفقهاء على منع مخاصمة الولد أباه وإثبات دينه عليه، ومقتضى ما ذكره الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة جواز مخاصمة الولد أباه وإثبات دينه عليه.

فقد ذكر الحنفية والشافعية: أنه يستوفى دين الولد من والده من عين مال الوالد أو قيمته جبراً.

وكذا ذكر المالكية بأن دين الولد يستوفى من والده بإلجاء الوالد إلى تسليم دين ولده من السلطان بغير الحبس من وجوه التعزير عقوبة للأب على اللدد في تسليم الحق لا من جهة حق الولد. وقد صرح في (المغني) بأن مذهب أبي حنيفة ومالك والشافعي أن للولد مطالبة والده بدن عليه.

وعلّل ذلك لهم: بأنه دين ثابت، فجازت المطالبة به كغيره.

ويظهر من مذهب الحنابلة جواز مخاصمة الولد أباه في الدين وإثباته في ذمته. وقد جاء في (الإقناع) وشرحه (كشاف القناع عن متن الإقناع) ما نصه: «ويثبت له»، أي: الولد «في ذمته»، أي: الوالد «الدين» من بدل قرض وثمن مبيع وأجرة ونحوها) ونحوه) كأرش الجنايات وقيم المتلفات إعمالاً للسبب، فإن ملك الولد تام، والسبب إما إتلاف فلمال الغير، وإما قرض ونحوه فعقد يدخل تحت قوله تعالى: «أوفوا بالعقود) «المائدة:١.(

قال في (الموجز): «لا يملك» الولد «إحضاره»، أي: الأب «مجلس الحكم، فإن أحضره فأدعى» الولد عليه، «فأقر» الأب بالدين، «أو قامت» به «بينة لم يحبس». ومن هذا النص الفقهي للحنابلة يظهر أنه يجوز إثبات الدين في ذمة الأب للولد، وأن الأب متى حضر أو أحضر أو قامت بينة به، وسيأتي بيان لحكم الإحضار والتنفيذ على الأب.

وما ورد في (الإقناع) وشرحه بيان لما أجمل من كلام ابن قدامة في) المقنع) من قوله: «وليس للابن مطالبة أبيه بدين ولا قيمة متلف ولا أرش جناية ولا غير ذلك»، لأن المطالبة لفظ مشترك بين المطالبة بالتنفيذ والمخاصمة، فحملت على المعنى الأول، لما سلف ولما يأتي من بيان.

يقول المرداوي (الإنصاف في معرفة الراجح من الخلف) في بيان هذه العبارة من كلام ابن قدامة في (المقنع): «ظاهر كلام المصنف: أن ذلك (أي: الدين وما عطف عليه) يثبت في ذمته (أي: في ذمة الأب)، ولكن يمنع من المطالبة به، وهو أحد الوجهين والمذهب منهما، قدمه في (المغني)، وهو ظاهر كلامه في (المحرر) و(الرعاية) و(الحاوي)»، قال الحارثي: «وهو الأصح، وبه جزم أبو بكر وابن البنا، وهو من المفردات، قال الحارثي: «ومن الأصحاب من يقول بثبوت الدين وانتفاء المطالبة، منهم: القاضي، وأبو الخطاب، وابن عقيل، والمصنف ا.هـ، واختاره المجد في شرحه.«

ومن هنا يظهر أن منع المطالبة بالدين على الأب لابنه هو منع التنفيذ عليه جبراً بالحبس، أما ثبوته في ذمته وصحة الدعوى بذلك عليه متى حضر أو أحضر فصحيح ومقبول. ويؤكد أن معنى منع المطالبة إنما هو التنفيذ بحبس الوالد ما يلي:

-ما ذكره ابن قدامة في (المغني) من قوله: «وإن مات الأب رجع الابن في تركته بدينه، لأن دينه لم يسقط عن الأب، وإنما تأخرت المطالبة به.«

-ما جاء في (الإقناع) من قوله عن الابن مع أبيه: قال في (الموجز): «لا يملك إحضاره في مجلس الحكم، فإن أحضره فادعى فأقر أو قامت بينه لم يحبس»، ففي هذا صحة دعوى الابن على الأب متى حضر الأب وقام عليه دليل الإثبات من إقرار أو بينة أو غيرهما، لكنه إذا امتنع عن التنفيذ لم يحبس.

-ما جاء في (الإقناع) من قوله: «ولو قضى الأب الدين الذي عليه لولده في مرضه أو وصَّى بقضائه فمن رأس ماله.« كما دلَّت السنة على أن التحاكم بين الأب وابنه لا يعد عقوقاً، فعن أبي الجويرية أن معن بن يزيد - رضي الله عنه - حدثه قال: «بايعت رسول الله صلى الله عليه وسلم أنا وأبـي وجدي، وخطب علي فأنكحني، وخاصمت إليه، وكان أبي يزيد أخرج دنانير يتصدق بها، فوضعها عند رجل في المسجد، فجئت فأخذتها فأتيته بها، فقال: والله ما إياك أردت، فخاصمته إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: لك ما نويت يا يزيد، ولك ما أخذت يا معن .«قال ابن حجر: «فيه جواز التحاكم بين الأب والابن، وأن ذلك بمجرده لا يكون عقوقاً .«وفي وجه للحنابلة: أنه لا يثبت في ذمة الأب شيء من الدين لولده، وهو المنصوص عن الإمام أحمد. لكن قال ابن قدامه عن هذا القول المنصوص عن الإمام أحمد: «وتأول بعض أصحابنا كلامه على أن له ما أخذه على سبيل التملك، ويحتمل أن يكون أخذه له وإنفاقه إياه دليلاً على قصد التملك، فيثبت الملك بذلك الأخذ، والله أعلم.«

قال في) الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف): قال الحارثي: محل هذا في غير المتلف، أما المتلف فإنه لا يثبت في ذمته، وهذا هو المذهب بلا إشكال، ولم يحك القاضي في (رؤوس مسائله) فيه خلافاً. وصحح في (تصحيح الفروع): أنه يثبت في ذمة الأبw لولده دين أو قيمة متلف أو غيره. وفي (كشاف القناع عن متن الإقناع) ما حاصله: المذهب أن الدين يثبت في ذمة الأب لولده، ولا يسقط بموته سوى أرش الجناية، وينبغي أن يسقط عنه - أيضاً دين الضمان إذا ضمن غريم ولده. وعلى هذا فالأصل ثبوت الدين على الأب في الحياة من قرض أو ثمن مبيع أو أرض جناية، أما سقوطها بالوفاة فسيأتي بيانه في المطلب الأول من المبحث السادس من الفصل الثالث.

أقول: وللأم والأجداد والجدات حكم الأب، فتجوز مطالبتهم بإثبات دين الولد في ذممهم. وقد صرح فقهاء الحنابلة بأن للولد مطالبة سائر الأصول من أمه وجده بما له في ذممهم من دين وما مر عن الحنفية والمالكية والشافعية يقتضي ذلك. وأما التنفيذ عليهم جبراً فسيأتي في المبحثين الثالث والرابع من الفصل الثالث.

٩٧٪من طلاب جامعة الملك سعود يكسبون قضاياهم ضد أساتذتهم

المصدر: جريدة الحياة الخميس٢ صفر ١٤٣٢ هـ - ٦ يناير ٢٠١١م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/220449

الرياض - بندر المزيد
كسب طلاب جامعة الملك سعود في الرياض ٩٧ في المئة من قضاياهم ضد أكاديميين في الجامعة، بحسب التقرير الأخير الذي صدر عن وحدة الحقوق الطلابية التابعة لعمادة شؤون الطلاب في الجامعة. وأوضح التقرير أن نسبة الشكاوى غير الأكاديمية بلغت ٣ في المئة، فيما تعلقت ٥٠ في المئة من الشكاوى بمشكلات تتصل بالاختبارات الفصلية والنهائية، كالاعتراض على النتائج والحرمان وصعوبة الأسئلة وغموضها، وورودها من خارج المقرر الأكاديمي وعدم إجراء اختبارات بديلة.
وأشار إلى أن ٣٢ في المئة من الشكاوى تمثلت في الاعتراض على توزيع الدرجات في الخطة الدراسية التي يضعها أستاذ المادة في بداية الفصل الدراسي، وسوء مستوى أداء الأستاذ في شرح المنهج الدراسي، والاعتراض على احتساب نسبة الغياب المؤدية للحرمان من الاختبار النهائي، والتضرر من بعض إجراءات القبول والتسجيل وتطبيق قواعد الحذف والإضافة، فيما كانت ١٥ في المئة من الشكاوى بسبب تضرر الطلاب والطالبات من إساءة معاملة بعض أعضاء هيئة التدريس والموظفين لهم.
ولفت إلى أن ٣ في المئة من الشكاوى تتعلق بالمشكلات غير الأكاديمية مثل عدم إصلاح أعطال بعض الأجهزة الضرورية لأداء العملية التدريسية، والتضرر من عدم الانضباط والنظام في بعض المرافق الخدمية في الجامعة.

تمنع المرأة من الزواج وتجبر البنت قهراً بلزوم والدها عكاظ تفتح الملف الشائك

١٠ آلاف قضية حضانة أبناء في المحاكم

المصدر: جريدة عكاظ الخميس٢ صفر ١٤٣٢ هـ - ٦ يناير ٢٠١١م العدد ٣٤٩٦
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١١٠١٠٦/Con٢٠١١٠١٠٦٣٩٣٠١٧.htm

محمد المصباحي ـ جدة

تبدأ حياة الزوجين كصورة تزدان بالحب والمودة وتغلف بالسعادة، ما تلبث أحيانا أن تتمزق بفعل الكراهية والمشاكل فيكون الفراق هو الحل لمسلسل لم ينته سيناريو أحداثه بعد، ليبدأ الجزء الثاني الذي يحمل بعدا أكثر مأساوية، فحصاد هذا الزواج هم الأطفال الذين يكونون في الغالب الخاسر الأكبر جراء هذا الفراق، فيعيشون واقعا مريرا ينتظرون خلاله حلا جذريا ينهي معاناتهم ويضع المشهد الأخير لهذا المسلسل.

ولقد أوجد الإسلام الحل وأنشأ ما يعرف بالحضانة، ليكفل حق الأبناء ويصونهم من الضياع ويوفر لهم المأوى والمأكل والمشرب، والأجواء التي تريحهم نفسيا وتضمن حقوقهم وتجبر جراحهم.

لكن الحضانة اليوم لا تنشد أهدافها كما يقول مختصون، فبدل أن تكون محضنا لحياة هادئة أصبحت طريقا للاضطراب كما أفصحت استشارية نفسية، وبدل أن تبني وتجبر ما تشقق تحولت لتعطيل طريق المرأة للزواج خشية أن تفقد فلذات أكبادها جراء زوجها الجديد.

«عكاظ» فتحت ملف القضية الشائك وناقشت الأسباب الحقيقية وراء فقد مفعول الحضانة الإسلامية أهدافها، وهل فعلا باتت عائقا مؤرقا يهدم بدل أن يحل مشاكل المجتمع؟، واستعرضت بعض القصص، وخلصت إلى الحلول التي تجعل الحضانة فعلا تتماشى مع أهداف الشريعة الإسلامية والإنسانية، فإلى التفاصيل:

بداية تقول أ. م وهي مطلقة «أنادي لتغيير لجنة الإصلاح المتولية مهمات الحضانة، لأنهم يفتقدون التعامل الحسن مع المراجعين»، مضيفة «عانيت وغيري من طريقتهم بدل معونتهم لنا على الحضانة».

وزادت «بعد لجوئي إليهم مطالبة برؤية ابنتي مرتين كون حضانة أبنائي لدى أبيهم، أجابني أحدهم وبصوت عال احمدي ربك على مرة شهريا».

وتواصل «لم أمانع حضانة أبنائي مع أبيهم خوفا من سن المراهقة، ولم أطلب سوى رؤية ابنتي مرتين شهريا بعد بلوغها السابعة لحاجتها للعطف والأمومة».

وأردفت: ابنتي تتمنى عودة الماضي لمعاناتها الحالية وتردد دائما «يا ماما الأمر بيدك ويمكن أن تذهبي إلى القاضي وتأخذيني»، مؤكدة على أن الحضانة في صورتها الحالية تتسبب في تعاسة الأبناء أحيانا.

وقالت «أرى من الخطأ ذهاب البنت في السابعة مع أبيها، لأنها لن تجد الحب والحنان من أمها ولن تحصل على رغباتها أحيانا».

وذكرت أن البنت تصل إلى سن تتغير نواحيها الجسمية بحيث تصبح الحاجة لبقائها في حضانة أمها أكثر جدوى، فهي الأقدر على مصارحة ابنتها ومراعاة حالاتها، ولاحظت أن أبناءها «يستعرون» منها كونها مطلقة ويجعلون امرأة أبيهم رغم اختلاف شكلها وبشرتها الأم أمام الناس، داعية إلى إعادة النظر في حال البنات برأفة، وألا يجبرن على الذهاب مع والدهن إن كن لا يرغبن. وطالبت بتمديد عمر البنت إلى ما بعد السابعة لتذهب مع والدها وتحصل على العناية الكافية من أمها متقاسمة الحب والحنان والعطف معها.

حرمان للأمهات

أم مهند وهي مطلقة أيضا، أبانت أن لديها أربعة أبناء يقاسون آلام ومرارة الحضانة، مشيرة إلى أنها منذ زواجها في سنتها الأولى بدأت المشاكل تدب في حياتها، مضيفة «أخذ مني أبنائي وقت المشاكل ـ أي قبل طلاقي ـ وكان أصغرهم رضيعا لم يتجاوز تسعة أشهر».

وعن معاناتها، تسرد مشكلاتها بعد أن زادت مع طليقها قائلة «بدأ يتنصت ويسجل مكالماتي، وتصعدت المسألة إلى الضرب والإهانة، كما طردني من بيتي»، وتواصل: معاناة أبنائي ليست فترة الطلاق والحضانة، بل منذ زواجنا لا ينامون معي ويحرمهم التلفزيون في بيتي وكل وسائل الترفيه، ليضطروا إلى الخروج إلى بيت جدهم كوننا في عمارة سكنية واحدة.

وزادت «حرموني من رؤيتهم بعد ذهابي إلى بيت أبي وذلك قبل الطلاق بسنة كاملة ولا أراهم إلا في دار الملاحظة، وبعد الطلاق يأتون بهم مرة كل أسبوعين بملابس ممزقة، وإذا أعطيتهم عصيرا أو مأكولات أخذها والدهم أمام البيت ورماها»، مضيفة «قطعوهم عني حاليا قرابة العامين ليصبح جل الحرمان ثلاث سنوات من عمري، وحاليا أنتظر المحكمة الشهر المقبل للبت في الحضانة التي فرقت بيني وأبنائي».

تعطيل للحياة

لكن عضوة هيئة التدريس في جامعة الملك عبد العزيز الدكتورة إلهام باجنيد أكدت أن الحضانة ليست حقا للوالدين بل للطفل، حسبما تقتضيه راحته النفسية والاجتماعية.

وقالت «لا يشترط أن تكون البيئة مناسبة لدى الأب، بل يمكن مع الأم ـ وإن تزوجت ـ، أو لغيرهما عند وجود المكان الآمن والعطف والقدرة على تدبير حاجات المحضون».

وطالبت بضرورة إيجاد لجان اجتماعية ونفسية تقف بجانب القضاة تساندهم في إطلاق الحكم، منوهة أن التطبيق القضائي الحالي تجاه الحضانة له أضراره.

وبينت باجنيد أن النبي (صلى الله عليه وسلم) له نظرته تجاه الحضانة في ذلك الوقت، واستدركت: لكن هناك مستجدات عصرية والوضع تغير، وباتت المرأة تعاني القهر وتتمنع من الزواج من آخر حماية لأبنائها لئلا يبعد أطفالها عنها، ما أسهم في تعطيل حياتها وفتح بابا لفتنة وفساد عريض.

واستشهدت بالحادثة التي خير فيها النبي (صلى الله عليه وسلم) غلاما بين أبويه، بأنه لم يثبت أن النبي (صلى الله عليه وسلم) جعل الأحقية للصبي دون الفتاة، ما جعل قول الحنابلة أضعف الآراء الفقهية في المسألة.

تغير الأحكام

ووافق القاضي في المحكمة الجزئية في الرياض الدكتور عيسى الغيث ما قالته الدكتورة إلهام، نافيا وجود أرقام تبين حجم معاناة الحضانة.

وذكر أن نسب مشكلات الحضانة محدودة مقارنة بالطلاق، قائلا «صكوك الزواج السنوية تربو على ١٢٠ ألف عقد أي قرابة الـ١٠ آلاف حالة زواج ربعها يؤول إلى الطلاق». وأشار إلى أن أغلب حالات الفراق تتم في السنة الأولى قبل وجود الأبناء، منبها بأن الطلاق المصاحب للأولاد قليل والنزاع القضائي فيه محدود، مضيفا «خصومة الوالدين على الحضانة بعد الطلاق طبيعية، فكلاهما يرغب في الأبناء».

ونفى القاضي في المحكمة الجزئية في الرياض الظلم في حكم الشريعة قائلا «القاضي يراعي مصلحة المحضون دون النظر للحاضن، فلا تقدم الرغبات على حساب المصالح».

مضيفا «لا ننكر وجود نزاع على الحضانة، أما رمي المسؤولية والتخلي عنها فنادر، والوالدان لا يرفضانها».

ولفت الغيث إلى أن القاضي يراعي المصلحة، فإن تنازلت الوالدة عن حضانتها دون أسباب رغم أنها الأصلح فإنه يجبرها على الحضانة. وأبان أن إجبار الفتاة على الذهاب مع والدها بعد السابعة ليس مطلقا، مبينا إمكانية استمرارها مع والدتها وإن مانع الأب.

ويواصل: لم نر حاضنة تؤذي ابنتها، بينما سمعنا آباء يؤذون بناتهم أو أبناءهم وهو نادر، مضيفا «وصل الأمر أحيانا للوفاة وهذا نتاج خطأ إدراك مقصد الشرع».

وبين الغيث أن هناك فهما خاطئا لدى الناس لأحكام الحضانة، لذلك فقد سعي القضاة بكافة قدراتهم لتحقيق العدل والإنصاف وإن لم يعلموا ما بداخل الأسر، منبها «يجب رفع الظلم عن المحضون والرجوع للقاضي وعدم السكوت».

ظلم المحضون

وحذر القاضي في المحكمة الجزئية في الرياض من اتهام القضاة بمشاركتهم في ظلم المحضون، قائلا «هم يجتهدون لجلب المصالح ودرء المفاسد». وأفصح الغيث عن إمكانية استمرار الحضانة للأم بعد زواجها، إن كانت المصلحة معها ووافق زوجها الجديد.

وحذر من المفاهيم المتسببة في حرمان المطلقات من الزواج، مشددا على أن الجهل سبب مفاسد، كما سلب مصالح

وحقوق المرأة، مؤكدا أن رؤية أحد الوالدين ابنه فترة حضانة الآخر من حقوق الابن ووالده المحروم، وأما الحرمان فيوجب اللجوء للقضاء.
وناشد الغيث بإصدار قانون للأحوال الشخصية بكامل الحقوق والواجبات والأحكام القضائية المترتبة على الطلاق، مطالبا بضرورة جعل قانون للطلاق يبين المسائل والنتائج والحقوق والواجبات ويشمل الحضانة والنفقة والزيارة وغيرها، مؤكدا تعرض كثير من الأطفال والنساء للظلم، مناديا بوجوب المسارعة بدفع المضرة في قضايا الأحوال الشخصية، مع إصدار الأنظمة والقوانين المفصلة.
وشدد على أن المشكلة ليست في الفقه بل في فهمه وتعاطيه، فالأم أحيانا أولى من الأب في حضانة البنت، منبها إلى أن المطلق يطالب بحضانة ابنته ويجعلها عند أمه أو زوجته الأخرى، في حين أن أمها أولى وإن كانت متزوجة. وبين أن مصلحة المحضون تتغير من وقت لآخر متنقلة بين الوالدين، حسبما تقتضيه المصلحة.
وشدد على أن تحميل الدين وشريعته السمحة المظالم خطأ، فهو يرفض الظلم بشتى صوره، مشيرا إلى أن الدارج لدى بعض طلبة العلم والناس أن الأصل هو مصلحة المحضون في تلك الأزمنة والأحوال، دون لزوم الاستمرار عند تغير الأحوال والظروف، موضحا أن القاضي يدرس حالة المحضون الصحية والنفسية والتربوية والاجتماعية، ويأخذ رأي أهل النظر قبل الحكم. ونوه إلى أن الجهل في مقاصد الشريعة اعتداء على كمالها.
وأكد وقوفه على حالات وجد فيها أن حضانة الأم بعد زواجها أولى من الأب، منبها إلى أن المسألة ليست صراع طرفين، بل البحث عن الأصلح، قائلا «باب الحضانة في الفقه كبير، ويحتاج لمراجعة وتجديد حسب الظروف والأحوال واختلاف العادات والأعراف»، داعيا إلى بث الوعي الفقهي والقانوني ورفع الظلم عن الأطفال والنساء، فالشريعة سمحة تتبرأ من المظالم، وأما التقصير فهو من البشر.
ضياع المستقبل
من جانبها، أكدت استشارية الطب النفسي ورئيسة قسم الأمراض النفسية في مستشفى الملك فهد والمستشارة الدولية للأمم المتحدة الدكتورة منى الصواف أن مشاعر الأطفال ليست بيد المحكمة أو القرار المتعسف أو رهن الحضانة، ونوهت إلى أن الأطفال لا يعرفون إلا المودة والمشاعر الدافئة، وأما الكراهية فتكتسب مع الزمن والظروف المحيطة.
وأبانت أن الحرمان العاطفي والعنف يولدان الكراهية المكتسبة في نفوسهم البريئة، قائلة: الحضانة حاليا لا تحقق هدفها الشرعي، بل تحولت أحيانا للشعور بالحرمان والكراهية.
وأشارت الصواف إلى معايشتها قبل أيام طفلا لم يتجاوز السابعة لديه تبول لا إرادي، ولا يمارس حياته طبيعيا، ولا يرغب في ممارسة ألعاب الأولاد، ويشوه الدمى بكسر وجوهها وأيديها، ويعاني صعوبة في النطق، فضلا عن ميله العدواني تجاه أي طفل يمسك بأمه.
وقالت: علته والدته، فبعد ولادته بشهرين افترقت عن والده،فيما تولت جدته لأبيه العناية به. وتواصل «بدأ الابن ملاحظة اختلاف اسم امه في الأوراق الرسمية عن التي تربيه وذلك بعد ذهابه إلى مقاعد الدراسة، كما بدأت تراوده اضطرابات، وعند سؤاله لا يسمع سوى أمك ماتت أو سافرت».
وأشارت إلى ازدياد تعقده بعد حضور جدته إلى المدرسة، ما جعل زملاءه يقولون «أمك وحشة وعجوزة»، عندها قال والده «أمك رمتك» فزادت وساوسه وبات يفكر هل والده هو أيضا شخص آخر.
وذكرت أن هذا الطفل وغيره يتعرضون لأمور عدة كحرمانهم حنان الأم ما يسهم في اضطرابهم، قائلة: لا أعتقد أن الشرع يرضى بهذه المعاناة بل هو أرحم وأرأف، مبينة أن الحضانة لها تأثيرها النفسي الشديد فالغموض أقل وقعا على من مات والده لأن اليتيم تفهم وضعه وعاش الواقعة، خلافا لمن يفاجأ بالصدمات.
وشددت الصواف على أن رعاية البنت ليست في الطعام أو الشراب فالكل يجيد ذلك، لكن إجبارها على الذهاب مع والدها في سن صغيرة ربما يحرمها الرعاية العاطفية. وأشارت إلى خطورة الأمر قائلة: يعزف أصحاب هذه الحالات أحيانا في الكبر عن الزواج، إضافة إلى السلوكيات التي تعتريهم كالخلل والاضطراب، تدني المستوى الدراسي، عدم القدرة على التعامل بعاطفة سوية مع الآخرين، الغلظة في التعامل، وانتشار العقوق، متمنية اهتمام القضاة بالنواحي النفسية للشخص وليس بما هو عليه حاليا، قائلة: مشاعر الإنسان لا تشترى أو تقدر بثمن.

العامل الطفل: والدي يجبرني على المشقة

المصدر: جريدة عكاظ الخميس٢ صفر ١٤٣٢ هـ - ٦ يناير ٢٠١١م العدد ٣٤٩٦
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١١٠١٠٦/Con٢٠١١٠١٠٦٣٩٣٠٨٥.htm

عبد الرحمن الخليوي ـ سبت العلاية

تعاملت شرطة منطقة عسير على نحو إنساني مع طفل لم يتجاوز العاشرة من عمره، استعان به والده المقاول في أعمال بناء شاقة. وتحفظت الشرطة على الطفل واستدعت والده لأخذ إقرار خطي عليه بعدم تشغيل الصغير في أعمال تخالف الأنظمة المرعية في المملكة، المنطلقة من مواثيق الأمم المتحدة.

وذكر الناطق الإعلامي باسم شرطة منطقة عسير العقيد عبد الله القرني أن شرطة محافظة بلقرن قبضت قبل نحو أسبوع على طفل من جنسية عربية يدرس في الصف الثاني الابتدائي، بعد تلقي الشرطة بلاغا يفيد بأن الصغير يعمل في الأعمال الخرسانية وتليس المباني والجدران، وسط السوق القديمة في مدينة سبت العلاية التابعة لمحافظة بلقرن. وأفاد الناطق الرسمي أن الشرطة بدأت في استجواب الطفل للتعرف على ملابسات وخلفيات ما يؤديه من أعمال والبحث عن ذويه.

وتشير المعلومات الأولية إلى أن والد الطفل يقيم في سبت العلاية. وقال الطفل لـ«عكاظ» «أعمل مع مجموعة من العمالة الآسيوية بإشراف مقاول من جنسية عربية، وأنا لا أحب العمل لمشقته العالية لكن والدي يرغمني على ذلك لتأمين احتياجات المنزل والاعتماد على الذات، وأنا أبدأ العمل عادة بعد الدراسة مقابل ٤٠ ريالا لمدة أربع ساعات في اليوم».

الأطفال مقيمون والجنسية سعودية والمتورطون موظفون

المصدر: جريدة الوطن الخميس٢ صفر ١٤٣٢ هـ - ٦ يناير ٢٠١١م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=٣٦٢٤٧&CategoryID=٥

المدينة المنورة: سفر العزمان ٢٠١١-٠١-٠٦ ٢:٠٤ AM

أصدرت المحكمة الإدارية في منطقة المدينة المنورة أمس، أحكاما متفاوتة على ٨ موظفين ثبت تورطهم في إضافة مواليد عدد من المقيمين بالمدينة ومكة المكرمة إلى آباء وأمهات يحملون الجنسية السعودية، مقابل مبالغ مالية، أو لوجود صلة قرابة بينهم، أو لتزويرهم بعض الوثائق الرسمية.

وعلمت "الوطن" أن من بين المتورطين موظفاً بالمديرية العامة للشؤون الصحية في منطقة المدينة المنورة، وموظفين في الأحوال المدنية، إضافة إلى موظفين آخرين في قطاعات حكومية أخرى.

وصدر الحكم بالسجن ٥ سنوات لموظفي الشؤون الصحية والأحوال المدنية، ودفع غرامة مالية ١٠ آلاف ريال في حين تراوحت أحكام الباقين بين السجن لكل واحد منهم ٣ سنوات، ودفع غرامة مالية قدرت بـ ٦ آلاف ريال.

وقالت مصادر مطلعة على ملف القضية لـ"الوطن" إن من بين الوقائع في ملف القضية وجود سيدات سجلن ثلاثة مواليد في عام واحد، كما تم إخضاع عدد كبير من المقيمين للتحقيق لحظة اكتشاف الجهات الأمنية للحالة .

أصدرت المحكمة الإدارية في منطقة المدينة المنورة أمس، الحكم على ٨ موظفين ثبت تورطهم في إضافة مواليد عدد من المقيمين بالمدينة ومكة المكرمة إلى آباء وأمهات يحملون الجنسية السعودية، مقابل مبالغ مالية، أو لوجود صلة قرابة بينهم، أو لتزويرهم بعض الوثائق الرسمية.

وعلمت "الوطن" أن الحكم الصادر تنوع بين المتورطين ومن بينهم موظف بالمديرية العامة للشؤون الصحية في منطقة المدينة المنورة، وموظفان في الأحوال المدنية، إضافة إلى تورط موظفين آخرين في قطاعات حكومية أخرى.

وتشير المعلومات إلى أن الحكم الذي صدر بحق موظف الشؤون الصحية، وموظف الأحوال المدنية تمثل في سجن كل منهما خمس سنوات، ودفع غرامة مالية ١٠ آلاف ريال في حين تراوحت أحكام الستة الباقين بين السجن لكل واحد منهم ٣ سنوات، ودفع غرامة مالية قدرت بـ٦ الآف ريال.

وكانت الأجهزة الأمنية في المدينة المنورة قد فتحت التحقيقات في أواخر شوال المنصرم مع موظفين بالشؤون الصحية، والأحوال المدنية لتورطهم مع عدد من المقيمين في المدينة، ومكة المكرمة في إضافة مواليد "لمقيمين "إلى آباء وأمهات يحملون الجنسية السعودية، مقابل مبالغ مالية أو لوجود صلة قرابة بينهم، وكذلك تزويرهم بعض الوثائق.

وطالت التحقيقات عددا من المسؤولين والموظفين بمستشفى النساء والولادة بالمدينة المنورة، ومستشفيات أخرى في مكة المكرمة، وكذلك موظفين بإدارة الأحوال المدنية بالمدينة المنورة. وتمكنت الجهات الأمنية من ضبط نحو ٩٠ حالة تم بالفعل فيها إضافة مواليد وافدين إلى آباء وأمهات حصلوا على الجنسية السعودية.

وقالت مصادر مطلعة على ملف القضية لـ "الوطن": إن من بين الاعترافات في ملف القضية وجود سيدات سجلن ثلاثة مواليد في عام واحد، كما أنه تم إخضاع عدد كبير من المقيمين للتحقيق لحظة اكتشاف الجهات الأمنية للحالة.

إلى ذلك، رصدت" الوطن" أثناء تواجدها عقب صدور الحكم أمام بوابة المحكمة الإدارية في المدينة المنورة، تجمهر عدد من أقارب المتورطين أمام المبنى، وهو ما استدعى الحراسات على المبنى إلى الاستعانة بفرق أمنية مساندة في الموقع لتفريق المتجمهرين.

ناشد المؤسسات ومنظمات الأسرى بالتدخل لمعرفة مصيره

فروانة ل الرياض: أخبار الأسير العطوي في السجون الإسرائيلية انقطعت ووضعه مقلق

المصدر: جريدة الرياض الخميس٢ صفر ١٤٣٢ هـ - ٦ يناير ٢٠١١م العدد ١٥٥٣٧
http://www.alriyadh.com/2011/01/06/article592029.html

دبي - مكتب الرياض، عزالدين مسمح

قال الأسير السابق والباحث المختص بشؤون الأسرى الفلسطينين عبد الناصر فروانة بأن أخبار الأسير السعودي عبد الرحمن العطوي المحتجز لدى سلطات الاحتلال الإسرائيلي انقطعت بالكامل وليس هناك أي جهة تستطيع أن تفيدنا بشيء عنه وعن ظروفه ومكان احتجازه ووضعه الصحي وأين يوجد الآن الأمر الذي يثير فينا مشاعر القلق والخوف على حياته خاصة وانه كان يعاني من عدة أمراض ووضعه الصحي لم يكن مستقراً .

وحمل فروانة في تصريح ل"الرياض" سلطات الاحتلال الإسرائيلية المسؤولية الكاملة عن حياته ووضعه الصحي. مضيفاً حاولنا من خلال المحامين الاتصال بادارة مصلحة السجون الإسرائيلية وبمنظمة الصليب الأحمر الدولي وبالأمم المتحدة ومؤسسات حقوقية أخرى ولكن للأسف لم يفدنا أحد بأي شيء عن أخباره .

يذكر أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي كانت قد اعتقلت المواطن عبد الرحمن محمد العطوي بعدما ضل طريقه بالقرب من منطقة نويبع واجتيازه الحدود المصرية – الإسرائيلية بالخطأ منذ خمس سنوات تقريباً وبالتحديد بتاريخ ٥-٣-٢٠٠٥ وحكمت عليه احدى المحاكم العسكرية الإسرائيلية بالسجن الفعلي لمدة ثلاثة شهور بتهمة الاقتراب من الحدود دون تصريح وبشكل غير قانوني لكنها لم تفرج عنه بعد انتهاء المدة علماً بأنه ليس له أي صلة بأي منظمة ارهابية او سياسية وأصرت على استمرار احتجازه تحت حجج واهية فيما احتجزته سلطات الاحتلال طوال تلك الفترة في ظروف قاسية ومعاملة لا إنسانية في ظل حرمانه من التواصل مع أهله وذويه في المملكة عبر أي شكل من أشكال التواصل .

وفي منتصف العام المنصرم ٢٠١٠ قررت سلطات الاحتلال اطلاق سراحه إلا أنها لم تسمح له بالعودة لوطنه حيث نقلته الى احدى المناطق الزراعية "الكبوتسات" وأجبرته على العمل فيها تحت رقابة الأجهزة الأمنية الإسرائيلية وبشكل يخالف كافة المواثيق الدولية ويتعارض أيضا مع قوانين الاحتلال التي نعتبرها ظالمة ومن ثم انقطعت أخباره بالكامل .

واعتبر فروانة أن احتجاز العطوي بالأساس غير قانوني واستمرار احتجازه بعد انقضاء فترة محكوميته الثلاثة شهور انتهاك فاضح للقوانين الدولية ومحاولة للابتزاز فيما انقطاع أخباره تعتبر جريمة تستدعي التحرك الجاد من قبل كافة المؤسسات والمنظمات التي تعنى بشؤون الأسرى في سجون الاحتلال بهدف معرفة مصيره والاطمئنان عليه وضمان عودته سالماً.

صدمة المجتمع كافية للعودة إلى السجن من جديد

سجناء يخرجون إلى البطالة.. والجريمة!

المصدر: جريدة الرياض الخميس٢ صفر ١٤٣٢ هـ - ٦ يناير ٢٠١١م العدد ١٥٥٣٧
http://www.alriyadh.com/2011/01/06/article592142.html

الدمام، تحقيق - هيثم حبيب

في الوقت الذي ينتظر فيه كثير من السجناء إطلاق سراحهم بفارغ الصبر؛ لا يزال معظمهم يعيش "صدمة الإفراج"، بدءاً من صدمة عدم تقبل المجتمع، وإعادة بناء الأسرة، ومروراً بتجاوز أزمتهم المالية، وانتهاء برحلة البحث عن وظيفة؛ مما يسبب غالباً ردة فعل عكسية للمفرج عنهم قد تعيدهم إلى السجن بجرائم قد تكون أسوأ من السابق، وهو ما دعا عدد من الناشطين الاجتماعيين إلى المطالبة بإيجاد لجان توظيف توفر مصدر رزق للسجناء بعد انتهاء محكوميتهم .

تشجيع النزلاء

نحتاج إلى إنشاء «لجنة توظيف» وإعادة النظر في «لائحة السوابق» والضغط على القطاع الخاص ..

في البداية أكد الناطق الإعلامي في المديرية العامة للسجون بالمملكة "المقدم د .أيوب بن نحيت" على أنّ المديرية العامة للسجون حريصة على تشجيع النزلاء وتعليمهم وتأهيلهم وتدريبهم على كسب المال الحلال، من خلال صنعة تكفيهم شر العوز والحاجة، وذلك من خلال سياسة الإصلاحية التي تستمد أخلاقياتها من الشريعة الاسلامية الغراء، حيث تهدف برامج التأهيل والتدريب المهني لإشغال وقت النزلاء بما يعود عليهم بالفائدة مستقبلاً، وإكسابهم مهنة تساعدهم على العيش بعد الإفراج مع الحرص على إيقاظ مواهبهم وتنمية مهاراتهم، مشيراً إلى أنّ مساعدة النزلاء في الحصول على وظائف بعد الإفراج عنهم؛ مناط للجنة الوطنية لرعاية السجناء والمفرج عنهم وأسرهم والمعروف ب "تراحم" التي يرأسها معالي وزير الشؤون الاجتماعية ويمثل مدير عام السجون نائب لرئيس اللجنة ومقرها الرياض .

أبرز الحرف والمهن

وأضاف أنّ المديرية العامة للسجون تعمل جنباً إلى جنب مع اللجنة لتحقيق التوافق المطلوب بين احتياجات سوق العمل المحلي مع مهارات وقدرات وخبرات النزلاء؛ ليتحدد بعد ذلك نوعية البرامج التأهيلية المطلوب تنفيذها داخل الإصلاحيات، مشيراً إلى أنّ أبرز الحرف والمهن التي يتم تأهيل وتدريب النزلاء عليها حالياً تتوزع على البرامج التدريبية وأهمها النجارة والكهرباء والمباني وميكانيكا وكهرباء وسمكرة السيارات واللحام والحدادة والخياطة والتبريد والتكييف وصيانة الحاسب الآلي والالكترونيات وأعمال مكتبية أخرى، إضافة للبرامج التشغيلية، والمصانع، مضيفاً أنّ هناك كثيرا من عمليات التأهيل والتدريب؛ التي تهدف لإكساب النزلاء لمهارات مهنية واجتماعية، والتي تسهم في تهذيب وتعديل سلوكهم إلى جانب تعميق القيم الأخلاقية والاجتماعية لديهم بما من شأنه مساعدتهم على الاندماج مرة أخرى في المجتمع .

أنواع الرعاية

وأوضح أمين عام اللجنة الوطنية لرعاية السجناء "محمد بن عائض الزهراني" أنّ اللجنة الوطنية تحرص على تقديم شتى أنواع الرعاية للمفرج عنه لمساعدته على الاندماج في مجتمعه؛ ليكون عضواً صالحاً عبر عدد من البرامج؛ يأتي في مقدمتها متابعة برامج التدريب والتأهيل التي تساعد على زيادة فرص الحصول على وظائف مناسبة لتخصصاتهم بما يؤمن لهم ولأسرهم لقمة العيش الكريم وتحول دون عودتهم لارتكاب الجريمة، ما جعل اللجنة تعقد شراكات مع عدد من الصناديق التنموية والمؤسسات الحكومية والأهلية ومنها الصندوق الخيري الاجتماعي وصندوق تنمية الموارد البشرية "هدف" وصندوق المئوية والمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني وبرنامج باب رزق والبنك الأهلي التجاري، كما تدعم اللجنة برامج الدعم الذاتي للمفرج عنهم في قضايا التعاطي والإدمان، من خلال تنفيذ برامج الحج والعمرة ومساعدة المقدمين على الزواج، كما تستمر المساعدات النقدية والعينية للمفرج عنه لمدة تصل إلى سنة بعد الافراج .

السابقة الجنائية
وعن تجاوب مؤسسات القطاع الخاص في توظيف المفرج عنهم، أكد "الزهراني" على أنّه تجاوب محدود ولا يحقق الطموح، حيث يعتمد على التواصل الشخصي والاهتمام من مكاتب العمل والغرف التجارية، ويرجع عدم تجاوب القطاع الخاص للنظرة السلبية للسجين المفرج عنه خصوصا مع اشتراط كثير من المؤسسات والشركات الكبرى لخلو سيره، المتقدم للوظائف من أي سابقة جنائية، وهذا ما يجعل اللجنة تحرص على توعية المجتمع من خلال تنفيذ أسبوع توعوي سنوياً برعاية كريمة من صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية والرئيس الفخري للجنة .
مشاركة المجتمع
وأشار إلى أنّ الجوامع والمدارس والبنوك والمطارات والمؤسسات الحكومية وكافة وسائل الاعلام تشارك في شرح معاناة السجين وأسرته، من خلال حث أفراد المجتمع ومؤسساته على دعم اللجنة وفروعها؛ لتتمكن من أداء رسالتها الانسانية، والمطالبة بإعطاء المزيد من الحوافز لرجال الاعمال لاستقطاب المؤهلين من المفرج عنهم على غرار ما صدر عن معالي وزير العمل باحتساب المفرج عنه باثنين في مجال السعودة من أفضل الحلول للمساهمة في الحد من بطالة مَن انتهت محكوميتهم، والتنويه بالفتوى الصادرة عن سماحة المفتي بجواز صرف الزكاة للفئات المشمولة برعاية اللجية، وتأكيد ضرورة احتواء المفرج عنهم ومساعدتهم ليعودوا إلى مجتمعهم أعضاء صالحين مساهمين مع إخوانهم المواطنين في بناء وإنماء وطنهم .
وأوضح "الزهراني" أن بعض المفرج عنهم يرفضون ما توفره اللجنة من وظائف نظراً لمحدودية المزايا التي يحصلون عليها، مشيراً إلى أنّ أعداد من تم توظيفهم خلال الفترة الماضية في مؤسسات القطاع الخاص تراوح بين ٤٠٠ و٥٠٠ شخص سنوياً؛ وذلك بجهود مبذولة من فروع اللجنة الخمس عشرة في كافة مناطق ومحافظات المملكة، متمنياً أن يكون هناك جهود أكبر في توظيف أفراد أسر السجناء ذكوراً وإناثاً، بما يساعدهم على رعاية أنفسهم في الفترة التي يكون عائلهم داخل أروقة السجن، مشيراً إلى أنّ اللجنة الوطنية لا تملك مصادر للدخل الثابت، حيث تعتمد في تنفيذ مشاريعها على ما يردها من هبات وتبرعات وزكوات لا يمكن توقع حجمها من عام إلى عام .
إعادة التأهيل
وأكد عضو لجنة رعاية السجناء في المنطقة الشرقية "ماجد البابطين" على أنّ من أهم المبادئ التي انطلقت منها اللجنة هو (التراحم)، وذلك تطبيقاً لتعاليم ديننا الحنيف، مشيراً إلى أنّ من المعروف أنّ القصد من السجن هو التأديب وإعادة التأهيل، وليس القصد منه معالجة مشكلة وإنشاء أخرى تتمثل بالأضرار التي قد تلحق بالأسرة عندما يسجن عائلها، ليكون أحد أهم أهداف اللجنة التي تحمل اسم (تراحم) هو رعاية أسر السجناء وتوفير احتياجاتهم، موضحاً أنّ اللجنة باشرت عملها بعد إنتهائها من وضع البنية الأساسية للهيكل الإداري التابع لها، مشيراً إلى أنّ نشاط اللجنة لا يقتصر على المساعدات المالية فقط، بل يتعدى ذلك ليصل لتسديد إيجارات وتوفير المؤونة الغذائية إضافة للملابس مع دخول الشتاء والأعياد والعودة للمدارس، متمنياً أن يلتفت المجتمع لمعاناة أسر السجناء؛ لتقديم المساعدات لهم عن طريق لجنة رعاية السجناء ليحققوا بذلك (التراحم) الذي حثنا عليه الدين الاسلامي، منوهاً بالجهود المبذولة من قبل لجنة رعاية السجناء في البحث عن وظيفة مناسبه للسجين قبل خروجه من السجن يساعدها في ذلك إدارة السجون الذين يسهمون في تدريبهم وتأهيلهم على بعض الحرف والمهن لسوق العمل .
وأوضح الإستشاري النفسي "د. عادل الجمعان" أن معاناة السجين تبدأ قبل خروجه من السجن، وليس كما يعتقد كثيرون منا بأنها تبدأ بعد الخروج وهو ما يجعلها رحلة طويلة جداً قد يتحملها بعضهم بينما يقع كثير منهم في ظلمة تبعاتها، مشيراً إلى أنّ من أول الأمور التي يعانيها السجين بعد إطلاق سراحه هو البحث عن مصدر رزق لنفسه ولأسرته، إلاّ أنّ واقع الأمر يشير لضياع كثير منهم في خضم الأوضاع العامة التي يمر بها المجتمع من شح في الوظائف واقتصارها وبصعوبة على ذوي المؤهلات العليا والخبرات الطويلة مع الأخذ في الحسبان ابتعاد معظم فئات المجتمع عن المغامرة في التعامل مع السجين بمجرد معرفتهم بتاريخه، ونتيجة لذلك يقع السجين وأسرته ضحية من جديد ما قد يسبب لعودته مجدداً للسجن؛ ليترك بذلك تأثيراً كبيراً على أسرته كشتات الأبناء وانخفاض مستواهم الدراسي، أو تركهم لها إضافة لاحتمالية ارتكابهم سلوكيات غير مقبولة؛ لعدم وجود موجه أو رقيب كرب الأسرة ما يدخل الأسرة في دائرة من الضياع الأكيد، كل ذلك قد يحصل فقط لعدم حصول السجين على فرصة للتكفير عن خطأه وإعادة حساباته .
التهيئة النفسية
ودعا "د. الجمعان" إلى ضرورة بدء العمل مع السجين قبل خروجه؛ وذلك من خلال تهيئته نفسياً لتقبل التغيرات التي حدثت في المجتمع أثناء غيابه عنه، إضافة لتوعيه المجتمع للكيفية التي يجب أن تعامل بها هذه الفئات، إلى جانب محاولة مساعدتهم في الحصول على مصدر رزق مشروع يساعدهم وأسرهم على أن يعيشوا حياة كريمة، محملاً مسؤولية ما قد

يترتب عليه من عدم الاهتمام بالسجناء بعد إطلاق سراحهم لأكثر من جهة، مطالباً المؤسسات والجمعيات الخيرية ووسائل الإعلام في توعية المجتمع بدورهم تجاه هذه الفئات وتقديم يد العون لهم من باب التكافل الإجتماعي .

مطلب ضروري

وعد عضو مجلس الشورى "نجيب الزامل" أنّ تخصيص لجنة لتوظيف السجناء بعد خروجهم من السجن مطلباً ملحاً باعتبار أن السجين يخرج وهو مملوء بالاحباط بعد فترة سجنه، التي تفتقد للتأهيل النفسي لمواجهة المجتمع مع اقتناعه أن المجتمع أيضاً يفتقد للتهيئة والتأهيل المناسب للتعامل مع السجين، برغم مكوثه في السجن للتكفير عن ذنبه، مطالباً بإعادة تأهيل السجناء عقلياً ونفسياً ومهارياً، وعدم اقتصار التأهيل على الجانب الحرفي والمهني فقط، بما يحقق كثيرا من الفوائد على المستوى البعيد، مستشهداً بتجربة (جمعية المدمنين المجهولين)، الذين استطاعوا تقديم الدور التوعوي والإرشادي؛ ليتمكنوا من إعادة عدد من المدمنين والمروجين للطريق الصحيح، وذلك بنسبة فاقت أضعاف ما حققته الطرق التقليدية بعد أن حرصوا على عملهم بتطبيق المقولة الشعبية "اسأل مجرب ولا تسأل طبيب"، حيث يقومون بذكر تجربتهم ومدى المرارة التي عاشوها بعيداً عن التنظير والكلام الصعب؛ ليقنعوا بذلك كثيرا من المتعاطين لترك المخدرات والبعد عنها .

وجود التجارب

وتمنى "الزامل" وجود مثل هذه التجارب على مستوى السجناء، وذلك للمخزون الذي يمتلكه السجين من تجربه يفترض أن يتم تهيئتها وصقلها؛ ليستفيد منها المجتمع من خلال خطة استراتيجية يقوم عليها منظومة من العلماء والمتخصصون بالتدريب المهاري العالي ومهنين نفسيين إضافة لأصحاب الخبرات في التربية العالية لتطبق على المساجين، وهم داخل السجن إضافة للجتمع في كيفية تقبله للسجين، مع الحرص على تهيئة السجين من باب تكفيره عن ذنبه بالعمل بشكل جاد على المساهمة بمنع الشباب من الوقوع في الجريمة التي تقضي بدخولهم للسجن، مطالباً رجال الأعمال وأصحاب المؤسسات إضافة للمحسنين الراغبين بتقديم أعمال خيرية تسهم بخدمة المجتمع بدعمهم للبرامج الاستراتيجية التي تعنى وتهتم بتقديم الخدمة للسجناء خصوصاً عندما لا تتوفر الموارد الحكومية لمثل هذه البرامج التي ستساعد الخارجين من السجن على القيام بأدوار تربوية تشعرهم بأهميتهم وتساهم بنشر الوعي بأخطار الجريمة.

أطفال يحوّلون شوارع جدة ساحة ركض وراء لقمة العيش

المصدر: جريدة الحياة الجمعة٣ صفر ١٤٣٢ هـ - ٧ يناير ٢٠١١م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/220734

جدة - منى المنجومي

تتحول شوارع جدة، نزولاً عند أمرٍ صادر من خديجة وشقيقتها الصغرى زينب، إلى ساحة للركض واللهث وراء لقمة العيش من طريق امتهان «التسول»، الذي ما إن تنتهي مشاهد مسلسل اليوم عند الحصول على «الحصة» المعتادة (تصل في أحيان كثيرة إلى ١٠٠ ريال)، حتى يطل مسلسل غدٍ بمشهد جديد.

وعلى رغم صعوبة المهمة التي تنفذها زينب وأختها التي تتطلب توافر عدد من الصفات مثل الذكاء وسرعة البديهة واللياقة البدنية العالية لضمان الهرب من مطاردة الأجهزة الأمنية، إلا أن الفتاتين تجاوزتا غالبية اختبارات «المواقف» بنجاح، واكتسبتا الخبرة اللازمة للحصول على «لقب» متسول مميز على رغم صغر عمريهما .

تقول زينب التي لا يتجاوز عمرها الستة أعوام، وتعمل في بيع «العلكة»: «يحضرني والدي مع شقيقيّ بعد العصر من كل يوم لبيع العلكة والمناديل على المارة في شارع التحلية.«

وتضيف: «تتطلب مهمتي التجول في شكل متواصل بين أرصفة الشارع الواسعة وعند الإشارات المرورية طلباً للمزيد من الزبائن الذين في الغالبية يمنحونني المال من دون شراء شيء من العلكة»، مشيرة إلى أن منتصف الليل هو موعد العودة إلى المنزل، وهنالك تتم محاسبتها وأشقائها، من خلال جرد بضاعتهم والمال الذي حصلوا عليه.

الروتين الذي تعيشه زينب لا يختلف كثيراً عن شقيقتها خديجة التي تبدو أكبر سناً منها بقليل، إذ أوضحت أن الحديث للمارة شيء غير مرغوب فيه في عملها، فيتم توبيخها من والدها في حال علمه أنها تحدثت لأحد أثناء ممارستها لعملها، وعلى رغم تلك التحذيرات التي تتلقاها بشكل يومي من والدها قبل نزولها إلى موقع العمل إلا أنها تبادر بالإجابات من دون حرج يذكر.

ولا تتوقف رحلات العمل اليومية للأطفال بهدف التسول على زينب وخديجة، إذ أصبح من المعتاد للمتجول في شوارع جدة الرئيسة وجود غلمان وفتيات لم تتجاوز أعمارهم الـ١٠ سنوات ينتشرون على امتدادات تلك الطرقات بحثاً عن المال بالتسول المباشر أو المبطن من خلال بيع بعض السلع البسيطة كالمناديل والمياه والعلكة، وغيرها مما يخف وزنه.

وفي محاربته لظاهرة الأطفال المتسولين، أعاد مركز إيواء الأطفال المتسولين التابع لجمعية البر في محافظة جدة ٧١٢ طفلاً متسولاً من الجنسين امتهنوا استجداء الناس في شوارع وطرقات المحافظة إلى بلدانهم بالتعاون مع الجهات الأمنية وسفارات بلدانهم.

وبحسب سجل بياناته، فإن مركز إيواء الأطفال المتسولين آوى ٧٨٨ متسولاً ومتسولة في مقره، قدمت لهم الحاجات الإنسانية كافة من تغذية وكسوة ورعاية تربوية وصحية.

ويستوعب مبنى مركز إيواء الأطفال المتسولين في جدة أكثر من ٥٠٠ طفل ويضم قسمين رجالي ونسائي مجهزين ومدعمين بالوسائل كافة المطلوبة، إذ يتراوح متوسط عدد الأطفال المودعين بالمركز شهرياً بين٧٠ إلى ١٧٠ طفلاً، ويعمل المركز الذي به طاقم إداري وفني مكون من ١٤ موظفاً، على مدار الساعة.

مسببات اقتصادية واجتماعية تقف خلفها

الشورى يناقش ظاهرة هـروب المـسـتأجـريـن

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة٣ صفر ١٤٣٢ هـ - ٧ يناير ٢٠١١م العدد ٣٤٩٧
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١١٠١٠٧/Con٢٠١١٠١٠٧٣٩٣١٦٦.htm

فارس القحطاني - الرياض

طالبت لجنة الإدارة والموارد البشرية في مجلس الشورى بحل المشكلات المسببة لهروب المستأجرين ومماطلتهم في دفع المستحق عليهم لملاك العقارات، إذ أن أسبابا اقتصادية واجتماعية تقف خلف الظاهرة ولا بد من حل لها.

وسيناقش مجلس الشورى الأسبوع المقبل قضية هروب المستأجرين ومماطلتهم، والتي رأت لجنة الإدارة والموارد البشرية أن صدور تطبيق نظام التنفيذ كفيل بحل مشكلات تنفيذ الأحكام، كما لا ترى اللجنة حاجة لصدور قواعد خاصة لمعالجة هذه الظاهرة.

من جهة ثانية، يصوت المجلس على توصيات لجنة الشؤون الأمنية بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه مشروع النظام الجزائي لجرائم التزوير، كما يصوت على توصيات لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه مشروع نظام حماية الطفل.

كما يناقش تقرير لجنة الشؤون الخارجية بشأن مشروع مذكرة تفاهم بشأن المشاورات الثنائية السياسية بين وزارة الخارجية في المملكة العربية السعودية ووزارة الخارجية في مملكة الدنمارك،

ويصوت المجلس على توصيات لجنة الشؤون المالية بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي لديوان المراقبة العامة للعام المالي ١٤٢٧/١٤٢٨هـ، كما يصوت المجلس على توصيات لجنة الشؤون الصحية والبيئة بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي لمستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث للعام المالي ١٤٢٨/١٤٢٩هـ.

ويستعرض المجلس تقرير لجنة الشؤون الاقتصادية والطاقة بشأن مقترح مشروع نظام الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة بموجب المادة (٢٣) من نظام مجلس الشورى والمقدم من عدد من أعضاء المجلس، كما يناقش المجلس تقرير اللجنة الخاصة بشأن مقترح إلغاء الفقرة (ج) من المادة الثالثة من لائحة الترقيات الصادرة بقرار مجلس الخدمة المدنية رقم (٦٨٦/١) وتاريخ ١٤٢١/٣/١٥هـ المعتمد بالأمر السامي البرقي رقم (٧/ب/٦٤٣٧) وتاريخ ١٤٢١/٦/١هـ بموجب المادة (٢٣) من نظام مجلس الشورى.

فقراء شرورة يصارعون برد الشتاء وحرارة الصيف بـ خيام صحراوية

المصدر: جريدة المدينة الجمعة٣ صفر ١٤٣٢ هـ - ٧ يناير ٢٠١١م العدد ١٧٤٢٥
http://www.al-madina.com/node/٢٨٢٢٩٢

مطر الزهراني - نجران

المرض والفقر والبطالة والظلام وانعدام المسكن .. خمسة عناصر سكنت حي المنتزه بمحافظة شرورة والذي لا يبعد عن بوابة المحافظة الجنوبية سوى ٢ كيلو متر تقريبا ، من يسكنه يشاهد أنوار المحافظة وهو يعيش في ظلام دامس ، من يسكنه يشاهد تلك المباني الحديثة تقي أهلها برودة الشتاء القارس بينما هو وأطفاله يموتون بسبب البرد في خيامهم التي يسكنونها ولا يملكون سواها منزلا من يسكنه يشاهدون من في المحافظة يشرب المياه العذبة وهم يشربون من وسط خزانات تفتقر إلى ابسط الشروط الصحية ، المدينة وقفت على أوضاع ساكني هذا المكان الذي تتناثر فيه الخيام لكنها بكل تأكيد تضم بين جنباتها مواطنين يصارعون برودة الشتاء و حر الصيف. بداية الجولة كانت في الصباح الباكر بغية التعرف على أوضاع هؤلاء المواطنين في ساعات الصباح الأولى ووقت اشتداد البرد في هذه المحافظة ، توقفنا عند أحد المواطنين الذي رأيناه خلال دخولنا حي المنتزه ، فسألناه عن اسمه فقال مبخوت مبارك الصيعري متزوج ولي من الأبناء ٥ وليس لدي أي دخل وحتى الضمان الاجتماعي فسألناه عن سبب عدم إدراجه ضمن مستحقي الضمان فقال إنهم يطالبونني بتقرير طبي يثبت عدم قدرتي على العمل وأنا والله الحمد لا أعاني من شيء في صحتي وإنما من الفقر والحاجة فأنا رجل ((أمي) لا أستطيع القراءة والكتابة علاوة على عدم قدرتي على إيجاد عمل يسد رمق حياتي أنا وأطفالي وأشار على رأسه ولحيته فقال انظر لقد شبت من الهم والفقر والحاجة رغم أن عمري حاليا ٤٥ سنة فكثير من المواقف تمر علي لا استطيع فيها توفير لقمة العيش لهؤلاء الأطفال أمامك وها نحن كما ترى نفتقر إلى ابسط مقومات الحياة. غادرنا خيمته التي كان يجلس فيها طفله الصغير عيظة والأمل يحدوهم في تغيير حياتهم المعيشة نحو الأفضل . ضياع العمر وتوقفنا في جولتنا على رجل مسن اسمه محمد علي المستعد الصيعري يجلس في خيمته وبجانبه احد أبنائه وكان يرتعد من شدة البرد فقال أنا رجل مسن كما ترى حالتي وليس لي ولا لأبنائي منزل يحمينا من شدة البرد ويكفينا عواصف هذه الصحراء التي تهب علينا فأنا وأبنائي المتزوجون نسكن في هذه الخيام وليس لدينا قدرة على استئجار منزل داخل محافظة شرورة بسبب ارتفاع الإيجارات هناك فأنا أتقاضى من الضمان مبلغ ١٨٠٠ ريال فقط فكيف استطيع من خلالها استئجار منزل وتدبر شؤون حياتنا اليومية وأضاف أعاني من المرض والبرد يساعد في زيادته ولكن ليس لي حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم . وعن حلمه قال أتمنى منزلا يضمني أنا وأولادي ما تبقى من عمري فقد عشت ظروفا صعبة طيلة حياتي وأتمنى أن أستريح ولو قليلا قبل وفاتي . حلم السيارة والمنزل المواطن مبارك حسن الصيعري كان محطتنا الثالثة خلال الجولة إذ يعاني من الحالة المعيشية الصعبة له ولا يملك سيارة ولا منزلا وكل حلمه وأبنائه توفير منزل يحميهم من برد الشتاء القارس وسيارة تقلهم ،يقول مبارك لدي ٤ أفراد يسكنون معي حاليا في هذه الخيام وأتقاضى من الضمان ١٧٠٠ ريال ولكن كل شيء طاله الغلاء ولم يعد في متناول اليد و وكما ترى فحياتنا في هذه الخيام قاسية جدا ولكن ليس لنا مهرب منها فالحاجة هي من وضعنا في هذا المكان وعجزنا عن استئجار منزل هو من أرغمنا للعيش والسكن في هذه الخيام الثلاث وهذه العشة المتهالكة، وعندما يحل الظلام نحاول طرده بالأتريك الذي نتنقل به بين الخيام ولكن يظل البرد في الشتاء والحر في الصيف والعواصف هي من يسبب لنا القلق الدائم في هذا المكان. حماسه والفشل الكلوي كان منزل عائلة المواطن صالح حمد الصيعري محطتنا الرابعة في الجولة وعندما اقتربنا منه شاهدناه نائما بجوار سيارته القديمة وتوقفنا بالقرب منه فاستيقظ من نومه واخذ يشاهدنا بعض الوقت ثم وقف واستقبلنا وأخبرناه بجولتنا فقال كما ترى لا املك سيارة إلا هذه التي أصبحت من سني ولا املك منزلا حتى اللحظة، ولدي أم العيال وبنتان وولد متقاعد يقيم معي في هذا المكان فقد أجبرتنا الظروف بما فيهم ولدي على العيش هنا فانا أتقاضى من الضمان ١٤٠٠ ريال ولا تكفيني ،وأضاف لدي بنت مصابة بفشل كلوي اسمها حماسة منذ عام ١٤٢٠هـ في كليتها وصدر لها أمر علاج في باكستان من صاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن فهد واخبرونا بذلك وتلقينا معونة مالية لترتيب أمور سفرنا ولكن

لا اعلم ما الذي حدث في الموضوع حتى اللحظة و نعاني من المياه غير النقية للشرب في هذا المكان فنحن نحضرها بالوايت إذ وصل سعره حاليا ٢٠٠ ريال ونضعها في هذه الخزانات الحديدية وتهب عليها الأعاصير ولا نملك سوى الصبر على حالنا ، وقبيل مغادرتنا خيمته قال أتمنى معرفة مصير أوراق ابنته وعلاجها من خلال زرع كلى لها سواء داخليا أو خارجيا. تحتفظ المدينة بصورة من التقرير الطبي وتذكرة مراجعة بأمر العلاج منذ عام ١٤٢٣هـ .

جمعية البر: سنقف على وضع الحالات من جانبه قال مدير جمعية البر الخيرية بشرورة عبدالله بن مفرح الوادعي ان هناك مستفيدين من أهل الحي يحظون بما يحظى به المستفيد من محافظة شرورة فهم جزء لا يتجزأ من اهتمامات الجمعية وأكد أن من تنطبق بحقهم شروط المساعدة سوف تقدم الجمعية خدماتها لهم علاوة على ما يقدم من قبل، مؤكدا أن الجمعية قامت ببناء مصليين في أجزاء متفرقة بحي المنتزه نظرا لحاجة الموقع لهما مشيرا إلى أن الجمعية سوف تقف على وضع الحالات التي زارتها المدينة خلال جولتها .

المجلس البلدي: جولات لرصد احتياجات المواطنين بدوره قال رئيس المجلس البلدي بشرورة مالك بن حجيل الصيعري بالنسبة للموقع فقد أطلق عليه قلة من المواطنين في البداية اسم (المنتزه) وسبب التسمية كان يتوافد عليه المواطنون بقصد النزهة والترفيه للخروج خارج المدينة وبعد أن تم ترسيم الحدود مع اليمن الشقيق بدأت أعداد كبيرة من البدو الذين كانوا يسكنون في صحراء المحافظة مترامية الأطراف يتوافدون إلى المنتزه واستوطنوا في هذا الموقع لقربه من المدينة للاستفادة من الخدمات التي يحتاجونها مثل المياه واحتياجاتهم الأخرى وتدريس أبنائهم في المدارس والاستفادة من الخدمات الصحية بالمحافظة . أما بالنسبة لدور البلدية ومدى استفادة هؤلاء المواطنين منها وتوفيرها لهم من سفلته وإنارة وتوزيع منح سكنية لهم وغيرها وقد يستغرب البعض عدم قيام البلدية بذلك . واضاف : قمنا بجولة على عدد من المراكز بالمحافظة والالتقاء بعدد من سكانها والمسؤولين بها ورصدنا العديد من احتياجاتهم ومطالبهم للخدمات البلدية، أما بالنسبة لسكان المنتزه فيؤكد أن البلدية لن تتردد في تقديم كافة الخدمات لهم ونقدر ظروفهم ولكن الموقع الذي يقيمون عليه سكان حي المنتزه يقع خارج النطاق العمراني للبلدية حيث ينحصر نطاق البلدية إلى عام ١٤٥٠هـ بين البوابتين الشمالية والجنوبية وبالتالي لا يمكن للبلدية أن تنفذ أي مشروع أو توزيع منح أراضٍ يكون خارج النطاق العمراني كما أن الموقع هو ملك للحرس الوطني ويقع على مساحة ٥+٥ كيلومتر أي على مساحة ٢٥ ألف كيلومتر مربع وقد طالب المجلس بتحويل هذا الموقع إلى مخطط سكني وتسليمه للبلدية وتعويض الحرس الوطني بموقع آخر وبنفس المساحة.

اختلس ١٥،٧٠٠ ريال من حساب أحد المواطنين عبر النت

السجن ٤ سنوات و ٨٠٠ جلدة ل هاكر الحسابات البنكية

المصدر: جريدة الرياض الجمعة٣ صفر ١٤٣٢ هـ - ٧ يناير ٢٠١١م العدد ١٥٥٣٨
http://www.alriyadh.com/2011/01/07/article592328.html

الرياض – مناحي الشيباني

صادقت محكمة التمييز على القرار الشرعي الصادر من المحكمة العامة بالرياض بسجن أحد الجناة أربع سنوات وجلده ٨٠٠ جلدة بعد إدانته باختلاس مبلغ ١٥،٠٠٠ريال من حساب بنكي عن طريق الإنترنت .

وكانت أجهزة الأمن بشرطة منطقة الرياض تلقت بلاغاً من أحد المواطنين عن تعرض حسابه لدى أحد البنوك المحلية للاختراق من قبل شخص قام باختلاس مبلغ ١٥،٧٠٠ ريال من حسابه وأفاد بأن شخصاً قام باختراق نظام الإنترنت والدخول لمحفظته البنكية وسحب المبلغ ثم حوله لحسابات أخرى وتسديد فواتير خدمات تبين أنها تعود للجاني.

الصحة تدرس تطبيق مفاهيم الرعاية الصحية المنزلية

عرض تجارب عالمية من أميركا والسويد وماليزيا

المصدر: جريدة الوطن الجمعة٣ صفر ١٤٣٢ هـ - ٧ يناير ٢٠١١م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=٣٦٤٣٤&CategoryID=٣

جدة :نجلاء الحربي، سامية العيسى ٢٠١١-٠١-٠٧ ٤:٥٦ AM

يرعى وزير الصحة الدكتور عبدالله الربيعة فعاليات المؤتمر الطبي الاجتماعي الثاني لمؤسسة الرعاية الصحية المنزلية تحت عنوان "شراكة صحية وإنسانية.. ثقافة التميّز" يومي الثلاثاء والأربعاء (١١-١٢) يناير الجاري في فندق جدة هيلتون.

ويحضر الفعاليات وزير الثقافة والإعلام الدكتور عبدالعزيز خوجة ووزير الشؤون الاجتماعية الدكتور يوسف العثيمين ورئيسة المؤسسة في المنطقة الغربية الأميرة عادلة بنت عبدالله بن عبدالعزيز وأكثر من ٦٠٠ مشارك من الوزارات والخبراء والمهتمين والأطباء والقطاعات الصحية الحكومية والخاصة .

ويناقش المؤتمر الذي يشارك فيه أكثر من ١٧ متحدثا من داخل المملكة وخارجها، ستة محاور هامة في مجال الرعاية الصحية المنزلية .

وكانت الأميرة عادلة بنت عبدالله أكدت على أهمية المؤتمر الطبي الاجتماعي الثاني للرعاية الصحية المنزلية الذي تنظمه المؤسسة في مدينة جدة لدعم المرضى الذين يمكثون أوقاتا أطول من غيرهم في المستشفيات.

وأضافت الأميرة عادلة أن هناك ما لا يقل عن ٤٨ ألف محتاج للرعاية الصحية المنزلية في منطقة مكة المكرمة، وسيزيد هذا العدد نتيجة زيادة الشيخوخة في المجتمع، لأن من تتجاوز أعمارهم ٦٥ عاما سيتضاعف عددهم من ٦% إلى ١٢% بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠٣٠، وكذلك نتيجة لتغير نوعية الأمراض من الأمراض المعدية إلى أمراض البلدان المتقدمة كالقلب والسكر والسرطان والشيخوخة وغيرها، فيما لا تزيد التغطية الحالية للحاجة للرعاية الصحية المنزلية عن ٣% من الاحتياج الكلي المطلوب ."

وبينت الأميرة عادلة أن هذه المتطلبات تدفع المؤسسة للتوسع في تقديم خدماتها من خلال الشراكة مع مؤسسات المجتمع الأخرى، مهيبة برجال الأعمال والقادرين من كافة شرائح المجتمع إلى العمل على دعم أعمال المؤسسة الخيرية الوطنية للرعاية الصحية المنزلية لكي تؤدي رسالتها في خدمة المرضى وأسرهم وتحقق مبدأ التكافل الاجتماعي.

من جهته، كشف رئيس اللجنة العلمية للمؤتمر الدكتور سالم الضاحي عن المحاور الستة التي سيناقشها المؤتمر، وتهم قطاعاً واسعاً من المؤسسات والأفراد العاملين والمعنيين بالرعاية الصحية المنزلية بالمملكة. وقال الضاحي إن المحور الأول يسلط الضوء على إمكانات الرعاية الصحية المنزلية في المملكة ومدى شموليتها للمحتاجين لها، بالإضافة إلى إنجازاتها على مستوى البلاد. كما يناقش المحور الثاني التجارب العالمية في الرعاية الصحية المنزلية، فيما يركز المحور الثالث على مقدمي الرعاية الصحية المنزلية بين التحديات والاستمرارية، والمحور الرابع يركز على كيفية تقديم خدمات الرعاية الصحية المنزلية بجودة عالية وبكلفة قليلة، أما المحور الخامس فيبحث العلاقة بين المريض المحتاج لهذه الخدمات وعائلته، والفوائد النفسية والاجتماعية من رعايته صحياً داخل منزله فيما يتطرق المحور السادس إلى الدور الإعلامي في رفع الوعي بالمسؤولية الاجتماعية في المجتمع السعودي.

إلى ذلك ذكرت نائبة رئيس اللجنة العلمية الدكتورة مها العطا أن ثمة توجها عالميا في الاهتمام بالرعاية الصحية المنزلية، وأن المملكة ممثلة في وزارة الصحة تطمح إلى إيجاد استراتيجية وطنية لتطبيق مفاهيم الرعاية الصحية المنزلية وأثرها على التقدم في المجال الطبي وخاصة رعاية كبار السن أو من يمكثون في المستشفيات فترات طويلة .

وأضافت أن اللجنة العلمية للمؤتمر تضم مجموعة من الأطباء والاستشاريين الخبراء والمختصين من قطاعات صحية متعددة لاختيار محاور الجلسات والموضوعات المراد مناقشتها في المؤتمر.

وشددت الدكتورة مها على أن المؤتمر يحظى بحضور ومشاركة نخبة من المتحدثين الممثلين لكافة القطاعات الصحية من داخل المملكة وخارجها، وستعتمد ساعات المؤتمر بمعدل ١٩ ساعة تدريب من الهيئة السعودية للتخصصات الصحية .

ويستضيف المؤتمر خبرات عالمية من أميركا والسويد وكندا وماليزيا للاستفادة من أنواع الرعاية الصحية المنزلية والمستوى الذي وصلت إليه ونقل هذه التجارب إلى المملكة والاستفادة منها. وأشارت الدكتورة مها إلى ضرورة الاهتمام بضمان تطبيق الجودة والأداء في الرعاية الصحية المنزلية وأهمية غرس ثقافة هذه الرعاية لدى الأسر وذوي المرضى من أجل الوصول إلى التكامل المنشود. ودعت إلى أهمية وجود شركة متخصصة تقوم بتوفير الأجهزة والأدوات التي يحتاجها مرضى الإقامات الطويلة وهو ما هو معمول به في الكثير من دول العالم.

خُمس العنف الأسري.. تحرش!

المصدر: جريدة شمس الجمعة٣ صفر ١٤٣٢ هـ - ٧ يناير ٢٠١١م العدد ١٨٢٢
http://www.shms.com.sa/html/story.php?id=١٢٠٩٦١

الرياض، الدمام. سكينة المشيخص وعلي بلال

«تتعدد الأسباب والعنف واحد»، هكذا يصف المختصون العنف الأسري، الذي راح يشكل الآفة الجديدة التي تعصف بالكثير من المنازل، وتنتهك حقوق الأطفال تحديدا، والكبار عموما، في وقت يتحسر أولياء الأمور والأمهات على تصرفات سلبية للأبناء تجاههم وتجاه أسرهم وتجاه مجتمعهم.

ولعل ما يستحق التركيز عليه حاليا، تلك الحالات الجديدة التي باتت تحتل رقما مميزا في خارطة الإحصائيات المجتمعية، حيث أوردت تسجيلات السجل الوطني الخاص بعنف الأطفال من مستشفى الملك فيصل التخصصي أن هناك ١٦٤ حالة عنف أسري ضد الأطفال تتراوح أعمارهم من الولادة إلى عمر ١٨ عاما، وأن ٤٠ % من هذه الحالات أقل من عامين، كما أن ٤٥% من هذه الحالات سجلت ضمن العنف الجسدي، إلى جانب ٢٠ % اعتداء جنسيا، وأن معظم المعنفين هم الوالدان أو زوج الأم أو زوجة الأب.

الفاعل معلوم

لم تشر الدراسات لا من قريب أو بعيد إلى أن الفاعل «مجهول»، لكنها أشارت صراحة إلى أطراف الجريمة، مشددة على أن تلك المؤشرات تدل على أن: «كثيرا من البيوت تكاد تتصدع من هول العنف الذي تضج به ويهز أركانها، فمن الانفعال والغضب والصراخ إلى السب والضرب والإهانة تتراوح العلاقة بين من تضمهم تلك البيوت لتتواصل ظاهرة العنف السري وتعصف بسعادة الأبناء».

الجميع يعترف أن تلك البيوت لم تعد سعيدة بعد أن افتقدت لغة الحوار، وسيطرت عليها لغة العنف التي يتحدث بها الأب أو الزوج أو الأخ، وذلك يعني انهيار جدران الثقة والكرامة والإنسانية، فهناك قصص يصعب حصرها تسجل وقائع عذاب يومي مثل كرة الثلج التي تكبر مع كل صفعة يد أو قذف بالفم.

قيد الكتمان

بعض صنوف العذاب والآلام تبقى طي الكتمان بحسب الثقافة الاجتماعية السائدة في مجتمعاتنا الشرقية، فابنة العشرين خريفا وأم الطفلين نورة. س، على سبيل المثال لا تجرؤ على البوح للآخرين أو السلطات تحديدا بما تتعرض له من صنوف الإهانات اليومية من زوجها، وإن كانت لتبدي من وراء ستار، بعضا من متاعبها ومعاناتها: «أعيش حياة قاسية لا تعرف طريق السعادة الذي ضللته منذ أول أيام زواجي، فأنا أتعرض للضرب بصورة لا تليق بي كإنسانة ودون رحمة منه، وفي كثير من الأحيان ينتهي الضرب والدماء تسيل من جميع أنحاء جسدي، ولا أتصور أن هناك امرأة تعيش أسوأ من الحياة التي أعيشها، لكنني مضطرة لتحمل ذلك من أجل أولادي، كما أن والديَّ توفيا وليس لي مكان ألجأ إليه».

وتواصل: «الغريب في الأمر أنه لا يكترث بحالتي النفسية، والجسدية، بل يطالب بما يصفه حقه الشرعي، وعندما لا أستجيب، بواقع حالتي، فإنه يتجاوز ما أنا فيه، ولا يراعي أدنى مشاعري، وهكذا أبقى في جحيم لا خلاص منه، خاصة أنني لا أذهب إلى الناس أو يزورونني إلا نادرا».

نهاية غير سعيدة

ولا تختلف الحالات، فهناك «ك. و» التي ترى أن زوجها خدعها: «حينما تقدم إلى أهلي، طالبا يدي، فقد كان ميسورا وبدا شهما وليس هناك ما يعيبه، فقبلت به بعد قبول أهلي، ولكني بزواجي منه دخلت الجحيم من أوسع أبوابه، فهو لم يكن ميسورا على نحو ما قدم نفسه به، كما أنه كان شحيحا وبخيلا، جعل من بيته سجنا ضيقا لزوجته، حتى إن أهلي كانوا يجدون صعوبة في زيارتي أو حين أود زيارتهم».

وترى أنها: «خدعت تماما في زوجي، وذلك ما أذاقني مرارة الارتباط به، فهو بخيل فيما لديه مما هو مادي أو معنوي، ورغم أنني بحاجة إلى من يشعرني بحبه ومودته، إلا أنه حتى في هذه بخيل ولا يطاق، وعندما أتحدث معه في ذلك، يرفض ويتحول إلى وحش وكأنه ليس آدميا بحيث لا يشعر بالآخرين، وتطور بروده إلى قسوة مع مرور الوقت، وأخذ ينفعل عند أي موقف أو طلب يمكن أن أطلبه منه، ثم بدأ يمد يده، حتى أصبح يتعامل بالضرب في كل صغيرة وكبيرة

ولأتفه الأسباب، فطلبت الطلاق، ويا ليتني لم أفعل، زادت قسوته وعنفه معي، وأصبح الضرب العنوان الكبير لعلاقتنا التي كان ينبغي أن تكون في سعادة وطمأنينة، فطلبت من أهلي مساعدتي في وضع حد لزواجي منه بالمحكمة، ولكن للأسف رغم المراجعات لأكثر من خمسة شهور لم أحصل على حريتي حتى الآن بسبب غيابه وتحايله على الإجراءات القضائية، ولكني على قناعة بأني بعد أن عشت معه صنوف العذاب فلن أبقى معه أبدا».

بيوت من جحيم

وعلى النقيض من هروب «ك» التي استنجدت بوالدها من زوجها، تتمنى «سمر. س» الفرار من والدها إلى أي جهة، لأنه بحسب وصفها: «نار الزوج ولا جنة والدي»، وترى أن معاناتها مع العنف الأسري مريرة: «كثيرا ما أتمنى أن أهرب من والدي، فأنا أخاف منه كثيرا، ولا أريد أن أراه مرة أخرى، فكل شيء عنده يتم بالضرب والإهانة، حيث يهين ويضرب أمي وأخي الكبير أمام أعيننا، ويهددني بإخراجي من المدرسة وتزويجي، وأنا في الصف الثاني المتوسط، فوالدي يمارس العنف ضدنا عادة يومية حتى أصبحنا منهارين من فرط كيل الإهانات التي نتلقاها يوميا، حتى إنه يسب جدتي لأمي بألفاظ قاسية، ولعائلتها وإخوانها، رغم أن والدتي امرأة طيبة وصبورة، تتحمل ما يصيبها من إهانات وعذاب بكل صبر وتلتزم الصمت دوما، حتى أصبحنا نخاف عليها من أن تظل تحبس آلامها ويؤثر هذا في صحتها، ووالدي لا يهدأ أو يمكن تهدئته من غضبه المستمر وانفعاله المتواصل، فهو بركان من غضب سواء بسبب أو دون سبب، وقد جعل حياتنا في بيتنا صراخا وشجارا وسبا وعنفا وضربا، واختفى لدينا الحوار الهادف الذي يعالج المشكلات ويصفي النفوس، وقد أصبحنا نتألم لحالنا ووضعنا داخل بيتنا، فوالدي يقسو علينا نحن البنات ويعاملنا معاملة سيئة ويتلفظ علينا بألفاظ جارحة؛ ما سبب لنا حالة نفسية سيئة جدا».

إحصائيات عنيفة

وفيما يترقب المجتمع ما ستسفر عنه نتائج السجل الوطني الخاص بعنف الأطفال من مستشفى الملك فيصل التخصصي قريبا، للتأكيد على ما يمكن أن يمارسه المجتمع من ردود فعل لإنقاذ ما يمكن إنقاذه، أوضحت استشارية أطفال ورئيسة برنامج الأمان الأسري الدكتورة مها عبدالله المنيف، حالات النساء المعنفات ترد لوزارة الشؤون الاجتماعية، ولو وردت إليهم يتم تحويلها مباشرة للوزارة لاتخاذ اللازم حيالها، مشيرة إلى أن السجل الوطني خاص للأطفال المعنفين وليس للنساء المعنفات.

إحصائيات العنف

وأوردت ما سجله السجل أخيرا: «حيث سجل ١٦٤ حالة عنف ضد الأطفال الذين تتراوح أعمارهم من الولادة إلى عمر ١٨ عاما، وأن ٤٠ % من هذه الحالات أقل من عامين، كما أن ٤٥ % من هذه الحالات سجلت ضمن العنف الجسدي، إلى جانب ٢٠ % اعتداء جنسي، وأن معظم المعنفين هم الوالدان أو زوج الأم أو زوجة الأب».

وبينت أن برنامج السجل الوطني سيساعد في سرعة الإبلاغ عن حالات العنف الأسري ضد الأطفال، حيث وضعت الآلية للتعامل مع حالات الإساءة؛ ما يؤدي إلى الوصول إلى إحصائيات وبيانات توضح حجم المشكلة ومقارنتها بوضع الأطفال المعنفين عالميا وعربيا، مع تحديد المشكلة ووضع برامج وقائية تتواءم مع الدراسات.

وشددت استشارية أطفال ورئيسة برنامج الأمان الأسري على ضرورة توعية المجتمع حول أهمية الإبلاغ عن حالات العنف.

حالات خاطئة

لكن المشرف العام على إدارة الطب الشرعي ورئيس فريق الحماية الأسرية بالمستشفيات الصحية بالرياض الدكتور سعيد الغامدي يشكك في مصداقية ٥٠% من إحصائية حالات العنف الأسري، واصفا إياها بالخاطئة: «نحن بوصفنا مسؤولين عن المستشفيات بالرياض، وكل مستشفى به لجنة تقوم بضبط الحالات التي تعرضت للعنف الأسري، لكن للأسف مفهومنا لها ما زال قاصرا لعدم وجود أطباء شرعيين يقومون بهذا الجانب، مشيرا إلى أن أي طفل نرى فيه إصابة، تسجله اللجنة على أنه حالة عنف أسري، وترفع بالتقرير للإحصائية العامة، وهذه اللجنة مصدقة لدى وزارة الصحة».

وفيات المعنفين

من جانبه كشف المدير التنفيذي لبرنامج الأمان الأسري الوطني الدكتور ماجد العيسى، أن عدد الوفيات بالعنف الأسري هذا العام أكثر من الأعوام الماضية، ونسبة إصابات الرأس ربما تكون إصابة معتمدة، كضرب الطفل على رأسه أو قذفه على جسم صلب، أو الهز، وهو ما يحدث للأطفال الرضع: «تأتي للمستشفى ١٠٠ حالة ومن خلال التشخيص نجد خمس حالات متعرضة للإيذاء، واعتقد أن هذه النسبة تستدعي التحرك، لأن هدفنا عدم تعرض الطفل للإيذاء، وهناك مثال لحادثة إيذاء غريبة وقعت ضد طفل من والديه، اتفقا على آلية إصابة الطفل الرضيع، وعند الاستجواب اتفقوا على

تفاصيل لحادثة سقوط بصورة مفصلة ودقيقة جدا بدرجة غريبة تثير الشك، وكان الفارق الوحيد أن الأم أفادت بأن الإصابة وقعت في الرياض، فيما الأب أفاد بأنها وقعت في القاهرة خلال إجازة الأسرة، وهنا اتضح العنف الأسري تجاه الطفل» .

٤ فئات ضحايا العنف الأسري

الأطفال من أبرز الفئات تعرضا للعنف لأنهم الأكثر ضعفا، كما أنهم من أكثر الفئات حاجة إلى الرعاية والعناية.

كما أن النساء ضحايا أيضا لهذا العنف، وأبرز ما يتعرضن له العنف المعنوي على يد الزوج، نتيجة للدراسات التي تقوم بها الاختصاصيات النفسيات والاجتماعيات، ويتمثل العنف المعنوي الممارس ضدهن في التهميش، أو التجريح.

ويتلقى المعوقون عنفا، وهذه الفئة قد تعاني نوعين من العنف الأسري بين أفراد أسرهم محضنهم الدفيء، والعنف المؤسسي بين طاقم المؤسسة التي من المفترض أن ترعاهم بعناية خاصة لأنهم فئات خاصة.

كما أن المسنين يعانون عدم الاهتمام من المجتمع المحيط بهم ومن أسرهم بالذات، كما أنهم يعانون التهميش، وهذه الفئة أيضا تقع تحت طائلة نوعين من العنف، العنف الأسري، والعنف المؤسسي.

ابن نحيت: إجراءات التفتيش المشددة تحمي السجن من الممنوعات

المصدر: جريدة الحياة السبت٤ صفر ١٤٣٢ هـ - ٨ يناير ٢٠١١م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/221032

شدد مدير إدارة الشؤون العامة الناطق الإعلامي في المديرية العامة للسجون المقدم الدكتور أيوب بن نحيت، على «عدم وجود ما نحاول إخفاءه. ونؤمن تماماً بأنه ليس هناك عمل إنساني كامل. كما نؤمن بأهمية استشعار المسؤولية، وفق الضوابط والتعليمات المنظمة لأعمالنا». وألمح إلى صحة بعض ما اشتكى منه سجناء الدمام، لكنه استدرك ان البعض الآخر «جانب الحقيقة.«

وقال ابن نحيت، في تصريح لـ «الحياة»: «لا نسمح بمثل هذه التهم. وننزه جميع الزملاء، من دون استثناء، عن هذه الممارسات»، مشدداً على أن «الضوابط والأوامر الرسمية، لم تغفل هذه الجوانب المهمة، وتضرب بيد من حديد، على كل من يحاول تجاوزها، أياً كان.«

وأقر بتشديد إجراءات التفتيش، وشكر زملاءه العاملين في الميدان على «الحرص على أدائها، على رغم صعوبتها، وحساسيتها، وأهمها التشديد على إجراءات التفتيش الدقيق للنزلاء لدى دخول السجن، أو العودة إليه مجدداً، من مرافق السجن المختلفة، أو من خارج السجن، وذلك حفاظاً على سلامة الحال الأمنية، وحفظاً لسلامتهم (العاملين في السجون)، وسلامة بقية النزلاء»، مبرراً بأن «البعض يقوم بتهريب أسلحة، أو مخدرات، أو حشيش.

وعلينا واجب المحافظة على سلامة الحال الأمنية»، مضيفاً أنه يتم «ضبط ممنوعات مثل المخدرات وشرائح الموبايل بمعدل شبه يومي، من خلال التفتيش الدقيق والتجريد من بعض الملابس»، مؤكداً أن «أي نزيل ذي سلوك حسن، يوافق ويؤيد هذه الإجراءات الاحترازية .«

وحول بعض الممارسات، مثل «التلفظ المشين» وغيره، رد ابن نحيت «نحن مؤمنون، ومؤتمنون على النزلاء والنزيلات، والأصل لدينا حسن معاملتهم، ورعايتهم وفق مبادئ الإسلام، القائمة على الاحترام المتبادل، وهذا هو المتوقع والمأمول، وإن كانت هناك تجاوزات فردية، نتيجة مواقف وحالات معينة؛ فأدعو كل متضرر إلى الاستعانة بصندوق الشكاوى والمقترحات، الموجود في جميع السجون، ومنها شعبة إصلاحية الدمام، وهذا ما أكده مديرها العقيد عبد الرحمن العقيل. كما أكد أنه يقوم بواجبه، المتمثل في مقابلة النزلاء شخصياً، وسماع شكواهم مباشرة. كما يمكن تقديم الشكوى مباشرة إلى ضابط الجناح، كي يتسنى لإدارة السجن التحقيق وإعطاء كل ذي حق حقه.«

ودعا النزلاء إلى «استغلال فترة العقوبة لإعادة النظر وتصحيح انحرافهم، والانغماس في البرامج الدينية والتعليمية والإصلاحية المتوافرة داخل الإصلاحيات، التي تهدف إلى إكسابهم المهارات المهنية والاجتماعية، التي تساعدهم على تعديل سلوكهم، إلى جانب تعميق القيم الأخلاقية والاجتماعية لديهم، سعياً لإدماجهم كأعضاء نافعين في مجتمعهم.«

السرقة والتزوير والخيانة تتصدّر قضايا الاعتداء على المال

المصدر: جريدة الحياة السبت٤ صفر ١٤٣٢ هـ - ٨ يناير ٢٠١١م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/221081

الرياض - رياض المسلم

بلغ عدد قضايا غسيل الأموال التي أحيلت إلى هيئة التحقيق والادعاء العام وحققت فيها خلال عام واحد ٢٠٢ قضية، أدرجتها ضمن قضايا الاعتداء على المال العام .

وشكلت قضايا غسيل الأموال ما نسبته ٥,٢٨ في المئة من مجموع قضايا الاعتداء على المال العام وفقاً للإحصائية الأخيرة الصادرة عن الهيئة (حصلت «الحياة» على نسخة منها)، إذ جاءت منطقة الرياض في مقدم قضايا غسيل الأموال بـ٧٤ قضية، ومن ثم محافظة جدة بـ٥٥ قضية، تلتها في ذلك المنطقة الشرقية بـ٣٦ قضية ومكة المكرمة بـ١٤ قضية والمدينة المنورة ١١ قضية وعسير أربع قضايا وجازان ثلاث قضايا والقصيم وينبع بقضية واحدة لكل منهما .

ومثلت القضايا الأخرى التي حققت فيها هيئة التحقيق والادعاء العام أو شاركت فيها مثل قضايا السرقة والنهب والاسترداد والاختلاس والتزوير وتوظيف الأموال وخيانة الأمانة أعلى نسبة في قضايا الاعتداء على المال بنسبة ٩٢,٥٢ في المئة من مجموع القضايا، وذلك بواقع ٣٨٢٤ قضية خلال عام واحد، وفقاً للتقرير الصادر عام ١٤٢٩هـ، فيما حلّت بعدها قضايا غسيل الأموال .

واحتلت قضايا التستر التجاري المرتبة الثالثة بواقع ٥٠ قضية بمعدل ١,٣٠ في المئة من المجموع العام للقضايا، تلاها قضايا سندات الهدي والأضاحي بـ١٨ قضية، ومن ثمّ قضايا العلامات التجارية بـ١٠ قضايا، وأخيراً قضايا البيانات التجارية ومخالفة مهنة التعقيب .

وفي السياق ذاته، ارتفعت قضايا الاعتداء على المال العام خلال عام واحد بنسبة ٢٠ في المئة بحسب إحصائية هيئة التحقيق والادعاء العام الأخيرة الصادرة (١٤٢٩هـ)، إذ بلغت ٣٨٢٤ قضية، فيما سجلت في العام الذي سبقه ٣٠١٤ قضية .

وانخفضت قضايا الاعتداء على المال العام في منطقة الرياض بنسبة ٤٩ في المئة) خلال عام التقرير) عن العام الذي قبله، إذ بلغ عدد القضايا ١٩٣ قضية، فيما بلغ عدد القضايا في منطقة القصيم ٨١٧ قضية، في الوقت الذي ارتفعت فيه قضايا الاعتداء على المال العام في المدينة المنورة بـ٢٢٣ في المئة مسجلة ٢٧٣ قضية، كما ارتفعت في جدة بـ١٧٦ في المئة لتسجل ١٦٠ قضية، كما ارتفعت في مكة المكرمة بنسبة ٨٩ في المئة مسجلة ٤٦٠ قضية.

وسجّلت منطقة عسير ٩٨٠ قضية اعتداء على المال العام مرتفعة بنسبة ٢٢ في المئة، وشهدت نجران ٢٤٧ قضية بارتفاع بلغت نسبته ٢٧ في المئة، ومن ثم الباحة بـ١٠٩ قضية مرتفعة بنسبة ١٧ في المئة، فيما بلغ عدد قضايا الاعتداء على المال العام في المنطقة الشرقية ٣٦٧ قضية مرتفعة بنسبة ٢٤ في المئة .

وأرجعت هيئة التحقيق والادعاء العام تفاوت النسب بين المناطق والمدن في قضايا الاعتداء على المال العام إلى أسباب عدة، منها ازدياد حجم القضايا الواردة من الجهات ذات العلاقة التي تقوم بإحالتها إلى الفروع، إلى جانب إحالة القضايا التي يعاقب عليها بعقوبة إتلافية إلى فروع الهيئة لتدقيق إجراءاتها وإعداد قرار الاتهام، ومن ثم رفعها إلى لجنة إدارة الهيئة .

وتضمنت الأسباب مباشرة التحقيق في القضايا المخالفة للأنظمة عن طريق الهيئة مثل مخالفات الحراسات الأمنية، ومخالفة نظام سندات الهدي والأضاحي، ومخالفة الأسلحة والجرائم المعلوماتية، ونظام العلامات والبيانات التجارية، وكذا التستر التجاري وغسيل الأموال.

رئيس المحكمة العامة في جدة لـ عكاظ : هناك من يتهمنا بمحاباة المرأة وتسريع قضاياها ٥-١

النساء والمحاكم.. مواعيد متأخرة وأحكام لا تنفذ

المصدر: جريدة عكاظ السبت٤ صفر ١٤٣٢ هـ - ٨ يناير ٢٠١١م العدد ٣٤٩٨
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١١٠١٠٨/Con٢٠١١٠١٠٨٣٩٣٣٥٥.htm

أروى خشيفاتي - جدة

تؤكد إحصائيات وزارة العدل أن القضايا التي تكون فيها النساء طرفا أساسيا، كقضايا الخلع والطلاق والميراث والخلافات الزوجية، تستحوذ على ما يقارب ٣٠ في المائة من القضايا التي تنظرها المحاكم. ويبدو أن ذلك كان سببا في ظهور نساء قانونيات ينشطن في الترافع في القضايا النسائية في المحاكم، لكن ذلك يكون عن طريق التوكيل الشرعي، فالنظام حتى الآن لم يجز صدور تراخيص للنساء بمزاولة مهنة المحاماة بصورة رسمية.

وتجمع نساء قريبات من المحاكم، أن مدة التقاضي التي يكون النساء طرفا فيها، تطول لتصل إلى أعوام طويلة، في حين يتم البت في قضايا الرجال المماثلة سريعا. يحدث ذلك في وقت تؤكد فيه المحاكم أنها تراعي ظروف النساء وتعجل في جلساتهن، غير أن هناك من يرجع أسباب تأخر البت في بعض القضايا الزوجية إلى تريث القاضي في حل المشكلة وإحالتها إلى لجنة إصلاح ذات البين للاحتكام إلى طرف من أهل الزوج وطرف من أهل الزوجة، فيما يؤكد نساء لهن تجارب في هذه النوعية من القضايا أن مماطلة الزوج وتغيبه عن حضور الجلسات، هو سبب تأجيل الجلسات والتباطؤ في البت في هذه القضايا.

ومن داخل أروقة المحكمة العامة في جدة عايشت «عكاظ» قصصا وروايات يسردها نساء عانين كثيرا مع تعاطي القضاء من قضاياهن، وتعج استراحات النساء المخصصة لهن في المحاكم بالكثير من التفاصيل التي تعكس حجم معاناة النساء مع القضاء والتأخر والمماطلة للحصول على حقوقهن في دعاوى مرفوعة، ويجمع عدد منهن أن هذه المعاناة تتضاعف، وأن هناك قضاة لا يتيحون لهن الفرصة لإبداء وجهة نظرهن أو الاستماع لأقوالهن كما يفعلون مع الرجال.

قصص المماطلة والتأخير

لاحظت «عكاظ» خلال جولتها داخل المحكمة العامة في جدة، زحاما شديدا في قسم القضايا الزوجية، والتقت بأب يراجع المحكمة منذ ١٤ شهرا في قضية خلع لابنته، ورصدت كذلك زوجة تطالب إلزام طليقها بالنفقة الشرعية على أطفاله، وأخرى تطالب إثبات رعايتها لأطفالها من زوجها المتغيب، ورابعة تشكو زوجها وتطالب إلزامه بفتح بيت مستقل لها.

أما أم عبد الله فلا زالت تراجع المحكمة في ثلاث قضايا زوجية، الأولى اتهام طليقها بسرقة جميع أثاث المنزل، والثانية المطالبة بحضانة أطفالها الذين لم يتسن لها رؤيتهم منذ ثلاثة أعوام، والثالثة قضية نفقة، وصدر لها حكم باحتضان الأطفال، لكنها لم تستطع تنفيذ الحكم حتى الآن، وذكرت أن طليقها اتهمها بالجنون، لكنها أثبتت سلامتها مما نسب إليها، وتؤكد أم عبد الله أن طليقها بارع في المراوغة والتهرب من تنفيذ الأحكام وحضور الجلسات، وحتى اليوم لم تتمكن من استخلاص حقوقها رغم وجود كل الأدلة التي تثبت إدانته.

تروي سيدة (فضلت عدم ذكر اسمها) قصتها في المحكمة، وتقول إنها كانت تباشر قضية إرث مع خالها، وتقدر قيمة الإرث بـ ١٠٠ مليون ريال، ولكنها لم تجد التجاوب المأمول، وتشكو التعامل الغليظ معها في بعض الأحيان، وفي إحدى المرات، طلبت من القاضي أن يصرف لها مليون ريال دفعة أولى من حقها في الإرث، فرد عليها القاضي بغلظة وقال لها «اذهبي إلى دار الرعاية الاجتماعية».

هناك محاباة للنساء

وفي نفس الجولة التقت «عكاظ» برئيس المحكمة العامة في جدة الشيخ إبراهيم القني، الذي رد على ما أورده المراجعون بالتأكيد على عدم صحة المماطلة في قضايا النساء، «على النقيض، هناك من يتهم المحكمة بمحاباة النساء والتسريع في قضاياهن دون الرجال». ويضيف «هناك قضايا تحتاج للتريث، خصوصا قضايا الخلافات الزوجية والخلع وخلافه، والتي تحال للجان الصلح لمحاولة رأب الصدع، وهو ما قد يؤخرها أحيانا، لكن يظل الجميع سواسية مع مراعاة جانب النساء في أغلب الأحيان»، ويؤكد «ينظر القضاة أربعة أضعاف ما يقره النظام، ولأي طرف حق الاعتراض على الحكم وإيضاح ما يرغبه في لائحة الاستئناف أمام محكمة الاستئناف».

قضايا النساء تتأخر

لكن المستشارة القانونية فريال مصطفى كنج لها رأي آخر، وتؤكد أن قضايا النساء تتأخر في المحاكم بشكل ملحوظ وكبير جدا، وتصل مدة البت في القضايا النسائية ما يقارب أربعة أعوام، «وهذا يعود إلى أن بعض القضاة يرتب على المرأة ما لا تتحمله»، وتروي كنج قصة امرأة ضربها زوجها وطلب منها ناظر القضية إحضار شاهدين لإثبات أن زوجها ضربها، ورغم وجود تقرير طبي لدى السيدة ومحضر في الشرطة يؤكد ذلك إلا أن القاضي رفض التقرير وطلب الشهود، ورغم محاولات المرأة إقناع القاضي أن زوجها ضربها في منزلها وبالتالي لا يمكن إحضار شهود على الواقعة، ظل القاضي متمسكا برأيه حول إحضار الشهود، ثم صرف النظر عن الدعوى.

لا توجد أقسام نسائية

ومن جهته، يرى المستشار القانوني وعضو هيئة التحقيق والادعاء العام سابقا الدكتور إبراهيم الابادي أن معاناة النساء في المحاكم تأخذ عدة أوجه، منها عدم وجود أقسام نسائية أو مستشارات نسائيات يمكن للمرأة التخاطب معهن والبوح لهن ببعض الأمور التي يصعب على المرأة أن تخاطب بها الرجال، وقال إن وزارة العدل وعدت باستحداث أقسام نسائية في المحاكم إلا أن ذلك لم يتحقق، حتى الرسائل النصية التي تؤكد موعد القضايا لم تفعل حتى الآن.

ويصنف الابادي قضايا النساء في أروقة المحاكم إلى ثلاثة أصناف، أولها قضايا الأحوال الشخصية وهي الغالبة على قضايا النساء، ثم قضايا الحقوق المدنية والتي توازي قضايا الأحوال الشخصية، وثالثا القضايا الجنائية وهي قليلة ولا تكاد تذكر.

ويؤكد أن المماطلة في الجلسات وتأخرها، هي من أهم أسباب ضياع الحقوق، «إطالة المطالبة بالحقوق يؤدي إلى ضياعها»، ومن الأسباب الرئيسة لتأخر البت في القضايا، عدم حضور الخصوم عند حضور الجلسة وغالبا ما يكون الرجل، إلى جانب تأخر إحضار البيانات والمماطلة فيها، ومماطلة أحد الخصوم في إظهار الحقيقة كاملة، وهناك سبب مهم يؤدي إلى تأخير القضايا، وهو تزايد عدد السكان بما لا يتوافق مع عدد القضاة، «عدد القضاة قليل إذا ما قورن بعدد القضايا، فالقاضي بحاجة إلى ذهن صاف ليستطيع البت في أية قضية وكثرة القضايا المنكبة عليه فيها إرهاق ذهني كبير».

٤ آلاف قاض لكل ١٠٠ ألف

ويشدد مراقبون على أنه رغم الجهود المضنية التي يبذلها القضاة لحسم القضايا المرفوعة في أسرع وقت ممكن، إلا أن قلة عدد القضاة بواقع أربعة قضاة لكل ١٠٠ ألف نسمة وزيادة عدد القضايا بواقع ٧٥٠ ألف قضية في كل عام، يحول دون الإسراع في البت في القضايا، لتصل مدة بعض القضايا إلى أشهر أو سنوات، فيما يتردد المراجعون على أروقة المحاكم والدوائر الحكومية لا سيما الحقوق المدنية وهم يحملون صكوكهم ويحلمون باستعادة حقوقهم، ولكن دون جدوى، فكثير من المدعى عليهم يتقنون فنون اللف والدوران والطعن في الأحكام، ليدفع البسطاء من أصحاب الحقوق ثمن هذه المراوغة، في وقت تمثل فيه قضايا الديون والحقوق ٦٠ في المائة من أصل ٨٥٠ قضية ومعاملة حقوقية تتداولها المحاكم يوميا.

تزايد حالات العنف الأسري ١٠٠٪ بالمدينة المنورة مقارنة بالأعوام الـ ٩ أعوام الماضية

المصدر: جريدة المدينة السبت٤ صفر ١٤٣٢ هـ - ٨ يناير ٢٠١١م العدد ١٧٤٢٦
http://www.al-madina.com/node/٢٨٢٤٩٤

عبدالوهاب الفيصل - المدينة المنورة

كشف لـ المدينة" باحث متخصص في المدينة المنورة عن تزايد حالات العنف الأسري وفق آخر إحصائية للعام ١٤٣١ هـ إلى حوالى ١٠٠% مقارنة بالأعوام الـ ٩ أعوام الماضية !!.

وقال العقيد الدكتور نايف بن محمد المرواني والمتخصص في القضايا الأمنية والباحث في مجال العنف الأسري : إن حالات عقوق الوالدين سجلت أعلى نسبة من إجمالي الحالات أي بواقع (٦١) حالة من أصل (١٧٦) حالة عنف خلال الأعوام من (١٤٢٠ - ١٤٢٩)، فيما سجلت إحصائيات العام المنصرم ١٤٣١ هـ ٩٥ حالة من ٢١١ حالة عنف تم رصدها أي ما يفوق ٤٠% من حالات العنف المسجلة.

ويعلق الدكتور المرواني في حديث لـ "المدينة" على هذه الأرقام فيقول: المجتمع السعودي جزء من العالم طرأ على ثقافته تحولات وتبدلات في الجوانب الحضارية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية نتج عنها بروز أنماط وأشكال مختلفة للعنف الأسري لم تكن مألوفة في ثقافة المجتمع مثل قتل الآباء والأمهات والإخوة والأخوات، والانتحار، وإساءة معاملة الأطفال والزوجات والخدم وعقوق الوالدين، وغيرهم من أفراد الأسرة.

ويشير المرواني الي ابرز أنواع الإهمال الذي يتعرض له المسن فيقول الإهمال السلبي المتمثل في عدم مقدرة الأسرة على إشباع حاجات المسن الصحية والنفسية والاجتماعية والاقتصادية بسبب ظروف الأسرة الاقتصادية، أو بسبب تركيبة الأسرة والإهمال غير المقصود.

يليها حالات المخمورين والخلافات العائلية حيث بلغت (٢٣) حالة من مجموع الحالات العامة، ويقصد بهذا النوع من العنف هو إقدام المعتدى على تعاطي المسكر وقيامه بأفعال غير مسؤولة، واحتل اعتداء الزوج على زوجته مرتبة متقدمة من بين حالات العنف الأسري وأعلى نسبة سجلت في عامي (١٤٢٢، ١٤٢٩)، وسجلت أدنى حالات عنف لصالح الأبناء سواء بإساءة معاملتهم، أو أخذهم من الزوجة للعيش عند الأب أو أسرة الأب.

أغربها

ولعل أغرب حالات العنف التي تم رصدها في عام (١٤٢٩) هي إقدام ابن يبلغ من العمر (٢٦) سنة على إرغام والده البالغ من العمر (٧٨) سنة على تعاطي مادة الحشيش المخدر، والتلفظ عليه بقصد سرقته والاستيلاء على أمواله، مبينا أن تلك الأرقام في انخفاض ملحوظ!!.

دور لجنة الحماية

ويقول المرواني حالات العنف الأسري المنظورة من قبل لجنة الحماية الاجتماعية بالمدينة المنورة وهي بمثابة بلاغات ترد إلى اللجنة من قبل المعتدى عليهم، حيث أن هذا من أبرز مهام اللجنة وهو (تلقي البلاغات المتعلقة بأنواع الإيذاء والعنف الموجه للأطفال والنساء والفئات المستضعفة).

نوعية المتعرضين للعنف

وبين المرواني أن معظم حالات العنف المنظورة من قبل لجنة الحماية هي ضد النساء من مختلف الأعمار ،يليها الأطفال الذكور حيث مثلهم (٢٩) طفلا من إجمالي حالات العنف البالغة (١٣٢) حالة وفيما يتعلق بنوع العنف الموجه ضد المعتدى عليهم فإن الإحصاءات التي تم رصدها تشير إلى تنوعه بين (العنف الجسدي و الجنسي والمادي وحالات هروب أو تشرد).

نماذج لحالات عنف

ومن النماذج يتحدث الدكتور المرواني عن ١١ حالة عنف نفسي تم تسجيلها في الاحصائية، وهي عبارة عن إدعاء الحالة على ابن الزوج بارتكاب جريمة الزنا ومحاولتها الانتحار، واتهام الأسرة بعدم الاعتراف بالحالة، ورفض الزوج استخراج شهادة ميلاد للأبناء، وعدم قدرة الأم على إدخال أبنائها للمدرسة، وخشية الأم على طفلها من زوجها السابق، ورغبة الأم العودة لأبنائها وطليقها، وسوء معاملة الأب للحالة بعد الطلاق وسوء معاملة الزوج، وواحدة من تلك الحالات سجينة وترغب برؤية أبنائها وزوجها.

الفئات العمرية

وقال المرواني: الفئة العمرية مابين (٢٢ ـ ٢٨) سنة هي الأكثر تعرضاً للعنف بواقع (٢٧) حالة ربما كونها السنوات الأولى من الحياة الزوجية.

كما تؤكد الدراسات بأن أكثر النساء اللاتي تعرّضن للعنف هن من الفئة العمرية ما بين (٢١ – ٣٠) أي بنسبة (٣٣%) وأرجعا أسباب العنف الى نتيجة المعاناة من الضغوط.

دور المؤسسات

وعن دور المؤسسات الأمنية وهو دور وقائي اجتماعي كالوقاية من الانحراف، والحفاظ على سلامة المواطنين، وتقديم الخدمات الاجتماعية لهم يقول المرواني: في قضايا العنف الأسري يكون الدور الأكبر والفعال لجهاز الشرطة باعتبارها نظاما يتكامل مع المؤسسات الاجتماعية الأخرى : التربية والتعليم، والإعلام، والأسرة، والشؤون الاجتماعية.

تنطلق اليوم .. الهدلق لـ عكاظ:

حملة توعوية لمحاربة الأفكار الضالة والعنف الأسري

المصدر: جريدة عكاظ السبت٤ صفر ١٤٣٢ هـ - ٨ يناير ٢٠١١م العدد ٣٤٩٨
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١١٠١٠٨/Con٢٠١١٠١٠٨٣٩٣٣٤٦.htm

منيرة المشخص ـ الرياض

أكد لـ«عكاظ» وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية المساعد للتنمية الاجتماعية عبدالعزيز الهدلق، أن الحملة التوعوية الاجتماعية التي تطلقها الوزارة اليوم، وغيرها من الحملات المشابهة، تهدف لإكتشاف بعض الظواهر السلبية في المجتمع المحلي، والعمل على معالجتها أو الحد منها عن طريق التوعية.

وقال «إن من أهم وأبرز هذه الظواهر الأفكار الضالة، العنف الأسري، المخدرات، ترشيد استهلاك المياه، وبعض العادات السيئة وغيرها».

وأضاف أن اختيار برامج وندوات الحملات التوعوية الاجتماعية، يخضع لحاجة منطقة الحملة، بالتنسيق مع الجهات الحكومية فيها، مبينا «أن الوزارة نفذت ٤١ حملة للتوعية الاجتماعية الشاملة في مختلف المناطق، ومن أبرز إيجابياتها توعية الأهالي في جميع المجالات، وتعريفهم بالخدمات التي تقدمها الجهات المشاركة في تلك البرنامج».

وزاد «في كل حملة نطلقها سنويا نضمنها جديدا، وتشارك في برامج الحملة اليوم بعض المراكز الاجتماعية الأهلية، مثل مركز المودة الاجتماعي للإصلاح، وتتضمن أنشطة تدريبية متخصصة، مثل برنامج إعداد المقبلات على الزواج، وكذلك تنظيم معارض للأسر المنتجة لتحسين دخل الأسر».

وعن كيفية التعامل مع الملاحظات الواردة بخصوص أي حملة وأثرها على الحملات المقبلة، أكد أن كل حملة في حاجة لتطوير مستمر، ويتحقق ذلك عن طريق معرفة نقاط الضعف الواردة للوكالة المساعدة، أو الإدارة العامة لتنمية المجتمع، أو الفروع المنفذة لمثل هذه الحملات، مشيرا إلى أن هذه الملاحظات غالبا ما تكون انتقادات أو توضيح لقصور معين يدرس لتلافيه في الحملات الأخرى.

وردا على سؤال حول إمكانية توسيع دائرة المشاركة في هذه الحملات، دون اقتصارها على جهات محددة، أجاب «أغلب الجهات الحكومية تشارك في هذه الحملات مثل وزارات الداخلية، التربية والتعليم، الصحة، الزراعة والمياه، الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد، والشؤون البلدية والقروية بالإضافة لمؤسسات المجتمع المدني في منطقة الحملة والقطاع الخاص، لافتا إلى أن برنامج الحملة الاجتماعية متكامل، تنفذه الوكالة المساعدة للتنمية الاجتماعية في وزارة الشؤون الاجتماعية، بمشاركة الجهات الحكومية والأهلية والقطاع الخاص، مشيرا إلى أن اختيار الندوات والمحاضرات، يتحقق وفقا لحاجة منطقة الحملة، بالتنسيق مع مسؤولي الجهات الحكومية.

وحول دور الحملة في تعزيز استفادة فئة المعوقين منها، قال «بعض الحملات اكتشفت حالات من المعوقين والأسر الفقيرة، لم تستفد من خدمات الجهات المعنية، وهذه الحالات حولها الباحثون المشاركون في الحملة، للجهات المعنية في الضمان الاجتماعي».

وحول دور المسؤولية الاجتماعية في هذه الحملة، قال «الوزارة تتولى تنظيم مثل هذه الحملات، ولن تستطيع وحدها تغطية كافة أهدافها، وبالتالي فإن التعاون بين القطاعات الحكومية والأهلية أمر مهم لإنجاح هذه الحملات وما تتضمنه من برامج توعوية».

وأكد الهدلق أن هذه الحملات الاجتماعية لا تواجه أي معوقات، متمنيا أن يتعاون الأهالي في إنجاح هذه الحملات وتحقيق أهدافها.

شعار المؤسسة العربية للديمقراطية والتحالف العربي المدني..

حملة واجب المواطنة حقي.. الوعي بالحقوق والواجبات معاً!

المصدر: جريدة الرياض السبت٤ صفر ١٤٣٢ هـ - ٨ يناير ٢٠١١م العدد ١٥٥٣٨
http://www.alriyadh.com/2011/01/08/article592597.html

الرياض، تقرير- هدى السالم

" واجب المواطنة حقي" هي حملة تطوعية يقوم على أنشطتها مجموعة من الناشطين والناشطات من مختلف الجنسيات العربية، حيث بدأت من جمهورية مصر عام ٢٠٠٨ م واختارت دولة قطر مقراً لها .

وقد دشنت المؤسسة العربية للديمقراطية حملة نداء من أجل المواطنة، وذلك خلال اجتماع إقليمي حضره أعضاء من تحالف المجتمع المدني من أجل حركة مواطنة في البلدان العربية، إلى جانب نشطاء في مجال الانتقال الديمقراطي وحقوق الإنسان من مختلف البلدان العربية، وللمواطنة المبنية على التفاعل الاجتماعي بين شتى أطياف المجتمع، وآليات ترسيخ ذلك النموذج على أرض الواقع؛ للخروج عن النمطية التي أصابت مثل هذه الممارسات في الوطن العربي .

واستقبلت الأكاديمية "د.زينب الخضيري" -التي تبنت تفعيل الانضمام للمؤسسة المعنية في منطقة الرياض مؤخراً- عدداً من المهتمات في هذا الجانب، وفي مقدمتهن كل من الناشطة الاجتماعية الحقوقية "فوزية عباس آل هاني"، والناشطة في مجال الحقوق المدنية "إنعام عبد الجليل آل عصفور" والأكاديمية "موضي الصغير"، وقالت - في لقاء حواري داخل مبنى مملكة المرأة في مدينة الرياض-:"إن المؤسسة نجحت في تنظيم تحالف واسع من النشطاء والمنظمات والمؤسسات المهتمة بقضية المواطنة في الوطن العربي، ونطمع أن تجد الصدى الوطني المناسب لرسالتها التطوعية الوطنية داخل المملكة، لاسيما وقد أصبحت كلمة المواطنة كلمة لا تعطي معناها الحقيقي؛ نظراً لقصر المفهوم والجهل الذي يحمل مسؤوليته المواطن نفسه والمؤسسات الاجتماعية والتعليمة المختلفة"، مشيرة إلى أنها حملة عربية من أجل الوعي بحقوق المواطن كعلاقة تبادلية، بحيث يكون لهذا الفرد حق في اتخاذ القرارات والمشاركة وإبداء الرأي وتفعيل كل ما يمكن أن يخدمه، مؤكدة على أن الحملة تستعد حالياً لتدشين موقع خاص على الفيس بوك لكسب أكبر عدد من الأعضاء والعضوات في الحملة .

وأشارت إلى أن آلية العمل ستكون عبارة عن محاضرات وندوات وورش عمل تعزز مفهوم الوطنية وتحمل نفس شعار المؤسسة .

وتحدثت الأستاذة "فوزية" عن حاجة المجتمع السعودي إلى إدارة الاختلافات الاجتماعية، واعتبرت مشاركة المواطن في صنع القرارات ضعيفاً، ويحتاج إلى تفعيل وإدراك لواجبه نحو وطنه ومجتمعه .

وقالت:"البعض لا يشعر بالمواطنة ولا يشعر بالانتماء، ويتملكه إحساس بالضياع وفتور الهمة وعدم وضوح الأهداف؛ والسبب من وجهة نظري هو غياب مفهوم المواطنة، من خلال غياب حقوقه والتي قصرت المؤسسات الاجتماعية في التعامل معها"، مشيرة إلى أن المتسربين من العمل -على سبيل المثال- هم أفراد أساؤوا للشباب السعودي بشكل أو بآخر؛ لأن الجدية في العمل تنبع أيضاً من الحس الوطني الذي يفتقده البعض، وأولئك الذين يعطون بكل ما يستطيعون ويخلصون في أعمالهم هم أشخاص يشعرون بالمواطنة؛ لأن المواطنة فعل وعمل وليست مجرد شعارات، ونحن نعاني في الوطن العربي كله مما يسمى هجرة العقول، حيث ركزت المؤسسات على التنمية الاقتصادية وغيرها وأهملت تنمية الفرد اجتماعياً .

كما أكدت الأستاذة "موضي الصغير" على حاجة المجتمع السعودي لتفعيل دور الحملة؛ خاصة في العاصمة الرياض، وترى الأستاذة "إنعام آل عصفور" أن الجهل بالأنظمة والقوانين ماهو إلى إحساس بعدم الانتماء الوطني لدى الجنسين ودليل على ضعف الهوية الوطنية .

تعزيز ثقافة حقوق الإنسان

يذكر أن رسالة المؤسسة العربية للديمقراطية تتلخص في أنها حركة اجتماعية تتشكل من منظمات المجتمع المدني في الدول العربية، وتعمل على تعزيز ثقافة حقوق الإنسان ونشر قيم المواطنة، وصولاً إلى تكريسها على أرض الواقع من خلال سلوك المواطنين، وفي التشريعات والسياسات العامة الوطنية .
أما وسائلها فهي: تشكيل تحالف من الفعاليات والمنظمات في الدول العربية من أجل مواطنة فاعلة، وتنظيم حملة المواطنة لتجميع مليون توقيع من مختلف الدول العربية، وتشكيل وفود من شخصيات متنوعة بمستوى رجال دولة من مختلف الدول العربية ليكونوا سفراء لحملة المواطنة، ووضع وتنفيذ خطة لتعبئة المواطنين باستخدام مختلف الوسائل المتاحة في كل دولة عربية، والتواصل والتعاون والتنسيق مع البرلمانيين والسياسيين ومؤسسات المجتمع المدني والإعلاميين بهدف تعديل التشريعات والسياسات العامة وتنفيذها وفق مقتضيات حقوق الإنسان والمواطنة، وتحمل هدفاً يقول "أطالب بحقي في مواطنة غير منقوصة تضمن واجبي في المشاركة الحرة والفاعلة والسلمية في إدارة الشأن العام دون تمييز لأي سبب كان، وتؤمن العيش الكريم."

المشاري لـ الحياة: اختبارات قريبة لـ القضاة... وربط استقدام المهندسين باجتياز قياس

المصدر: جريدة الحياة السبت٤ صفر ١٤٣٢ هـ - ٨ يناير ٢٠١١م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/٢٢١٠٩٨

الرياض - ظافر الشعلان

أكد مدير المركز الوطني للقياس والتقويم في وزارة التعليم العالي الأمير الدكتور فيصل بن عبدالله المشاري آل سعود أنه سيتم قريباً ربط استقدام المهندسين ومنحهم التراخيص باجتياز الاختبارات المهنية التي يجريها «قياس.«

وأوضح المشاري في حديث مع «الحياة» أن المركز أبرم اتفاق تعاون مع هيئة المهندسين السعوديين يؤكد على إجراء الاختبارات المهنية للمهندس في الدولة التي سيتم الاستقدام منها قبل وصوله إلى المملكة.

وكشف عن أنه سيُوقع عقد شراكة مع مشروع الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير التعليم العام لتأسيس المنهجية المتكاملة لتأهيل المعلمين، واشتقاق معايير تفصيلية لمهنة المعلم ونشرها لتقوم الجامعات بالاستفادة منها في برامج التأهيل.

ولفت إلى أنه سيتم قريباً إخضاع قضاة للاختبارات التي يجريها المركز، وأن هذا المشروع بات في مراحله الأولى بعد أن تم الاتفاق مع رئيس المجلس الأعلى للقضاء الشيخ الدكتور صالح بن عبدالله بن حميد الأسبوع الماضي.

وتوقع المشاري أن يتجاوز عدد الطالبات اللائي سيجرين اختبارات المركز التي ستُعقد للمرة الأولى هذا العام ١٧٠ ألف طالبة، مشيراً إلى أن أجهزة «كندية» تم استيرادها خصيصاً للتأكد من هوية الطالبات.

وفي ما يأتي نص الحديث:

ينطلق «المؤتمر الدولي الأول للجودة الشاملة في التعليم العام» اليوم... ما تطلعاتكم من هذا المؤتمر؟

-بالتأكيد رعاية خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود لهذا المؤتمر أمر مهم جداً لاستقطاب متحدثين له من شتى أقطار العالم يمتلكون خبرة جيدة في جوانب الجودة.

<وهل سيشارك «قياس» بورقة عمل في هذا المؤتمر؟

-المركز لن يشارك في المؤتمر ولكننا سنحضر، والمهم هو طرح أمور نافعة في المؤتمر، لأننا في النهاية شركاء ونؤدي دورنا في هذا المجال سواء قمنا بتقديم ورقة عمل أم لم نقدمها.

<يتردد أن هناك اختبارات ستجرى للمهندسين؟

-بحسب اتفاق أبرم مع هيئة المهندسين السعوديين فإنه سيتم اختبار المهندسين غير السعوديين في القياس في بلادهم قبل أن يصلوا إلى المملكة، وننتظر الاعتماد المالي للبدء في هذا المشروع، وهذا التوجّه من دون أدنى شك ستستفيد منه الهيئة في قضايا الترخيص للمهندسين.

<التقيتم الأسبوع الماضي برئيس المجلس الأعلى للقضاء الشيخ الدكتور صالح بن عبدالله بن حميد، هل نلمح في الأفق بوادر لإجراء اختبارات تقيس قدرات القضاة؟

-نعم هناك تعاون لا يزال في مراحله الأولى، وسيختص باختيار القضاة، خصوصاً معايير ومقياس إعداد واختبار وتطوير القضاة، ونتوقع أن يبدأ قريباً بإذن الله.

<هل هناك تعاون جديد مع وزارة التربية والتعليم؟

-بموجب الاتفاق الموقّع بيننا، لدينا ثلاثة محاور الأول منها يختص باختبار المعلمين الجدد وهذا الذي نعمل عليه، وقريباً سيوقع عقد شراكة مع مشروع الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير التعليم العام، إذ إن تعاوننا مع وزارة التربية في السابق عبارة عن «مذكرة تفاهم» فقط.

<وما أبرز ملامح هذا العقد الذي يتم توقيعه مع مشروع «تطوير»؟

-هناك موضوع تأسيس المنهجية المتكاملة لتأهيل المعلمين واشتقاق معايير تفصيلية لمهنة المعلم ونشرها، بحيث تعمل الجامعات على الاستفادة منها في برامج تأهيل المعلمين.

<وماذا عن مشروع اختبارات المعلمين؟

-يمكن أن يشمل الاختبار المعلمين على رأس العمل لمعرفة مدى كفاءتهم مستقبلاً، ويعتبر هذا من مخرجات المشروع المتفق عليه وهو ما يسمى بـ «رخصة المعلم.«

<لماذا لا يوقّع العقد مع وزارة التربية باعتبارها الجهة الأم؟

-لأن مشروع تطوير هو الجهة التي تموّل من خلال مشروع الملك عبدالله بن عبدالعزيز للتعليم، والمخصصة له مبالغ مالية وإمكانات أكثر.

<يقوم المركز باختبار الطالبات قريباً، ما استعداداتكم لخوض هذه التجربة الجديدة؟

-بدأت الاستعدادات لاختبار الطالبات عقب شهر الحج الماضي، إذ تمت زيارة المدارس وإصدار البطاقات من خلال «البصمة»، كما انتهينا من تحديد مقار الاختبارات، ونحن في أتم الاستعداد الآن لإطلاق التسجيل وتوزيع النشرات التوعوية على المدارس خلال الأسبوع المقبل.

<كم عدد الطالبات المتوقع دخولهن الاختبار هذا العام؟

١٧٠ -ألف طالبة سيدخلن اختبارين، سيركز الأول منهما على القدرات، كما أن لديهن موعداً آخر نهاية العام الدراسي الحالي لإجراء اختبار تحصيلي وقدرات كفرصة ثانية .

<ما المعلومات الأساسية التي ستحتويها البطاقة الذكية، والتي ستوزع على الطالبات؟

-البطاقة تشتمل على اسم الطالبة ورقم السجل المدني والمعلومات الأساسية الخاصة بالهوية وبصمة الطالبة.

<وماذا عن الأجهزة التي ستُصدر البطاقات؟

-الأجهزة من صناعة كندية، وهي متحركة يمكنها التحقق من هوية الطالبات داخل القاعات.

<وهل سيطبق المركز هذه الأجهزة على المعلمات أيضاً، خصوصاً أنهن سيلتحقن بأول اختبار لهن بعد فترة قريبة؟

-خطة التحقق من هوية المعلمات لا تزال غامضة حتى الآن، ولذلك لا نتوقع أن نستخدم هذه الأجهزة وربما نلجأ إلى أمور أخرى لا تزال قيد الدرس .

<انتهى المركز الشهر الماضي من إجراءات اختبارات ٢٦٢ ألف طالب كيف هي مستوياتهم؟

-لم نشعر بفرق كبير، مع العلم أننا لم نتوقع شيئاً مفاجئاً، لأن هذه الاختبارات سبق تجربة أسئلتها على الدفعات السابقة ومعلومة معاييرها. ولا نتوقع أن تكون هناك فروقات بين الدفعات المختلفة، ولذلك الاختبارات تتم معايرتها بناء على التجربة السابقة على زملائهم، خصوصاً أننا نتمنى أسلوب ربط النتائج بأداء الطلاب ككل، وهذا عادة يأخذ طبيعة التوسط بين الدفعات المختلفة.

<هل تتجه الجامعات إلى إلغاء معيار شهادة الثانوية؟

-ليس هناك أي توجه لدى الجامعات لإلغاء معيار شهادة الثانوية، ونحن في المركز لا نؤيد ذلك بتاتاً.

<كثير من أولياء أمور الطلاب لا يزالون يتساءلون عن علاقة اختبارات «قياس «بالجامعات؟

-دعنا أولاً نتكلم عن الاختبارين، الأول اختبار قدرات والثاني اختبار تحصيلي، وبالطبع اختبار القدرات يقيس قدرات الطالب على التعلم، وهذا له ارتباط وثيق بالأداء في الجامعة، بحيث أنه إذا أعطي مبادئ معينة يعرف أنه يبني عليها كأن يقرأ ويربط بين ما يقرأ ويعرف أن يحلل، كل هذه الأشياء التي يتعلمها في الجامعة.

أما الاختبار التحصيلي فهو يركز على مقررات معينة هي أساسيات لا يمكن الاستغناء عنها، والدراسات الإحصائية هي التي تحكم، نحن نربط الأداء في الجامعة بالأداء في الاختبارات، أما الحكم النظري من دون دلائل واقعية فهو أمر صعب. والواقع يثبت أن هناك ارتباطاً قوياً بين الأداء في الجامعة والأداء في الاختبارات .

<ماذا عن المعاهد التي تقدم دورات تدريبية عن اختبارات «قياس» هل هي تحت مظلة المركز؟

-ليست لنا أي علاقة بها ولا نشجع الطلاب والطالبات وأياً كان على الالتحاق بها، وليست لدينا وسيلة للقضاء عليها، لأنها في الأصل تعمل بتصاريح في التدريب في برامج عدة.

<يعني ذلك أن اختبارات «قياس» لا تحتاج إلى دورات تدريبية؟

-أبداً، لأن الاختبارات ليس فيها «تذكر.«

<لماذا أوقف برنامج اختبار المرشد السياحي الذي قام به المركز قبل أكثر من أربع سنوات؟

-رغبت الهيئة العليا للساحة في أن تقوم هي بإجراء الاختبارات للمرشد السياحي بدلاً من أن يقوم بها المركز، وبدورنا نحن في المركز قمنا بوضع نماذج معيّنة لعدد من الاختبارات وأرسلناها إلى هيئة السياحة وأصبحت هي المسؤولة عنها.

<وإلى ماذا يهدف هذا الاختبار؟

-تأهيل من يرخص له بحمل مسمى مرشد سياحي عام أو مرشد سياحي منطقة، بحيث أن تتوافر معه المبادئ الأساسية من المهارات والمعرفة عن التاريخ والآثار، إضافة إلى قضية التعامل مع السياح وجوانب أخرى تتعلق بالشخصية.

إبصار تطالب القطاع الخاص بأدوار أكبر في مكافحة الفقر

المصدر: جريدة الحياة السبت٤ صفر ١٤٣٢ هـ - ٨ يناير ٢٠١١م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/٢٢١٠٥٩

جدة – «الحياة »
طالبت الجمعية السعودية لدعم وتأهيل الإعاقة البصرية (إبصار) القطاع الخاص بالاضطلاع بمسؤولياته الاجتماعية والإسهام بأدوار فاعلة في إيجاد برامج رديفة لمكافحة الفقر ووضع سياسات تنفيذية وحلول قصيرة وطويلة المدى لمحاربته.
وكشف رئيس مجلس إدارة الجمعية الدكتور أحمد محمد علي مواصلة جمعيته أعمال تنفيذ برنامج مكافحة الفقر، مناشداً شرائح المجتمع كافة بالاستمرار في دعم البرنامج من خلال الجمعية باعتبار تأمين الغذاء والدواء أنجع وسيلة للحد من الظاهرة، ووسيلة جيدة أيضاً لتنمية المجتمع اقتصادياً واجتماعياً.
وطالب خلال الاجتماع الأول لمجلس إدارة الجمعية (للاطلاع على تقرير برنامج مبادرتها لمكافحة الفقر في مدينة جدة) بتوحيد الجهود الخيرية، مشيراً إلى أهمية مشاركة القطاع الخاص في هذه البرامج كجزء من مسؤولياته الاجتماعية المنوطة به.
وفي السياق ذاته، استعرض المجلس آلية خطط معالجة الفقر بين ذوي الإعاقة البصرية وتنمية قدراتهم وإمكان تدريبهم مهنياً كأحد السبل للتخلص من الفقر، كما استمع الأعضاء إلى تقرير عن التعليم الإلكتروني عن بعد، الذي نفذته «الجمعية» بالاشتراك مع مجموعة «نورث ستار فيجن» ومجموعة «لايت هاوس» في نيويورك .
وخلصت توصيات سابقة رفعت إلى محافظ جدة الأمير مشعل بن ماجد، إلى أن «العروس «تواجه بعض المشكلات الاجتماعية، منها انتشار حالات الفقر وتردي الأوضاع السكنية والمعيشية.
من جهته، أوضح الأمين العام لجمعية «إبصار» محمد توفيق بلو أن مجلس إدارة الجمعية وافق على مواصلة تنفيذ برنامج مكافحة الفقر، وكذلك درس تضمين توفير حاجات أخرى تخدم أسر المعوقين بصرياً غير المواد الغذائية مثل الأدوات المساندة للمعوقين بصرياً، وتدشين برنامج مشروع التعليم الإلكتروني في مؤتمر «البصر «٢٠١١ في ماليزيا بعد التواصل مع وزارة الشؤون الاجتماعية، إلى جانب مقترح الدكتور عاكف المغربي القاضي بتنظيم ندوة دولية متخصصة في أبحاث ضعف البصر وإعادة التأهيل في السعودية، ورفع المقترح إلى الجهات المختصة لأخذ الموافقة عليه وذلك بالتعاون مع مجموعة مستشفيات ومراكز مغربي، إضافة إلى تكليف أمانة الجمعية بدرس الأدلة التنظيمية الاسترشادية للجمعيات الخيرية ورفع الملاحظات والمقترحات إلى الأعضاء لدرسها ثم رفعها إلى وزارة الشؤون الاجتماعية

مكة: حرمان الأكاديميين والموظفين في جامعة أم القرى من العلاوة السنوية

المصدر: جريدة الحياة السبت٤ صفر ١٤٣٢ هـ - ٨ يناير ٢٠١١م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/221055

جدة - بدر محفوظ

كشفت مصادر مطلعة داخل جامعة أم القرى في مكة المكرمة لـ«الحياة» حرمان أكاديميين وموظفين داخل الجامعة من تسلم العلاوة الخاصة بهم، والتي تصرف لهم عادةً مع بداية كل عام هجري جديد، مشيرةً إلى أن إدارة الجامعة لم تعلق حتى الآن على هذا القرار الذي اعتبره البعض تعسفياً وغير مبرر.

وأوضحت تلك المصادر أن هناك تذمراً واسعاً داخل أوساط الأكاديميين والموظفين في حرم الجامعة بسبب حرمانهم من هذه العلاوات المستحقة، والتي لم تصرف لهم على غير العادة في نهاية كل عام، لافتة إلى أن الكوادر التعليمية داخل الجامعة حمّلت الإدارة مسؤولية عدم صرف تلك المستحقات حتى الآن، فضلاً عن عدم معرفتها أسباب قطع هذه العلاوة والتي جرت العادة على تسلمها مع مطلع كل عام جديد.

وألمحت إلى أن هذه ليست المرة الأولى التي تتأخر فيها الجامعة بصرف مستحقات العاملين والموظفين والكوادر العاملة داخل الجامعة، مؤكدةً أن التأخير في صرف العلاوات والمستحقات المالية تكرر سابقاً خلال موسم الصيف الماضي بعد عدم صرف رواتب شهرين خلال موسم الصيف حتى الآن.

وأكدت أن المادة الـ١٢ من نظام الرواتب والعلاوات تنص على أنه يجوز منح المتعاقد الذي يحمل مؤهلاً أعلى له علاقة بطبيعة عمل الوظيفة المتعاقد عليها علاوات سنوية بعدد سنوات الدراسة عن المؤهل الأعلى للوظيفة المتعاقد عليها بحيث لا تزيد العلاوات على علاوتين لفترة الدراسة بين «البكالوريوس» و«الماجستير»، إضافة إلى ثلاث علاوات لفترة الدراسة بين «الماجستير» والدكتوراه ، وخمس علاوات لفترة الدراسة بين» البكالوريوس» والدكتوراه وفق جداول الرواتب المبينة بالملحق رقم ١ للوظيفة المتعاقد عليها.

ولفتت إلى أن المادة الثالثة عشرة من النظام نفسه أكدت جواز منح المتعاقد علاوة سنوية لا تزيد على ٥٠ في المئة من الراتب ولا تتجاوز ما هو محدد بجداول الرواتب لكل فئة، ويعد في حكم من أكمل سنة لهذا الغرض من أمضى ١٠ أشهر ونصف الشهر من فترة عقده السابق ممن ترتبط مدة عقده بالعام الدراسي.

وفيما فشلت محاولات «الحياة» في الاتصال بعدد من المسؤولين في جامعة أم القرى بغية تبيان أسباب قطع العلاوة، استعانت الجامعة أخيراً بخبراء أميركيين لتطوير مهارات وقدرات القيادات الأكاديمية العاملة داخل حرمها، ونظمت من طريق عمادة التطوير والجودة النوعية ورشة عمل قدمها البروفيسور الأميركي جون كافان، والدكتور جيفري بولر.

وأكد وكيل عمادة التطوير الجامعي والجودة النوعية للتدريب الدكتور أمجد بن عبدالرحمن مغربي أن هذه الورشة تأتي في إطار تنمية مهارات القيادات الأكاديمية بالجامعة، موضحاً أن هذه الورشة تأتي ضمن سلسلة من ورش العمل التي تخدم مختلف شرائح منسوبي الجامعة من أعضاء هيئة التدريس والفنيين والإداريين والتي تقيمها العمادة مع مختلف الجهات. وأشار إلى أن هذه الورشة خصصت للعمداء والوكلاء والقيادات الأكاديمية ورؤساء الأقسام في جامعة أم القرى ، بالتعاون مع مركز القيادة الأكاديمية بوزارة التعليم العالي.

التصويت على مشروع نظام حماية الطفل من الإيذاء اليوم

المصدر: جريدة المدينة الأحد ٥/٢/١٤٣٢ هـ ٠٩/٠١/٢٠١١ م العدد : ١٧٤٢٧
http://www.al-madina.com/node/٢٨٢٦٤١

مصادر مطلعة بمجلس الشورى لـ"المدينة" إن لجنة الشؤون الاجتماعية والشباب بالمجلس وضعت ثلاثة خيارات أمام المجلس لتحديد سن الطفل الأول ١٨ سنة و الثاني ١٨ سنة ما لم يبلغ الرشد أما الخيار الثالث أن يبلغ ١٥ عاما. وقالت انه من المقرر أن يحسم المجلس اليوم في جلسته الحادية والسبعين مصير مشروع نظام حماية الطفل من الإيذاء موضحة ان المشروع يشتمل على ستة فصول الأول الأهداف والتعريفات وحالات الإساءة والإهمال وحق الطفل في الحماية والمحظورات اللازمة لحماية الطفل وكذلك حق الرعاية للطفل والمسؤولية تجاهه واللائحة التنفيذية ووقت العمل به .

أكد استئناف ٣٢٥ قضية في المحكمة.. المتحدث الرسمي لوزارة العدل:

النظر في ٤٤٢ قضية لـ"٧٦٥" موقوفاً بتهم الإرهاب والتآمر على الأمن الوطني

المصدر: جريدة الرياض الأحد ٥ صفر ١٤٣٢ هـ - ٩ يناير ٢٠١١م - العدد ١٥٥٣٩
http://www.alriyadh.com/٠٩/٠١/٢٠١١/article٥٩٢٨٩٠.html

تغطية - تركي العمري تصوير - صالح الجميعة

أكدت وزارة العدل أن المحكمة الجزائية المتخصصة تواصل النظر في قضايا الموقوفين بجرائم الفئة الضالة بالمملكة والتآمر على الأمن الوطني، حيث بلغ إجمالي القضايا التي نظرتها المحكمة حتى نهاية عام ١٤٣١هـ (٤٤٢) قضية شملت (٧٦٥) موقوفاً بتهم مختلفة وأصدرت فيها أحكاما أولية تم استئناف (٣٢٥) قضية منها حتى تاريخه.

وقال الشيخ عبدالله السعدان المتحدث الرسمي لوزارة العدل في مؤتمر صحفي عقده عصر امس بمقر وزارة العدل بحضور المتحدث الرسمي باسم وزارة الثقافة والإعلام عبدالرحمن بن عبدالعزيز الهزاع أن القضايا المنسوبة للموقوفين الذين تمت محاكمتهم تضمنت تهماً بالانضمام لتنظيم القاعدة ونشاطاته الإرهابية واعتناق منهجية وتأييد جرائمه وتمويلها والتواصل مع قادته وعناصره والتستر عليهم وتكوين الخلايا الإرهابية والتحريض على القتال في المناطق المضطربة والتجنيد له وكذلك الاتصال والتنسيق والعمل مع جهات خارجية للتآمر على الأمن الوطني بإحداث الفوضى والإخلال بالأمن بالإضافة إلى الاتجار بالأسلحة وتهريبها وحيازة المواد المحظورة شرعاً ونظاماً.

وأوضح المتحدث الرسمي لوزارة العدل أنه سيتم إن شاء الله إعلان نتائج المحاكمات دورياً حتى استكمال الترتيبات الخاصة بتمكين وسائل الإعلام التي يتم التصريح لها من الجهة المختصة بوزارة العدل بحضور الجلسات التي يسمح بها القضاة، مشيرا الى ان وزارة العدل حريصة على مشاركة وسائل الإعلام، ولكن الأمر يعود الى عدم جاهزية القاعة لذلك بسبب صغر المساحة، وكذلك يجب مراعاة القاضي بهذا الشأن أن المادة ١٥٥ من نظام القضاء تمنع إعلان بعض المحاكمات عبر وسائل الإعلام.

وبين ان الاحكام تم نظرها في ضوء نظام الاجراءات الجزائية واعترض على بعضها أطراف الدعوى، ورفعت الى محكمة الاستئناف فتم التصديق على بعضها، بينما أعيد بعضها الآخر الى المحكمة بملحوظات لإعادة النظر فيها وبعضها الآخر تم نقضه.

وقال «نظرت المحكمة الى كل متهم بحسب التهم المبنية على الافعال التي قام بها او شارك فيها واصدرت احكامها في ضوء ما توفر لديها من أدلة بعد سماع دفاع المتهم، ثم عبرت عن قناعتها بثبوت التهمة من عدمه».

واضاف الشيخ السعدان « ان أغلب المتهمين قرروا الدفاع عن أنفسهم وبعضهم رغب في تعيين محام للدفاع عنه، وقد زودت المحكمة كل متهم بصورة من لائحة الدعوى التي تشتمل على التهم المنسوبة اليه والأدلة التي اعتمدت عليها جهة الإدعاء والسند التجريمي، وأعطت كل منهم الحق في الرد برد مكتوب بعد التمعن في لائحة الادعاء، ومكنتهم من الاستعانة بمن يعينهم على الرد وفق احكام النظام، وبعض المتهمين عند اطلاعه على لائحة الدعوى قرر الاقتناع بما نسب اليه وأظهر الندم والتوبة لما تضمنته اللائحة من أدلة شرعية تجرم الافعال المنسوبة اليه».

ومضى قائلا: « وقد استندت المحكمة عند اصدارها للأحكام على ما يقتضيه مبدأ المشروعية المستمد من القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة والانظمة المرعية والتي تشمل أنظمة «الاجراءات الجزائية، المرافعات الشرعية، مكافحة التزوير، مكافحة المخدرات، والمؤثرات العقلية، جرائم الرشوة، أمن الحدود، مكافحة غسل الأموال، بالإضافة الى قرارات هيئة كبار العلماء في المملكة».

وبين السعدان أن محكمة الاستئناف صادقت على ١٤٩ حكما، ونقضت ٤٣ حكما، ولاحظت على الاحكام الأخرى، أما فيما يخص العقوبات فقد تراوحت بين السجن لمدد مختلفة وعقوبة الحد على من ثبت تعاطيه المسكرات والمخدرات،

وتقييد حرية بعض المتهمين بعد استكمال عقوبة السجن بالمنع من السفر، أو الإقامة الجبرية، بالإضافة الى الجزاءات المالية المنصوص عليها في النظام المعمول بها، كما قضت المحكمة بعدم ثبوت التهم المنسوبة الى٢٧ متهما، مشيرا الى عدم وجود نساء بين المتهمين.

وأوضح ان الأفعال التي جرمتها المحكمة للموقوفين كانت حول الافتيات على ولي الأمر وتتضمن هذه التهمة الخروج الى الأماكن أو المناطق المضطربة بدعوى القتال فيها والجهاد او الشروع فيه او مساندة من يقوم بتمويله او التستر عليه، وكذلك اعتناق المنهج التكفيري المخالف للكتاب والسنة بكافة صورة، إضافة الى الانضمام الى تنظيمات الفئة الضالة أو التستر عليهم أو إيوائهم، وكذلك تمويل الإرهاب، ويشمل ذلك جمع الأموال أو التبرع بها أو نقلها أو حفظها أو اخضاعها لعمليات غسيل الاموال، وأخيرا تأييد التنظيمات الخارجية التي تتآمر على الأمن الوطني أو تمويلها او مساندتها أو المشاركة في أي أنشطة تخدم مساعيها للنيل من أمن الوطن ومقدراته او الاتصال والتواصل مع من يقوم عليها.

وأكد ان التشهير في اسماء الموقفين جزء من العقوبة، ولكن يعود الرأي الأخير في قضية التشهير الى القاضي من عدمه.

لدى رعايته فعاليات البرنامج التدريبي لتطوير مهارات مديري المستشفيات

الحواسي: وزارة الصحة تقود حراكاً تطويرياً شاملاً لقطاعاتها بهدف تجويد الخدمات

المصدر: جريدة الرياض الأحد ٥ صفر ١٤٣٢ هـ - ٩ يناير ٢٠١١م - العدد ١٥٥٣٩
http://www.alriyadh.com/٠٩/٠١/٢٠١١/article٥٩٢٩٩٩.html

تغطية - خالد العوفي

أكد وكيل وزارة الصحة للشئون التنفيذية الدكتور منصور بن ناصر الحواسي أن وزارته تقود حراكاً تطويرياً شاملاً لكافة قطاعاتها بهدف تجويد الخدمات الصحية إنفاذاً لتوجيهات ولاة الأمر - يحفظهم الله - وبمتابعة حثيثة من معالي وزير الصحة الدكتور عبدالله بن عبدالعزيز الربيعة.

وأضاف د. الحواسي لدى رعايته فعاليات البرنامج التدريبي لتطوير مهارات مديري المستشفيات صباح امس أن الوزارة سعت وتسعى إلى تطوير خدماتها، وذلك ضمن عدد من الخطوات التطويرية التي تشمل كافة عناصر الخدمة الصحية.

ولفت د. الحواسي إلى أن الوزارة تستند على التدريب بشكل رئيسي لتطوير كوادرها ما سينعكس بإذن الله على تجويد الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين وفق تطلعات حكومة خادم الحرمين الشريفين - أعاده الله سالماً معافى.

من جانبه أكد وكيل وزارة الصحة المساعد للطب العلاجي الدكتور عقيل بن جمعان الغامدي على توجيهات معالي وزير الصحة لتقديم الخدمة المتميزة للمواطنين.

وعد د. الغامدي أن تطوير جودة الخدمات الصحية يرتبط بالتدريب بشكل أساسي متمنياً أن تسهم الدورة في تطوير الخدمة الصحية للمواطنين.

من جانبه كشف مدير عام المستشفيات الدكتور عبدالعزيز بن حامد الغامدي عن إخضاع مدراء أكثر من ١٨٠ مستشفى للبرنامج التدريبي لتطوير مهارات مدراء المستشفيات الذي تنظمه الإدارة العامة للمستشفيات بالتعاون مع الإدارة العامة للتدريب والابتعاث وذلك خلال الفترة الماضية حيث تم تنظيم ٦ برامج.

وأبان د. الغامدي أن هذا البرنامج التطويري يتم في إطار الجهود المبذولة التي تقوم بها الوزارة لتطوير العمل بمستشفياتها وضمن خطة تدريبية متكاملة لتطوير أداء مدراء المستشفيات بهدف تزويد المديرين بأساسيات إدارة المستشفيات وإكسابهم المهارات اللازمة لإدارة تلك المستشفيات من خلال التعرف إلى أساسيات الإدارة والمبادئ الأساسية لجودة الرعاية الصحية إضافة إلى التعرف إلى مفهوم وعناصر ومعوقات التخطيط الاستراتيجي، وكذلك التعرف على إدارة التغيير وطرائق قياس الأداء في المستشفيات ودور الإدارة في اعتماد المستشفيات، إضافة إلى اكتساب المهارات الأساسية للمدير الفعال (حل المشكلات - اتخاذ القرار - مهارات الاتصال والاستشارة الطبية - إدارة فرق العمل - خصائص ومهارات المدير الفعال).

وأشار د. الغامدي أنه سيتم تنظيم ورش عمل مع قيادات ومدراء عموم الإدارات العامة الرئيسية بالوزارة للتعرف على مهام هذه الإدارات وحل المشاكل التي تواجه مديري المستشفيات.

لافتاً أن عدد المشاركين في هذه الدورة يبلغ ٣٥ مديرا من ٨ مناطق صحية حيث يتولى التدريب في هذه الدورة نخبة من المدربين المتخصصين في مجال إدارة المستشفيات والتنمية البشرية بالإضافة لمشاركة عدد من مدراء العموم بالوزارة في ورش عمل لتوجيه الملاحظات والإرشادات اللازمة لمدراء المستشفيات وكذلك للإجابة على استفساراتهم.

قاضيان يطالبان بإزالة عوائق عمل المرأة المنتجة

المطرودي: هناك من يريد تجميدها وهناك من يدعو إلى انفتاحها بشكل مخالف

المصدر: جريدة الوطن الأحد ٩ يناير ٢٠١١
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=٣٦٧٢١&CategoryID=٥

حائل: بندر العمار ٢٠١١-٠١-٠٩ ٢:٣٩ AM

دعا قاضيان من محاكم مدينة بريدة إلى إزالة عوائق عمل المرأة، وتشجيعها بشراء منتجاتها، مؤكدين أن المرأة على مفترق طرق فهناك من يريد تجميدها وهناك من يريد انفتاحها الكامل، مطالبين الجهات الحكومية والمسؤولين بضرورة تسهيل تسويق منتجات النساء وتفعيل الأوامر السامية بهذا الخصوص، جاء ذلك خلال زيارتهما لمركز التنمية الاجتماعية في جبة (١٠٣ كلم شمال غرب حائل) أمس، حيث تفقدا منتجات الفتيات المتنوعة بين أعمال السدو والشعارات والرسم على الزجاج ودروع الهدايا. وأكد القاضي بالمحكمة الجزئية في بريدة عيسى بن عبدالله المطرودي لـ"الوطن" الحاجة إلى التوعية فيما يخص المرأة وإزالة العوائق والتشجيع المادي والمعنوي لأننا في وقت العمل المنظم، موضحاً أن المرأة في غالب الدول الإسلامية على مفترق طرق ما بين إفراط وتفريط فهناك من يريد تجميدها وهناك من يدعو إلى انفتاحها بشكل مخالف. واعتبر المطرودي العمل الحرفي الذي اطلع عليه متوازنا وعملا مؤسسيا وإنتاجيا يخدم المرأة وهي في محيط نسائي فتخدم نفسها وتخدم مجتمعها. وطالب بتفعيل قرار الأمير نايف الذي يخص دعم المرأة المنتجة والذي نص على جعل هدايا الإدارات الحكومية من إنتاج الحرفيات السعوديات. كما أشاد القاضي بالمحكمة العامة في بريدة الشيخ فيصل الفوزان بما شاهده من أعمال ومنتجات يدوية متنوعة، داعياً صناع القرار لدعم تلك المناشط الخاصة بالمرأة لما فيها من تميز ولما فيها من استغلال للموارد البشرية، مطالباً بالتسوق منهن دعماً لأنشطتهن. وطالب الفوزان بفتح أفق العمل التطوعي وإشاعة ثقافته معتبراً أن نسب العمل التطوعي في دول العالم لا تقارن بما لدينا، مضيفاً أنه لا يجب الاتكاء على الدعم المادي الحكومي. ونفى الفوزان أن تكون المرأة كما يقال "مكسورة جناح"، قائلاً "بل المرأة عندنا بأربعة أجنحة فالمرأة في بلدنا إذا تكلمت سمع لها والكل يتعاطف معها نظرا لأن المرأة عاطفية بطبعها يفرح المواطن إذا رأى إنتاج امرأة في جميع مجالاتها وسيعمل على مساعدتها". ومن جانبه، أكد رئيس مركز التنمية الاجتماعية المحلية في جبة سعيد بن فريح السحيمان أن المركز درب أكثر من ٣٥٠ حرفية، ولم يستطع توظيف سوى ٩ فتيات، نظرا لقلة الدعم وعدم استطاعتهن تسويق منتجاتهن. وطالب الجهات المختصة بفتح منافذ لتسويق منتجات الفتيات الحرفيات السعوديات في منافذ المملكة كالمطارات ولو بالإيجار الرمزي.

مؤسسة التقاعد تحث الجهات الحكومية على سرعة إرسال بيانات متقاعديها

المصدر: جريدة الرياض الأحد ٥ صفر ١٤٣٢ هـ - ٩ يناير ٢٠١١م - العدد ١٥٥٣٩
http://www.alriyadh.com/٠٩/٠١/٢٠١١/article٥٩٣٠٧٣.html

الرياض - واس

قامت المؤسسة العامة للتقاعد بالكتابة إلى جميع الجهات الحكومية المدنية والعسكرية وطالبتها بسرعة تزويدها بالبيانات والقرارات الخاصة بانتهاء خدمات الذين سيبلغون سن الإحالة على التقاعد في العام الهجري ١٤٣٢هـ. وناشدت المؤسسة العامة للتقاعد أصحاب الشأن ممن سيحالون على التقاعد أثناء العام ١٤٣٢هـ بمتابعة قراراتهم لدى جهاتهم للتأكد من إرسالها إلى المؤسسة قبل وقت كاف لاستكمال إجراءات تخصيص المعاش لهم ويأتي حرص المؤسسة على ذلك لتلافي انقطاع الدخل للموظف بحيث ينتقل من المرتب الشهري إلى المعاش بدون انقطاع . وتعمل المؤسسة العامة للتقاعد على التنسيق مع الجهات الحكومية للتعاون معها لإنجاز إعداد بيان الخدمة لمن سيحالون إلى التقاعد لبلوغهم السن النظامية قبل ستة أشهر وإرساله إلى الجهات المختصة سواء وزارة الخدمة المدنية أو الأجهزة المعنية في القطاعات العسكرية التي تقوم بدورها بتدقيقه وإرساله للمؤسسة العامة للتقاعد وفق الضوابط المحددة لذلك ، وتدوين حركة الموظف في أثناء الخدمة مثل فترات الإجازات الاستثنائية والدراسية والمرضية والإعارة وأيام الغياب بدون عذر وتدرجات المرتبة والراتب على البيان ، وإرفاق جميع المستندات المطلوبة لصرف المستحقات منها على سبيل المثال لا الحصر بيان الخدمة وصورة قرار التعيين وصورة قرار إنهاء الخدمة وصورة واضحة من الهوية الوطنية ورقم الحساب البنكي الدولي (IBAN) للمتقاعد والعنوان البريدي وأرقام الاتصال الثابت والمتنقل ، وصورة وثيقة الفصل وصورة قرار التعيين وقرار إنهاء الخدمة للعسكريين ، وفي حال إنهاء الخدمة للعجز لأسباب صحية يرفق أصل التقرير الطبي الصادر عن الهيئة الطبية العامة أو اللجنة العسكرية العليا المثبت للعجز بصفته قطعياً أو جزئياً ، ومحضر الإصابة وتكليف المهمة إذا كانت في أثناء العمل وبسببه.

رفضت معلومات تقرير المرصد الحضري .. الإدارة العامة في المدينة:

٧ نزيلات في السجون مقابل ٨٠١ نزيل

المصدر: جريدة عكاظ الأحد ١٤٣٢/٠٢/٠٥ هـ ٠٩ يناير ٢٠١١ م العدد : ٣٤٩٣
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١١٠١٠٩/Con٢٠١١٠١٠٩٣٩٣٥٢١.htm

مصلح الحربي ـ المدينة المنورة

رفضت الإدارة العامة للسجون في منطقة المدينة المنورة في تقرير صدر أمس، المعلومات التي وردت في التقرير الصادر عن المرصد الحضري في المدينة المنورة، موضحة أن السجن العام في المدينة شهد حتى نهاية العام الماضي ١٤٣١هـ أقل عدد للنزلاء منذ عدة سنوات، إذ بلغ عدد النزلاء الموجودين حتى نهاية العام ٨٠١ نزيل سعودي ووافد، فيما لم يتبق في سجن النساء سوى سبع نزيلات منهن ثلاث موقوفات، وأربع محكومات.

وقال تقرير إدارة السجون «الأعوام الثلاثة الماضية شهدت وصول عدد النزلاء إلى نحو ١٢٠٠ نزيل، وهو مؤشر يدل على انخفاض الجرائم في العام الماضي بشتى أنواعها في المدينة المنورة إلى نحو ٣٠ في المائة مقارنة بالأعوام السابقة».

وأفاد تقرير الإدارة أن عدد النزلاء الموقوفين بلغ ٤٤٦ نزيلا ما زالت أوراقهم منظورة لدى المحاكم والجهات المختصة، بينما بلغ عدد النزلاء المحكومين ٣٥٥ نزيلا، مشيرا إلى أن عدد النزلاء المتورطين في قضايا المخدرات بلغ ٢١٠ نزلاء منهم ١١٢ نزيلا محكوما و٩٨ نزيلا موقوفا وجميعهم من الذكور.

وبين تقرير إدارة السجون أن عدد المتورطين في قضايا السرقة وصل إلى ١٧٠ نزيلا منهم ٩٠ موقوفا و٨٠ محكوما، فيما بلغ المتورطون في قضايا الحقوق الخاصة وحوادث السير ١٤٨ نزيلا منهم ١١٠ نزلاء موقوفين و٣٨ نزيلا محكوما، وجميعهم ذكور.

وتضمن تقرير الإدارة، أن قضايا التزوير والرشوة سجلت أقل عدد، إذ بلغ عدد النزلاء ١١ نزيلا منهم أربعة موقوفون، وسبعة محكومون، بينما توزع ٢٦٢ نزيلا بين قضايا الاعتداء على النفس والمسكرات والقضايا الأخلاقية وقضايا أخرى.

وذكر تقرير إدارة السجون أنه بالتنسيق مع عدد من رجال الأعمال افتتحت مصانع داخل السجن لتوظيف النزلاء مقابل رواتب شهرية، إضافة إلى وجود مدرسة تسمح للنزلاء بمواصلة دراستهم إلى جانب إكمال دراساتهم العليا بالتنسيق مع الجامعات في المدينة، مبينا أنه توجد أقسام تعليمية مهنية وعدد من الأنشطة الثقافية، الرياضية والترفيهية، الدورات التدريبية، ومسابقات سنوية.

وكان تقرير المرصد الحضري أفاد أن نصف أحداث المدينة مجرمون، وأن مؤشر الجريمة في المدينة بلغ ٢,٢١ جريمة لكل ١٠٠٠ من السكان، وأن الجرائم التي ارتكبها السعوديون تمثل ٢,١٧ جريمة لكل ١٠٠٠ من السكان، بمعنى وجود ٢٣٧٠ مجرما سعوديا في المدينة.

وأوضح تقرير المرصد أن مصدر هذه المعلومة تقرير أعدته إدارة الإحصاءات في فرع وزارة العدل في منطقة المدينة عن القضايا المنظورة أمام المحاكم ، بينما لم يرجع التقرير لمصادر أمنية معنية بالجريمة («عكاظ» ـ ١٤٣٢/١/٢٨هـ).

ودفع هذا التقرير صاحب السمو الملكي الأمير عبد العزيز بن ماجد بن عبد العزيز، أمير منطقة المدينة المنورة لرفضه، قائلا إنه «يفتقر للموضوعية والشفافية، ولا يمكن صاحب القرار من اتخاذ قرارات صائبة». («عكاظ» ــ ١٤٣٢/١/٢١هـ).

العمل: لا يحق فصل أو إنذار المرأة العاملة أثناء إجازة الولادة

المصدر: جريدة الرياض الأحد ٥ صفر ١٤٣٢ هـ - ٩ يناير ٢٠١١م - العدد ١٥٥٣٩
http://www.alriyadh.com/٠٩/٠١/٢٠١١/article٥٩٣٠٥٠.html

الرياض - سلطان العثمان

أكدت وزارة العمل بأنه في حالة عدم وجود وكيل شرعي للمرأة وترغب في متابعة طلبها المقدم بنفسها، فإن لها الحق في ذلك عن طريق مكتب العمل النسوي.

مؤكدة "العمل" أحقية المرأة في ممارسة العمل في جميع المجالات التي تتفق مع طبيعتها بعيدا عن الأعمال الخطرة أو الضارة بصحتها، كما نصت المادة (١٥٢) على صاحب العمل أن يدفع للمرأة العاملة أثناء إجازة "الوضع" ما يعادل نصف راتبها إذا كانت خدمتها سنة فأكثر ويصرف لها كامل راتبها إذا بلغت خدمتها ثلاث سنوات فأكثر، ولا يحق لصاحب العمل فصل المرأة العاملة أو إنذارها بالفصل أثناء تمتعها بإجازة الوضع وعليه توفير الرعاية الطبية لها أثناء الحمل والولادة.

وزير العمل في مجلس الشورى اليوم ..الشيخ لـ "عكاظ" :

لن نحصر اللقاء في العمالة المنزلية وسنناقش فقيه في القرارات المجمدة

المصدر: جريدة عكاظ الأحد ١٤٣٢/٠٢/٠٥ هـ ٠٩ يناير ٢٠١١ م العدد : ٣٤٩٣
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١١٠١٠٩/Con٢٠١١٠١٠٩٩٣٥٤٩.htm

فارس القحطاني - الرياض

كشف لـ «عكاظ» رئيس اللجنة الخاصة في مجلس الشورى المكلفة بدراسة ملف رسوم العمالة المنزلية الدكتور سعيد الشيخ عن أن لقاء اللجنة مع وزير العمل المهندس عادل فقيه، اليوم سيكون فيه الكثير من المفاجآت.

وأضاف أن اللقاء سيتطرق إلى عدد من المواضيع، ولن ينحصر في الحديث عن العمالة المنزلية وأسعارها، وتخفيض قيمة التأشيرات والاستقدام، بل سيتضمن الحديث عن أمور تعنى بها الوزارة، مثل القرارات التي لم تنفذ كالقرار رقم ١٢٠، الذي ينص على تأنيث محال بيع الملابس النسائية، وسعودة سائقي الليموزين.

وأضاف أنه ستكون هناك تساؤلات بشأن قرارات مجلس الشورى السابقة، وما الذي اتخذ بشأنها ومنها القرار رقم ٢٤/٣٠، وتفعيل المادة الثالثة عشرة من قواعد تشكيل لجان العمل الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم ١٢ وتاريخ ١٤٢٢/١/٨هـ، الذي يقضي بإنشاء مجلس استشاري للعمل، وإنشاء لجنة تنسيقية منتخبة من لجان العمل في المملكة، لتنسيق العمل بين هذه اللجان، وتوفير قاعدة بيانات عن سوق العمل واحتياجاتها وطالبي العمل ومؤهلاتهم، تكون متاحة لكل الأطراف ذات العلاقة ويجري تحديثها باستمرار، ودعم هيئات تسوية الخلافات العمالية لتفادي تأخير القضايا لديها، والعمل على إتاحة الفرصة لتسديد رسوم تأشيرات الاستقدام في كل البنوك، وأخيرا اتخاذ الإجراءات الحازمة للحد من هروب العمالة المنزلية مع ضرورة حفظ حقوق المواطن والعامل على السواء.

ملتقى الحماية المدنية يختتم اليوم والقضاء يغيب عن الجلسات والمشاركون يطالبون:

دور إيواء وعقوبات مشددة ومشروع لحماية ضحايا العنف الأسري

المصدر: جريدة عكاظ الأحد ١٤٣٢/٠٢/٠٥ هـ ٠٩ يناير ٢٠١١ م العدد : ٣٤٩٣
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110109/Con20110109393540.htm

خالد الشلاحي ـ المدينة المنورة

نادى مشاركون في الملتقى العلمي الأول (نحو شراكة فاعلة في مواجهة العنف الأسري) إلى توفير دور حماية لإيواء ضحايا العنف الأسري في مختلف المناطق، وتشديد العقوبات ضد معنفي الأطفال والنساء، وتفعيل برنامج الأمان الأسري، وإيجاد أطر فاعلة للتنسيق بين الجهات المعنية، وطالبوا بتضمينها توصيات الملتقى التي ستصدر في ختام أعماله اليوم.

وحذر المشاركون من استفحال ظاهرة العنف الساري في ظل تزايد حالات العنف المرتكبة ضد الطفل والمرأة، استنادا إلى دراسات تكشف أن ٤٥ في المائة من الأطفال في المملكة يتعرضون للعنف داخل محيطهم الأسري، فيما تمثل الحالات التي يتم الإبلاغ عنها جزءا يسيرا من حالات الإيذاء الفعلي التي يتعرض لها ضحايا العنف الأسري.

وتختتم اليوم أعمال الملتقى الذي تنظمه مديرية الشؤون الصحية في منطقة المدينة المنورة، بالتعاون مع جامعة طيبة، وبمشاركة كل من الشرطة، التعليم، الشؤون الاجتماعية، هيئة التحقيق والادعاء العام، حيث افتتح أمس بحضور وكيل إمارة منطقة المدينة المنورة سليمان بن محمد الجريش نيابة عن أمير المنطقة، وألقى ممثلون عن عدة جهات أوراق عمل ناقشت واقع ظاهرة العنف الأسري وسبل الحد منها.

دور لحماية الضحايا

واعترفت شرطة المدينة المنورة بوجود عوامل عدة لا تمكن أفرادها من الوصول إلى كل الحالات التي تعرضت لعنف أسري، وقال الباحث الأمني العقيد الدكتور نايف المرواني في ورقة عمل قدمها خلال الملتقى: إن عدم وجود كوادر مدربة لدى الشرطة تحول دون التعامل الإيجابي مع حالات العنف الأسري، مستشهدا بحالة مواطنة تعرضت لعنف من زوجها، حيث اتصلت بالشرطة تبلغ عن زوجها الذي يتعاطى المسكر ويهدد بضربها، فأجابها رجل الأمن أن «عليها أن تستر نفسها وتحافظ على بيتها وزوجها»، كما انتقد عدم توفر دور جاهزة لإيواء الحالات المعنفة، مشيرا إلى أن الجهات الأمنية تضطر إلى مخاطبة جهات خيرية لتأمين مساكن لإيواء المعنفين بعد وقوع الحالة، وأضاف أن من بين العوائق التي تواجه الشرطة في مباشرة الحالات منع دخول رجال الأمن للمنازل عند تلقي بلاغ من المعنف نتيجة إنكار ولي الأمر (مصدر العنف) بوجود حالة عنف بين أفراد أسرته، إضافة إلى عدم وجود دورات وبرامج تدريب لمنسوبي الجهات الأمنية.

أنواع العنف

من جهته، أكد لـ«عكاظ» وكيل كلية التربية للدراسات العليا والبحث العلمي في جامعة طيبة الدكتور نايف الحربي، وجود إشكالية في تعريف العنف الأسري، وتناقض في دلالات المعنى بين مصطلحي العنف والأسرة، مبينا أن إطلاق تعريف (العنف الأسري) اجتهادات من عدة جهات لإيجاد دلالات نفسية واجتماعية أو دينية أو قانونية عن الظاهرة، وأشار إلى وجود تداخل بين مفهوم التهذيب والتأديب ومفهوم العنف الأسري في مجتمعنا، مشيرا إلى وجود عدة ظواهر يمكن تصنيفها على أنها تمثل عنفا أسريا وتشمل الجسدي واللفظي أو البدني والمادي الاقتصادي والنفسي والصحي إضافة إلى العنف الجنسي الذي يتم غالبا التكتم عليه في حال اكتشافه داخل الأسرة، أو حتى من قبل الضحية.

وأضاف الحربي في حديثه لـ«عكاظ» أن من أسباب العنف الأسري تحول المجتمع إلى مجتمع مادي، التفكك الأسري، واعتبار الأسرة أن تعنيف أطفالها أو أحد من أفرادها يمثل أسلوبا من أساليب التهذيب والتأديب، داعيا إلى إيجاد رؤية شاملة لتوصيات العنف الأسري وتفعيل إدارة الحماية الاجتماعية بشكل أكبر، ووجود مبنى لحماية المعنفين والمعنفات، وأضاف أنه سيتمخض عن الملتقى عمل دراسات وبحوث لدى الجهات ذات العلاقة من جامعات وأجهزة معنية، مؤكدا وجود تقصير بين كافة الجهات في التعامل مع الحالات المعنفة، لغياب التنسيق بينها، وقال إن قرارا صدر من مجلس الوزراء وضع ضوابط للحد من العنف الأسري بداية من الشؤون الاجتماعية بمشاركة وزارات أخرى، ملمحا إلى أن القرار بحاجة إلى وقت لتفعيله، وأشار إلى أن قلة الكفاءات المدربة في مجال العنف الأسري في مجال الصحة أو المرشدين أو الجهات الأمنية تظل محدودة جدا، ولذلك تحتاج الدعم والتأهيل والتدريب في الوقت الحالي.

وحول إحصائيات العنف أفاد الحربي، أن ٥٠ في المائة من حالات العنف لا يبلغ عنها على مستوى العالم، وأن ٤٥ في المائة من الأطفال السعوديين يتعرضون لحالات عنف أسري، وهناك حالات عديدة لاتصل للجهات المختصة، والأعداد في ازدياد كبير، ولا نستطيع إلغاء ظاهرة العنف ولكننا نعمل على تقليل تلك الحالات، وأضاف أن ما سجل في المملكة يعتبر عددا قليلا جدا، ولا يعكس واقع الظاهرة، وقال إن العنف الجسدي والمادي هو أكثر الحالات شيوعا في المملكة وينبغي أن توجه إليه الاهتمام.

كرسي علمي

من جهته، أعلن مدير جامعة طيبة الدكتور منصور بن محمد النزهة إطلاق كرسي علمي يعنى بأبحاث ظاهرة العنف الأسري في الجامعة، باعتباره موضوعا مهما يناقش قضية اجتماعية تخص فئات غالية في مجتمعنا وعلى الأخص الطفل والمرأة وكبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة، وأضاف أن الجامعة تعكف على تنفيذ دراسة واسعة حول (مدى انتشار العنف الأسري بين طلاب المرحلتين المتوسطة والثانوية في المدينة المنورة) في إطار الجهود الوطنية الرامية للتصدي لممارسي العنف ضد الطفل والمرأة.

وأشار النزهة إلى أن العنف في العرف العالمي يعد جريمة يعاقب عليها القانون والنظام، وأن الإسلام حرم العنف بكل أشكاله، ووضع حدودا للتعامل مع الأبناء وأفراد الأسرة وفقا للتعاليم الدينية الصحيحة التي تقوم سلوك الفرد وتجعله عنصرا فاعلا في بناء المجتمع.

غياب القضاة

وشهد الملتقى غياب القضاة وممثلي المحاكم، حيث أبلغت «عكاظ» مصادر بأن القضاة اعتذروا عن المشاركة في فعاليات الملتقى، وأكد الدكتور نايف الحربي من جامعة طيبة، أن القضاء يمثل طرفا رئيسيا في التعامل مع حالات العنف الأسري وأصدر أحكاما بحق مرتكبي العديد من الحالات، إلا أنه استغرب اعتذار القضاة عن الحضور، وقال أتمنى أن يوجه السؤال للمنظمين لمعرفة السبب، فيما أكدت رئيسة اللجنة المنظمة للملتقى الدكتورة فاطمة داوود عبد الحميد، أنه تم توجيه دعوة للقضاة للمشاركة في الملتقى، فيما فضلت الدكتورة نجاة الأحمدي رئيسة لجنة الحماية من العنف الأسري في صحة المدينة عدم التعليق على عدم استجابة قضاة لدعوة الجهة المنظمة.

٨ حالات عنف شهريا

وقالت رئيسة لجنة الحماية من العنف الأسري في المدينة المنورة، ورئيسة قسم حماية الطفل في مستشفى الولادة والأطفال في المدينة المنورة الدكتورة نجاة الأحمدي، أن المؤتمر يمثل مشاركة جماعية من عدة مؤسسات تحاول الخروج بتوصيات تنظم آلية التعامل مع الحالات وكيفية تعامل المرشدة الصحية والشرطة والمستشفى مع المعنف والوصول به إلى بر الأمان، وعبرت عن أسفها لغياب التنسيق بين الجهات المعنية بالتعامل مع هذه الحالات، وذكرت بأن المدينة المنورة شهدت وقوع نسبة كبيرة من حالات العنف الأسري، إلا أن الإحصائيات التي أعلنها برنامج الأمان الأسري لم تسجل أية حالة عنف أسري في المنطقة لعدم وجود آلية للإبلاغ عن تلك الحالات وإيصالها للقائمين على البرنامج.

القضاء المصري ينصف طالباً سعودياً أصاب ضابطاً في حادث مروري

المصدر: جريدة الرياض الاثنين٦ صفر ١٤٣٢ هـ - ١٠ يناير ٢٠١١م العدد ١٥٥٤٠
http://www.alriyadh.com/١٠/٠١/٢٠١١/article٥٩٣٣١٦.html

الرياض - محمد السهلي

أنصف القضاء المصري طالباً سعودياً ارتكب حادثً مرورياً تعرض خلاله رجل عسكري "ضابط" للإصابة بشلل رباعي بعد أن صدر الحكم بسجنه سنتين وذلك لعدم حمله رخصة القيادة المصرية أو الرخصة الدولية حيث لا يتم الاعتراف برخصة القيادة السعودية في مصر .

وكان الطالب الذي يدرس في الإسكندرية دهس على طريق الكورنيش ضابطا كان يتمتع بإجازته ونتج عن الحادث الذي تسبب فيه الضابط المصري بعدم التزامه بشروط طريق المشاة وتجاوزه ممر المشاة فيما كانت الإشارة خضراء مما جعل الطالب السعودي يرتكب الحادث الذي نتج عن ذلك كسر في العمود الفقري وقطع في الحبل الشوكي تسبب بشلل رباعي للضابط .

ولأنّ الطالب السعودي لم يكن لديه رخصة قيادة مصرية أو دولية ولعدم الاعتراف بالرخصة السعودية صدر الحكم بسجنه سنتين .

وبعد أن بذل قسم شؤون السعوديين في السفارة جهودا للصلح رفضها الضابط المصري تم استئناف الحكم بحضور محامي السفارة والذي أصدر القاضي حكما تخفيفيا بسجن الطالب شهرا انتهت مع فترة توقيفه ودفع غرامة ٥٠٠ جنيه .

صرح بذلك ل(الرياض) مسؤول شؤون السعوديين في سفارة المملكة بالقاهرة إبراهيم الحميد والذي حذر الطلاب والمواطنين من القيادة بالرخصة السعودية غير المعترف بها في مصر .

وقال للأسف إن من يقومون بالقيادة بدون الحصول على الرخصة المصرية أو الدولية مواطنون متعلمون ويحملون شهادات عليا في كثير من الأحيان.

أكد نجاحه في الضبط والحد من خسائر الأنفس والممتلكات..

رئيس اللجنة الأمنية في الشورى:

ساهر متوافق مع نظام المرور ولائحته التنفيذية .. وغرامات المخالفات اعتمدت قبله

المصدر: جريدة الرياض الاثنين٦ صفر ١٤٣٢ هـ - ١٠ يناير ٢٠١١م العدد ١٥٥٤٠
http://www.alriyadh.com/2011/01/10/article593407.html

الرياض - عبد السلام البلوي

في تفاعل مخالف للمطالبة بإيقاف مشروع "ساهر " التي جاءت من تحت قبة مجلس الشورى الأحد الماضي على لسان رئيس لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب طلال بكري،دافع اللواء محمد أبوساق عن نظام الرصد الآلي للمخالفات المرورية .

وقال أمس الأحد " من واقع مسئوليتي كرئيس للجنة التي درست نظام المرور وعرضته على المجلس الذي صوت عليه وقام برفعه للمقام السامي؛ أفيدكم بأن المشروع يعد وسيلة من وسائل رصد وضبط المخالفات المرورية عبر وسائل حديثة؛ وليس نظاما (قانونا) جديدا، حيث إنه متوافق تماما مع نظام المرور الجديد ولائحته التنفيذية المنشورة، والمتاح الاطلاع عليهما للجميع .

ومضى اللواء أبوساق في مداخلته وقال : إن المادة السادسة والستين من نظام المرور ولائحته تحدد الجهات المخولة بضبط مخالفات أحكام نظام المرور، وليس مشروع "ساهر "إلا وسيلة واحدة من وسائل رصد وضبط المخالفات التي حددها نظام المرور ولائحته، وما يتم من وسائل الرصد الالكتروني ليس إلا إثباتا من خلال الصورة الالكترونية لمخالفات محددة، مثلما يقوم رجل المرور بضبط المخالفة وتسجيلها .

وأشار أبو ساق إلى المادة السابعة والستين من نظام المرور ولائحته والتي تشرح كيفية الفصل في المنازعات وقضايا الحوادث المرورية، التي أشار النظام ولائحته إلى توليها من قبل محاكم مختصة، وتتولاها مبدئيا هيئات تم توضيح مهامها إلى حين مباشرة المحاكم المختصة مهامها .

وأفاد رئيس اللجنة الأمنية بشأن الغرامات المقررة على المخالفات وقال" انه لا علاقة لها بمشروع الرصد الآلي للمخالفات "ساهر"، وهي في نص النظام ولائحته، وقد صدر النظام واعتمد قبل مشروع "ساهر ."

ولفت أبو ساق المجلس إلى أن المادة الثامنة والستين من نظام المرور ولائحته جدول المخالفات جاءت بحد أدنى وحد أعلى، بغض النظر عن رصدها بشكل شخصي من قبل رجال المرور أو من قبل أجهزة الرصد الآلي، ويوضح نظام المرور ولائحته في عددا من المواد كيفية تسديد المخالفات أو الاعتراض عليها .

ويؤكد أبو ساق أهمية "ساهر" ويشير إلى حجم الضرر الناتج عن المخالفات المرورية وحجم الخسائر في الأنفس وفي الأموال من نتائج حوادث المرور وتبعاتها المعنوية والمادية، ويقول : لقد جاء مشروع الرصد الآلي للمخالفات المرورية كمجهود رائع من مقام وزارة الداخلية، والذي يعد قفزة متقدمة في ضبط حركة المرور عالميا غايتها التقليل من حوادث المرور، وبالتالي التقليل من الخسائر البشرية والمادية .

وتمنى اللواء أبو ساق أن ترتفع أصوت الجميع نحو مزيد من ضبط المخالفات المرورية، وضبط حركة السير على طرقنا، للحد من الحوادث والحد من الخسائر في الأنفس والممتلكات، وما للحوادث من تبعات وخسائر أخرى معنوية ومادية .

وقال أبو ساق مخاطباً المجلس " قد تتفقون معي أن الحجم الكبير للمخالفات التي رصدتها أجهزة مشروع "ساهر" لم تأت من فراغ، بل هي تثبيت لأمر واقع عن مخالفات لم ينكرها أصحابها؛ لكن البعض كان يخالف من قبل ولا يتم رصد مخالفاته أو معاقبته عليها . "

وختم رئيس اللجنة الأمنية مداخلته الطويلة بقوله " من المبكر جدا أن نضع الأحكام النهائية حول مشروع "ساهر"وتابع : كل جهاز أو آلة أو مشروع جديد، أو أي نظام جديد يستحق أن يكون تحت التجربة والمراقبة، ورصد الدروس المستفادة، وتحليل معطيات التنفيذ تحت كل الظروف؛ ثم الخروج بخطة متكاملة للتطوير والاستخدام الأفضل. وكثير من الوسائل الفنية والإدارية في المؤسسات الكبرى في القطاعين العام والخاص تخضع للتحليل والمراجعة بشكل دوري وينتج عن المراجعات توصيات مستمرة تحسن من الأداء وتقترب من تحقيق الغايات المرجوة.

أزمة تجميد رواتب موظفي ٣ مستشفيات في الطائف تدخل شهرها الخامس

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين٦ صفر ١٤٣٢ هـ - ١٠ يناير ٢٠١١م العدد ٣٥٠٠
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١١٠١١٠/Con٢٠١١٠١١٠٣٩٣٧٣٤.htm

سعود الحارثي ـ الطائف

تواصلت أزمة موظفي ثلاثة مستشفيات جنوبي الطائف، ودخلت شهرها الخامس، دون إيجاد حل لها، وما زال أكثر من ٤٠ شابا سعوديا يعملون في الشركة المشغلة لمستشفيات بني سعد، ميسان والقريع، ينتظرون بفارغ الصبر رواتبهم المجمدة للشهر الخامس على التوالي.

وأكد لـ «عكاظ» عدد من العاملين، أنهم ضاقوا ذرعا بالوعود الوهمية لمسؤولي الشركة، ومسؤولي صحة الطائف والذين أصبحوا في صف الشركة، والتي اعتادت على تأخير الرواتب، فقد سبق أن تأخرت لستة أشهر ثم لأربعة أشهر، وتدخل أمير منطقة مكة المكرمة لحل الأزمة قبل أكثر من عام، وهي تتكرر حاليا.

وحكى «أ ، ح» معاناته في الشركة، وقال «أنا متزوج ولدي أبناء في المدارس، ولكم أن تتصوروا كيف تسير حياتي بدون مصدر رزقي الوحيد لإعاشة أطفالي الستة وزوجتي، ومع ذلك لا أحد استجاب لنا من مسؤولي الشركة أو مسؤولي الصحة».

أما «ع ، م»، فيقول «في حالة غيابنا مباشرة تحسم بعض الأيام من رواتبنا وحين يحين موعد استلامها لا تصرف لنا، هذه هي حقيقة معاناتنا مع الشركة المشغلة منذ عدة سنوات، ومع ذلك لم تتحرك وزارة الصحة لتغيير هذه الشركة وإنقاذنا من تسلطها».

ويضيف «ر ، م»، «نحن شباب سعوديون، نحلم بتكوين أنفسنا والزواج وبناء أسر.. فكيف يتحقق ذلك في ظل هذه الظروف الصعبة التي نعيشها مع الشركة المشغلة للمستشفى، والحال ينطبق على بقية زملائنا في مستشفيات القريع بني مالك وبني سعد».

وأكد سعيد الزهراني الناطق الإعلامي في صحة الطائف، أن شيكات المقاول ستسلم للجنة العمالية في المحافظة، لتتولى بدورها تسليم الرواتب لموظفي الشركة من السعوديين وغيرهم.

سمرقندي: إحضار كفيل شرط إقراض المتقاعدين من بنك التسليف

المصدر: جريدة المدينة الاثنين٦ صفر ١٤٣٢ هـ - ١٠ يناير ٢٠١١م العدد ١٧٤٢٨
http://www.al-madina.com/node/٢٨٢٨٠١

أحمد الأنصاري – ينبع

قال مدير بنك التسليف بينبع محمد سمرقندي إن أي مواطن متقاعد يحتاج الآن إلى كفيل للحصول على قرض بعد تركه لوظيفته، وذلك بعد فك الارتباط معهم من خلال استقطاع الرواتب، وأصبح هؤلاء يقومون بالتسديد مباشرة بعد تقاعدهم، وبالتالي يجب أن يكون لديهم كفيل إثر تركهم لوظائفهم السابقة، مشيرًا إلى أن الأمر لم يعد كالسابق، حيث كان يتم الاستقطاع من خلال الوزارات التي يعملون بها، وتسليمه لبنك التسليف. وأرجع تأخر صرف القروض أحيانًا إلى تأخّر التحصيل من جانب الجهات الحكومية التي يعمل بها المقترضون، مؤكدًا أن البنك له ٢٥ مليون ريال مبالغ متأخرة لازالت لم تحصل من تلك الجهات. وأكد أن قروض الأرامل والمطلقات وأصحاب الحالات الإنسانية تسير بشكل أسرع من غيرها.

وأشار إلى أن إجمالي مبالغ القروض التي صرفت للمواطنين بلغت خلال العام الماضي ببنك التسليف بينبع ٦٦ مليون ريال، استفاد منها ١٧٤٦مواطنًا، منها ٣٨ مليون ريال قروض زواج، استفاد منها ٨٥٠ شخصًا ومليون ريال قروض ترميم لـ٤١ شخصًا، و٢٧مليون ريال قروض أسرية لـ٨٥٥ شخصًا. وأضاف إن البنك قام بصرف ٦٦ مليون ريال خلال العام الماضي، وما زلنا مستمرين في الصرف أسبوعيًّا، ويتم صرف القروض من خلال التحصيل، ويبلغ التحصيل شهريًّا بينبع نحو ٧ ملايين ريال، وفي آخر شهر من العام الماضي بلغ ١٤ مليون ريال، ويستفيد منها تقريبًا ١٥٠ شخصًا شهريًّا، من خلال حصولهم على قروضهم الجديدة، ويوجد لدينا تسريع في تسليم القروض خاصة في بعض الحالات الإنسانية أو المطلقات أو الأرامل.

وأضاف: نقوم بتخصيص موظف للجانب النسائي لاستقبال الطلبات من خلال توفير موقع لها داخل الفرع بينبع بمدخل منعزل عن الرجال، وفي بعض الحالات يقوم الموظف بالذهاب إلى السيارة لإكمال باقي الإجراءات في حالة كبيرات السن. وعن سبب طول فترة انتظار الحصول على القرض لفترة تزيد عن العام والنصف أحيانًا قال: بلغ عدد الأشخاص الذين يقومون بالتقديم على قروض شهريًّا في ينبع ما بين ١٥٠ إلى ١٨٥ شخصًا شهريًّا، ونحن نعطي كروت مراجعة بعد سنة ونصف، وذلك لكي نتمكن فعليًّا من إعطائه القرض، وفي حال توفر قبل الموعد يصرف له مباشرة من خلال الاتصال عليه قبل الموحد المحدد، وهذا الأمر حدث عندنا كثير، ومن الأسباب في تأخير فترة انتظار القرض اعتمادنا على التحصيل فقط في عملية الصرف وهذا حالنا من نحو عام، والأمور تسير بشكل جيد.

ويوجد مشكلة أخرى في تأخر المقترضين في السداد وبلغ إجمالي المبالغ المتأخرة ٢٥ مليون ريال من قبل المقترضين، وفي بعض الأوقات تتأخر الدوائر الحكومية للمبالغ المستقطعة من منسوبيها وتأخيرها أربعة أشهر في بعض الأوقات. وعن قائمة الانتظار الموجودة في بنك التسليف في المحافظة ذكر أن قائمة الانتظار تقلصت من ٢٥٠٠ إلى ١٦٠٠ متقدم، ونعمل على تقليصها دائمًا. وعن وجود زيادة في الإقبال في القروض في بنك التسليف أشار إلى أنه بعد قرار حصر قبول تقديم القروض من كل منطقة أو المدينة التي يتبعها المتقدم تقلصت أعداد المتقدمين بشكل كبير بينبع، وبلغت ١٠٠ متقدم إلى ١٥٠ متقدمًا في الشهر فقط، وكانت في السابق طلبات تقديم كثيرة من خارج المدينة قبل تطبيق التعليمات الخاصة بالقرار الجديد الذي طبق قبل أربعة أشهر، والذي يفيد بتقديم كل شخص في المنطقة التي يتبعها. وفيما يتعلق بتعطل الأجهزة وتأخير صرف القروض للمراجعين قال: بالفعل تعطل جهاز الخاص بالربط بيننا والإدارة العامة، وهو ما يسمّى بالجسر الإلكتروني من بداية العودة من إجازة عيد الأضحى، وتم إرساله إلى الرياض وتم إصلاحه

بعد ثلاثة أسابيع وخلال تلك الفترة بالفعل تم توقيف تسليم القروض وتعطل العمل، وحاليًّا تقوم الادارة بالتعاقد مع شركة من اجل صيانة الاجهزة في جميع فروع المملكة بشكل دوري لتلافي حدوث مثل هذه الأعطال في المستقبل.

محمد يسأل من حوله: أين بابا

التحقيق في هروب طبيب تسبب في خطأ طبي مميت

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين٦ صفر ١٤٣٢ هـ - ١٠ يناير ٢٠١١م العدد ٣٥٠٠
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١١٠١١٠/Con٢٠١١٠١١٠٣٩٣٨٧٣.htm

حسين هزازي ـ جدة

تحقق الشؤون الصحية في جدة مع مستشفى خاص متهم بالتسبب في وفاة ماجد الجهني قبل أسبوعين، تجاهل مسؤولية تعليمات أصدرتها المديرية تقضي بمنع أفراد الطاقم الطبي الذي أجرى العملية الجراحية للشاب الجهني من السفر.

وأكد لـ «عكاظ» مصدر مطلع أن مسؤولين في المستشفى الخاص تجاهلوا تعليمات أصدرتها الشؤون الصحية وساعدوا طبيب المخ والأعصاب على السفر، رغم قرار المنع على خلفية شكوى تقدم بها أقارب المتوفى للشؤون الصحية.

ودعت الشؤون الصحية المستشفى إلى إيضاح أسباب السماح للطبيب بالسفر، وتاريخ مغادرته وحصوله على التأشيرة.

من جهته، أكد لـ «عكاظ» مكتب العلاقات العامة في المستشفى الخاص أن استلام خطاب الشؤون الصحية المتضمن منع الطبيب من السفر جاء بعد مغادرته، مشيرا إلى أن المستشفى يسير وفق النظام القانوني للإجراءات.

وأوضح المستشفى الخاص أن قضية الخطأ الطبي ما زالت منظورة أمام الشؤون الصحية، مبينة أن الطبيب الاستشاري يعمل وفق تأشيرة طبيب زائر انتهت، وغادر إلى بلاده.

وأضاف «يتحمل المستشفى كافة المسؤوليات والمضاعفات المتعلقة بالأطباء الزائرين وفقا للأنظمة المعمول بها في هذا الخصوص، ويوجد إقرار من المستشفى بذلك لدى الشؤون الصحية عند منح تأشيرة الزيارة للعمل، إضافة إلى تخصيص استشاري في المستشفى لمرافقة الطبيب الزائر».

بدورهم، قال أقارب المتوفى إن المديرية قيدت شكواهم ضد المستشفى التي طالبت بالتحفظ على الطاقم الطبي المشارك في العملية والتحقيق في أسباب الوفاة.

وأوضحوا بأنهم على علم بأن الشؤون الصحية أرسلت في حينها خطابا عاجلا إلى المستشفى، يقضي بمنع الطاقم المشارك في العملية من السفر إلى أن ينتهي التحقيق ومعرفة أسباب الوفاة، واستغربوا تجاهل المستشفى وتسفيره للطبيب، واعتبروا هذا التصرف دليلا على ضلوع المستشفى في الخطأ الطبي.

وتحدثوا عن ابنهم المتوفى ماجد (٣٢ عاما) الذي ترك خلفه طفله محمد ذا السنوات الأربع، الذي توفيت والدته قبل عامين في خطأ طبي أيضا في محافظة بيشة.

ولا يزال الطفل (محمد) غير مصدق بأن أباه غادر الدنيا بلا رجعة، يسأل عنه كل من يقابله «أين بابا؟»، رغم أنه ممدد في النعش أمامه، لكن صغر سنه صعب من استيعابه أن الملفوف بالقماش الأبيض هو والده المتجه إلى مثواه في مقابر المعلاة في مكة المكرمة.

يذكر أن المتوفى ماجد راجع مستشفى خاصا وكان يشكو آلاما في الظهر وأخذ مسكنات للألم، وفي نفس اليوم توجه إلى مستشفى خاص آخر، حيث ملفه الطبي يحوي فحوصاته السابقة وبعد مراجعة قسم الأعصاب قرر الأطباء إجراء عملية عاجلة، توفي على إثرها، ليتهم أقاربه المستشفى بالتسبب في الوفاة.

الشورى يقر النظام الجزائي للتزوير ويوافق على إنشاء إدارة مستقلة لمكافحته

السجن عشر سنوات ومليون ريال غرامة لمزوري أختام الدولة وأعضاء مجلس الوزراء

المصدر: جريدة الرياض الاثنين٦ صفر ١٤٣٢ هـ - ١٠ يناير ٢٠١١م العدد ١٥٥٤٠
http://www.alriyadh.com/١٠/٠١/٢٠١١/article٥٩٣٤١٩.html

الرياض - عبدالسلام البلوي

عقوبات مشددة تنتظر المزورين ضمن مشروع النظام الجزائي لجرائم التزوير الذي أقره مجلس الشورى أمس الأحد ويتضمن المشروع ٣٢ مادة، وتضمن إنشاء وحدة إدارية تسمى" الإدارة العامة لمكافحة التزوير" تتبع وزير الداخلية مباشرةً، وتكون مستقلة تتعامل مع قضايا التزوير .

٦٠ألف ريال غرامة لمن زور أوراق إجابات الاختبارات الدراسية.. وثلاثة أشهر سجناً لمزوري إثبات الحضور والانصراف

وحدد مشروع النظام الجزائي الذي واكبت "الرياض" بأكثر من إنفراد مراحل إعداده وحتى خروجه بالصيغة النهائية التي أقرت أمس، السجن ثلاث سنوات وغرامة مالية تراوح بين ٣٠٠ و٧٠٠ ألف ريال لمزوري أختام الجهات العامة، أما مزورو أختام الدولة فتشمل عقوباتهم السجن ثلاثة أشهر وأعلاها عشر سنوات والغرامة مليون ريال لكل من زور خاتم الدولة أو توقيع وخاتم الملك، أو ولي العهد أو رئيس مجلس الوزراء أو احد نوابه أو وزير الدولة أو أحد أعضاء مجلس الوزراء أو خاتم الديوان الملكي. وحدد النظام السجن ثمانية أشهر وغرامة ٨٠ ألف ريال مصيراً لمزوري الوثائق التاريخية ويعاقب النظام كل مختص زور أوراق إجابات الاختبارات الدراسية أو بيانات رصد نتائجها السجن (٦) أشهر والغرامة ٦٠ ألف ريال أو الجمع بين العقوبتين بالسجن لمدة سنة واحدة. ومن العقوبات الواردة في النظام، السجن ثلاثة أشهر والغرامة ٣٠ ألف ريال لكل موظف زور إثبات الحضور والانصراف وكذلك السجن لمدة لا تتجاوز سنة واحدة وغرامة مالية لا تزيد على ١٠٠ ألف ريال أو العقوبتان معاً لكل ممارس صحي منح تقريراً أو شهادة طبية على خلاف الحقيقة .

وتطرق النظام الجزائي لجرائم التزوير إلى مستخدمي الأحكام والأوامر القضائية والوكالات المنتهية فنص على حبس من استعملها سواء كان عالماً بانتهاء صلاحيتها أو قاصداً الإيهام بأنها لا تزال حافظة لحجتها النظامية وترتب على هذا الاستعمال إثبات حق أو إسقاطه أو حدوث ضرر للغير حبسه مدة لا تزيد على عام و١٠٠ ألف ريال غرامة .

ولم يغفل النظام جرائم تزوير الوثائق التاريخية فجعل ثمانية أشهر سجن عقوبة لكل من زور محررا قديما ونادرا يتضمن وقائع ومعلومات عن تاريخ المملكة وتكون له قيمة تاريخية وليس له حجة نظامية، إضافة إلى ٨٠ ألف ريال غرامة مالية .

ورفض مجلس الشورى المادة الرابعة والعشرين التي تنص على أن للمحكمة المختصة الإدانة بالجرائم المنصوص عليها في النظام الجزائي للتزوير إيقاف العقوبات التبعية واستبدال العقوبات المتعدية الضرر، ما عدا عقوبات المادة الثالثة - الخاصة بأختام الدولة - والعاشرة - الخاصة بتزوير محرراً منسوباً إلى الملك أو ولي العهد أو رئيس مجلس الوزراء أو أحد نوابه وأعضاء مجلس الوزراء، وتحدد اللائحة التنفيذية آلية تطبيق العقوبات البديلة. وعد عضو في اللجنة الأمنية في تصريح ل "الرياض" أن سقوط هذه المادة يشكل فراغاً قانونياً في النظام، وقال: "اللجنة تركت للمحكمة المختصة إيقاف

العقوبة التبعية واستبدال متعدية الضرر كالسجن مثلاً حتى يختار القاضي من العقوبة ما يحقق المصلحة العامة والخاصة واستثنت ما في المادة الثالثة والعاشرة لتعلقها بالسيادة، وأسندت إلى اللائحة التنفيذية آلية تطبيق العقوبات البديلة حرصاً على توحيد الإجراءات ومقدار العقوبات حتى لا يقع التفاوت بدرجة كبيرة بين أحكام القضاة .
من ناحية أخرى كان من المقرر أن تستضيف اللجنة الخاصة مساء أمس، وزير العمل عادل فقيه لمناقشة مقترح عضوي المجلس الدكتور عبدالله الدوسري والمهندس محمد القويحص بشأن تخفيض رسوم الاستقدام للعمالة المنزلية والرعاة والمزارعين. وكانت "الرياض" قد انفردت بنشر المقترح الذي طالب بتعديل رسم تأشيرة الدخول من أجل العمل للأفراد لتكون (٥٠٠) ريال للتأشيرة الأولى و(١٠٠٠) ريال للتأشيرة الثانية و(٢٠٠٠) ريال للتأشيرة الثالثة، و(٣٠٠٠) ريال للتأشيرة الرابعة وما بعدها، وان يتم تطبيق الرسم المشار إليه سابقا على تأشيرات الأفراد من عمالة منزلية وسائقين ورعاة ومزارعين، وتكون رسوم إصدار رخصة الإقامة ١٠٠ ريال للرخصة الأولى، و٣٠٠ ريال للرخصة الثانية، و٥٠٠ ريال للرخصة الثالثة، و٧٠٠ ريال للرخصة الرابعة وما بعدها.

الحكم بسجن معنفة خادمتها بالمدينة ثلاث سنوات

المصدر: جريدة الرياض الاثنين٦ صفر ١٤٣٢ هـ - ١٠ يناير ٢٠١١م العدد ١٥٥٤٠
http://www.alriyadh.com/١٠/٠١/٢٠١١/article٥٩٣٣١٤.html

المدينة المنورة – متابعة : خالد الزايدي

أصدرت المحكمة الشرعية بالمدينة المنورة أمس حكما قضائيا بمعاقبة المتهمة بتعنيف خادمتها بالسجن ثلاث سنوات استنادا على التشريع الذي أقرته المملكة مؤخرا بمحاربة "الاتجار بالبشر" وهي ذات التهمة التي بنى عليها القاضي فيصل الشيخ حكمه في ثاني جلسة مواجهة بين طرفي القضية التي أشغلت الرأي العام ، وقد اعترض كلا الطرفين على الحكم مطالبين بالاستئناف. ففي حين طالب المحامي عبدالرحمن المحمدي "موكل الخادمة سومياتي" بإيقاع أقصى العقوبات على المتهمة وهو وفقا لنظام الاتجار بالبشر ١٥" عاما أو غرامة مليون ريال أو الجمع بين العقوبتين" أكد محامي المتهمة أحمد الراشد ل "الرياض" أن المدعي العام لا يمتلك إثباتا أو دليلا ماديا ضد موكلته وأن طلب القاضي من الخادمة خلال الجلسة "اليمين" دليل قاطع على افتقار القضية للإثبات القاطع، منتقدا في ذات السياق إسقاط تهمة "الاتجار بالبشر" على موكلته مع عدم توافر أركان الاتجار.

تتقاذفه الأمانة والنقل

نزع أرض مواطن دون علمه

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين٦ صفر ١٤٣٢ هـ - ١٠ يناير ٢٠١١م العدد ٣٥٠٠
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١١٠١١٠/Con٢٠١١٠١١٠٣٩٣٨٦٢.htm

خالد الشلاحي ـ المدينة المنورة

تنظر المحكمة الإدارية في المدينة المنورة في ١٧ ربيع الأول المقبل الجلسة الأولى في دعوى رفعها مواطن ضد أمانة المنطقة يتهمها بالتعدي على أرض يملكها بصك شرعي ونزع ملكيتها دون إشعاره ورفض منحه رخصة بناء، في حين فقد ـ أي المواطن ـ فرصة الحصول على قرض من البنك العقاري استحقه ضمن قائمة الممنوحين خلال العام الماضي.

من جانبه، أكد المتحدث الرسمي في أمانة المدينة مدير إدارة الاستثمار المهندس عايد البليهشي أن «الأمانة ليست لديها مصلحة في التعدي على أرض مواطن يملكها بصك شرعي، وما حصل في الموقع مشروع سفلتة لشوارع مخطط حديث».

وحول رفض الأمانة منح المواطن رخصة إنشاء، وعد البليهشي بتقصي الأسباب من الإدارة المعنية.

وروى لـ «عكاظ» المواطن سليمان عايد السناني، مسلسل مراجعاته المتكررة بين الأمانة وفرع وزارة الطرق والنقل منذ ثمانية أشهر قائلا: «قبل عامين اشتريت أرضا في مخطط حمراء الأسد، وبعدها بأشهر ورد اسمي ضمن قائمة المستفيدين من قروض البنك العقاري الذي تقدمت له بطلب الحصول على قرض قبل ١٦ عاما بموجب أرض أخرى كنت أملكها، ثم سجلت الطلب ببيانات الأرض الأخرى التي اشتريتها قبل عامين، وعند متابعتي أخيرا لإجراءات صرف القرض من البنك العقاري طلب مني مستندات ورخصة إنشاء لأتمكن من الحصول على أولى دفعات التمويل».

وبين السناني أنه تفاجأ عندما أبلغه موظف المكتب الهندسي أنه لا يمكن إصدار رخصة بناء بحجة نزع ملكيتها، مضيفا بالقول: «راجعت الأمانة وتأكدت بأن الأرض تم نزعها لصالح مشروع خدمي، وألقت المسؤولية حينها على فرع وزارة النقل التي بدورها نزعت الأرض لصالح إنشاء شارع فرعي».

إزاء ذلك، اتجه المواطن إلى فرع وزارة النقل مبينا: «أكدوا أنهم لم ينفذوا مشروعا في الموقع ولم يرسلوا أية معدات ولا توجد لديهم نية لذلك مستقبلا، وأفادوا بأن الموقع سليم ولا يعترض أي طريق أو مجرى الوادي المجاور للمخطط».

وبقي المواطن بين الأمانة والنقل حتى نصبت لوحة في أرضه تفيد بأن المشروع تؤكد أن المشروع بإشراف الأمانة، في ظل عدم استجابتها طلب تعويض ما دفعه إلى رفع الشكوى ـ على حد قوله ـ.

رضوان لـ الحياة بعد أول اجتماع لاتحاد النقابات: اللجنة العمالية لن تكون مستقلة مادياً

المصدر: جريدة الحياة الاثنين٦ صفر ١٤٣٢ هـ - ١٠ يناير ٢٠١١م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/221804

الرياض – وليد الأحمد

استبعد رئيس اللجنة التأسيسية للجنة الوطنية للجان العمالية في السعودية نضال رضوان إمكان استقلالية اللجنة مادياً في الوقت الحالي، لا سيما وأن اللجان العمالية في المنشآت مازالت تابعة مالياً إلى المنشأة نفسها وجزء من منظومتها وليس لها ذمة مالية مستقلة كما هو الحال مع النقابات العمالية خارج السعودية .

وأوضح رضوان في حديث إلى «الحياة» بعد أسبوعين من انعقاد أول اجتماع لأعضاء اللجنة التأسيسية للجنة الوطنية للجان العمالية في مقر وزارة العمل، أن «أعضاء اللجان العمالية في المنشآت السعودية حالياً لا يدفعون رسوم عضوية في لجان المنشآت كما هو الحال مع النقابات في خارج المملكة وهذا فرق جوهري بين الاثنين، لذا يجب أن نوجد مداخيل أخرى للجنة، يكون فيها ثبات واستمرارية»، لافتاً إلى أن الدعم الحكومي للجنة هو الداعم الرئيسي والأول في الوقت الراهن .

وأشار إلى أن الاجتماع الأول للجنة التأسيسية اقتصر على الحديث عن الهدف من إنشاء اللجنة ورسالتها والمسؤوليات الملقاة عليها وما هو متوقع منها، إضافة إلى توزيع المسؤوليات بين الأعضاء، وخطط الاجتماعات المقبلة، قبل أن يلتقي الأعضاء مع نائب وزير العمل الدكتور عبدالواحد الحميد، الذي تحدث عن رؤية الدولة في عمل اللجنة والإسهامات الإيجابية المتوقعة منها في المجتمع السعودي.

وعن تحديد مسؤوليات الأعضاء قال رضوان: «دار حولها نقاش، ولكنها ما زالت في طور التصور الأولي، فهناك أشياء تنظيمية وإنشائية نفكر فيها مثل إنشاء المقر ووضع الأطر القانونية والنظامية والأمور اللوجستية وهي تحتاج للنقاش بين الأعضاء لأننا نبدأ من الصفر، فما نملكه الآن هو قرار إنشاء اللجنة فقط والبناء من الصفر يحتاج إلى الكثير من العمل الجماعي»، منوهاً إلى أن النقاش «شمل تصميم شعار للجنة «لوقو» وننتظر أن نخرج بتصور عن شكله في الاجتماع المقبل .»

وشدد رئيس اللجنة التأسيسية للجنة الوطنية للجان العمالية على أن الانتهاء من أعمال اللجنة الوليدة «ليس محدداً بوقت معين، فنحن نحاول أن نسرع الوتيرة ونعمل بإتقان في الوقت نفسه، من دون تسرع قد يؤدي إلى نتائج دون المطلوب، وبقدر المستطاع سنحاول أن نقدر في الشهرين التاليين الفترة الزمنية التي تحتاجها اللجنة التأسيسية لتنتهي من أعمالها،لتكون المرحلة الثانية متركزة على توفير المورد المالي، لأن إنشاء المقر يحتاج إلى مادة، وهذا أمر أساسي، ومن دون معرفة الموارد المالية سيكون هناك صعوبة في معرفة المدة التي تحتاجها اللجنة التأسيسية للانتهاء من أعمالها، وسيعقب ذلك مرحلة التنفيذ بعد الحصول على المادة وإعداد الخطة المناسبة، إذ بعدها نستطيع أن نقدر المدة التي نحتاجها للتنفيذ، وقبل توفر هذه العناصر سيكون من الصعوبة معرفة المدة التي نحتاجها لإكمال مهمة اللجنة .»

وعن الموارد التي ينتظرونها ويخططون لها قال: «أكل العنب حبة حبة... ونحن نفكر في الأشهر الستة المقبلة حالياً، ونتطلع أن نحصل على دعم وزارة العمل لهذه الأشهر، وفي هذه الأثناء سنفكر في الحصول على المورد الثابت للجنة، كي تستطيع أن تؤدي الدور المطلوب منها... ونحتاج إلى التفاهم والتباحث حول ذلك مع المسؤولين بوزارة العمل قبل الحديث عن أي مورد .»

إهمال طبي يفقد شاباً حياته.. والمستشفى يعترف: ما حدث خطأ جسيم وكان يمكن تجنبه

المصدر: جريدة الرياض الاثنين٦ صفر ١٤٣٢ هـ - ١٠ يناير ٢٠١١م العدد ١٥٥٤٠
http://www.alriyadh.com/2011/01/10/article593280.html

الرياض - عبدالله الحسني

تسبب إهمال طبي جسيم من طبيب مقيم بمستشفى حكومي بمنطقة الرياض في وفاة شاب سعودي بعد تعرضه لحادث مروري سبب له نزيفا في الدماغ .

وقال أخو المتوفى محمد بن سعود الثنيان الذي حضر إلى مقر الصحيفة ودموعه تسابق حروفه: إن الإهمال الذي حدث أفقده شقيقه في الوقت الذي كان يمكن فيه إنقاذه لو تعامل المدير المناوب مع حالة أخي بمهنية وبضمير من حيث تأمين طبيب وبشكل فوري يقوم بالكشف على الحالة بعد إسعافها إلى المستشفى، غير أن هذا المدير لم يكلف نفسه عناء إشعار الطبيب بالحالة الحرجة التي أمامه بل إنه أخذ يسوّف وفي كل مرة يقول: الطبيب مشغول وبعد ربع ساعة سيأتي .

ويواصل الثنيان بحرقة: للأسف الوقت أخذ يتسرب والدقائق تتلوها دقائق وساعات حتى زادت الحالة حرجاً وكانت النهاية أن فقدنا أي بصيص أمل مع العمل أننا أخبرناه بضرورة نقل أخي إلى أي مستشفى إذا كان المستشفى لا يستطيع التعامل مع الحالة .

ويواصل شقيق المتوفى شكواه قائلاً: مما زاد الأمر سوءاً أن الطبيب الذي كنا نعول عليه إنقاذ أخي لم يكن يقل عن المدير المناوب وحشية ولا مبالاة، فقد اكتفى بإجراء فحص شكلي بسيط لم يتجاوز خمس دقائق ليخبرنا مباشرة وبطريقة فظة تخلو من أي تعاطف إنساني أن أخانا متوفى وفي ظل هذه المباشرة والسرعة في إعطاء نتيجة من الطبيب وسط استغرابنا سألناه: كيف تعطي حكما بوفاة شخص دون إجراء أي كشف أو فحص كامل ليكون الرأي موضوعياً، قال بكل برود: هذا عملي وأنا استنتجت هذا من خلال مشاهدتي للمصاب وخبرتي التي تجاوزت عقدين .

ويوضح خطاب موجه من مدير المستشفى الذي باشر الحالة إلى مساعد المدير العام للطب العلاجي (تحتفظ "الرياض" بنسخة منه) أنه تم تكوين لجنة للتحقيق في ذلك ورأت اللجنة" :إن ذلك خطأ جسيم ويرفع كامل أوراقها للمدير المساعد؛ نظراً لوجود إهمال من قبل أخصائي المخ والأعصاب وعدم قيامه بواجبه حسب الأصول الطبية المتعارف عليها والذي كان من الممكن أن يجنب المريض ما حصل له من تدهور في حالته الصحية ."

وطالب محمد الثنيان بمحاسبة المقصرين سواء المدير المناوب أو الطبيب الذي باشر الحالة، معتبراً أن تكرار مثل هذه الأخطاء ممن فقدوا الرحمة تعرض شباب بلادنا لأخطاء جسيمة قد تودي بحياتهم.

المنصور ل الرياض: هدفنا رفع الحظر

تأجيل محاكمة ماجد المسكين إلى منتصف الشهر الحالي

المصدر: جريدة الرياض الاثنين٦ صفر ١٤٣٢ هـ - ١٠ يناير ٢٠١١م العدد ١٥٥٤٠
http://www.alriyadh.com/١٠/٠١/٢٠١١/article٥٩٣٢٨٣.html

المنامة – عوض المالكي، إبراهيم الشيبان

أجلت السلطات البحرينية أمس قضية المواطن فهد المسكين إلى يوم الثلاثاء ١٤ من شهر صفر الموافق ١٨ يناير من العام الحالي .

وأوضح مدير قسم شؤون الرعايا بسفارة خادم الحرمين الشريفين بمملكة البحرين هشام المنصور أن السلطات القضائية في البحرين كانت قد حددت موعداً للجلسة أمس الأحد الخامس من شهر صفر الموافق ٩ يناير وتم تأجيلها إلى ١٨ يناير من الشهر نفسه ..وأضاف أن السفارة تتابع قضية ماجد المسكين منذ حدوثها مع السلطات القضائية البحرينية وتسعى في الوقت الراهن إلى رفع الحظر عنه مما يمكنه من السفر إلى المملكة , مشيراً إلى أن القضايا عادة تأخذ وقتا طويلا حتى صدور الحكمح .وقال ان محامية السفارة تتابع مجريات القضية وسترفع بمذكرة للمحكمة تطالب فيها برفع الحظر عن المسكين حتى يتمكن من التنقل بين البحرين والمملكة العربية السعودية , بينما القضية ستأخذ مجراها حتى صدور الحكم .

يذكر أن السلطات البحرينية أوقفت رجل الأعمال السعودي ماجد مسكين البالغ من العمر ٣٧ سنة، بسبب عدم دفع إيجار شقة بالبحرين.

ضبط ٢٧١ مخالفاً لنظام الإقامة في حائل

المصدر: جريدة الحياة الاثنين٦ صفر ١٤٣٢ هـ - ١٠ يناير ٢٠١١م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/221813

حائل - سالم الثنيان { عرعر - خالد المضياني

أعلن مدير إدارة الوافدين في جوازات منطقة حائل المقدم صالح الخليل ضبط ٢٧١ مخالفاً لنظام الإقامة ومتأخراً عن السفر من القادمين للحج أو العمرة أو الزيارة خلال الشهر الماضي، مشيراً إلى أنه تم ترحيل عدد كبير منهم، وبانتظار إنهاء الإجراءات لترحيل المتبقين منهم..وأوضح الناطق الإعلامي باسم جوازات المنطقة النقيب ماجد العبيد أن الجوازات ضبطت ٢٢١ من المخالفين من جنسيات مختلفة، فيما قبضت الجهات الأمنية على ٥٠ آخرين، خلال حملات تفتيشية، لافتاً إلى أن مدير الجوازات في المنطقة العقيد عوض القرني وجه باستمرارية الحملات، كما حث المواطنين على التعاون مع جهودهم بالإبلاغ عن مثل هذه المخالفات على الهاتف المجاني (٩٩٢٠).

من جهة أخرى، ألقت دوريات الأمن في مدينة عرعر القبض على شاب في العقد الثاني من العمر، لتورطه بسرقة محل سوبر ماركت أول من أمس، بعد أن اشتبك مع حارسه الذي لم يتمكن من منعه من الهرب..وأوضح الناطق باسم شرطة منطقة الحدود الشمالية العقيد بندر الايداء أن غرفة العمليات تبلغت عن تعرض محل سوبر ماركت في مدينة عرعر للسرقة، وأن الجاني دخل المحل ووجد البائع نائماً فأخذ منه مفاتيح الكاشير وسرق ما بداخله من النقود، وأن الحارس تشابك معه ولم يستطع منعه من الهروب، مشيراً إلى أنه تم القبض على المشتبه به وضبط بحوزته المبلغ المسروق، وأنه تم التحفظ عليه رهن التحقيق .

لجنة رعاية سجناء جازان تؤمن مسكناً للأم وأطفالها

المصدر: جريدة الرياض الاثنين٦ صفر ١٤٣٢ هـ - ١٠ يناير ٢٠١١م العدد ١٥٥٤٠
http://www.alriyadh.com/١٠/٠١/٢٠١١/article٥٩٣٣٨١.html

جازان - رؤى مصطفى

نجحت لجنة رعاية السجناء والمفرج عنهم وأسرهم (تراحم) بمنطقة جازان في احتواء تداعيات القلق النفسي وبوادر التشرد التي عاشتها المواطنة السعودية شرف حزام ٤٠) عاماً) وأطفالها الأربعة في الآونة الأخيرة من جراء عدم وجود مأوى لهم وتعثر محاولاتهم المتكررة للحصول على مسكن ملائم في ظل الارتفاع القياسي للإيجارات بما يفوق إمكاناتهم المادية المتواضعة في ظل غياب عائلهم والذي يقضي محكومية طويلة بسجن جازان العام .

وبمجرد رصد هذه الحالة الإنسانية من قبل المختصات بالقسم النسائي يوم السبت الماضي تم الوقوف ميدانياً على أوضاع الأسرة بمقر إقامتهم المؤقت بإحدى الشقق المفروشة وبعد التأكد من تردي ظروفهم الاجتماعية والمعيشية بادر رئيس اللجنة الأستاذ علي بن موسى زعله بالتنسيق والتواصل مع أحد أصحاب المكاتب العقارية بمدينة جازان والذي أبدى تجاوبه الفوري مع معاناة هذه الأسرة وتكفل مشكوراً بتسديد دفعة مقدمة تمثل إيجار ثلاثة أشهر لإحدى الشقق السكنية والتي انتقل إليها أفراد الأسرة صباح أمس وسط مظاهر البهجة والفرح وابتسامات الرضا والارتياح التي ارتسمت على وجوه الأطفال ووالدتهم بهذه النهاية السعيدة لمحنتهم القاسية .

وقد عبرت السيدة (شرف) عن تقديرها وامتنانها لهذا الاهتمام والمتابعة من قبل لجنة رعاية السجناء وسرعة تفاعلهم للتخفيف من معاناتهم داعية الله عز وجل أن يجزل الأجر والمثوبة للمتبرع الكريم.

جدة: الأوقاف تنهي خدمات مديرها المالي المختفي ... وتلغي ترقيته

المصدر: جريدة الحياة الاثنين٦ صفر ١٤٣٢ هـ - ١٠ يناير ٢٠١١م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/221799

جدة – أحمد الهلالي

قررت إدارة الشؤون الإدارية والمالية في وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد إنهاء خدمة «موظف» في «أوقاف جدة»، مختفي منذ أشهر عدة، كما أصدرت قراراً بإلغاء القرار الإداري القاضي بترقيته من المرتبة الخامسة إلى السادسة واعتبار قرار الإلغاء لم يكن لانقطاعه عن العمل قبل تاريخ صدور قرار ترقيته.وجاء قرار إنهاء الخدمة وإلغاء الترقية بعد أن عكفت إدارة الأوقاف والمساجد في محافظة جدة خلال الفترة الماضية على إغلاق ملف الموظف الذي يعمل مديراً مالياً و«اختفى «وخضع إلى «مخابرة» دائرة مع فرع وزارة الشؤون الإسلامية في منطقة مكة المكرمة انتهت بتكليف مدير مالي جديد يؤدي أعماله بدلاً منه.

وسبق أن سجل ملف قضية الموظف تضارباً في أقوال المدير العام لإدارة الأوقاف والمساجد في المحافظة الساحلية فهيد البرقي، بعد ورود تعارض في محضري الغياب المرسلين من المدير المشار فيهما إلى انقطاع الموظف عن وظيفته، إذ تضمن المحضر الأول غياب الموظف لمدة يومين فقط خلال شهر شعبان، في حين أكد المحضر الثاني غيابه طوال أيام شهر رمضان، وأنه منقطع عن العمل منذ الـ٢٩ من رجب الماضي.

وبدأت الجهات المختصة تنفيذ قرار إيقاف التعاملات المصرفية والإدارية للمدير المالي في إدارة الأوقاف والمساجد في محافظة جدة (تحتفظ «الحياة» باسمه) بعد التعميم الذي أصدره المدير العام لأوقاف جدة الذي تضمن عدم اعتماد توقيع الموظف) المختفي) لدى المصارف على الأوراق المالية لصرف مستحقات الأئمة والمؤذنين والموظفين في الإدارة.

وتأتي هذه التطورات بعد أن فتحت وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد تحقيقاً حول اختفاء موظف في المرتبة السادسة في «أوقاف جدة» منذ أكثر من أربعة أشهر من دون معرفة مكانه أو الظروف التي أدت إلى غيابه منذ الـ٢٩ من شهر رجب من العام الماضي، إذ وجهت المدير العام لشؤون الموظفين في الوزارة باتخاذ ما يلزم حيال ما ورد من تعارض في محاضر الغياب التي تسلمتها الوزارة من «أوقاف جدة.«

مساعد مدير عام السعودية لـ عكاظ :

ملتزمون بلائحة حماية المسافرين

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين٦ صفر ١٤٣٢ هـ - ١٠ يناير ٢٠١١م العدد ٣٥٠٠
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١١٠١١٠/Con٢٠١١٠١١٠٣٩٣٧٧٠.htm

ماجد الميموني ـ الرياض

اعتبر مساعد مدير العام للخطوط السعودية للعلاقات العامة عبد الله الأجهر أن لائحة حماية المسافرين المزمع تطبيقها من قبل هيئة الطيران المدني أمر إيجابي، خصوصا بعد تسجيل عدد من الملاحظات حول تأخير الرحلات الداخلية.

وقال لـ «عكاظ» إن هيئة الطيران المدني هي الجهة المشرعة لهذا النظام، وعلى الشركات العاملة الالتزام التام بهذه اللائحة.

وأضاف أن هناك برنامجا متكاملا تطبقه الخطوط السعودية في الرحلات الداخلية يكمن في التزام الخطوط بتقديم المرطبات في حالة تجاوز تأخير الرحلة ما بين ساعة إلى ثلاث ساعات، وتقديم وجبة إذا تجاوز التأخير ثلاث ساعات، وفي حالة تجاوز التأخير ست ساعات تلتزم الخطوط بتقديم إقامة مجانية في أحد الفنادق للمسافرين المتأخرين، مشيرا إلى أنه نادرا ما كان هناك تأخر للرحلات الداخلية أكثر من ١٢ ساعة.

وأشار الأجهر إلى أن تقديم الالتزامات في البرنامج يعتمد على الإمكانات التي توجد في المطارات المحلية، مشيرا إلى أن بعض المطارات لا توجد فيها إمكانية تقديم وجبات أو إقامة فندقية.

وأفاد الأجهر أن الأغلبية العظمى من المسافرين على الرحلات الداخلية لا يفضلون السكن في الفنادق، خصوصا أهالي المدن التي تتأخر بها الطائرة.

وفي شأن متصل، أبدى رئيس مجلس إدارة الطيار للسفر والسياحة الدكتور ناصر الطيار تخوفه من أن تكون اللائحة التنفيذية لحماية حقوق المسافرين عبر المطارات السعودي تشريعية فقط وليست تنفيذية.

وقال لـ «عكاظ» إن المسافر السعودي هو الأقل حصولا على حقوقه في كافة أنحاء العالم، مطالبا بإيجاد جهة قانونية تحت مظلة هيئة الطيران المدني أو الهيئة العامة للسياحة والآثار تنظر في شكاوى المسافرين على شركات الطيران العاملة في السوق السعودية.

وأفاد الدكتور الطيار أن كثيرا من شركات الطيران لا تتنازل عن حقها في حالة غير الراكب وجهة سفره أو وقت الرحلة، فمن باب أولى أن تكون هناك عدالة في إعطاء المسافرين حقوقهم كاملة في حالة تأخير الطائرات، وخصوصا في الحالات الطارئة للمرضى والطلاب.

نقاش ساخن في آخر الجلسات حول المتسبب في عنف الزوجين

مطلوب استراتيجية صارمة تتصدى للعنف الأسري

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين٦ صفر ١٤٣٢ هـ - ١٠ يناير ٢٠١١م العدد ٣٥٠٠
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١١٠١١٠/Con٢٠١١٠١١٠٣٩٣٧٤١.htm

خالد الشلاحي، مصلح الحربي - المدينة المنورة

شهدت الجلسة الختامية لملتقى نحو شراكة فاعلة في مواجهة العنف الأسري في المدينة المنورة أمس، نقاشاً بشأن المسؤول عن تأجيج ظاهرة العنف بين النساء والرجال، وفيما تمسكت سيدات أن الرجال يتحملون تبعات تفشي ظاهرة العنف بين الزوجين، باعتبارهم يحملون صفة المعنف ومرتكب حالة الاعتداء غالبا، تحدث رجال أن سوء تعامل النساء في بعض المواقف وعدم تفهم حقوق الزوج يؤدي إلى وقوع حالات العنف، ورأوا أن المرأة مشاركة في تأجيج الظاهرة.

من جهته، حضت عضو النادي الأدبي في المدينة أمل زاهد عضوة طالبت بخروج فقهاء لتوعية الأزواج الذين يستغلون الآية القرآنية «واللاتي تخافون نشوزهن فعظوهن واهجروهن في المضاجع واضربوهن فإن أطعنكم فلا تبغوا»، ويعتدون بالضرب على زوجاتهم.

واتهمت بعض الأزواج بتأويل الآية وفهم مضمونها خطأ، ما أثار عددا من الحاضرين للرد، قبل أن يتدخل د. حسن محمد ثاني أستاذ علم النفس في جامعة طيبة، ويؤكد أن الضرب الذي تشير إليه الآية القرآنية لا يعني الضرب المبرح، كما أنه لا يعد الحل الأول للتعامل مع المرأة لحل الخلاف مع زوجها إن أخطأت.

من جهته، اتهم الدكتور أحمد الشافعي أستاذ علم النفس في جامعة طيبة، وسائل الإعلام بالتركيز على العنف الذي يمارسه الرجل ضد المرأة، مطالبا وسائل الإعلام بإبراز عنف المرأة ضد الرجل.

هذا ونادى المشاركون في الملتقى العلمي الأول (نحو شراكة فاعلة في مواجهة العنف الأسري) الذي نظمته مديرية الشؤون الصحية في المدينة المنورة ضمن أبرز توصياتهم إلى وضع استراتيجية إعلامية واضحة المعالم للتصدي لظاهرة العنف الأسري، وإنشاء دار متخصصة للمعنفين في المنطقة بمواصفات تكفل حمايتهم وتأهيلهم.

وطالب الملتقى الذي اختتمت أعماله في المدينة المنورة أمس، بالتأكيد على ضرورة تلقي العاملين في كافة الجهات الأمنية البلاغات عن العنف الأسري، والتعامل معها بجدية دون اشتراطات أو تمييز بين اللون والسن، وتوفير الحماية والتحلي بالرفق مع أصحاب تلك البلاغات.

واشتملت التوصيات على المطالبة بنشر الوعي المجتمعي حول مشكلة العنف الأسري، وإدراجه ضمن الدراسات والأبحاث العلمية في الجامعات والمعاهد المتخصصة، والإسراع في بحث أسباب العنف وسبل مواجهته من الناحية العلمية، كما وجه المشاركون الدعوة للجهات المعنية بالحماية الأسرية إلى عقد دورات تهدف إلى تدريب العاملين فيها على كيفية التعامل مع البلاغات وحماية الضحايا.

وشدد المشاركون على ضرورة إنشاء وتفعيل مكاتب للتوجيه الأسري وتعزيز دور الأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين في كافة قطاعات المجتمع لحل المشكلات الاجتماعية والنفسية التي تواجه المعنفين وأسرهم، إصدار نشرات دورية للتوعية بظاهرة العنف الأسري وحماية ضحاياه، يتولى تحريرها عدد من المختصين في هذا المجال، استمرار عقد اللقاءات والملتقيات التي تتناول نقاش هذه الظاهرة، تدريب طبيبات في مجال الطب الشرعي يتولين الكشف على النساء في حوادث الاعتداءات الجنسية، الإسراع بإعداد دليل إجرائي للتعامل مع قضايا العنف الأسري في كافة الجهات المعنية بالوقاية والتصدي للعنف الأسري، توجيه مجالس المناطق إلى الاهتمام وتبني موضوع العنف الأسري واعتباره جزءا من أجندتها، تكوين فريق عمل لتفعيل هذه التوصيات ومتابعة ماتم عمله ورفع ذلك للجنة المنظمة للملتقى المقبل، والتأكيد على دور الإدارة العامة للتربية والتعليم في وضع آليات وإجراءات واضحة للتعامل مع قضايا العنف الأسري بكافة أشكاله.

أسرة من ١٧ شخصاً بالطائف في مواجهة المصير المجهول

المصدر: جريدة المدينة الاثنين٦ صفر ١٤٣٢ هـ - ١٠ يناير ٢٠١١م العدد ١٧٤٢٨
http://www.al-madina.com/node/٢٨٢٧٦٨

علي عايض – الطائف

تنتظر أسرة مكونة من ١٧ فرداً اليوم مصيراً مجهولاً، وذلك بعد أن أرغمتهم الأمطار التي هطلت على شمال الطائف قبل عدة اسابيع الى ترك منزلهم، وتم إخراجهم من قبل لجنة مكونة من مركز الحفاير والدفاع المدني والشرطة والبلدية، وذلك بعد ان تبيّن ان البيت الشعبي المكون من ثمان غرف آيل للسقوط وغير صالح للسكن، وأوصت اللجنة بسرعة اخلاء المنزل لكونه يشكل خطورة على ساكنيه، وتم تسكين المواطن نواف عايض العتيبي رب الأسرة وعائلته في الشقق المفروشة بمحافظة الطائف، وحددت وزارة المالية إقامتهم بالمفروش حتى اليوم الاثنين.. ويروي نواف معاناته حيث ان الدفاع المدني أخذ عليه اقرارا بعدم الرجوع الى المنزل الآيل للسقوط نهائيا وترتب على خروجه من البيت عدم انتظام ابنائه في الدراسة رغم قرب الاختبارات بعد اسبوعين، واضاف انه يعول خمسة من إخوانه الذين تبلغ أعمارهم ما بين ٢١ سنة الى ٣٨ سنة، ويحمل بعضهم شهادات ولم يجدوا وظائف حتى يقفوا مع أخيهم الذي له من الأبناء ثمانية أطفال وأصبح مهددا بالطرد هو وعائلته!!. وذكر المواطن أن الضمان الاجتماعي والجمعيات الخيرية بالطائف رفضت مساعدته هو وأسرته.!!

وذكر المقدم خالد القحطاني الناطق الإعلامي بالدفاع أنه بعد معاينة البيت من قبل اللجنة التي وقفت على المنزل من مركز الحفائر والدفاع المدني والشرطة والبلدية حسب التقارير الأولية تبيّن أنه غير مؤهل للسكن في الوقت الحالي حسب التقارير الأولية، وأحيلت جميع الاوراق والتقارير الى لجنة المنازل الآيلة للسقوط لاصدار التقارير النهائية بعد شخوص المهندسين وضباط السلامة، واتضح انه يقطن البيت ١٧ شخصا وتم إخراج رب الأسرة مع أسرته واخذ عليه إقرار بعدم العودة إليه كإجراء احترازي للمحافظة على سلامة أرواحهم، وتم استئجار شقة مفروشة بالتنسيق مع المالية لمدة ثلاثة أيام وتم تمديدها إلى عشرة أيام وذلك مراعاة لظروفه الخاصة.

نجران: التحقيق مع معلمة ضربت طالبة ابتدائي

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين٦ صفر ١٤٣٢ هـ - ١٠ يناير ٢٠١١م العدد ٣٥٠٠
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١١٠١١٠/Con٢٠١١٠١١٠٣٩٣٧٤٣.htm

قايد آل جعرة ـ نجران
تحقق إدارة التربية والتعليم للبنات في منطقة نجران في شكوى مواطن ضد معلمة أقدمت على ضرب رأس طفلته هبة البالغة من العمر سبعة أعوام، في جدار الفصل الأسمنتي، ما أدى إلى تورم مقدمة رأسها على حد قول والدها. وأبلغ «عكاظ» أمس والد الطالبة المواطن جبهان علي مليدان، أنه تقدم بشكوى رسمية إلى مدير عام التربية والتعليم للبنات في المنطقة، بعد تعرض ابنته التي تدرس في الصف الأول ابتدائي في مدرسة شعب رير، للعنف والضرب على يد معلمتها ونتج عنه إصابتها بتجمع دموي في مقدمة الرأس، وقال مليدان: «أحال مساعد مدير عام تعليم البنات في المنطقة الشكوى إلى قسم المتابعة للتأكد من إدارة المدرسة من صحة الشكوى»، وأضاف: «فاجأني الورم الظاهر في مقدمة ابنتي، وبسؤالها عن السبب أفادت أن معلمتها ضربت رأسها في الجدار دون أي ذنب».

قاضي جزائية مكة يحكم على سارق بالعمل شهرا بمندوبية الدعوة

المصدر: جريدة المدينة الاثنين٦ صفر ١٤٣٢ هـ - ١٠ يناير ٢٠١١م العدد ١٧٤٢٨
http://www.al-madina.com/node/٢٨٢٨١٣

محمد دراج _ مكة
استعاض قاضي المحكمة الجزائية بمكة المكرمة الشيخ محمد الفعيم بحكم بدائل السجون على شاب يبلغ من العمر ١٧ عاما قبض عليه في سرقة .
واصدر القاضي حكما على الشاب بان يلتحق بالعمل لمدة شهر كامل فى مندوبية الدعوة والارشاد وتوعية الجاليات. وجاء فى مضمون الحكم ان ينتظم الشاب في العمل في المندوبية على ان يقوم مدير المندوبية برفع تقرير للقاضي على انتظام الشاب في المندوبية وسلوكه.و أقر المدعي العام والمدعى عليه بقبول الحكم ..و تم مخاطبة مندوبية الدعوة والارشاد من قبل المحكمة بانضمام الشاب اليها.

مسؤول في المظالم: تفريغنا لـ القضاة أقل من العدل ومجلس القضاء

المصدر: جريدة الحياة الاثنين٦ صفر ١٤٣٢ هـ - ١٠ يناير ٢٠١١م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/221811

الرياض - أحمد غلاب

شدد مسؤول رفيع في ديوان المظالم، على أن وزارة العدل والمجلس الأعلى للقضاء أكثر تفريغاً للقضاة لأعمال مكتبية من «الديوان»، متسائلاً: «لماذا نتهم بين الحين والآخر بأننا نفرغ قضاة لغير أعمالهم؟ هذا كذب، فنحن الأقل بين الأجهزة القضائية الأخرى في هذا الأمر.«

وأكد المسؤول (فضل عدم ذكر اسمه) لـ «الحياة»، أن «مجلس القضاء» لديه نحو ٦٠ قاضياً مفرغاً لأعمال مكتبية، ووزارة العدل لديها ١٥ قاضياً مفرغاً، بينما لا يزيد عدد القضاة المفرغين في ديوان المظالم عن ٦ قضاة. وتابع: «لماذا يدور الحديث عن جهازنا ولا ينظر للأجهزة الأخرى؟ خصوصاً أن المحكمة العليا في الرياض لديها عشرات القضاة مفرغين لإعداد مدونات خاصة.«

وعن تفريغ ديوان المظالم عدداً كبيراً من القضاة لاختبار المتقدمين لـ٩٣٠ وظيفة أخيراً على رغم أن معظمها يتعلق بوظائف إدارية، قال: «هذه من الأمور الطبيعية كون أخطر شيء في المعاملة القضائية هو المعاون القضائي الذي يحضر للقاضي الأشياء الخاصة في القضية.«

إلى ذلك، أكدت مصادر مطلعة لـ «الحياة» أن مستشار وزير العدل المتحدث باسم الوزارة الدكتور عبدالله السعدان، والمدير العام للعلاقات العامة في ديوان المظالم الدكتور أحمد الصقيه كانا قاضيين أعفيا من عملهما وكلفا بمهام إدارية تتعلق بالتعامل مع وسائل الإعلام .

من جهته، انتقد القاضي السابق المحامي محمد الجذلاني الآلية التي يتم فيها تفريغ وتكليف القضاة لأعمال لا علاقة لهم بها، معتبراً ذلك ظاهرة سلبية باتت تهدد الشأن القضائي في السعودية، إذ أسهمت في تأخر إنجاز القضايا وهي ظاهرة مرفوضة رسمياً وتتعارض مع الإرادة العليا للدولة في تعيين القضاة. وتساءل: «كيف يتم إلغاء عمل القضاة من أعمالهم الموكلة لهم والالتفاف على المصلحة العامة؟.«

وذكر لـ «الحياة» أمس أن غالبية القضاة يعتبرون معايير إعفاء زملائهم فردية وشخصية وفيها مقاصد خاصة، مؤكداً ضرورة إيجاد حلول لهذه المشكلة التي باتت تعيق العمل القضائي.

يذكر أن المجلس الأعلى للقضاء أصدر في وقت سابق لائحة عمل داخلية تتضمن اختصاص المجلس بالنظر في شؤون القضاة الوظيفية من تعيين وترقية وتأديب وندب وإعارة وتدريب ونقل وإجازة وإنهاء خدمة وغير ذلك وإصدار إجراءات وضوابط لتفريغ القضاة للدراسة، وذلك بناءً على ما تقتضيه المصلحة العامة من وضع ضوابط وإجراءات محددة لتفريغ القضاة للدراسة، ولأهمية ذلك في زيادة تحصيلهم العلمي مع مراعاة مصلحة العمل.

الصريصري: لا تعويضات لملاك عقارات قطار الحرمين قبل انتهاء الحصر

مسارات بديلة لحركة المركبات لضمان عدم تأخر المشروع

المصدر: جريدة الوطن الاثنين٦ صفر ١٤٣٢ هـ - ١٠ يناير ٢٠١١م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=٣٦٨٥٥&CategoryID=٥

جدة :محمد الزايد ٢٠١١-٠١-١٠ ٢:٤٢ AM

أوضح وزير النقل، رئيس مجلس إدارة المؤسسة العامة للخطوط الحديدية الدكتور جبارة الصريصري، أن مشروع قطار الحرمين يسير وفق الخطة الزمنية المحددة، نافيا ما تردد عن تأخر تنفيذ المشروع .

وفيما يتعلق بتعويضات العقارات التي أعلنت الوزارة عن نزع ملكيتها لصالح المشروع، بسبب تعارضها مع خط سير القطار، كشف الوزير عن أن مرحلة حصر هذه العقارات، واستكمال استلام وثائقها، لم تكتمل بعد، وأنها في مراحلها الأخيرة، وأن التعويض سيتم صرفه بعد اكتمال أعمال الحصر .

وأكد حرص وزارة النقل على ضمان انسيابية حركة سير المركبات على طريق الحرمين عبر مسارات بديلة، وأنه تم إعداد خطط تكفل عدم تأثير أعمال المشروع على الحركة المرورية، بالتعاون مع إدارة المرور، مشيدا بالجهود التي تبذلها الجهات المعنية للتعاون المشترك لإنجاح هذا المشروع الحيوي.

ووصف الوزير خلال جولته الميدانية التي شملت مناطق المشروع بجدة أمس، الأعمال التي يتم تنفيذها حاليا في كل من مكة وجدة ورابغ، بأنها تمثل المنعطف الأهم والأصعب في خطة المشروع، لوقوعها في مناطق ذات طبيعة جغرافية متعددة البيئات والتضاريس، إضافة إلى الظروف المناخية والبيئية المحيطة ببيئة العمل.

وشدد على أهمية التعامل بعناية مع الممتلكات الخاصة، وخطوط خدمات الكهرباء والمياه والهاتف، وأنابيب البترول التي تعترض مسار المشروع، حيث يتم العمل على حمايتها، أو ترحيلها، وما يتطلبه ذلك من تنسيق مع الجهات الحكومية والخاصة ذات العلاقة.

وكشف الصريصري عن استعداد الوزارة لافتتاح المرحلة الأولى من مشروع إعادة بناء كوبري مبنى الحجاج بطريق الحرمين، الذي يجري العمل به حاليا، على أن يتم الانتهاء من المرحلة الثانية خلال الشهرين المقبلين.

وحول الاعتراضات التي أبدتها عدة جهات حكومية بجدة على خط سير القطار بالجزيرة الوسطية لطريق الحرمين، وخطورتها على حركة المركبات، أكد أنها ليست اعتراضات بقدر ما هي وجهات نظر، الهدف منها سلامة المشاة، وأن الوزارة شرحت فوائد خطة بناء طريق القطار في موقعه الحالي.

وأوضح أن موازنة الوزارة التي تم اعتمادها للعام الحالي تتضمن عددا من مشاريع الطرق والسكك الحديدية، ومشاريع تطوير شبكات الطرق داخل المدن، مؤكدا وجود الدراسة التي تهدف إلى ربط قطار المشاعر بمشروع قطار الحرمين.

من جانبه، أوضح الرئيس العام للمؤسسة العامة للخطوط الحديدية المهندس عبدالعزيز الحقيل أن الأعمال التي يتم تنفيذها ضمن المرحلة الأولى من مشروع قطار الحرمين، تشمل أعمال تسوية وردم مسار الخط الحديدي، أعمال الحفر، عمليات الردم، القطع الصخري، وإنشاء الجسور والعبارات التي تتطلب دقة عالية في تنفيذها.

وشدد على أن هذه الأعمال يجب أن تتوافق مع متطلبات التصاميم الهندسية للمشروع، وأن فرق الأعمال المنتشرة في المواقع باشرت العمل في تحديد ورسم جسم الخط الحديدي، وإطلاق عمليات إعادة تصميم وإنشاء الجسور الواقعة على طريق الحرمين بما يتناسب مع مسار القطار، والبدء في إعداد كافة الترتيبات الميدانية والنظامية.

وكشف عن أن التصميم الفني لمسار القطار، اشتمل على ١٥٣ جسرا، و٦٤٥ عبارة ذات أحجام مختلفة، وأن المؤسسة مستمرة في التنسيق مع إمارات ومحافظات وأمانات وإدارات مرور المناطق التي يخدمها المشروع، إضافة إلى

المؤسسات الخدمية الأخرى، للعمل على تنفيذ المشروع وفق مواصفات عالية، وإخضاع جميع مراحله إلى مراجعة دقيقة من قبل الاستشاري المشرف على تنفيذه.
وأضاف أنه يجري حاليا الإعداد لترسية مواقع محطات الركاب على مقاولين للعمل على تنفيذها وفق مخطط المشروع، وكذلك تنفيذ عمليات شق مسارات بديلة لتأمين سلامة وسلاسة تدفق السيارات على الطرق التي يعترضها المشروع.
مشاهدات
•شملت الجولة مشروع قطار الحرمين بين مكة المكرمة وجدة، مرورا بطريق الحرمين وانتهاء بموقع محطة الركاب برابغ.
•رافق الوزير في جولته كل من رئيس المؤسسة العامة للخطوط الحديدية المهندس عبدالعزيز الحقيل، وأمين صندوق الاستثمارات العامة منصور الميمان، ووكيل الوزارة للطرق المهندس عبدالله المقبل، ومدير الطرق والنقل بمنطقة المدينة، وعدد من مسؤولي الوزارة.
•استمع الوزير إلى شرح مفصل عن مراحل سير المشروع من المقاول المنفذ "تحالف الراجحي"، وممثل الاستشاري المشرف على المشروع "دارة الهندسة."

بالقلم الأزرق: ممنوع دخول الأمهات مدرسة البنات ولي أمر: من المفترض أن تتابع الأم ابنتها في المدرسة

المصدر: جريدة الوطن الاثنين٦ صفر ١٤٣٢ هـ - ١٠ يناير ٢٠١١م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=٣٦٨٥٤&CategoryID=٥

جدة :براء العتيق ٢٠١١-٠١-١٠ ٢:٤١ AM
منعت إدارة المدرسة الـ ٣٦ الابتدائية للبنات بحي الثغر جنوب محافظة جدة، أمهات الطالبات من دخول المدرسة إلا بعد أن يتم طلب الأمهات للحضور عن طريق الإدارة، حيث وضعت إدارة المدرسة لوحة تحمل قرار المنع بالقرب من جدول مواعيد انصراف الطالبات، عقب الخبر الذي نشرته "الوطن" في عددها ٣٧٥٤ الصادر، أمس، بعنوان "تضارب مواعيد "يربك أولياء أمور طالبات الابتدائية الـ٣٦ بجدة..وأبدى محمد الخضر ولي أمر إحدى الطالبات، استياءه من القرار الجديد الذي يمنع دخول الأمهات للمدرسة إلا في حال طلبتهن الإدارة، متسائلا: كيف لي أن أطمئن على مستوى ابنتي الدراسي ووضعها المدرسي في حال تم منع أمها من الدخول، وهل القرار صادر عن وزارة التعليم أم أنه اجتهاد خاطئ من مديرة المدرسة..وأضاف الخضر "هل هناك ما تخفيه إدارة المدرسة وبسببه جاء هذا القرار أم أنه جاء للرد على الشكوى التي نتجت عن إرباك أولياء الأمور بسبب تغيير مواعيد الانصراف يوميا، مؤكدا أنه لا يبحث عن المشاكل مع إدارة المدرسة وإنما يبحث عن تطبيق النظام وعدم إرهاق أولياء الأمور الذين لديهم مشاكلهم الخاصة وليسوا في صدد البحث عن مشاكل."من جهته، ذكر سليمان خليفة ولي أمر طالبة بالمدرسة، أن جميع المدارس تسمح بدخول الأمهات ومنع الأمهات ليس بالقرار الجيد، فمن المفترض أن تتابع الأم بنتها في المدرسة ليس يوميا لكي لا تتسبب بأي مضايقات للمدرسة وإنما بشكل دوري للاطمئنان على بنتها ووضعها الدراسي، مشيرا إلى أنه سيطلب من زوجته الذهاب للمدرسة اليوم للاطمئنان على مسيرة ابنتها التعليمية..وأوضح، خالد يحيى باخور، أن زوجته اعتادت زيارة المدرسة مرة في الشهر، مستغربا لماذا يجب أن تطلب إدارة المدرسة هذه الزيارة، خلافا لما هو دارج في المدارس الأخرى التي تستطيع الأم زيارة ابنتها والاستفسار من معلماتها عن دراستها وأخلاقها مع زميلاتها ومع باقي المدرسات مما يعود بالنفع للطالبات وللمدرسة بصفة عامة ..وفي الوقت الذي أكد فيه مدير تعليم البنات بجدة أحمد الزهراني، أمس، أنه سيتواصل مع الصحيفة لإبلاغها بتطورات الشكوى، امتنع عن الرد إلا عن طريق استفسار رسمي يرسل على الفاكس، مشيرا إلى أنها تشديدات الوزارة ويجب اتباعها، وعن منع الأمهات من دخول المدارس إلا بطلب من إدارة المدارس استغرب ذلك إلا أنه رفض التعليق إلا عن طريق استفسار رسمي.

القاضي: مهمة "مركز الطفل" التركيز على الحقوق والحماية

كرسي بحثي بالمركز وفروع في محافظات الشرقية

المصدر: جريدة الوطن الاثنين٦ صفر ١٤٣٢ هـ - ١٠ يناير ٢٠١١م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=٣٦٨٤٧&CategoryID=٥

الدمام :عبدالعزيز القو ٢٠١١-٠١-١٠ ٢:٣٩ AM

قال أمين عام جمعية البر بالمنطقة الشرقية الدكتور عبدالله القاضي إن مركز" الأمير جلوي بن عبدالعزيز بن مساعد لتنمية الطفل"، يعتبر إضافة نوعية للجهود التي تقدمها الجمعية لشرائح المجتمع كافة ومنها الطفل، ومقره الرئيس سيكون في مدينة الدمام، وستفتتح له مراكز فرعية في كافة محافظات المنطقة الشرقية.

وأكد القاضي في تصريح خاص إلى "الوطن" أمس أن المركز سيركز على حقوق الأطفال وحمايتهم من سوء المعاملة والإهمال، ووضع حد لاستغلال الأطفال بجميع أشكاله وأساليبه ومصادره بما في ذلك عمالة الأطفال والاستغلال الجنسي وغيرها.

مشيراً أن المركز يتطلع إلى التعاون مع مركز خدمة المجتمع والتعليم المستمر في إحدى جامعات المنطقة في مجال دراسات الطفولة وقضاياها ومشكلاتها، ويطمح لتطوير التعاون مستقبلاً إلى مركزٍ للدراسات والأبحاث، أو كرسي بحثي يعمل على تشجيع الطلاب على الالتحاق بالتخصصات الجامعية ذات الصلة بتربية الأطفال ورعايتهم واكتشاف مواهبهم وتنميتها، إلى جانب إيجاد التخصص ضمن التخصصات الأكاديمية في الكليات الجامعية لتأمين وجود كوادر وطنية مؤهلة من البنين والبنات لرعاية هذه الفئة.

وعن الرؤية المستقبلية لعمل المركز أوضح القاضي أن ذلك ينصب في تنشئة الأطفال نشأة سليمة تجعل منهم أفراداً صالحين لمجتمعهم وتعود بالخير عليهم وعلى أسرهم ووطنهم، إذ سيتم توفير البيئة الملائمة لنمو الطفل بدنياً وعقلياً واجتماعياً، وتنمية شخصية الطفل ومواهبه وقدرته العقلية والبدنية. وأكد القاضي أن هوية المركز ستكون "مركزاً اجتماعياً تربوياً خيرياً ثقافياً ترفيهياً بحثياً"، وتتلخص مهمته في الإشراف والمتابعة والقيام بالأنشطة والبرامج الموجهة للأطفال في المنطقة الشرقية، وتشمل اهتماماته نشر الوعي بحقوق الأطفال التي كفلها الإسلام لهم، إضافة إلى دعم البحوث والدراسات المتعلقة بالأطفال، وحمايتهم من الإساءة والإهمال، والتعريف بالأساليب التربوية للتعامل معهم، مشيراً إلى أن المركز سيقوم بإنشاء مركز لمعلومات الطفولة وسيقوم بإجراء البحوث ذات الصلة، وتوثيق المعلومات المتصلة بالطفولة لتكون مرجعاً للأفراد والأجهزة والمؤسسات، وإعداد البرامج الثقافية الخاصة بالأطفال، وتأليف كتب توعوية وتثقيفية في شؤون الطفولة، وتخصيص مراكز للبرامج الصيفية للأطفال.

تمديد دعم صندوق الموارد للمعلمين والمعلمات من عامين إلى ٥ أعوام

المصدر: جريدة الحياة الاثنين٦ صفر ١٤٣٢ هـ - ١٠ يناير ٢٠١١م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/221810

الرياض - ظافر الشعلان

يتجه صندوق الموارد البشرية «هدف» إلى تمديد إعانات المعلمين والمعلمات في المدارس الأهلية من عامين إلى خمسة أعوام بناء على مطالب لجان التعليم الأهلي في الغرف التجارية الصناعية بالمملكة.

وكشف رئيس لجنة التعليم الأهلي في غرفة تجارة وصناعة الرياض إبراهيم السالم لـ» الحياة» أن الصندوق يعمل على درس الموضوع حالياً بعد أن طرح للنقاش من خلال مستثمرين في التعليم الأهلي، على أن يكون هناك لقاء آخر لوضع الاستراتيجيات والشروط النهائية على التعليم الأهلي وصندوق الموارد البشرية على الطرفين.

وقال: «سيعمل «هدف» من خلال تنظيم جديد على إيداع إعانات المعلمين والمعلمات العاملين في المدارس الأهلية والمقدرة بـ ١٥٠٠ ريال شهرياً في حساباتهم البنكية، بعد أن كان يبعث بالدعم سابقاً إلى إدارات المدارس.. كما ستشمل الإعانات جميع المعلمين والمعلمات المسجلين وغير المسجلين في التأمينات الاجتماعية.»

وأكد أن من ايجابيات هذا التوجه أن يسهم بشكل كبير في استقرار المعلم والمعلمة في العمل التعليم الأهلي، كما يحد من التسرب الذي بات يشكل ظاهرة قلقة للمستثمرين في هذا المجال، لافتاً إلى أن نسبة المعلمين السعوديين العاملين في مدارس أهلية بلغت ٣٥ في المئة، فيما المعلمات السعوديات شكلن ٨٠ في المئة.

يذكر أن الصندوق يهدف إلى دعم جهود تأهيل القوى العاملة الوطنية وتوظيفها في القطاع الخاص، ويعمل على تحقيق أهدافه من خلال تقديم الإعانات من أجل تأهيل القوى العاملة الوطنية وتدريبها وتوظيفها في القطاع الخاص، كما تتضمن أهدافه المشاركة في تكاليف تأهيل القوى العاملة الوطنية وتدريبها على وظائف القطاع الخاص، على أن يحدد مجلس إدارة الصندوق نسبة هذه المشاركة، فيما تدفع النسبة المتبقية من صاحب العمل المستفيد من تأهيل المتدرب، على أن يكون تحمل الصندوق لهذه النسبة لفترة لا تزيد على عامين .

جامعة الملك فيصل تفتتح كليتي حقوق ومجتمع في الأحساء وبقيق

المصدر: جريدة الحياة الاثنين٦ صفر ١٤٣٢ هـ - ١٠ يناير ٢٠١١م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/221673

الأحساء – حسن البقشي

كشف مدير جامعة الملك فيصل الدكتور يوسف الجندان، عن موافقة المقام السامي، على افتتاح كلية الحقوق في الأحساء، وكلية المجتمع في محافظة بقيق. وأوضح خلال حفلة تعريفية للخطة الإستراتيجية للجامعة، للسنوات الخمس المقبلة، ان «الجامعة تقدم برامج جامعية ودراسات عليا في تخصصات متعددة. كما تحتضن سبعة مراكز بحثية، إضافة إلى مستشفى تعليمي قيد الإنشاء. فيما بلغ عدد طلابها في نهاية العام ٢٠١٠، نحو ٥٠ ألف طالب وطالبة (انتظام وتعليم عن بعد). ويتخرج منهم سنوياً أكثر من ثلاثة آلاف طالب وطالبة (انتظام). وبدأت الجامعة في بناء مدينة جديدة، تتضمن قسمين منفصلين ومتكاملين، أحدهما للطلاب وآخر للطالبات.«

وأوضح الجندان، ان «الجامعة ستوظف متخصصين، من المواطنين والوافدين، كأعضاء هيئة تدريس وباحثين وإداريين، إضافة إلى عدد كبير من التقنيين والموظفين المساندين، ما يجعلها من أكبر المؤسسات في المنطقة الشرقية، واكبر مؤسسة في الأحساء، لناحية عدد الموظفين. وبفضل التقنية المتوافرة في الجامعة وانفتاحها العالمي؛ تمكنت من أن تأخذ مكانها في التعليم العالي والتدريب، وتطوير المهنيين وتأهيلهم لسوق العمل»، لافتاً إلى أهمية «التعاون الوثيق بين «أرامكو السعودية «والجامعة، في مجال تبادل الخبرات، وبخاصة فيما يخدم خطط الجامعة المستقبلية». وأشار إلى ان إنجاز الخطة الإستراتيجية «تطلب جهداً كبيراً قارب سنة ونيفاً، من جميع فريق العمل»، مضيفاً أنه «من دون خطط واضحة ومنهجية سنكون عاجزين عن تحقيق النجاح .«بدوره، أبان وكيل الجامعة للدراسات والتطوير وخدمة المجتمع الدكتور أحمد الشعيبي، ان «الجامعة تتطلع في رؤيتها إلى ان تكون إحدى الجامعات الرائدة في الشراكة المجتمعية، من خلال التميز في التعليم والبحث العلمي والقيادة. فيما رسالتها خدمة المجتمع، من خلال التميز في التعليم والتعلم والبحث العلمي الرصين المتصل في قضايا المجتمع، وتوفير فرص التعلم المستمر، والإدارة الفعالة والكفوءة، وتطوير القيادة والشراكة المجتمعية لتحقيق الإثراء المتبادل، وتقديم التعلم والتعليم المتميزين، وتطوير القيادة، وتفعيل الشراكة بين الجامعة والمجتمع، لتحقيق الإثراء المتبادل.«

وذكر وكيل وزارة التعليم العالي للتخطيط والمعلومات الدكتور عبد القادر الفنتوخ، ان هذه الإستراتيجية للخطط المستقبلية «ستظهر تأثيرها في المستقبل، من خلال التغير والتطوير، ومواجهة التحديات الصعبة». واعتبر افتتاح وتفعيل مكتب الخطط الإستراتيجية في الجامعة «من الضروريات المهمة حالياً، وذلك لتحقيق الأهداف ومواءمة البرامج والخطط التي قد تتغير لتتناسب مع أهداف وتطلعات المجتمع ومواكبة تطلعات القيادة المبنية على المعرفة»، مشيراً إلى ان برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث، «أرسل أكثر من ١١٠ آلاف طالب وطالبة، إلى أكثر من ٦٩ دولة، للتعرف على الثقافات العالمية المختلفة، وربطهم إلكترونياً مع جامعاتهم». وقال: «إن كان هناك تطلع للتركيز على عدد من الدول الأوروبية، فذلك للاستفادة من الخبرات الكبيرة التي يستفيد منها هذا الوطن.«

وأردف الفنتوخ، ان «وزارة التعليم العالي ساهمت بخبراتها في وضع الخطط المستقبلية لعدد من الجامعات الناشئة»، لافتاً إلى اعتماد الوزارة إنشاء «مرصد التعليم العالي، لرصد الحراك الأكاديمي والتكنولوجي، واحتساب المؤشرات العالمية، لإجراء مقارنات بين التعليم المطور والاستفادة من خبرات الجامعات العالمية». وأكد أن هناك «حاجة ماسة لمكتب للإستراتيجية، لقياس ما يتحقق من أهداف. وإن أي خطة قابلة للتغيير لتوجيه المشاريع إلى الشكل الذي يتناسب معها»، مؤكداً أن «الحراك العلمي للجامعات السعودية متفوق ومتطور باستمرار.«

أسرة فتاة البئر ترفض انتشالها بـ الخطاف خوفا من تمزيق جثتها

المصدر: جريدة المدينة الاثنين٦ صفر ١٤٣٢ هـ - ١٠ يناير ٢٠١١م العدد ١٧٤٢٨
http://www.al-madina.com/node/٢٨٢٧٦٩

شويمان العتيبي - ظلم

رفض الدفاع المدني وأسرة «فتاة البئر» الفكرة التي طرحتها شركة ارامكو بانتشال جثمان الفتاة عن طريق "الخطاف" ، وذلك خوفا من تمزيق جثمان الفتاة التي استمرت محاولات انتشالها من البئر لليوم الثامن على التوالي . وطلبت أسرة الفتاة من الدفاع المدني انتشال الجثة سليمة وهو ما يتماشى مع استمرار حفر بئر موازٍ حيث وصلت عمليات الحفر الى ٢٥ مترا تحت الارض حتى يوم أمس . واشرف اللواء عادل زمزمي مدير عام الدفاع المدني بمنطقة مكة المكرمة اشرف لليوم الثاني على عمليات الحفر الجارية بالبئر الجديدة عن طريق الشركة العالمية التي واصلت الحفر بعد تجاوزها الصخور الصلبة . فيما اكد الناطق الاعلامي بالدفاع المدني بالطائف المقدم خالد القحطاني انه تم تجاوز عقبة الصخور وقال ان المعدات كانت قد واجهت عقبة تكمن في جلمود صخري قوي تم تجاوزها واستمرت عمليات الحفر وتم تجاوز ٢٥ متراً حتى ظهر امس الاحد. من جانبها توقعت مصادر مطلعة لـ"المدينة" استمرار عمليات الحفر الى يومين قادمين نتيجة صعوبة ووعورة تضاريس المنطقة واشارت المصادر الى ان الدفاع المدني يامل انهاء عمليات الحفر من اجل انزال الغواصين لقاع البئر وحفر خندق للبئر المجاورة من اجل استخراج الفتاة. هذا ولا تزال اسرة الفتاة وسكان شمال الطائف يترقبون ما تسفر عنه محاولات الدفاع المدني والشركة العالمية خاصة مع مرور ٨ ايام على سقوط الفتاة دون ان يتم الوصول لها. وبدأت الآبار الارتوازية تشكل مصدر قلق وخوف للكثيرين من سكان المنطقة الذين لجأ العديد منهم الى طمرها بعد الحادثة خوفاً من سقوط احد داخلها. و تألم العديد من الاهالي من الحادثة وباتوا يترقبون نتائج المحاولات الجارية بالموقع لمعرفة مصير الفتاة التي تضاءل امل بقائها على قيد الحياة. فيما لاتزال جوالات المسؤولين واقارب الفتاة والاعلاميين تتلقى سيل من الاستسفارات والاتصالات حول الحادثة التي اصبحت الشغل الشاغل لسكان الطائف والمناطق الشمالية.

وقد زار الموقع عدد من المتطوعين من عدة جهات بينهم خبراء في مجال الحوادث وآخرين غواصين من خلال تقديم الافكار والاستعداد بالتطوع للمشاركة في انتشال الفتاة ولكن المتطوعين اصطدموا بعد الوقوف على الموقع بصعوبة الحادثة نتيجة ضيق البئر وصعوبة تضاريس المنطقة.

٤٠٠طلب انتظار منذ سنوات..

معوقون سمعياً أعيتهم مماطلة الاجتماعية وينتظرون السماعات

المصدر: جريدة الرياض الاثنين٦ صفر ١٤٣٢ هـ - ١٠ يناير ٢٠١١م العدد ١٥٥٤٠
http://www.alriyadh.com/١٠/٠١/٢٠١١/article٥٩٣٣٩٦.html

النعيرية، تقرير – فايز الذويب

ينتظر أكثر من ٤٠٠ معوق سمعياً في المنطقة الشرقية صرف "المعينات السمعية "لهم، حيث شكوا من تأخر فرع وزارة الشؤون الاجتماعية بالمنطقة في صرف السماعات الطبية، والذي امتد أكثر من عام، مشيرين إلى طول قائمة الانتظار للمعوقين الذين يحتاجون لمثل هذه الاجهزة، حيث أن مايخصص من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية للمنطقة الشرقية لا يكفي لتغطية تلك القائمة التي تزداد سنوياً من المحتاجين، مبقين على عدد من المواطنين المستحقين للصرف إلى أعوام مقبلة، ممايزيد في معاناتهم وذويهم؛ بسبب عدم التغطية الكامله لقائمة الانتظار .

ويقول "فيصل الغامدي" -من الدمام-: "لدى ابني إعاقة سمعية شديدة، وهو الآن يستخدم المعينات السمعية للتواصل مع الاخرين، وهو الآن في الصف الثالث الابتدائي، ولكن السماعات أصبحت قديمة جداً، وكثرت اعطالها، حيث تحتاج لصيانة مستمرة، وتقدمت بطلب صرف سماعات جديدة الى فرع وزارة الشؤون الاجتماعية بالمنطقة الشرقية منذ أكثر من عام، وذلك بعد أن تعطلت احدى السماعات واصبح الطفل يذهب للمدرسة بسماعة واحدة، كما اصبحت تستهلك مبالغ كبيرة لصيانتها؛ بسبب كثرة اعطالها المستمرة، ولازلت أنتظر صرف السماعات الجديده منذ ذلك الوقت، وعند كل مراجعة الشؤون الاجتماعية يفيدونني بعدم وجود ميزانية للصرف، وأن المشكلة ليست لديهم، بل إن الصرف تأخر من قبل الوزارة وانه لم تتوفر لديهم حتى الآن ."

وأوضح "سعيد ال سعيد" -من صفوى- قائلاً:"لقد قمت بطلب صرف سماعات طبية لأختي التي تعاني من الضعف السمعي منذ شهر رجب العام الماضي، ولم يصرف لها حتى الآن مع حاجتها الماسة لاستخدامها، مطالباً الوزارة بالنظر في معاناتنا، ووضع حلول لعملية تأخر الصرف لفترات طويلة، وتأمين العدد الكافي من السماعات المخصصه للمنطقة .

وتقول "أم اسامة" من محافظة النعيرية يحتاج ابني البالغ ست سنوات للبس السماعات الطبية بشكل دائم، حيث ان السمع لديه ضعيف جداً، وقد صرف له سماعات من قبل الوزارة قبل أكثر من ثلاث سنوات، وأصبحت السماعات الآن قديمة، ولا يستفيد ابني منها بشكل جيد، كما انها كثرت اعطالها واصبحت تكلفنا مبالغ كبيرة لصيانتها؛ فقدمنا طلب صرف سماعات جديدة من فرع وزارة الشؤون الاجتماعية بالشرقية منذ وقت طويل، ولكن لازلنا ننتظر الوعود منذ ذلك الوقت، ففي كل مرة نتكبد عناء السفر حيث نقطع ٤٥٠ كليومترا ذهاباً واياباً لفرع الوزارة ولا نجد الا الوعود في مرات مقبلة.

الوعي يصنع بدائل الفرح في كل مكان!

لماذا تتحول أفراحنا إلى أزمات تنتهي بتنفيذ أحكام السجن والجلد على مثيري الشغب؟

المصدر: جريدة الرياض الاثنين٦ صفر ١٤٣٢ هـ - ١٠ يناير ٢٠١١م العدد ١٥٥٤٠
http://www.alriyadh.com/١٠/٠١/٢٠١١/article٥٩٣٣٨٧.html

جدة - منى الحيدري

الفرح.. هو العنوان الرئيسي للتعبير عن أي مناسبة تحقق فيها إنجاز يستدعي التعبير عن مظاهر الإحساس بالسعادة، حيث تُعد المناسبات الشخصية والوطنية والرياضية فرصة لممارسة حالات الفرح بشكل عملي ملموس، الأمر الذي يندرج تحتها احترام الحق العام والذوق، وقبل ذلك الارتكاز على منظومة قيم المجتمع، لنقل صور صادقة لأي مناسبة مرتبطة بدلالاتها وبمفهومها الحقيقي، وهنا تبرز عدة أسئلة: كيف ولماذا تتحول أفراحنا العامة إلى أزمات تؤدي إلى تنفيذ أحكام بالسجن والجلد العام على محدثي الشغب؟، وما هو مفهوم ثقافة الفرح لدينا؟ .

لماذا ارتبط المفهوم لدى عدد غير قليل من شبابنا بأن أي احتفال لأي مناسبة ليس سوى تصرفات مقيتة ورقص وهيجان شبابي في شوارعنا؟، الأمر الذي يصل به الحال أحياناً إلى التحطيم والتكسير والسرقة والعبث حتى في وضح النهار .

يقول الشاب "علي القاسمي": سأكون صريحاً حد عشقي لكل نسمة هواء أو ذرة تراب تنتمي لوطني، مضيفاً: "أشعر بالألم حين يحتفل الشباب الطائش راقصاً مائلاً فوضوياً مخرباً غائباً عن الوعي، مهشماً كل ما سهل الوصول إليه، ألم مستتر يجب أن يقف أمامه الكل حتى لا تتحول المناسبات الوطنية إلى ما يشبه المأساة، ولكي نحصل على يوم وطني بالمعنى المتكامل الشامل، يتعمق في الأدمغة ويرسخ بالقلوب ."

وتحدث الشاب "خالد فرحان" قائلاً: ينبغي على كل شاب تفهم نوعية كل مناسبة، فمثلاً ليس الاحتفال بمناسبة يوم الوطن كمثل الاحتفال بمناسبة فوز فريق ما أو منتخب!، مضيفاً أنه يجب أن تتفق التصرفات مع عادات وقيم المجتمع المسلم، مشيراً إلى أن الواضح هو وجود خطأ في مفهوم هذه الاحتفالات وكيفية التصرف فيها، وهذا يأتي من تشوش مفهوم الاحتفال لدى الشباب، وما يستقيه من أسرته حول شكل الفرح، والذي غالباً ما يكون مشوشاً بدوره، فهو لا يعرف كيف يعبر عن فرحته، ويرى أن يثبت أنه سعيد عبر تصرفات غريبة فيها مبالغات غير مقبولة، ذاكراً أن المؤسسات التعليمية والاجتماعية لها دور أيضاً في تشويش صورة التعبير عن الفرح، حيث أنها في التوجيهات العامة لا تخرج عن المطالبة بالرزانة والاعتدال والوقار، الأمر الذي لا يعبر عن الفرح ولا يرضي الشباب، ولا يستجيب للانفعال الطبيعي ويكبته، لذا فالشباب يجتهد وهو يخطئ كثيراً حين يفعل، مبيناً أن ما وقع في مدينة الخبر، وأيضاً الكثير من مدن وطننا من تصرفات بعض الشباب، لم تكن ذات ذوق ولم تعترف بحق عام أو خاص ولا بقوانين هذا البلد، وهذا خلل يجب مراعاته وبناء دراسات حوله لنتعدى أزمة ثقافة مثل هذه الاحتفالات .

ويرى الشاب "أحمد السلمان" وجود خلل أو نقص ما في ثقافة الفرح وما يتبعه من احتفالات أو تصرفات، فلدى الكثير الآن تحفظ ما حول ثقافة الفرح والاحتفال، يُسوّغه البعض بمبررات معينة، ناصحاً أهل الدراسات الاجتماعية بتلمس هذه الأزمة، حيث الفرح والاحتفال طبيعة بشرية، وأي كبت لها سيؤدي حتماً إلى مثل ما ظهر في يوم "الوطن"، اليوم الذي أصبح -وللأسف- متنفساً لكثير من الشباب لفضفضة مشاعره المتكدسة، بجهل تام في كيفية التعبير عن الفرح وحدوده .

وتُعد إثارة الشغب في الاحتفالات العامة تندرج تحت الاعتداء على الممتلكات والأرواح، لذا يبقى على الجهاز الأمني مسؤولية منع مثل هذه الممارسات وإيقافها قبل أن تستفحل، وحول كيفية تعامل الأمن مع مثل هذه التجاوزات، يوضح العقيد "مسفر الجعيد" الناطق الإعلامي في شرطة جدة أن مهمة رجال الأمن في المستوى الأول المحافظة على الأمن والنظام في أي مجال، وعندما نتحدث عن مناسبات مثل اليوم الوطني فإننا نتحدث عن خطط استباقية معدة من قبل إدارة

الأمن الوقائي، وهي تتضمن مواقع الاحتفال المعروفة دائماً بكثرة التجمعات، خصوصاً الشبابية منها، لافتاً إلى أن الهدف من ذلك الحفاظ على الأمن والنظام، فمتى ما خرج الأشخاص عنها، فإن رجال الأمن لديهم التوجيهات بالقبض عليهم والسيطرة على الموقع، وهذا ما يعمل به في جميع المناسبات .

د.سهيلة: هناك فارق بين احتفالات مفتوحة للبنين في المدارس و تضييق على الفتيات

المصدر: جريدة الرياض الاثنين٦ صفر ١٤٣٢ هـ - ١٠ يناير ٢٠١١م العدد ١٥٥٤٠
http://www.alriyadh.com/2011/01/10/article593390.html

الرياض - سلوى العمران

في جميع ثقافات العالم لا تجد ثقافة تضيّق مساحة الفرح، وتجرم وتعيب الانفتاح على الترفيه، وصناعة الفرح كما هي في مجتمعنا .

وتؤكد «د.سهيلة زين العابدين» -الكاتبة والباحثة في مجال الدراسات الإسلامية- أن الإسلام وازن بين تلبية حاجات الجسد والروح، بين المادة كمشبعة لاحتياجات البشر الجسدية والأكل والشرب والجنس والمال، والروح بوصفها مشبعة للحاجات التعبدية والنفسية، على أن يكون الإشباع لاحتياجات الجسد في حدود القنوات الشرعية، بحيث لا يغلب أحدهما على الآخر كما في الثقافات الأخرى، مضيفةً أن الإسلام يدعو إلى الترويح عن النفس، يقول تبارك وتعالى: «وابتغ فيما أتاك الله الدار الآخرة ولا تنس نصيبك من الدنيا»، وهي آية وأمر إلهي بالموازنة بين إشباع احتياجات الدنيا والآخرة، بما شرعه الله لنا من أحكام تنظم وتعين المسلم على أداء ما عليه من واجبات، والاستمتاع بما أباحه له الإسلام من رخص في حدود الشرع الإسلامي .

واستشهدت «د.سهيلة» بمواقف للرسول صلى الله عليه وسلم، حينما حمل عائشة رضي الله عنها على كتفيه لتشاهد الأحباش وهم يرقصون في الحرم، وأنه صلى الله عليه وسلم في مواقف ضحك فيها حتى بانت «نواجذه»، وأنه من قال: «خيركم خيركم لأهله»، والخيرية تحمل في معناها الملاطفة والعشرة الحسنة، وهو صلى الله عليه و سلم من قال: «تبسمك في وجه أخيك صدقة»، مشيرة إلى أن ما نحن عليه من تشدد على أنفسنا وأهلنا وتضييق، ليس له أصل في الإسلام، إنما جاء من ضعفنا وعهود الانحطاط التي مرت بها الأمة، اضف إلى ذلك عصور الاحتلال التي خلقت الحزن وضيقت مساحات الفرح في قلوب المسلمين، ثم حالة التشدد التي ظهرت على كثير من سلوكيات الدعاة والداعيات، حتى أن كثيراً منهم في مجالسهم يذكرون الناس ويرهبونهم بالقبر وأهوال القيامة، ويفرحهم أن يصل تأثر الناس حد البكاء، مؤكدةً أن هذا ليس من الإسلام في شيء، بل هذا ما أنشأ جيلاً متشدداً على نفسه وأهله ومجتمعه، حتى ترك انطباعاً لدى الناس حول المسلم الملتزم بأنه «عابس»، لا تعرف الابتسامة والضحك طريقاً إلى قلبه، متسائلةً: هل كان الرسول صلى الله عليه وسلم أو الخلفاء من بعده وصحابته هكذا؟، موضحةً أن سيرة الرسول صلى الله عليه وسلم حافلة بالمواقف التي جعلت منه رمزاً للإسلام، وللدخول في الدين الإسلامي كما لم تحققه سائر الديانات .

واستنكرت «د.سهيلة» تصرفات بعض المتشددين في مواقف لا تمت للإسلام بصلة، والتي تكشف عن حالة التضييق التي تمارس على الفرد بصفة عامة والمرأة بصفة خاصة، ومنها التضييق عليهن في الأماكن العامة وفي صالات الأفراح، ذاكرةً أن التضييق طال العلم، حيث التضييق على إقامة حفلات النجاح المدرسية للطالبات، والرحلات الترفيهية لطالبات المرحلة الجامعية، ومنع ممارسة الرياضة، بينما هي متاحة للطلاب، وهي قبل كل شيء جزء من المادة العلمية، مشيرةً إلى أنه يلاحظ دائماً صغر حجم الأماكن المخصصة للنساء في المساجد والدوائر الحكومية وكثير من الأماكن الترفيهية، ليس ذلك فحسب بل إن مساحة الترفيه ضيقة جداً، حتى أن ردة الفعل تجاه الاحتفالات لدى الشباب تكشف عن تصرفات غير لائقة، وما ذلك إلا بسبب التضييق والمنع اللذين يشعر بهما الناس، وخاصة الشباب والشابات و اللذين يكشفان عن حالة الكبت الذي يعانونه.

افتتاح ندوة استراتيجية الأمن الفكري بالرياض اليوم

المصدر: جريدة المدينة الاثنين٦ صفر ١٤٣٢ هـ - ١٠ يناير ٢٠١١م العدد ١٧٤٢٨
http://www.al-madina.com/node/٢٨٢٨٠٤

فهد الرشيد - الرياض

يفتتح المدير العام للتربية والتعليم بمنطقة الرياض للبنين الدكتور عبدالعزيز بن محمد الدبيان برنامج الاجتماع الثالث لمديري أندية الطلاب الثقافية بجميع إدارات التربية والتعليم بالمملكة وندوة (الإستراتيجية الثقافية الوطنية للأمن الفكري) والذي ينظمها قسم النشاط الثقافي الإدارة العامة للتربية والتعليم بمنطقة الرياض للبنين اليوم الاثنين ١٤٣٢/٢/٦هـ ويستمر لمدة ثلاثة ايام بفندق جولدن توليب الناصرية.

وأوضح رئيس النشاط الثقافي بالإدارة عبدالله الشهري ان ندوة) الإستراتيجية الثقافية الوطنية للأمن الفكري) يشترك فيها كل من الدكتور فهد السلطان نائب الأمين العام لمركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني و الدكتور عبدالرحمن بن عبدالعزيز الهدلق مدير عام ادارة الامن الفكري بوزارة الداخلية والاستاذ احمد بن محمد شبير مشرف عام الاندية الثقافية بوزارة التربية والتعليم الى جانب عرض و مناقشة لاوراق العمل المقدمة من ادارات التربية والتعليم بمناطق ومحافظات المملكة عن استراتيجية الامن الفكري.

و اشار الى ان هذه البرنامج يهدف الى الارتقاء بعمل الاندية الادبية الطلابية وتطوير عملها. من خلال الاوراق العلمية المقدمة من مديري الاندية الطلابية المشاركين في اللقاء ومنها (الخطة المشتركة لأندية الطلاب الثقافية) المقدمة من الادارة العامة للتربية والتعليم بالعاصمة المقدسة، والورقة العلمية الثانية بعنوان (الإطار المنظم لمسابقة المهارات اللغوية (المقدمة من الادارة العامة للتربية والتعليم بمنطقة جازان، والورقة العلمية الثالثة بعنوان (تطوير الملتقيات الحوارية الثقافية) المقدمة من الإدارة العامة للتربية والتعليم بالمنطقة الشرقية.

تعذيب أب لرضيعه يترك إعاقة أبدية وشللا رباعيا

الادعاء العام تحقق والأم تطلقت والأطباء: رمي بالطفل عدة مرات على أجسام صلبة

المصدر: جريدة الوطن الاثنين٦ صفر ١٤٣٢ هـ - ١٠ يناير ٢٠١١م
http://www.alwatan.com.sa/Dialogue/News_Detail.aspx?ArticleID=٣٦٨٧٦&CategoryID=٤

جدة :نسرين نجم الدين ٢٠١١-٠١-١٠ ٦:٠٨ AM

ليست تربية تلك التي خضع لها رضيع سعودي في جدة قبل أشهر، حين أخذه الأطباء من يدي والده مشلولاً ومنكلاً به إلى غرفة العمليات لينقذوه من تعذيب بدا ضد مجهول أول الأمر. لكن التفاصيل التي تكشفت لاحقا فاجأتهم والأدلة تخبرهم أن الجسد الغض للمولود ذي الستة أسابيع، كان مسرحا لمعركة عنف بطلها والده الذي تمشى بالضرب من أخمص قدمي رضيعه حتى جلدة رأسه، فصار "عبدالله" ذو الشعر الطفولي والعينين البريئتين وذاك اللون العذب.. مربوطا إلى سريره مدى العمر.

بداية مأساوية

بدأت القصة حين أودع أب سعودي بجدة طفله ذا الستة أسابيع في مستشفى خاص ليعالجه، وحمل رضيعه وقتها إلى الأطباء بقدمين غضتين مكسورتين، وبرأس شج ضربا وعين تنزف دماً. وادعى والده حينها في أبريل ٢٠١٠، أنه حادث عرضي. لكن التحقيقات التي تبعت شكوك الأطباء كشفت لاحقا عن تعذيب لاقاه الرضيع (عبدالله (بسياط والده وأنهت حياته مشلولا ومعاقا ذهنيا، وساقت والده لاحقاً إلى قاعة المحكمة متهما بتعذيب طفله حتى سلبه الحياة السليمة التي ولد عليها.

وبدأت تتكشف في ٨ أبريل ٢٠١٠، فصول مثيرة لقصة التعذيب تلك بعد أن عاشت حبيسة جدران منزله، إذ لاحظ أطباء في مستشفى خاص أن رضيعا يرقد أمامهم بدا منكلاً به ومشوهاً، في حين يقول والده إنه سقط عرضيا فأصيب بذلك. كان الرضيع وقتها فاقدا للوعي ومتشنجا، مثقلاً بكدمات على الرأس والوجه والصدر والكتف. عينه اليسرى منتفخة، ودماغه متورم بالكامل ،حسب الأشعة. لم يتأخر الأطباء، وأخذوه سريعا إلى غرفة العمليات واستأصلوا جزءا من عظمة الجمجمة لينقذوه.

وحين أراد الأطباء الاستمرار في علاجه، تذرع الأب بضيق يده، فحولوه إلى مدينة الملك عبد العزيز الطبية بالحرس الوطني وهناك بدأ الأب يتحول شيئا فشيئا إلى متهم بتعذيب طفله، والأسباب.. مجهولة.

دخل عبدالله إلى المدينة الطبية في حال يرثى لها بتاريخ ١٤ أبريل ٢٠١٠. ودفعت إصاباته البليغة وغير المعهودة بالأطباء إلى الاشتباه بأنهم أمام حالة تعذيب. وسريعا أبلغوا مركز حماية الطفل من العنف الأسري بالمدينة الطبية، والتي لم تقتنع بما أورده والد الطفل من قصة حول إصابات الرضيع كونها لا تتناسب مع الإصابات الظاهرة عليه، وخصوصا أن والدته لم تكن معه لحظة تعرضه لهذه الإصابات، والتي نفت علمها بمسببات ما وصل إليه رضيعها .

وجهت اللجنة خطابا بمرئياتها إلى الشرطة، وأشارت فيه لحالة الطفل مرفقة به التقارير اللازمة. ولاحقا أحيل ملف القضية كاملا لهيئة التحقيق والادعاء العام بجدة، والتي رفعت مطالبتها بمحاسبة المتسبب في العنف الذي تعرض له الطفل الرضيع.

لماذا عُذب؟

قالت أم الطفل السعودية في شكوى تقدمت بها إلى شرطة السامر "إنني عانيت من تصرفات هذا الرجل المتقلبة، وصبرت لعل الله يهديه، وحملت بطفلي لعله يكون خيرا لنا، إلا أن معاملته لي زادت سوءا وإهانة."

وأضافت "لكن لم يخطر لي أبدا أن أبا يمكنه أن يؤذي ابنه بالطرق الوحشية هذه رغم كل ما ألاحظه ولا أصدق نفسي ولا عيني، حيث إنه ضللني مرات ومرات بأسباب الإصابات، إلى أن شاهدته بعيني يعتدي على طفلي ويجر رجليه إلى أن كسر له الحوض، وكسر رجليه وإحدى ذراعيه، ثم ضربني وخنقني."
وكشفت في خطابها الباكي عن أن زوجها اعترف لها لاحقا أنه السبب في إصابات رضيعها المتكررة ووصوله إلى أسرة المستشفى معاقا.
وعن بداية القصة، قالت: كانت بعد أسبوع من الولادة حين ضربه على وجهه، وعند استيقاظي من النوم لاحظت النزيف حول العين والكدمات. وعندما سألته قال لي: إنه سقط منه فجأة. وبعد عشرة أيام فوجئت برضيعها يئن والثلج حول رأسه، فسألته عن السبب مرة أخرى، فقال "إن الطفل مصاب بسخونة عالية."
وأضافت "صدقته لأنه والده، ولم يخطر ببالي أنه السبب إلا عندما ارتبك أمام المحققين في المستشفى وتحدث عن أمور تضاربت لاحقا مع الحقائق التي تكشفت للمحققين."
ولأيام بقيت الأم المكلومة تعيش الرعب من زوجها، وتخاف أن تلحق برضيعها إلى أسرة المستشفى معذبة ومنكلا بها. وتقول" هددني بضرورة الكتمان وإلا قتلني وعندها أيقنت أنه المتسبب في ما أصاب ابني. فطلبت منه زيارة أهلي وهناك أخبرتهم بما حدث، وبقيت لديهم ورفعت عليه قضية طلاق، وقد أنصفني القضاء وكان لي ما أردت، إلا أنني لا أعلم عن حق طفلي المعذب ومن يتحمل تكاليف علاجه، ومن يتحمل ما حدث له، وهل هناك أطفال آخرون صاروا ضحايا لمثل هذا الأب المعذب لأطفاله."
موقف الأطباء
من جهتها أكدت استشارية الأطفال في مدينة الملك عبدالعزيز الطبية بالحرس الوطني بجدة، والمشرفة على حالة الرضيع الدكتورة سارا عابد أن فريق الحماية أجرى عدة تحقيقات حول الحالة وأثبت تعرضه لـ"متلازمة الطفل المهزوز" وهي أشد حالة عنف يتعرض لها الأطفال.
وعند بدايات اكتشافهم للحادثة قالت إن المستشفى استقبل رضيعا بعمر شهر ونصف بعد تحويله من مستشفى خاص، وذكر تقريره وقتها أن الطفل وصلهم في حالة تشنج وإغماء وتورم ونزيف في الدماغ، وأجريت له عملية جراحية طارئة في المخ.
وأضافت: فور وصوله للمدينة الطبية، استقبله فريق الطوارئ ووضع في العناية المركزة لمتابعة حالته، وبعد عدة إجراءات طبية استقرت حالته، وزالت مرحلة الخطر. وأشارت عابد إلى أن فريق الحماية بدأ سريعا بمعاينة حالة الطفل وأسباب الإصابات التي تضمنت كدمات شديدة وكسوراً في الأضلاع ونزيفاً في قاع العين اليسرى إضافة إلى نزيف وتهتك في جهتي الدماغ، مما أثبت إصابة الطفل بمتلازمة الطفل المهزوز.
وأوضحت عابد أن الفريق سرعان ما اشتبه في والد الرضيع، خصوصا بعدما أفاد بأن سبب الإصابة هو سقوط ابنه على الأرض بينما كان يحمله على يديه. وقالت إن دراسات علمية تكشف أن سقوط الطفل على الأرض لا يعرضه لكل هذه الإصابات الخطيرة، إلا في حالتين: إما حادث سيارة أو عنف شديد من قبل شخص بالغ، ومشيرة إلى أن الأطباء توقعوا وقتها أن الطفل تعرض لهز عنيف ثم رمي به عدة مرات في جهة صلبة.
وعن حالة الرضيع في الوقت الراهن، أكدت عابد أنه لن تكون لديه فرصة ليكون طفلا طبيعيا إذ إنه يعاني من تشنجات وتأخر في النمو إضافة إلى شلل رباعي، مشيرة إلى أن الاحتمال الأكبر أن تكون إعاقته أبدية، كما سيواجه أيضا مشاكل في التأخر في الذكاء.
موقف القانون
وعلمت " الوطن" من مصادر مطلعة أن التحقيقات التي أجرتها هيئة التحقيق والادعاء العام أثبتت أن الأب هو المتسبب في العنف ضد الطفل، وأنه سجل اعترافاته في محاضر التحقيق مقرا بتسببه في أغلب إصابات الطفل بينما نفى بعضها لكنه أنكر تعمده في ذلك. كما سجل اعترافه بضرب والدة الطفل سابقا.
وعلى ضوء اعترافه أوقفت الهيئة الأب، وأحيل ملف الاتهام للمحكمة الجزئية للفصل فيها بالوجه الشرعي، في حين أشارت المصادر إلى أن الأم تنازلت عن حقها الخاص لقاء ضرب الزوج لها رغبة منها في الخلاص منه كونها لا تأمنه على حياة طفلها وحياتها -كما ذكرت.-
ودعا مصدر قانوني مطلع تحدث إلى "الوطن "الجهات الرسمية والمدارس والمستشفيات إلى عدم التهاون عند علمهم بوجود أي مشكلة من هذا النوع وإبلاغ الجهات المختصة بذلك، كما دعا الجهات الأمنية إلى الحزم مع هؤلاء بما يضع حدا للعنف ضد الأطفال، وتجريم المعنفين واتخاذ الإجراءات الكفيلة بردعهم للحد من تكرار مثل هذه الحالات المؤسفة.

واليوم يرابط عبدالله في مواعيد متواصلة مع مدينة الملك عبدالعزيز الطبية، ويعيش ساكنا في منزل أمه، التي تنتظر أملا بعودته معافى كما ولدته، ولكن حديث الأطباء لا يبشرها بخير بعد أن قيدت يداه وقدماه بشلل رباعي، وتأخر في النمو سنوات عما كان.

إجبار الزوجة على الإنفاق يتنافى مع مفهوم الرجولة

أزواج يأخذون قروضا بنكية ويدفعون الزوجات لتسديدها

المصدر: جريدة الوطن الاثنين٦ صفر ١٤٣٢ هـ - ١٠ يناير ٢٠١١م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=٣٦٨٠٦&CategoryID=٣

الرياض :وفاء أحمد ٢٠١١-٠١-١٠ ٢:٢٠ AM

زوجات يعملن، أزواج يستمتعون بإنفاق زوجاتهم عليهم، بل يبحث البعض عن الزوجة العاملة التي تزيد فرصة زواجها عن المرأة غير العاملة، طمعا في راتبها، فظاهرهن موظفات، محسودات على الوظيفة، لكن ما خفي خلف جدران البيوت المغلقة يشي بالكثير من المشاكل التي تتعرض لها الزوجات من قبل أزواجهن بالإجبار على الإنفاق وتسديد فواتير الأزواج، وقصصهن كثيرة.

نماذج الزوجات المجبورات على الإنفاق كثيرة، أم عثمان التي تعمل مدرسة في إحدى مدارس الرياض، نموذج ضمن المجبورات على الإنفاق، لكن زوجها يحتال عليها إذ إنه ـ حسب قولها ـ لا يطلب منها بشكل مباشر، لكنه يأخذ قروضا بنكية، ويتركها لها لتسددها ويصدر بطاقات فيزا، ويستهلكها ثم يخبرها لكي تسددها هي أو يهددها بأنه سيضطر إلى الدخول في دائرة الربا من فوائد تلك البطاقات، وتقول أم عثمان: "إنني لا أرضى أن يدخل بيتي مال حرام أبدا أو نتعامل به بأي شكل من الأشكال، ولا أجد أمامي إلا الاستسلام أمام هذه الحالات التي أقف أمامها عاجزة إلا عن الدفع.

أم غادة، أيضا نموذج ضمن هذه النماذج المجبورة على الإنفاق، وعن قصتها مع زوجها تقول: "زوجي لم يكن ينظر إلى راتبي أو يطلب مني أي شيء، إلى أن مرَّ بضائقة مالية، وعرضت عليه أن يأخذ مني المبلغ المالي ذات مرة، ويا ليتني ما فعلت، فمنذ ذلك اليوم أصبح دائم الطلب مني، ويجبرني على منح المزيد من المال، وقد يضغط عليَّ ويضايقني حتى أعطيه.

وفي طابور المجبورات نفسه تقف أم طارق التي تعمل مدرسة أيضا، لتروي قصتها قائلة: "زوجي يسدد فواتير الهاتف والكهرباء والماء ومقاضي المنزل، أما أنا فأتكفل بالباقي، وقد يترك الكهرباء مفصولة عن البيت لمدة يومين على سبيل الضغط عليَّ لتسديدها أو فاتورة الهاتف، وفي حال لم أسددها قد يضغط عليَّ ويضايقني، وقد يضرب الأبناء في سبيل الضغط عليَّ، وجعلي أسدد أو أعطيه مبلغا ماليا .

أم محمد، رضيت الإنفاق على البيت شراكة بينها وبين زوجها، بالاتفاق غير المكتوب بينهما، وتقول عن تجربتها: "أنا متفقة مع زوجي أن يتسلم راتبي كاملاً في كل شهر لينفق على المنزل"، مؤكدة أنه يحتفظ ببطاقة الصراف الخاصة به، وينفق منها، موضحة أن راتب زوجها لا يكفيهم للمعيشة.

ازدواجية

تؤكد أخصائية اجتماعية في مستشفى الملك خالد الجامعي الدكتورة فادية عبدالواحد أنه من الخطأ أن يكون اعتماد الزوج كلياً على راتب الزوجة، لأنه قد تنشأ اختلافات كثيرة منها اختلاف في طرق صرف الراتب اليومي. مؤكدة أن الأطفال أول المتضررين من إنفاق الزوجة على المنزل. موضحة ذلك بقولها: إن الأطفال ستتكون لديهم ازدواجية في دور الأب؛ فمن المتعارف عليه أن يكون هو العائل، أما عندما تنقلب الأدوار فتتكون لديهم إشكالية في دور القوامة بين الأب والأم.

وتوضح عبدالواحد أنه لا بأس في أن تشارك الزوجة في مصاريف بسيطة على العائلة، مضيفة: أنه على الزوجة عدم تعويد الزوج على أن تصرف في كل شيء، حيث تؤكد أن الشباب في هذه الأيام يختار الزوجة الـ"موظفة."

وتتمنى عبدالواحد أن تشترط الزوجة في عقد نكاحها عدم التدخل في دخلها، لأن المرأة ستفقد الإحساس بالأمان من

الزواج، ومع الزوج، كما أن الإنفاق المستمر سيجعل الزوجة تفقد جميع مدخراتها، فيتولد لديها شعور بعدم الأمان والتهديد بالاستغناء عنها.

قوامة

أشارت عبدالواحد إلى أن الرجال الذين يحبون أن تكون لهم قوامتهم في المنزل لا يرغبون في إنفاق الزوجات على المنزل، وإن مشاركة المرأة أو تدخلها في نفقات المنزل يجعلها مسيطرة في أغلب الأحيان على المنزل، وهذا الأمر يولد اختلالا في الدور بين الأبوين، وسينشأ العديد من الخلافات بينهما.

تجارة التأشيرات وتنامي البطالة محبطان لجهود التغيير للأفضل

صندوق تنمية الموارد البشرية.. كثّر خيرك المعاناة أكبر من إمكاناتك!

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء ٧صفر ١٤٣٢ هـ - ١١ يناير ٢٠١١م العدد ١٥٥٤١
http://www.alriyadh.com/١١/٠١/٢٠١١/article٥٩٣٤٧٨.html

أدار الندوة - د. أحمد الجميعة، علي الشثري

يعد صندوق تنمية الموارد البشرية واحداً من أهم المشروعات الحكومية المناط بها مسؤولية تدريب وتأهيل الشباب والفتيات لسوق العمل، كما يعد رافداً استراتيجياً مهماً في دعم برامج التوظيف في شركات ومؤسسات القطاع الخاص، من خلال استقطاع جزء من رسوم التأشيرات والمخالفات وتحويلها إلى ميزانية الصندوق، الذي بدوره يتكفل بنصف راتب الموظف الجديد في الشركة إلى حد ثلاثة آلاف ريال تدفع من الصندوق والنصف الآخر من الشركة .

وخلال عقد مضى من عمل الصندوق لم تتضح بصماته بشكل واضح إلاّ خلال السنوات الثلاث الماضية -باعتراف المسؤولين والمختصين-، حيث نجح الصندوق أن ينجز أهدافه ومسؤولياته بأسلوب منفتح على مؤسسات المجتمع، وبحزمة من البرامج المنوعة، وبمذكرات تفاهم تؤصل للتدريب والتأهيل، بما يخدم الشباب من الجنسين .

»ندوة الثلاثاء» تلتقي مع المسؤولين في الصندوق، والمختصين، ورجال أعمال والمنشآت المستفيدة من تمويل الصندوق؛ لتقييم مسيرة الصندوق خلال السنوات العشر الماضية، وقدرته في الحد من مشكلة البطالة، وتوطين الوظائف، وتدريب وتأهيل طالبي العمل، والتحديات والصعوبات التي تواجه مسيرة الصندوق مستقبلاً .

نحتاج إلى ربط «المنافسة على المشروعات» بنسبة سعودة لا تقل عن ٤٠%.. وإستراتيجية «عمل موحدة» و«دعم مفتوح» لـ٥٠٪ من الراتب

جهود الصندوق

بداية قدّم «أحمد الزامل» عرضاً موجزاً عن مهام وبرامج الصندوق، وقال: «إنّ الصندوق أكمل عشر سنوات، ولكنه خلال السنتين أو الثلاث الأخيرة خطا خطوات جبارة، فعلى سبيل المثال في ٢٠١٠م كان إنفاق الصندوق ملياراً وستة وستين مليون ريال، وخلال عشر سنوات كلها كان حوالي ثلاثة مليارات ريال، وكذلك بالنسبة للعام ٢٠١٠م وقع الصندوق أيضاً ٣٥٩٢ اتفاقية»، مشيراً إلى أنّ الصندوق خلال العشر سنوات الماضية اكتسب خبرة كبيرة، حيث وجد أنّ الكثير من البرامج لم تكن تنفذ، ولم تكن تأتي بإيجابيات، فعلى سبيل المثال وجد أنه خلال السبع سنوات الماضية لم يكن الشباب يستمرون في التوظيف لسبب انخفاض الأجور، فبعض المدرسين كان يستلم ١٥٠٠ ريال ٧٥٠ ريالاً من صاحب

المدرسة، و٧٥٠ ريالاً من الصندوق، وهذا الراتب ليس راتباً مشجعاً للشاب لكي يستمر في العمل؛ مؤكداً على أنّ الصندوق وضع حداً أدنى ثلاثة آلاف ريال كأجر، ما شجّع الشباب السعودي على الدخول في سوق العمل والاستمرار فيه، ولزيادة هذا التشجيع؛ بدأ الصندوق دفع حوافز خاصة، فالذي يمضي سنة يُعطى راتب شهر زيادة وبرنامجاً تدريبياً خاصاً داخلياً، ومن يمضي سنتين يُعطى راتب شهرين، وكذلك يُعطى برنامجاً تدريبياً خارج المملكة .

قروض الصندوق

وأشار»السليمان» إلى أنّ القروض تعد من ضمن أهداف إيجاد الصندوق، وقد كان هناك توجيه من مجلس الإدارة بالتعاون مع البنوك لكي تتولى عملية الإقراض مباشرة، وقال» لقد تواصلنا مع البنوك وبدأنا في ذلك، وواجهتنا بعض المشاكل من ناحية المخاطر في البنوك خلال العام ٢٠١٠م، ولكن لدى الصندوق حالياً توجه آخر حتى يقوم بعملية تغيير العلاقة حول من يستلم عملية المخاطرة .«

وعلق «أحمد الزامل» قائلاً: إنّ الصندوق أوجد برنامجاً لإقراض أصحاب معاهد التدريب لتشجيعهم على الدخول في السوق، وإعطاء قرض لمدة عشر سنوات لكن شرط الصندوق؛ أن يكون هذا التدريب أو هذه المعاهد جديدة على السوق، وتكون عبارة عن نقل برامج أجنبية هادفة إلى السوق السعودية، كذلك يشجع الصندوق صاحب المعهد بأن يفتح معهده في مناطق لا يوجد فيها معاهد جديدة، مثل المناطق الجنوبية والشمالية التي يقل فيها معاهد تدريب .

تناقضات

د. الزامل: لو ترك للصندوق حرية التصرف بالأموال وتطوير البرامج مع المصانع لأصبح الشباب كلهم على رأس العمل

ونوه «د. الحمد» بجهود الصندوق وبالذات في السنوات الأخيرة، حيث خطا خطوات جداً ممتازة، وأوجد الكثير من البرامج الناجحة، لكن حينما نأخذ العشر سنوات من عمر الصندوق بالآمال العريضة والكبيرة التي كانت مؤملة منه؛ نجد نتائج على الرغم من أنها جيدة، لكن ليست بحجم التوقعات ولا الأهداف، فمثلاً معدل الاستقدام في ارتفاع مستمر، وهذا يتناقض مع أهداف الصندوق، ومعدل البطالة مستمر، وهذا أيضاً يتناقض مع أهداف الصندوق، إذاً ماذا فعلنا؟، فهل الصندوق هو الملام في كل هذا؟.. بكل تأكيد لا، وهذا ليس دفاعاً عن الصندوق لكن محاولة لتوخي الموضوعية بقدر المستطاع، فالصندوق يعمل في إطار وضمن منظومة، وما لم تكن مكونات هذه المنظومة تعمل في الاتجاه الذي يتجه إليه الصندوق فإنّ المشكلة ستبقى .

معدلات الأجور

وأكد «د. الحمد» على أنّنا في المملكة وبكل أسف فيما يتعلق بالقوى العاملة نسير في خطين متوازيين لا يلتقيان، وما لم يلتق هذان الخطان؛ فالمشكلة ستزيد، فسوق العمل ليس محصوراً بالحدود الوطنية للمملكة، فسوق العمل لدينا مفتوح لكل دولة لديها عمالة رخيصة وتوافق على تصدير عمالتها الرخيصة، والشيء الآخر هو أنّ معدلات الأجور لدينا لا تُقيَّم ولا تؤسس وفق مستوى المعيشة في المملكة ومستوى الدخل، إنما تقاس وفق معدلات المعيشة ومعدلات الأسعار في الدول المصدرة للعمالة، وبالتالي نحن نمارس ظلماً وبهتاناً على شبابنا وشاباتنا عندما نطالبهم بساعات معينة، وندفع لهم أجوراً تدفع لمجتمعات أخرى، مشيراً إلى أنّه آن الأوان لمواجهة مشاكلنا الحقيقية بقرارات حاسمة ومصيرية وموجعة أحياناً أخرى لدى البعض، لكن إذا كان كل منا يريد القرار ولكن لا يوجعه، بل يوجع الآخرين فلن تحل المشكلة .

العلاقة مع الشركات

د. الحمد: آن الأوان لمواجهة مشاكلنا بقرارات حاسمة ومصيرية وموجعة للمتنفعين !

وحول تجربة الصندوق في علاقته مع الشركات، قال «د. الزامل»: «بالنسبة لتجاربي الشخصية في شركتنا أعتقد أنّ الخطوات التي اتخذها الصندوق كانت جيدة وأعطتنا فرصاً كبيرة لتحقيق برامج سعودتنا بشكل كبير، ونحن استفدنا من أكثر من ٥٠٠٠ موظف في شركة الزامل، وسنوياً نأخذ من الصندوق ٧٠٠-٨٠٠ وطبعاً يتسرب منهم ٥٠٪ نتيجة سبب واحد ذكره الأخ فهد وهو (قلة الراتب)»، مشيراً إلى أنّ الصندوق ساعد في توظيف آلاف مؤلفة من شبابنا في الثلاث سنوات الماضية، وهي السنوات الحرجة التي بدأ فيها نوع من الشعور لدى الدولة والإعلام بأنّ البطالة أزمة خطيرة وأنها هي القنبلة القادمة، وهذه رأيناها في تونس وفي اليمن وفي مصر والكثير من دول أوروبا هذه الأيام، فالبطالة مشكلة أساسية، ومن هنا كان سمو الأمير نايف من حساسيته الأمنية أول من رفع برامج السعودة، وهو أول من زار مصانعنا من الوزراء، ومع الأسف أنّ الكثير من الإنجازات الوطنية تعمل لكنها لا تجد وزراء يزورون الشركات الصناعية، إذاً سمو الأمير نايف بن عبدالعزيز هو الذي أعطانا قوة الدفع الأولى .

تجربة ناجحة

معدلات «أجور السعوديين» لا تُقيَّم وفق مستوى المعيشة وإنما تقاس بسعر الدول المصدرة للعمالة !

وقال «الأمير وليد»: «نحن في شركتنا لنا تجربة قد تكون مختلفة قليلاً، فنحن نتعامل مع الشباب السعودي في بداية السلم الوظيفي وليس لديهم تجارب وأعمارهم صغيرة، وقد بدأنا تجربة مع الصندوق، وقبل أن أتحدث عن الصندوق طبعاً موضوع البطالة والعمالة بشكل عام موضوع شائك، فالبطالة زادت في السنوات الأخيرة الماضية، وأستطيع القول إنّ توظيف السعوديين قد زاد، وسمعنا كثيراً أنّ برنامج السعودة فشل، وأنا أعتقد أنّ هذا الكلام على النقيض، ولدينا تجربة ناجحة مع سوق الموارد البشرية، وبدأنا من أعداد لا تذكر من توظيف السعوديين وبسبب الدعم المباشر من الصندوق استطعنا مضاعفة الأعداد التي نوظفها في منشآتنا .«

معدل الدوران

وأكد «الأمير وليد» على أنّ زيادة الراتب التي حدثت أخيراً من رفع دعم الصندوق إلى ثلاثة آلاف ريال؛ أدت إلى نتائج إيجابية، متحدثاً عن معدل الدوران حيث يتعدى ٥٠٪ واستطاعت شركة الرياض العالمية «ماكدونالدز» إنزال معدل الدوران إلى ٥٦٪، وقد يقال أنّ معدل الدوران عال في المملكة، لكن دائماً تستخدم هذه المعلومة لجميع الأشخاص، وإذا قارنا معدل الدوران السعودي ومعدل الدوران في الدول الأخرى؛ نجد أنّ المعدل السعودي هو ٥٨٪، وفي الهند مثلاً معدل الدوران ١٥٪ وتركيا ١٣٩٪ وفي لبنان ١٠٦٪ وفي الأردن ٩٩٪، فالسعودي درجة الالتزام فيه عالية جداً إذا وجد الوظيفة المناسبة والمناخ المناسب، وتأكيداً على حديث «أحمد الزامل» في بداية الموضوع، فلدى شركتنا ٢٢٪ من موظفينا أتموا سنتين على رأس العمل،وهذا رقم عال جداً .

التسرب الوظيفي

وأشار «الحربي» إلى أنّ لديه تجربة مع الصندوق منذ عام ٢٠٠٢م، وقد تطور الصندوق بشكل كبير، وكان الصندوق كثيراً مايدعو رجال الأعمال ليناقشهم بأفكار جديدة، وهذا دليل أنّ هناك تطوراً دائماً في الأفكار، وذلك من خلال الكثير من الأنظمة التي كان عليها ملاحظات في البداية، فهو دائماً منشئ للأفكار الجديدة، والصندوق بما أنه جهة تمويلية لحل مشكلة السعودة يلام في الكثير من الأمور التي ربما تكون خارج صلاحياته، ويلام بالأخص في موضوع البطالة، لكنه هو فقط ممول وليس له اليد الطولى فيه، وقد تكون هناك نقطة مجهولة هي ندرة المعلومات، بما في ذلك وزارة العمل التي لا يمكن أن تحدد بالضبط عدد العاطلين عن العمل، وبالتالي حينما نبدأ في حل المشكلة لا نعرف ذلك، مؤكداً على أنّ موضوع التسرب هو المشكلة؛ لأنّ الشباب يريد التنقل والحركة من مكان، والصندوق في كثير من الأحيان يعلن عن وظائف ولا يحضر أحد، وكذلك خلال العام الماضي صرف الصندوق مليار ريال ٧٠٪ من هذا المبلغ كان دعماً للراتب و٣٠٪ منه موجه لبرنامج ماهر، وهذا يعني أنّ الصندوق يدعم الموظف في دفع الراتب وذلك لسد متطلبات سوق العمل، والأهم هو الصرف على التدريب .

استراتيجية التوظيف

وأوضح «د. الحمد» بأنّ مشكلتنا في المملكة؛ أنّنا نتعامل مع القضايا الهامة للوطن والمجتمع في الحاضر والمستقبل، وكأنّها معزولة حتى عن الجهات التي يفترض فيها أن تعمل ضمن إطار موحد، مشيراً إلى أنّه قد اقترح على المجلس في إحدى المرات تكوين علاقة حيوية بين المكونات الثلاثة، وزارة العمل، صندوق تنمية الموارد البشرية، ومؤسسة التدريب التقني والمهني، وقد تم وضع تلك التوصية للمجلس، ووافق مجلس الوزراء على ضوء ذلك في شهر شعبان ١٤٣٠ه على استراتيجية التوظيف السعودية، مؤكداً على أنّ مجلس الشورى طالب الصندوق بأن يعمل استراتيجية والمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني دونت الخطة الوطنية للتدريب ل ٢٥- ٣٠ سنة القادمة، داعياً وزارة العمل أن تكون هي الكيان ولديها الذراع التمويلي الذي هو صندوق تنمية الموارد البشرية، وذراع تدريبي تأهيلي وهي المؤسسة العامة للتدريب التقني، مشيراً إلى أنّ هذه الأذرع الثلاثة ليست متحركة بشكل جيد، فالصندوق يحاول لكنه إذا لم يجد من يدعمه؛ فإنّه لن يستطيع أن يفعل شيئاً، وهذا ليس دفاعاً عن الصندوق لكنه محاولة لقراءة الصورة بكامل أبعادها وليس بعداً واحداً .

حرية التصرف

وعلق «د. الزامل» على أنّ الصندوق لو ترك له حرية التصرف بالأموال وتطوير البرامج مع المصانع لأصبح الشباب كلهم على رأس العمل، متفقاً مع «د. الحمد» في وضع الاستراتيجيات وتقديم الصندوق للحوافز، وأن تحول الدولة كل أموال التأشيرات والغرامات لكي تكون حوافز في الراتب، والشركات والمصانع كلها الآن تتمنى توظيف السعوديين، والشركات الكبيرة لا تتاجر بالتأشيرات مثل بعض المحلات الصغيرة .

وقال «الأمير وليد»: «نحن نقيِّم أداء الصندوق في ظل الظروف الحالية، وقد نكون نطمح في استراتيجيات مختلفة بلا شكن وننتقد الوضع الحالي أو نتطلع إلى وضع أفضل، لكن في ظل الظروف الحالية أعتقد أنّه لابد من تشجيع الصندوق للاستمرار فيما يقوم به، فالصندوق وفي ظل الظروف الحالية يقوم بأداء مميز جداً .«

قاعدة بيانات
الزامل: إنفاق ١,٦٦ مليار ريال على برامج التوظيف والتدريب خلال ٢٠١٠م.. وتوقيع ٣٥٩٢ اتفاقية
وأشار «أحمد الزامل» إلى أنّ الصندوق أنشأ قاعدة بيانات ويحدثها كل ستة أشهر إلى سنة، ولديه وظائف لا يجد لها موظفين، وهذا الأمر يتوقف على مناطق تركز سوق العمل مثل الرياض، جدة، الدمام، مكة، مؤكداً على الحاجة إلى إعادة توزيع ديموغرافي للوظائف، فإذا كانت المدن الصناعية الكبيرة تقوم بتوظيف السعوديين؛ فذلك حل جيد، والكثير من الشباب لديه عيب كبير في ثقافة العمل، حيث يسأل فقط بالتلفون ويشترط الراتب أو يغيّر رقم هاتفه، وفي الصندوق الآن عملية الإرشاد المهني والقياس واختباراته، والآن الجهات المختصة تقوم بتدريب المخرجات المتخرجة من الكليات النظرية وإعادة تدريبهم على الحاسب الآلي لإعدادهم لسوق العمل، داعياً إلى وضع حلول استراتيجية للذين سيتخرجون في السنوات القادمة، بمشاركة مجلس الشورى ووزارات التربية والتعليم والتعليم العالي، متأملاً في البعثات وبرنامج خادم الحرمين الشريفين لتوفير نوعية ممتازة من الشباب الذين يجيدون اللغة الأجنبية ويعرفون الكمبيوتر، ولديهم تخصصات جيدة ومطلوبة، وهناك استراتيجية في الصندوق لحل مشكلة الشباب السعودي بإحلالهم مكان الأجانب، داعياً إلى تشجيع قطاع المنشآت لتوظيف شبابنا .
تأهيل الخريجين
وقال «العبدالقادر»: «لقد اتفقنا مع شركة (ارتياد) التي وقعت هي الأخرى مع شركة R.B.L الأمريكية اتفاقية؛ لإعادة تأهيل خريجي الجغرافيا والتخصصات النظرية الأخرى مثل التاريخ والدراسات الإسلامية، وقد تم توظيف أعداد كبيرة بالفعل وحصلوا على وظائف ممتازة، وهناك شركات التعاونية، والراجحي، والمملكة، كلها وظفت هؤلاء الشباب، فهذه البرامج هي البرامج التي يهمنا أن تذكر، والتوجه الآن هو نحو التدريب الإلكتروني ويتم التركيز فيه بالذات على التدريب النسائي»، مشيراً إلى أنّ هناك أيضاً برنامج تهيئة الطالب لسوق العمل، وهناك برناج لتدريب غير المؤهلين وكذلك التدريب على الوظائف المكتبية من حيث استخدام الحاسب وكذا اللغة، كما يوجد كذلك برنامج اللغة الإنجليزية الذي سيصدر قريباً إن شاء الله والآن هو في مراحله القانونية في الاتفاقية مع شركة العبيكان وهناك برامج منوعة للمؤهلين وغير المؤهلين لسوق العمل .
توظيف المرأة
وأكد «أحمد الزامل» على أنّ لدى الصندوق معاناة في توظيف المرأة، ويوجد حالياً ٧٧٢٩ امرأة في برامج صحية يصرف عليها الصندوق، وهؤلاء منتشرات في مختلف مناطق المملكة، وهذه البرامج ستعالج مشاكل توظيف المرأة، مؤكداً على أنّ الصندوق يشجع المرأة على العمل عن بُعد للتي لا تستطيع الانتقال نتيجة لظروفها، فيمكن أن يكون متجرها في بيتها أوعن طريق المتاجرة الإلكترونية، مشيراً إلى أنّ هناك قاعدة بيانات لوزارة العمل والمنشآت المرتبطة بها وينشأ ما يشبه المرصد الوطني للمعلومات عن طالبي العمل مشتركة فيه وزارة العمل ووزارة الخدمة المدنية ووزارة التخطيط، مؤكداً على أنّ الكثير من الأرقام عن طالبي العمل ليست لعاطلين بل غالبية هؤلاء ينتظرون وظائف حكومية بحثاً عن الأمن الوظيفي، ولذلك يجب أن نركز على تطوير القطاع الخاص .
الضمانات
وأوضح «الأمير وليد» أنّ الضمانات التي يقدمها الصندوق وكذلك الاشتراطات تتطور من وقت لآخر ودائماً ترى وضع الصندوق في بداياته صعباً جداً، والسعودي دائماً -في التوظيف- يبحث عن الشركات التي يجد فيها التدريب ويجد فيها الأمن والمسار الوظيفي الواضح، فبالنسبة للسعودي فإن ضامنه هو أن يرى مستقبلاً واضحاً، ويرى أنّ هناك عائداً من العمل، مشيراً إلى أنّ هناك شركات كبيرة توجد فيها علاوات، لكن في الجانب الآخر على قدر ما أن هناك شركات غير ملتزمة بكل ما ذكر، هناك شركات ملتزمة بكل ما ذكر، وربما أكثر، ومن الأشياء التي تلزم الشركات بها؛ أن تكون منظمة سواء في الملفات أو الحسومات أو برامج التدريب، وتكون واضحة ومتعاونه مع الصندوق، وكذلك يُشترط وجود الملف وتقديم الفواتير والحرص على الحضور والانصراف من ساعات العمل، وبيان أسباب الحسومات على الموظف وبرنامج تدريب واضح، وعلى الشركة أن تحرص على تطوير نفسها .
التدريب والسعودة
وأشار «الحربي» إلى أنّ الطريق الأول والأساسي للسعودة هو التدريب، وكلنا نعرف لماذا وصلت سابك إلى نسبة السعودة الموجودة فيها، وكذلك شركة أرامكو، والخطوط السعودية، لأسباب هي التدريب والأمان الوظيفي، والأجدر بالصندوق التركيز على برامج السلوك الوظيفي أو أخلاق المهنة للشباب السعودي، وهي من أسباب التسرب وعدم احترام ساعات العمل والحضور والإنصراف، مؤكداً على أنّ تدريب وتوظيف وتأهيله في النهاية فائدة للبلد وللصندوق، وليس لشركة الزامل أو غيرها فقط، هم طاقة للبلد. وعلق» د.الزامل» قائلاً: «أنا لا أتفق مع طرح أنّ السعوديين غير ملتزمين وتنقصهم ثقافة العمل وثقافة الوظيفة، بدليل ما ذكره «الحربي» لشركة أرامكو، وشركة سابك، والزامل وأنّ

نسبة السعودة فيها عالية، وأنّ هؤلاء الشباب يعملون جيداً ولساعات طويلة أو لفترتين، وليس لديهم مشكلة؛ السبب أنّهم يأخذون حقوقهم، وهناك مقولة تقول أنّ السعودي غير منتج فكيف أعطيه ثلاثة آلاف ريال، وأطلب منه أن يعطيني أكثر مقابل ذلك .«!

مراكز للتدريب

الحربي: تسرب الشباب من العمل بسبب "قلة الراتب" ونحتاج إلى زيادة الصرف على برامج التدريب

وأكد «د. الزامل» على أنّ الحكومة في (المملكة المتحدة) تُعطي المصنع راتباً كاملاً للعامل الإنجليزي، وصاحب العمل لا يدفع شيئاً، وبعد سنتين يحق لصاحب العمل إنهاء عقده، فالحكومة هناك حولت كل المصانع إلى مراكز تدريب على رأس العمل، متمنياً أن يصل الصندوق إلى مرحلة دعوة صاحب العمل لتوظيف أي سعودي لديه والتكفل بدفع مرتبه، مشيراً إلى أنّ مجموعة الزامل لديها قناعة في إقامة معهد لتدريب الكوادر الوظيفية، مؤكداً على أنّ الشباب يريدون العمل والتوظيف، ولكن ليس براتب أقل من أربعة آلاف إلى خمسة آلاف ريال، والأمثلة كثيرة في المقاهي وفي البنوك والشركات الكبيرة، داعياً الحكومة إلى تكريم الشركات والمصانع التي تحقق نسبة سعودة عالية ٤٠٪ أو أكثر، وذلك بشراء منتجاتها، داعياً إلى تدريب الشباب وتأهيلهم على رأس العمل .

الابتعاث للتدريب

وأشار «أحمد الزامل» إلى أنّ لدى الصندوق الآن قراراً بابتعاث الشباب ولكن ليس الذين على رأس العمل، فالذين على رأس العمل إذا أمضوا سنتين يمنحون برنامجاً تدريبياً، لكن الآن لدى الصندوق برنامج الابتعاث للتدريب في البرامج غير الموجودة داخل المملكة، وقد بدأها في الخدمات الفندقية، وتم رصد مبالغ لذلك، لكن الشركات لم تستفد من هذا البرنامج، باعتباره استثماراً في الشباب، متمنياً من القطاع الخاص الاستفادة من هذا البرنامج واستثماره لفتح مجال للتدريب على رأس العمل .

الرقابة على الأداء

وأكد «د. الحمد» على أنّ الرقابة على الأداء من أضعف الأمور في برنامج التوظيف وكل ما يرتبط بذلك مثل المحاسبة والمساءلة، مشيراً إلى أنّ الصندوق صرف ملياراً وستة وستين مليوناً، وفي عام ٢٠٠٩م تم صرف ٦٢٠ مليوناً، بينما الإيرادات السنوية أكثر من مليارين، فالذي يصرفونه ٢٩,٣٠٪ والذي ينفق فعلاً ٢٥-٣٠٪. وما تبقى يستثمر، والاتفاقيات التي ذُكرتْ لا يمكن أن ترى كلها النور، فبعض رجال الأعمال يوقعون اتفاقيات لأسباب قد تكون اجتماعية أو إعلامية، والصندوق له آليات وبرامج فعلاً منتجة، وأموال الصندوق زاد صرفها و-إن شاء الله- أنها صرفت فيما يفيد، مشيراً إلى أنّ الصندوق بحاجة إلى معرفة ماذا تم بشأن من توظفوا، لأنّ تقييم قرارات واستثمارات البلد أمور نحتاجها، لكن المؤمل أنّها كلها إن شاء الله صرفت في أمور مستهدفة .

وعلق «أحمد الزامل» بأن وضع الرقابة تحسن كثيراً، ففي عام ٢٠١٠م عدد الزيارات التي تمت هي ٢٤٩٠ غير المتابعات التلفونية أو الالكترونية، مشيراً إلى أنّ لدى الصندوق في القريب توقيع اتفاقية مع شركة متخصصة لتفعيل ذلك .

التوعية الإعلامية

وأكد «السريع» على أنّ رسالة الصندوق وصلت من خلال التوعية والنشر المستمر عبر وسائل الإعلام المتنوعة، وكذلك من خلال طباعة وتوزيع مجموعة من النشرات والكتيبات التي توضح أهداف الصندوق والمستهدفين، مشيراً إلى أن هناك برامج سوف يقدمها الصندوق مثل رسالة «ابتسامتك في وجه أخيك صدقة» بمشاركة مجموعة من المشايخ والدعاة والمختصين؛ تهدف إلى بث الابتسامة في مجالات العمل والتدريب، وتحويل بيئة العمل إلى بيئة مشجعة ومنتجة .

»عصابات التجزئة» تزرع «بطالة الشباب» في كل مكان !

وصف «د.عبدالرحمن الزامل» من يدير أغلب محلات سوق التجزئة في المملكة (المحلات الصغيرة) ب»العصابات» معللاً ذلك بانتشارها الغريب داخل الأحياء السكنية وفي القرى والمحافظات، مشيراً إلى أنّ الملاحظ أنّ هناك جنسيات مختلفة تدير كل قطاع، فنجد قطاع «البقالات» جنسية معينة، وقطاع «البناء» جنسية أخرى، وهكذا في كل قطاع، وعندما يتجه الشاب السعودي للاستثمار في أحد هذه المجالات؛ يجد «حرباً» شرسة لطرده من خلال محاصرته بمحلات أخرى منافسة، وتخفيض الأسعار بشكل واضح في منتجات معينة ولو بخسارة قليلة، وكذلك العمل طوال اليوم من ساعات الصباح الباكر إلى وقت متأخر من الليل؛ لأنّ هذا الأجنبي ليس لديه ارتباطات بعكس المواطن الذي لديه التزامات أسرية واجتماعية .

وأشار إلى أنّ البطالة الموجودة حالياً ليست مرتبطة فقط بتكاسل أو تقاعس الشركات الكبيرة في توظيف السعوديين، بل إنّ الأمر يحتاج إلى معالجة مشكلة تواجد الأجانب بشكل مفرط في محلات التجزئة الصغيرة التي فشلت الجهات المختصة

في إيجاد الحلول المناسبة لها، وهذا ما يشاهده الجميع بشكل واضح في «محلات الخضار والفواكه» التي بدأت فيها السعودة الإلزامية، ولكن مع مرور السنوات بدأ الأجانب يعودون إليها مرة أخرى .!

راتب أقل من ٤٠٠٠ ريال «ضحك على الشباب !«

أشار «د. عبدالرحمن الزامل» إلى أنّ راتب الأربعة آلاف ريال هو الحد الأدنى الذي يمكن أن يعيش به الموظف السعودي؛ وما دون ذلك هو «ضحك على أنفسنا»، ويعد صعباً أمام الموظف للتكيف معه؛ بسبب ارتفاع المعيشة، ووسائل النقل، والتزامات الحياة الأخرى.وقال: «إن أحد أهم أسباب تسرب الشباب من العمل في القطاع الخاص يعود إلى الراتب الزهيد، خاصة للجامعيين منهم»، مقترحاً أن يتحمل الصندوق ٥٠% من راتب الشاب وفق عقد التوظيف دون تحديد الحد الأعلى بألفي ريال، فمثلاً شاب يرغب العمل في» مجموعة الزامل» وتم الاتفاق معه على راتب ثمانية الآف ريال، فالصندوق يتحمل ٤٠٠٠ ريال والمجموعة النصف الآخر. وأضاف: «مع الأسف فتحنا باب الاستقدام بشكل خطير جداً، وبلدنا هو البلد الوحيد الذي يستقدم مليون إنسان سنوياً، وهذا المليون ضغط على الإيجارات، حيث إنّ أصحاب الشركات يسكنون عمالتهم في عمائر سكنية في أحياء راقية بينما السعودي يبقى في الأحياء البعيدة؛ لأنّه لن يستطيع أن يدفع ٢٠ ألف ريال لإيجار الشقة، والخدمات الصحية صار عليها ضغط أيضاً»، مطالباً بتقديم الدعم الكامل لتوظيف السعوديين مباشرة، وتحديداً للشركات العملاقة والشركات المساهمة، فالشاب السعودي يحتاج أن توفر أمامه فرص العمل .

»ماهر ١٢-١٢» درب أكثر من ١٤ ألفاً و»الاتفاقية الشاملة «تدعم التوظيف

أوضح «أحمد الزامل» أن الصندوق طبق برنامج التدريب (ماهر) أو «ماهر ١٢-١٢» والذي يفترض في عام ٢٠١٢م تدريب ١٢ ألف موظف، والآن في نهاية عام ٢٠١٠م تم تدريب١٤,٢٥١، حيث تجاوزنا الرقم خلال السنتين ولله الحمد .

وقال:»من ضمن التجارب التي تعلمناها خلال السنوات الماضية، وجدنا أنّ الكثير من المنشآت توقع اتفاقيات لكنها لا تلتزم بتنفيذها لعدم وجود متابعة جيدة، لذلك اتفقنا مع شركات في القطاع الخاص للمتابعة، وكذلك وجدنا أنّ هناك منشآت قد تلتف على برامج السعودة عن طريق الاتفاقيات من أجل الاستقدام، لذلك غيرنا آليتنا، ولدينا الآن) الاتفاقية الشاملة) وهي أننا كنا نفتح حساباً مع صاحب المنشأة ونعطيه فرصة بأن يوظف كيفما يشاء لكي يكون المجال مفتوحاً دون تحديد أرقام، ولكي لا يتعطل أصحاب المنشآت في تحصيل مبالغهم أو في الشكاوي التي كانوا يقرأونها في السابق في تعطل الصرف بدأنا بالصرف المباشر»، مشيراً إلى أن الصرف المباشر هو أننا ندفع مباشرة للطالب إلى حسابه، أي طالب لدينا له برنامج الايبان. وأضاف:»بدأنا نشجع الشباب غير الراغبين في الوظائف عن طريق المنشآت الصغيرة، حيث أوجدنا عدداً من برامج التدريب مع مؤسسة التدريب التقني والمهني، وصندوق المئوية، وبرنامج(U.N.T.B) ، وأوجدنا برنامج (H.P)وهذه مؤسسات الأمم المتحدة»، مبيناً أن الفكرة الآن أن تجعل الشاب يعرف كيف يدير منشآته الخاصة به، وكيف يتعامل مع البنك، وكيف يدير أعماله، ثم بعد ذلك ندفع له راتباً يبلغ ثلاثة آلاف ريال لمدة سنتين من أجل أن نشجعه على الاستمرار، هذا غير مسترد مثله مثل الحافز. وأشار إلى أن لدى الصندوق -إن شاء الله -برنامج جديد وهو التدرج الوظيفي، حيث سيقوم الصندوق بصرف الراتب كاملاً مقابل أن يتدرب الشاب على رأس العمل، وفي نهاية المدة من حق صاحب العمل ضم هذا الشاب، وقد أخذنا آراء رجال الأعمال في المشروع وبناء عليه وضع البرنامج .

توصيات ومقترحات (صندوق الموارد (

*تشجيع الشركات في رفع وتحسين مستوى بيئة العمل أمام الشباب الراغبين في العمل .

*التوعية الشاملة عن برامج الصندوق أمام الشباب والفتيات .

*مواكبة صندوق تنمية الموارد البشرية لتجربتين حققتا نجاحاً مميزاً، هما :تجربة الصندوق الصناعي، وتجربة صندوق تمويل الصادرات أو الصندوق السعودي للتنمية؛ لأنهما نجحا في صرف الأموال بسرعة وتقديمها حسب الاحتياج .

*مراقبة التنفيذ لبرامج التدريب والدعم المقدم في التوظيف على رأس العمل .

*عدم تحديد الحد الأعلى بألفي ريال وتركها بنسبة ٥٠٪ من الراتب .

*دعم برنامج تدريب الطلاب الخريجين من الكليات الأدبية والشرعية على رأس العمل وتمويلهم .

*دعم الشركات لرفع كفاءة الشباب الإنتاجية وكفاءة البرنامج المنفذ .

*ضرورة مساعدة المنشآت الصغيرة وتمويلها، والحد من تجاوزاتها .

*أن يكون هناك استراتيجية «عمل موحدة» بين وزارة العمل وهي الأساس ، والمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، وصندوق الموارد البشرية؛ دون أن يكون لكل جهة استراتيجيتها الخاصة .

*ربط المنافسة على العقود الحكومية للصيانة وتنفيذ المشروعات بتحقيق نسبة سعودة لا تقل عن ٤٠ .%

*استمرار دعم صندوق الموارد البشرية لشركات الأمن الخاصة؛ بالتعاون مع جامعة الأمير نايف العربية للعلوم الأمنية، ومراكز تدريب الأمن العام المنتشرة في عدد من المناطق .

تشمل المنع من السفر

تدقيق أحكام بالقتل والسجن ٣٠ عاماً في ٣٢٥ قضية إرهاب

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء ٧صفر ١٤٣٢ هـ - ١١ يناير ٢٠١١م العدد ٣٥٠١
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١١٠١١١/Con٢٠١١٠١١١٣٩٣٩٢٠.htm

عدنان الشبراوي ــ جدة

أبلغت «عكاظ» مصادر عدلية مطلعة، أن الدائرة الجزائية المتخصصة في محكمة الاستئناف تدقق في ٣٢٥ قضية من قضايا الموقوفين في جرائم متعلقة بالإرهاب بعد أن قرر المدعي العام والموقوفون جميعهم استئناف الأحكام، مع إعطاء كل متهم ٣٠ يوما للاعتراض من تاريخ تسلمه نسخة من الحكم.

وكشفت المصادر أن الأحكام المستأنفة تتنوع بين قضايا حكم فيها بالقتل حدا وتعزيرا وقصاصا، قضايا حكم فيها على متهمين بالسجن تتفاوت بين ستة أشهر و٣٠ عاما، بينما شملت العقوبات في بعض الأحكام عقوبات مالية، المنع من السفر، فرض الإقامة الجبرية لمدة محددة في مدينة يختارها المحكوم عليه. وأتت بعض أحكام السجن بعقوبات إضافية بعد التنفيذ تتمثل في إلزام المحكوم عليه بالسجن دفع جزاءات مالية.

وطالب المدعي العام بالقتل حدا وقصاصا وتعزيرا وأحكاما بالسجن والغرامة على المتهمين في تهم تتعدد بين الإفساد في الأرض، القتل والتحريض على القتل، الانتماء لمنظمات إرهابية، المشاركة في جمع الأموال والتستر وإيواء مطلوبين، جمع الأموال وقضايا غسل أموال، وتنفيذ مخططات إجرامية لزعزعة أمن الوطن. وستنفذ الأحكام وفق الآلية المتبعة في نظام القضاء بمجرد اكتسابها للقطعية من محكمة الاستئناف ثم المحكمة العليا، وإقرارها من المقام السامي.

وقالت المصادر إن من بين الأحكام المستأنفة قضايا على سعوديين وغير سعوديين، مؤكدة أن الإجراءات القضائية لا تعير الجنسية أي اهتمام إلا بغرض تحديد هوية المحكوم عليه.

لافتة إلى أنه جاء في بعض الأحكام بالسجن شرط عدم إطلاق سراح المحكوم عليهم إلا بعد ثبوت توبتهم أمام القاضي وأن لا ينظر في هذا إلا بعد انتهاء مدة السجن.

ويتولى خمسة قضاة على درجة قاضي استئناف تدرج كل واحد منهم في السلك القضائي أكثر من ٢٠ عاما، النظر في القضايا، على أن تحال القضايا المحكوم فيها بالقتل إلى المحكمة العليا في حال إقرار محكمة الاستئناف للأحكام على أن يعاد تدقيقها مرة أخرى من قبل خمسة قضاة في المحكمة العليا.

وأوضحت المصادر العدلية ذاتها، أن الأحكام التي تصدر عن المحكمة الجزائية المتخصصة كغيرها من الأحكام القضائية يحق الاعتراض عليها من ذوي الشأن ومن محكمة الاستئناف طبقا لنظام الإجراءات الجزائية والقواعد المكملة له في نظام المرافعات الشرعية.

يذكر أن الدفاع عن المتهم أمام المحكمة من الحقوق التي كفلها الشرع والنظام وللمتهم الحق في أن يتولى الدفاع عن نفسه بنفسه وله كذلك توكيل من يدافع عنه من المحامين، وتبلغ المحكمة المتخصصة قبل بدء المحاكمة، المتهم بأن من حقه الدفاع عن نفسه أو توكيل من يدافع عنه من المحامين وقد أوكل بعض المتهمين محامين للدفاع عنهم والبعض الآخر فضل عدم الاستعانة بمحام فيما طالب عدد من المتهمين المحكمة بتوفير محام للدفاع عنهم.

مدير تعليم الجوف لمديرات المدارس: لا يوجد اختلاط بعد توحيد الإجراءات

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء ٧صفر ١٤٣٢ هـ - ١١ يناير ٢٠١١م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/222137

دومة الجندل – صالح الحجاج
قال المدير العام للتربية والتعليم بمنطقة الجوف مطر بن أحمد رزق الله الزهراني إن مشروع توحيد إجراءات إدارتي التربية والتعليم للبنين والبنات يهدف بالدرجة الأولى إلى توحيد العمل في الشؤون الإدارية والمدرسية.
وأكد الزهراني خلال لقاء الذي نظمته لجنة التهيئة والإعلام لمشروع توحيد الإجراءات مع مديرات الإدارات والمدارس في دار الجوف للعلوم صباح أمس، إن توحيد الإجراءات لا يعني الاختلاط في الميدان التربوي.
وقال إن توحيد الإجراءات لم يأت إلا بعد دراسة مستفيضة، ولم توضع في خطط المشروع الحالية ولا المستقبلية مسألة الاختلاط، مطالباً مديرات المدارس بنقل مفهوم وأهداف توحيد الإجراءات إلى الطالبات والأمهات، «وان على مديرات المدارس دور عظيم في توجيه الطالبات والعمل على بناء الشخصية المتكاملة للطالبات.«
وأضاف أن المرحلة المقبلة ستشهد تعاوناً كبيراً بين الإدارات الرجالية والنسائية، من أجل تطبيق الهيكل التنظيمي الجديد، بعد صدور تكليفات جميع الإدارات التربوية والإدارية.
وناشد مديرات المدارس بالصبر وتقبل الآراء المختلفة، وقال إنه يتفهم الصعوبات التي تواجهها المديرات بسبب تغيب المعلمات بسبب ظروفهن الخاصة، ما يتسبب بإرباك العمل. وشدد الزهراني على ضرورة الأخذ بآراء المعلمات والطالبات وتوفير كل السبل المعينة على توفير جو تربوي جاذب في المدارس، معلناً عن توفر خط ساخن مع مديرات المدارس لتوفير كل المتطلبات الضرورية، مشيراً إلى أن الإدارة العامة كونت لجنة بهدف التدخل الفوري لمعالجة مشكلات الصيانة في مدارس البنين والبنات.
من جانبه، عرض مدير إدارة الإعلام التربوي الزميل عبدالعزيز بن سعود النبط مراحل ومزايا وأهداف الهيكل التنظيمي الجديد، متطلعاً إلى تعاون مديري ومديرات الإدارات والمدارس للانتقال إلى المرحلة الجديدة بشكل سلس ومنظم ومن دون عوائق.

أقر توصية لزيادة سعودة "التمريض" في "التخصصي" وتسهيل إجراءات تحويل المرضى

الشورى: مطالبة ديوان المراقبة بتقارير تفصّل المصروفات المخالفة للأنظمة ..وتطبيق إجراءات تأديب المخالفين

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء ٧صفر ١٤٣٢ هـ - ١١ يناير ٢٠١١م العدد ١٥٥٤١
http://www.alriyadh.com/١١/٠١/٢٠١١/article٥٩٣٦١١.html

الرياض - عبدالسلام البلوي

في محاولة منه لمساندة ديوان المراقبة العامة في المعوقات التي تواجه عمله أقر مجلس الشورى أمس الاثنين توصية تشدد على تطبيق نظام المخالفات المالية والحسابية الواردة في نظام ديوان المراقبة العامة، بحق كل من يخالف الأنظمة والتعليمات المالية، والمتابعة مع الجهات المختصة بإجراءات التأديب بتنفيذ العقوبات .

وأخذ المجلس بالتوصيات التي انفردت بنشرها "الرياض" الاثنين الماضي، وأقر بالأغلبية التشديد على الديوان بتقديم تقارير تفصّل وتصنف المبالغ التي تم صرفها أو الالتزام بها وهي مخالفة للأنظمة وتوضيح حجم نسبتها السنوية إلى المعتمد صرفه بالميزانية ومقارنته بالمعايير الدولية، حيث كشف تقرير الديوان لمجلس الشورى عن نحو (٥٧٣) مليون ريال تم صرفها بطريقة مخالفة للأنظمة وطالب بتحصيلها وتوفيرها لصالح الخزينة العامة للدولة خلال سنة مالية واحدة، وأكد أنه حصّل منها (٢٨) مليون ريال فقط .

وأكد الشورى على الأجهزة الحكومية على استبعاد العرض الأقل سعراً حسب نظام المنافسات والمشتريات الحكومية، إذا تبين أن حجم التزاماتها التعاقدية أصبح مرتفعاً على نحو يفوق قدراته المالية والفنية بما يؤثر على تنفيذ التزاماته التعاقدية، ودعا الديوان إلى تطوير برنامج الرقابة على أداء مرافق وعقود الصيانة والتشغيل والنظافة ليشمل الرقابة على تنفيذ المشروعات .

من ناحية أخرى أثارت النسبة المتدنية لوظائف السعوديين في مستشفى الملك فيصل التخصصي وعدم تقدمها خلال السنوات الماضية حفيظة مجلس الشورى بعد أن لاحظ أن نسبة الأطباء والفنيين الصحيين السعوديين لم تتجاوز النصف وتدنت في مجال التمريض لتصل ٦،٥٪ فقط في فرع الرياض .

وأقر المجلس توصية لوضع إستراتيجية ملائمة لزيادة السعودة خاصة في مجال التمريض والاستفادة من خريجي برامج الزمالات والتعليم والتدريب في المجالات الصحية، وطالب أيضاً دعم جهود المستشفى لبناء مرافق إضافية وتشغيلها للوفاء بمتطلبات خدماته التخصصية كماً ونوعاً، للحد من عدم القبول للحالات المحتاجة والتي تصل حالياً إلى ٤٣٪.

ويرى مجلس الشورى عبر قرارات أصدرها أمس، إعطاء المستشفى المرونة اللازمة لمراجعة الكوادر والمزايا المالية للممارسين الصحيين السعوديين المتميزين بما يعزز إمكانية استقطابهم والاحتفاظ بهم وإعطاء الفرص لشغل المراكز القيادية .

ووافق المجلس على توصية تدعو إلى تعزيز مستشفى الملك فيصل التخصصي للشراكة مع المستشفيات التابعة لوزارة الصحة والمستشفيات المحولة الأخرى لتسهيل إجراءات تحويل المرضى منها وإليها واستكمال خطة العلاج والمتابعة .

وحثت التوصيات المقرة على مشاركة الأطباء من مختلف التخصصات في مشروعات البحث العلمي في المستشفى ومركز البحوث واعتمادها ضمن المفاضلة في الترقية وشغل الوظائف القيادية، كما أفردت اللجنة توصية لدعم برنامج الزيارات الخارجية لتقديم الخدمات الصحية التخصصية للمستشفيات في مناطق المملكة والتوسع فيها.

أواصر تنهي معاناة ٧١ أسرة في ١١ دولة

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء ٧صفر ١٤٣٢ هـ - ١١ يناير ٢٠١١م العدد ٣٥٠١
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١١٠١١١/Con٢٠١١٠١١١٣٩٣٩٢٤.htm

«عكاظ» - الرياض

أنهت الجمعية الخيرية لرعاية الأسر السعودية في الخارج «أواصر» معاملات ٧١ حالة مسجلة لدى الجمعية من ١١ دولة في العالم .

ونجحت الجمعية في متابعة وإنجاز تلك الحالات للأسر في الخارج بما تقتضيه الأنظمة المعمول بها ووفق ما تدرسه الجمعية من ملفات، حيث استطاعت الجمعية الإسهام في تسديد ديون ٢٥ حالة في دولة الكويت وإنهاء معاملة ٢٥ حالة في جمهورية مصر الشقيقة بنجاح بالإضافة إلى ثلاث حالات في المغرب وخمس حالات في لبنان وحالتين في الجمهورية اليمنية الشقيقة كما كشفت إجراءات ومتابعات الجمعية عدم استحقاق ثلاث حالات للإعانة في جمهورية سورية الشقيقة وحالةفي دولة قطر وأخرى في المملكة الأردنية الهاشمية، فيما رفضت حالة واحدة في كندا المساعدة المقدمة لها من الجمعية.

وقال رئيس الجمعية الدكتور توفيق عبد العزيز السويلم في هذا الصدد إن الحالات السابقة جميعها خضعت للمراجعة. مؤكدا أن النظام المعمول به لمراجعة الحالات يتم بشكل دقيق ويتم فيه تأكيد المخاطبات بين الحالات والجمعية لاستخلاص النتيجة النهائية لما تستقر لها الحالة الواحدة.

وأضاف أن الإشكاليات التي تواجهها الجمعية في بداية مراجعة الحالات تتلخص في تقديم بعضها أحيانا لأوراق ومعلومات غير دقيقة أو غير مكتملة وهو ما يضاعف جهود الجمعية في مزيد من التواصل لاستكمال المتطلبات لإنهاء الإجراءات لتقديم المساعدة من عدمها، مشيرا إلى وجود حالات لم تقدم المستندات المطلوبة بشكل كامل أو رفضت التواصل مع الجمعية رغم الجهود المبذولة في هذا الاتجاه.

وقال السويلم إن الجمعية هدفها في المقام الأول عودة تيسير أمور الأسر في الخارج والقيام بدورها لمعالجة مشاكلهم وإنهاء معاناتهم حتى يتمكنوا من العودة للوطن، مؤكدا مضي الجمعية في أداء دورها رغم الصعوبات التي تجدها من حين لآخر، داعيا الأسر في الداخل والتي لديها أقرباء في الخارج إلى سرعة التواصل مع الجمعية لتذليل العقبات التي تعترض طريق عودتهم.

وخلص إلى القول أن الجمعية تسعى من جهتها إلى تذليل كافة الطرق لمواصلة نشاطاتها بما يسمح باستفادة الأسر في الخارج من أنظمتها وبما يمكن من رفع معاناتها ولم شملها والعودة بها إلى أرض الوطن

سكان شرق جدة يصرخون: المياه لا تزال تحاصرنا ولا نجد سوى الوعود

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء ٧صفر ١٤٣٢ هـ - ١١ يناير ٢٠١١م العدد ١٧٤٢٩
http://www.al-madina.com/node/٢٨٢٩٢٦

حسين الرابغي – جدة

لا تزال معاناة سكان أحياء شرق طريق الحرمين في محافظة جدة مستمرة بسبب المياه التي تحيط بهم من جميع الاتجاهات وتعوق حركتهم إلى حد كبير. ويشكو الأهالي من طفح مياه الصرف الصحي التي اجتاحت هذه الأحياء في ظل غياب شبكات التصريف، حالها في ذلك حال الكثير من أحياء المحافظة شرقا وغربا شمالا وجنوبا. ويضاف إلى ذلك -كما يقول السكان- مشكلة حديثة بدأت بعيد كارثة السيول في العام قبل الماضي وهي تدفق المياه الجوفية التي عجزوا عن علاجها رغم ما يبذلونه من جهود كبيرة واستعانتهم بمختلف الجهات ذات العلاقة التي لم يجدوا منها سوى مواعيد أشبه بـ ‘‘مواعيد بعض مستشفياتنا اليوم’’ -على حد تعبيرهم-، مشيرين إلى أنهم لم يجدوا سوى هذه الوعود والعبارات ‘‘المسكنة’’ في ظل عدم الشعور بحجم معاناتهم مع هذه المياه متعددة المصادر ومختلفة الطبيعة والتركيب.

نهر في شارع جاك

وأشاروا إلى ما يشبه النهر الجاري في حي قويزة والذي يمر على طول شارع جاك متدفقا من بحيرة ضخمة في مخطط عبيد بنفس الحي منذ أكثر من عام، وهي خليط من نوعين من المياه (الجوفية والصرف الصحي) مهددة بعودة الضنك للاطفال بفعل كميات البعوض ذات الاحجام ‘‘العائلية’’ التي وجدت في هذه المياه والبحيرات مرتعا خصبا لتكاثرها ونقطة انطلاق لمهاجمة ‘‘أهدافها’’.

محاصرون منذ ٦ أشهر

وأكد حسن المقعدي من سكان حي بريمان الشعبي ان هذه المياه تحاصرهم منذ فترة طويلة تتجاوز الستة أشهر وهي تعوق تنقلهم وتسبب العديد من الأمراض لأطفالهم، الذين يلهون في هذه المياه دون إدراك لخطورتها، في حين عجز الاهالي عن منعهم منها كون التجمعات المائية تملأ معظم الساحات الخالية في الحي. وأضاف: لم نألُ جهدا في مكافحة هذه المياه التي قيل أنها جوفية، فقد أقمنا العقوم داخل الحي وطمرنا المياه بالتربة، الا ان معدلاتها في ازدياد مخيف وأصبحت تجري داخل بعض بيوت الحي مما أدى إلى تهتك أسطح الجدران.

شكاوانا محفوظة

وذكر كل من محمد البقمي، حامد النافعي، عبيدالله المطيري، شارالمرحبي، وعمران المطيري أن اهالي الحي بذلوا كل ما في وسعهم مع بلدية بريمان الفرعية ومع أمانة محافظة جدة نفسها، مشيرين إلى انهم يحتفظون باوراق المعاملات التي قدموها منذ الشهر الاول من العام الماضي دون حدوث اي جديد على السطح.وزاد البقمي: كنا نطالب الامانة قبل عامين بالنظر في اوضاع هذا الحي المهمش لتزويده بالانارة والسفلتة وباقي الخدمات المفترض توفرها في كل حي، ولم ننل ما كنا نتمناه حتى الآن، إلا أننا اليوم نعلن تخلينا عن مطالبنا حيال هذه الامور، ولا نريد سوى الخلاص من هذه المياه التي أوشكت أن تفتك بسكان الحي.

‘‘الكارثة الصامتة’’

من جهته ناشد رمزي الحربي (من أهالي حي قويزة على شارع جاك) جميع من يهمه الأمر التحرك فورا لإغاثة المتضررين، واصفا حجم المأساة في الحي جراء هذه المياه بـ ‘‘الكارثة الصامتة’’. واضاف: المياه بغض النظر عن مسماها أو لونها أو نوعها تحاصرنا حتى أبواب منازلنا ولم تفلح محاولاتنا المستميتة في ردع هذه المياه، حيث عملنا العقوم الترابية والجبسية والصبات البلاستيكية.وأكد كل من علي الجهني وعبدالعزيز المالكي مشكلة قويزة وتحديدا في

مخطط عبيد المتواصلة منذ العام الماضي، مشددين على ثقتهم في الله ثم في حرص ولاة الأمر على تخليصهم من المياه المزعجة بشكل نهائي.

المجلس البلدي: رصدنا المشكلة ميدانيًا وناقشنا معاناة السكان مع "الأمين"

أكد المهندس حسين باعقيل رئيس المجلس البلدي أن هناك ٨ مشاريع حديثة طرحتها امانة محافظة جدة لإيقاف مد هذه المياه الجوفية، مشيرا الى مناقشة معاناة الاحياء المتضررة منها مع الدكتور هاني ابوراس امين محافظة جدة خلال اجتماعاته مع المجلس البلدي مؤخرا، كما تم وضع حلول آنية لهذه المياه ريثما يتم تشغيل هذه المشاريع، وتتمثل هذه الحلول في السحب المستمر لهذه المياه على مدى الأربع والعشرين ساعة. واضاف: قام المجلس البلدي يوم الجمعة الماضية بزيارة ميدانية لعدد من احياء شرق جدة وتم رصد التجمعات المائية وتم التنسيق بشانها مع أمانة جدة بشكل فوري.

"الوطنية" : تشغيل الصرف الصحي بنهاية العام الحالي

أوضح مصدر في شركة المياه الوطنية لـ "المدينة" أن الشركة مهتمة بمشروع تصريف مياه الصرف الصحي والذي من المفترض تشغيله نهاية العام الحالي (٢٠١١م) بمشيئة الله. وجدد المصدر نفيه لما تردد على ألسنة البعض عن تصريف مياه بحيرة الصرف الصحي العملاقة شرق محافظة جدة بتوزيعها في باطن الارض بالاحياء المجاورة لها، مما تسبب في هذه المشاكل الظاهرة على السطح اليوم من طفوحات للمجاري والمياه الجوفية.

وأضاف: مياه البحيرة عولجت بعد توزيعها على المحطات كما ذُكر سابقا بعلم الامارة وامانة محافظة جدة ووزارة المياه.

"الأمانة" : مشاريع لإنهاء مشكلة "الجوفية" قريبًا

وأخيرا أفاد المركز الاعلامي بامانة محافظة جدة ان هناك عدة مشاريع ستحد من أضرار المياه الجوفية المتزايدة في عدد من احياء جدة الشرقية والجنوبية، مشيرا الى الاهتمام الذي توليه الامانه لهذا الامر بالتحديد، لافتا إلى أنه يتم التعامل مع المياه الجوفية حاليا أولا باول حتى تشغيل هذه المشاريع.

طالب بتعويض ١٠ ملايين دولار

صرف النظر عن أول دعوى ضد (التبغ) لمواطن مصاب بسرطان الحنجرة

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء ٧صفر ١٤٣٢ هـ - ١١ يناير ٢٠١١م العدد ١٥٥٤١
http://www.alriyadh.com/١١/٠١/٢٠١١/article٥٩٣٧٥٨.html

جدة / خالد الدماك

أصدر قاضي المحكمة العامة في جدة ظهر امس الاثنين حكماً يقضي بصرف النظر عن أول دعوى ضد شركات التبغ للمطالبة بتعويض مواطن مبلغ ١٠ ملايين دولار بسبب إصابته بسرطان الحنجرة . وكان المواطن أقام دعوى قضائية ضد وكيل شركة تبغ في جدة متعهد باستيراد وبيع أنواع من " التبغ" متهما اصابته بالسرطان" ، وحصر دعواه في طلب التعويض بثلاثين مليونا كتعويض عن الضرر الذي لحقه وإلزام شركة التبغ بعلاجه مدى الحياة، منذ نحو عام حتى تم الفصل فيها أمس بصرف النظر عن الدعوى. وجاء في مسببات الحكم الذي دونه القاضي عبدالرحمن الحسيني (ان الفقهاء قرروا ، من قدم طعاما مسموما لرجل وأخبره ، ثم تناوله فمات، فلا قود قصاص ولا ضمان (

وكان المواطن صاحب الدعوى اقام دعواه بالتشاور مع الجمعية الخيرية للتوعية بأضرار التدخين (كفى) ، وتضمنت دعواه انه أصيب بسرطان الحنجرة بسبب التدخين بموجب التقارير الطبية الصادرة من مستشفى الملك فيصل التخصصي في الرياض، وقال ان الأطباء استأصلوا كامل الحنجرة والقصبة الهوائية وعضلات البلع والأحبال الصوتية والغدة الدرقية، وأصبح لا يستطيع الكلام إلا عبر جهاز الصوت .

وطالب في دعواه في الحق الخاص بتعويضه ١٠ ملايين دولار(٣٧,٥ مليون ريال سعودي (نظير الاضرار الصحية التي لحقت به

باصبرين لـ الحياة: أزلنا تعديات على ٢٣٠ مليون متر مربع ... وأوامر تمنع مقاضاتنا

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء ٧صفر ١٤٣٢ هـ - ١١ يناير ٢٠١١م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/222131

جدة - عبدالعزيز آل صحفان

كشف رئيس لجنة مراقبة الأراضي وإزالة التعديات في محافظة جدة المهندس سمير باصبرين لـ«الحياة» صدور أوامر عليا تمنع رفع أي دعوى ضد لجنة الأراضي الحكومية ولجان إزالة التعديات تحديداً.

وأوضح باصبرين أن لجنته أزالت أكثر من ٢٣٠ مليون متر مربع من التعديات في نطاق المحافظة الساحلية، بينما قدر ما تمت إزالته خلال العام الماضي من حرث فقط بحوالى ٤٥ مليون متر مربع، فضلاً عن ما تمت إزالته من تعديات على مجاري الأودية والسيول ومواقع إنشاء السدود في العام نفسه الذي وصل إلى أكثر من ٣٣٠ موقعاً عبارة عن أسوار من الطوب والحجر والأحواش والغرف الخالية المظلمة، إلى جانب إزالة ما يزيد على ٢٠٠ عقم ترابي بأطوال وارتفاعات مختلفة.

وأشار إلى أنه تم كذلك إزالة ٢٤موقعاً مخالفاً عبارة عن تعديات بالقرب من الجسر البري، إضافة إلى المواقع التي تعترض مشروع مسار قطار الحرمين، وثلاثة مواقع تابعة لهيئة الإسكان، لافتاً إلى أن أطوال الأودية التي تمت إزالة التعديات من عليها تصل إلى حوالى ٣٤٠ كيلو متراً، وبعروض من ١٠٠ إلى ٢٠٠ متر، مفيداً أن أعمال الإزالة في منطقة شرق الخط السريع متواصلة من دون توقف، إذ تزال ثلاثة إلى أربعة مواقع يومياً.

ولم يعط رئيس لجنة مراقبة الأراضي وإزالة التعديات وقتاً زمنياً للانتهاء من إزالة منطقة شرق الخط السريع كافة، إلا أنه أكد أن اللجنة تعمل بشكل مستمر للانتهاء من الأولويات المحددة لعملها، إذ تتواصل عمليات الإزالة خلال المرحلة الحالية داخل الأودية التي تعترض مشاريع إقامة السدود في المنطقة.

وعن دعم أعمال اللجنة، قال باصبرين: «يجري الإعداد لإنشاء ثلاثة مراكز للجنة إزالة التعديات وتجهيزها بالمعدات والموارد البشرية، وهي ضمن المشاريع التي أشرف على توقيع اتفاقها أمير منطقة مكة المكرمة الأمير خالد الفيصل، إذ سيتم إنشاء المقر الرئيس لـ «لجنة إزالة التعديات» في حي العزيزية، إلى جانب ثلاثة مراكز فرعية وسط وشمال وجنوب محافظة جدة، في كل من حي الأمير فواز وذهبان وبريمان على التوالي، وتجهيزها خلال مدة لا تتجاوز تسعة أشهر من بدء العمل فيها، وقد تم إعداد التصاميم المعمارية الأولية للمراكز، كما تم تحديد مواقع جميع المشاريع المعنية) المركز الرئيس والمراكز الفرعية الثلاثة)، وإعداد كراسات الشروط والمواصفات.

وأفاد أنه تم التعاقد مع إحدى المؤسسات لتزويد «اللجنة» بالمعدات اللازمة لتمكينها من تأدية مهماتها، إضافة إلى إبرام عقد تشغيل وصيانة المعدات المعينة لأعمال الإزالة.

وأكد باصبرين أن ما تضطلع به لجنة مراقبة الأراضي وإزالة التعديات يأتي تنفيذاً للتوجيهات العليا وتطبيق الأنظمة والتعليمات الخاصة بذلك، وهو عمل يعود بالنفع على جميع سكان محافظة جدة -بحسب قوله-، وذلك لكون التعديات على الأراضي الحكومية تتسبب في تعطيل الكثير من المشاريع التنموية في المحافظة، وتستنزف الاقتصاد الوطني وتعيق المواطنين من الحصول على السكن، وتزيد من انتشار العشوائيات التي تكلف الدولة مئات الملايين لإعادة تأهيلها، فضلاً عن تمكين» الأمانة» من توفير قطع الأراضي للجهات الحكومية والجمعيات الأهلية والعلمية ومساعدة الدولة على توفير المرافق والخدمات والمساحات المفتوحة للمواطنين.

يذكر أن إنشاء لجنة الأراضي والتعديات تم بأمر صادر من أمير منطقة مكة المكرمة بتاريخ ١٤١٨/١١/٢٠هـ، تضمن تشكيل لجان رئيسة ذات كفاءة عالية يطلق عليها اسم «لجنة مراقبة الأراضي وإزالة التعديات» وذلك بشأن وقف استيلاء البعض على أراض سكنية وزراعية أو خلافهما بطريقة غير شرعية أو بدعوى التملك من طريق وضع اليد والإحياء بموجب مبايعات ووثائق غير نظامية.

وزارة الصحة لـ عكاظ:

التحقيق مع أطباء متهمين بحقن الزرنيخ لمريض

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء ٧صفر ١٤٣٢ هـ - ١١ يناير ٢٠١١م العدد ٣٥٠١
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١١٠١١١/Con٢٠١١٠١١١٣٩٣٩٢٦.htm

حسين هزازي - جدة

فتحت مديرية الشؤون الصحية في جدة أمس، التحقيق مع أطباء يعتقد تورطهم في حقن مريض بحقنة مادة الزرنيخ القاتلة، ما أدى إلى تورم الوجه وخروج الصديد وإدخاله العناية المركزة.

وكان ماجد الجهني ٤٢ عاما، دخل مستشفى خاصا لخلع ضرسه قبل شهر ونصف، وحقنه الطبيب المعالج بمادة ذات لون أزرق بكمية كبيرة عرف فيما بعد أنها مادة الزرنيخ، أدت إلى مضاعفات وطفوحات جلدية.

وقال مصدر مطلع في مديرية الشؤون الصحية، إن لجنة متخصصة استقبلت الشكوى من زوجة المتضرر، أمس الأول وسيتم اتباع الإجراءات النظامية ومن بينها تشكيل لجنة تحقيق، واستدعاء ملف المريض وسحب جواز الطبيب ووضعه على قائمة الممنوعين من السفر حتى الانتهاء من التحقيقات.

وقالت زوجة المتضرر لـ «عكاظ» إن ماجد لا يعلم في البداية أنه حقن بمادة الزرنيخ التي تسببت له بمضاعفات بدأت في اليوم التالي من العملية، حيث ارتفعت درجة حرارته وصاحبها انتفاخ في الوجه والفكين وتورمات مختلفة، استدعى الأمر التوجه إلى عدة مستشفيات حكومية وأهلية، حيث أكدت في بداية الأمر أن الحالة طبيعية وأعطي مضادات حيوية وأدوية لتخفيف الحرارة غير أن الحالة لم تتحسن، ما اضطر الزوجة إلى التوجه إلى مستشفى الملك عبد العزيز للأورام، الذي أجرى فحوصات مخبرية وتم إخراج المريض لعدم القدرة على تشخيص الحالة بدقة.

وبينت زوجة المريض أنها توجهت لاحقا إلى مستشفى الملك فهد العام الذي أجرى فحوصات مبدئية أكد فيها أنها مجرد طفح حراري «خراج»، ولكن عدم تحسن الحالة استوجب استدعاء استشاري متخصص في أمراض الفك والأعصاب، الذي طلب سرعة إدخال المريض إلى غرفة العمليات لإجراء عملية.

وخلصت زوجة المريض إلى القول إن "العملية استغرقت أربع ساعات، وتم فتح عدة فتحات في الحلق وإدخال أنابيب للغسل لإخراج الصديد من الوجه بسبب تآكل المنطقة من مادة الزرنيخ الذي أعطي له عند خلع ضرسه، والكمية الكبيرة التي استخدمها الطبيب.

محامٍ يتبنى ملاحقة المستشفى المتهم في وفاة القرني

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء ٧صفر ١٤٣٢ هـ - ١١ يناير ٢٠١١م العدد ٣٥٠١
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١١٠١١١/Con٢٠١١٠١١١٣٩٤٠٧٥.htm

حسين هزازي ـ جدة

يستعد محامي قانوني في جدة لملاحقة المستشفى الخاص المتهم في وفاة ماجد القرني، وشرع في دراسة ملف المتوفى والوقوف على رأي المستشفى نحو الخطأ الطبي، وكيفية مغادرة الطبيب العربي رغم قرار الشؤون الصحية بمنعه من السفر لتقديم ملف متكامل للجنة الطبية الشرعية في جلستها الأولى التي لم تحدد.

وأوضح لـ «عكاظ» المحامي الذي فضل عدم الكشف عن هويته، أنه تولى القضية بسبب تعاطفه مع ابن المتوفى الذي يعيش يتيم الوالدين جراء وفاتهما بسبب خطأين طبيين.

ودعت أسرة المواطن ماجد القرني المتوفى جراء خطأ طبي في مستشفى خاص في جدة، الشؤون الصحية إلى تشكيل لجنة عاجلة للنظر في أسباب الوفاة وفك طلاسمها، والتحفظ على ملف المتوفى، والاستعانة بأطباء متخصصين لدراسة الملف قبل موعد الجلسة والتحقق من كل تفاصيل العملية التي أجريت للمريض قبل وفاته.

وقالت أسرة القرني إن المحامي تبرع بملاحقة المستشفى دون مقابل بعد ظهور مؤشرات تؤكد وجود خطأ طبي.

وأوضحت أسرة القرني أن آلية التحقيق في قضايا الأخطاء الطبية رتيبة جدا، وتتعرض إلى روتين ممل يتسبب في إعطاء وقت كاف للمستشفى لإيجاد مبررات وطرق تخرجه من المأزق، معتبرين أن مغادرة الطبيب العربي جاءت نتيجة تأخر الإجراءات، رغم أنه المتهم الرئيس في القضية في نظرهم.

وأفادت الأسرة بأن التقرير الطبي الذي قدمه المستشفى عن سبب الوفاة يشير إلى توقف القلب والتنفس، دون إيضاح الأسباب المؤدية لذلك.

المظالم ينظر في تأديب ٢٣٤ موظفاً حكومياً

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء ٧صفر ١٤٣٢ هـ - ١١ يناير ٢٠١١م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/222193

الرياض - «الحياة»
علمت «الحياة» أن ديوان المظالم نظر العام الماضي نحو ٢٣٤ قضية تأديب، ضد موظفين في قطاعات حكومية عدة، وُجهت إليهم تهم تتعلق بأعمالهم الوظيفية وسلوكهم الأخلاقي .
وكانت «الحياة» نشرت في عدد أمس تصريحاً، حول» تفريغ بعض القضاة لأعمال مكتبية»، تبين أنه غير دقيق .
في غضون ذلك، أبلغ» الحياة» مصدر في الديوان بأن «الدوائر التأديبية التابعة للديوان في الرياض وجدة والدمام وأبها والمدينة المنورة والجوف والقصيم وحائل، بتّ قضاتها في العدد المشار إليه من القضايا، وأصدروا أحكاماً بخصوصها».
إلا أن الديوان لم يشأ الخوض في تفاصيل ما إذا كانت دوائره التأديبية برأت المدعى عليهم، أو دانت بعضهم بما اتهموا به من مخالفات .
ويتولى القضاء التأديبي في ديوان المظالم الفصل في الدعاوى التأديبية التي تقام ضد الموظفين لمخالفات تتعلق بأعمالهم الوظيفية أو سلوكهم الأخلاقي.

اختتام برنامج الإجراءات التربوية للحد من العقاب البدني بالمخواة

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء ٧صفر ١٤٣٢ هـ - ١١ يناير ٢٠١١م العدد ١٥٥٤١
http://www.alriyadh.com/١١/٠١/٢٠١١/article٥٩٣٦١٣.html

الباحة– عبدالرحمن الغامدي
اختتمت بمحافظة المخواة فعاليات برنامج تطوير الإجراءات التربوية للحد من العقاب البدني والذي استضافته إدارة التربية والتعليم بالمحافظة وشارك فيه أكثر من(٢٠)تربويا وعدد من مشرفي التوجيه والإرشاد بمناطق ومحافظات المملكة .
وأوضح مدير التربية والتعليم بمحافظة المخواة تركي الزبيدي بأن فعاليات البرنامج تضمنت إقامة عدد من ورش العمل التربوية إلى جانب استعراض تجارب الإدارات التعليمية للحد من العقاب البدني مشيراً بأنه تم اقتراح عدد من الأساليب التطويرية للإجراءات التربوية للحد من العقاب البدني مع التأكيد على أهمية دور اللجان التربوية على مستوى المدارس وإدارات التربية والتعليم في ذلك مبيناً بانه في ختام اللقاء تم توزيع الشهادات على المشاركين في البرنامج.

المحاكم والسجون ترتبط إلكترونيا وتنبذ الورق

الربط يسهم في تخفيف تكدس النزلاء

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء ٧صفر ١٤٣٢ هـ - ١١ يناير ٢٠١١م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=٣٦٩٦٧&CategoryID=٥

الرياض :فداء البديوي ٦:١٣ AM ٢٠١١-٠١-١١

تنهي وزارة العدل والمديرية العامة للسجون إجراءات الربط الإلكتروني بين المحاكم والسجون واستكمالها جميع الإعدادات الإلكترونية تمهيدا لتفعيل التعامل الإلكتروني بين الجهازين وتسهيل مهام عملهما قريبا عبر (قناة التواصل الحكومي) التابعة لبرنامج التعاملات الإلكترونية "يسر". حيث ستتمكن السجون" من معرفة مواعيد جلسات نزلاء إصلاحياتها من السجناء الموقوفين إلكترونيا بمجرد تحديد القاضي للمواعيد في النظام الإلكتروني ودخولها لقاعدة بيانات "السجون"، وبالمقابل تعرف المحاكم من سيمثل أمام قضاتها من السجناء.

ووفقا لحديث مدير الإدارة العامة للحاسب الآلي بوزارة العدل ماجد العدوان إلى "الوطن"، فإن الوزارة أكملت استعداداتها بالتعاون مع "السجون "لربطها مع المحاكم في مختلف مناطق المملكة؛ حتى تُقيّد البيانات لدى السجون قبل موعد الجلسات بفترة كافية.

فيما أكد مدير عام السجون اللواء الدكتور علي الحارثي لـ"الوطن" إسهام الربط الإلكتروني بين السجون والمحاكم في "التخفيف كثيرا من تكدس السجناء داخل الإصلاحيات"، مشيرا إلى ما سيجنونه من مرونة العمل مع المحاكم عبر النظام الإلكتروني.

وأوضح العدوان في حديثه الجوانب التي اتفق العمل عليها عبر النظام الإلكتروني بين المحاكم والسجون؛ معلنين التخلي عن المخاطبات الورقية عبر الفاكس بشأن قضايا السجناء الموقوفين في المحاكم.

إلى ذلك، يرعى وزير العدل ظهر اليوم لقاءً لتسليم هندسة إجراءات كتابات العدل وإعلان استكمالها، بعد ستة أشهر من بدء العمل عليها .

تنهي وزارة العدل والمديرية العامة للسجون إجراءات الربط الإلكتروني بين المحاكم والسجون واستكمالهما جميع الإعدادات الإلكترونية تمهيدا لتفعيل التعامل الإلكتروني بين الجهازين وتسهيل مهام عملهما قريبا عبر (قناة التواصل الحكومي) التابعة لبرنامج التعاملات الإلكترونية "يسر". حيث ستتمكن السجون" من معرفة مواعيد جلسات نزلاء إصلاحياتها من السجناء الموقوفين إلكترونيا بمجرد تحديد القاضي للمواعيد في النظام الإلكتروني ودخولها لقاعدة بيانات "السجون"، وبالمقابل تعرف المحاكم من سيمثل أمام قضاتها من السجناء.

ويستهدف المسؤولون في "العدل" و"السجون" تنظيم العمل بينهما واختصار الوقت والجهد وفقا لحديث مدير الإدارة العامة للحاسب الآلي بوزارة العدل ماجد العدوان إلى "الوطن"، الذي أشار إلى استكمال إعداداتهم بالتعاون مع "السجون "لربطها مع المحاكم في مختلف مناطق المملكة؛ حتى تُقيّد البيانات لدى السجون قبل موعد الجلسات بفترة كافية.

فيما أكد مدير عام السجون اللواء الدكتور علي بن حسين الحارثي إلى "الوطن" إسهام الربط الإلكتروني بين السجون والمحاكم في "التخفيف كثيرا من تكدس السجناء داخل الإصلاحيات"، مشيرا إلى ما سيجنونه من مرونة العمل مع المحاكم عبر النظام الإلكتروني.

وأوضح العدوان في حديثه الجوانب التي اتفق العمل عليها عبر النظام الإلكتروني بين المحاكم والسجون؛ معلنين التخلي عن المخاطبات الورقية عبر الفاكس بشأن قضايا السجناء الموقوفين في المحاكم.

وأشار العدوان إلى أهم ما تم الاتفاق عليه في الربط بين المحاكم والسجون: بدءا بتسجيل القاضي لموعد الجلسة للموقوف في السجن وتقييدها مباشرة في قاعدة بيانات "السجون"، وإلى جانب ذلك هنالك إجراءات إلكترونية تتيح للسجون الإعلام الإلكتروني لاسم من يتعذر حضوره من السجناء إلى المحكمة لأيّ ظرف كان مرض أو سواه وبالتالي يتم إبلاغ الخصم أو هيئة التحقق والادعاء العام لاتخاذ الإجراءات اللازمة وتأجيل النظر في قضيته آليا حتى ينجز القاضي بقية القضايا ولا يتسبب غياب السجين دون إعلام مسبق وسريع بازدحام القضايا المنظورة أمام القاضي في اليوم نفسه.
إلى ذلك، يرعى وزير العدل ظهر اليوم لقاءً لتسليم هندسة إجراءات كتابات العدل وإعلان استكمالها، بعد ستة أشهر من بدء العمل عليها.

رهان على العقوبات البديلة لتخفيض السجناء ٦٠%

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء ٧صفر ١٤٣٢ هـ - ١١ يناير ٢٠١١م
http://www.alwatan.com.sa/Dialogue/News_Detail.aspx?ArticleID=٣٦٩٨٧&CategoryID=٤

جدة: حمد العشيوان ٢٠١١-٠١-١١ ٣:١٣ AM
توقع مصدر مسؤول أن يؤدي اعتماد مشروع العقوبات البديلة إلى تخفيض عدد السجناء الشباب في المملكة إلى ٤٠%، إضافة إلى تعزيزه لمنهج تأهيل المدانين ليصبحوا منتجين في المجتمع، بدلا من تعريضهم في السجون للتأثر بأرباب السوابق .
وقال رئيس لجنة رعاية السجناء والمفرج عنهم وأسرهم في جدة "تراحم" الدكتور عبدالله مرعي بن محفوظ إن المشروع الذي رفعته الأمانة العامة للجنة تراحم في الرياض إلى النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز يخضع للدراسة، إذ تراجع مسودة المشروع لرفعها إلى وزارة العدل ثم إلى المجلس الأعلى للقضاء .
وأضاف أن "السجن ليس هدفا بحد ذاته، بل وسيلة للحد من الجريمة وردع مرتكبها" موضحا أنه "رغم ذلك، فإن هناك عقوبات مبالغا فيها جداً، تتمثل في السجن ست سنوات و٢٠٠٠ جلدة لسرقة جوال أو أسطوانة غاز لشاب لا يتجاوز ٢٢ عاما من العمر ."

كشف رئيس لجنة رعاية السجناء والمفرج عنهم وأسرهم في جدة "تراحم" الدكتور عبد الله مرعي بن محفوظ أن الشفافية في الطرح ودقة المعلومات من الركائز التي تحاول لجنة تراحم بمحافظة جدة أن تنتهجها مع الإعلام ومع المجتمع المدني، مشيرا إلى أن ذلك الأمر يضعهم في مواقف صعبة مع الجهات الحكومية، ولكنهم يؤمنون أن الصدق منجاة ولن يتفاعل المجتمع المدني مع اللجنة إذا كان لا يعلم الوضع الداخلي بكل صدق وبإحصائيات أقرب إلى الواقع.
وأشار بن محفوظ إلى أهمية تفعيل مشروع العقوبات البديلة لأنه سيؤدي-بحسب قوله- إلى تهذيب أخلاق الشباب دون الحاجة إلى وصم سجلهم الاجتماعي بكلمة سجين سابق، وكذلك سيخفض عدد المسجونين الشباب في السعودية إلى ٤٠%، إضافة إلى إسهامه في إصلاح عدد من المدانين ليصبحوا منتجين اجتماعياً، بدلاً من التأثر بأصحاب الجرائم وأرباب السوابق.
وأكد في حواره مع "الوطن" أن المشروع الذي رفعته الأمانة العامة للجنة تراحم بالرياض إلى النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الرئيس الفخري للجنة الوطنية لرعاية السجناء والمفرج عنهم وأسرهم صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز يخضع للدراسة إذ تراجع مسودة المشروع لرفعها إلى وزارة العدل ثم إلى المجلس الأعلى للقضاء، لافتا إلى أن التوقيف في السجن ليس هدفا بحد ذاته، بل هو وسيلة للحد من الجريمة وردع مرتكبها، وإيصال رسالة إلى المجتمع، بأن النظام يجب أن يعم وأن أي خرق له من شأنه التأثير سلبا على حركة سير المجتمع،

ومع ذلك فإن هناك عقوبات مبالغاً فيها جداً –بحسب حديثه -تتمثل بسجن ست سنوات و٢٠٠٠ جلدة في سرقة جوال أو أسطوانة غاز لشباب لا يتجاوز ٢٢ من العمر.
وأشار بن محفوظ إلى أن توفير بدائل لعقوبة السجن في بعض القضايا يساعد في إصلاح المدان، ليكون منتجًا في مجتمعه، خصوصاً أن بعض الناس لو دخلوا السجون ربما يتأثرون بأصحاب الجرائم الكبيرة من أرباب السوابق، مشدداً على أن هذه البدائل قد تحمي السجين من وصمة العار، وتكفل حقه في الاندماج بالمجتمع والإصلاح.
٩آلاف سجين
وأكد بن محفوظ أن عدد السجناء في جدة، مواطنين وأجانب، لا يتجاوز ٩ آلاف سجين، مستدركا أنه لا يمكن تحديد الرقم بدقة للتغيرات التي تحدث يومياً بين دخول وخروج، وموضحا أن لجنة تراحم وضعت قاعدة بيانات وقسمت السجناء إلى أقسام مختلفة، تتمثل في سجناء الحق العام والخاص، وهم الذين صدرت في حقهم أحكام بسجن ودفع الديون والغرامات النظامية وأغلبهم معسرون وغير قادرين على الوفاء بمال بعد انتهاء حكم السجن، وعددهم يتراوح بين ٥٠٠ إلى ٩٠٠ شخص.
أما النوع الثاني فيتمثل في سجناء الجرائم الجنائية ويتراوحون بين ٧٠٠ شخص إلى ١٠٠٠، وبعض الجرائم الاجتماعية مثل عقوق الوالدين والخلافات الزوجية وعددهم لا يتجاوز ٧ سجناء وهؤلاء تتعامل معهم اللجنة عن طريق التوعية الدينية والنفسية.
سجن النساء
وأوضح بن محفوظ أن سجن النساء اللاتي يمثلن النوع الثالث عدد الموجودات به حوالي ٢٠٠ سجينة، منهن ٣٢ سعودية وهن اللاتي صدرت ضدهن أحكام تعزيزية مثل ضرب الخادمات أو حقوق خاصة كإعسار في دفع دين أو سرقة أو قتل أو تعاطي مخدرات، مؤكداً أن هذا النوع هو الأصعب على اللجنة من حيث الدخول لهن أو وضع برامج تدريبية أو نفسية، لأن مشكلتهن تكمن في أين سيذهبن بعد السجن؟ خصوصاً أن أغلبهن يكن منبوذات من عائلاتهن ولا يجدن الدعم الأسري المتوقع للخروج من العقوبة إلى التوبة .
في المقابل ـ وحسب رئيس تراحم جدة ـ يتراوح عدد السجناء من الشباب السعوديين من ١٦٠ إلى ١٨٠ شخصا وهم القطاع الأسهل في التعامل معهم، خصوصاً أن أعمارهم تتراوح بين ١٨ إلى ٢٤ سنة وقد ينطبق عليهم حق عام أو خاص أو جنائي أو اجتماعي.
إطلاق الغارمين
وكشف رئيس تراحم جدة عن أنهم بصدد الطلب الرسمي لإدارة السجن بجدة لمعرفة عدد المساجين بسبب القروض من البنوك وتحديدا أقساط السيارات، إذ ترغب اللجنة في تحضير ملف متكامل للعمل على إطلاق سراحهم من سهم الغارمين وهو أحد الأسهم الثمانية في وعاء الزكاة التي تؤخذ من البنوك ومن وكالات السيارات لدفعها للسجناء الذين تسببت البنوك ووكالات السيارات بسجنهم، وهذا المشروع يدرس مع مجموعة من قضاة المحكمة واقتصاديين ومحامين ليرفع مشروع متكامل للجهات المختصة التي بدورها ترفعها إلى مقام وزارة الداخلية، كما أن اللجنة لديها فتوى من هيئة كبار العلماء صادرة منذ عام ١٤٢٣ تجيز صرف الزكاة للجنة وكذلك الصدقات.
تعجيل المحاكمات
وأثنى بن محفوظ على دور هيئة التحقيق والادعاء العام في سرعة التحقيق وإنهاء ملف السجين لتحويله إلى المحاكمة، لكنه لفت إلى التأخير الذي كان العام الماضي والذي يعتقد أنه بسبب من المحكمة العامة ومن المحكمة الجزائية، وأضاف: قد يكون السبب في ذلك حركة التنقلات الكبيرة التي شهدتها المحاكم مؤخراً، أما التأخير الآخر والذي يحدث بين إدارة السجن والمسؤولين في إدارة لجنة تراحم داخل السجن، فيجب علينا تجاوزه بتحضير القضية من أوراق وتحقيقات للسجين قبل أسبوع من موعد المحاكمة والمساهمة في إيجاد محام متطوع.
ووعد بن محفوظ أن تجتهد اللجنة، العام الجاري، بإحداث تغيير شامل في أسلوب متابعة قضايا السجناء في المحاكم بعد أن تأسست لجنة المحامين المتطوعين برئاسة المحامي أشرف السراج، مطالباً سجن جدة بتفعيل البرنامج الذي وضعته الإدارة العامة للسجون لإدخال كافة البيانات الورقية.
واعترف رئيس تراحم جدة بأنهم تأخروا في خلق بيئة تعاون مع هيئة حقوق الإنسان بجدة وقال: اتفقنا على اجتماع موسع لبحث أوجه التعاون والتوقيع على مذكرة يكون فيها جانب مراقبة السجون ومتابعة القضايا أمام الادعاء العام والتسريع في بت القضايا أمام المحاكم المختصة.
شركاء القطاع الخاص
وأكد بن محفوظ أن اللجنة نجحت في القضاء على الشح المالي بالفكرة التي أطلقها عقب توليه المسؤولية العام الماضي والمتمثلة في إيجاد شركاء استراتيجيين من القطاع الخاص للمساهمة بشكل ثابت مع اللجنة على مدار ٤ سنوات، وقال:

نهدف في هذا الجانب إلى إبرام عقود مع ١٠ شركاء استراتيجيين بمبلغ يصل إلى ١٢ مليون ريال خلال السنوات الأربع بواقع مليون ومائتي ألف لكل شريك.
وأضاف: نجحنا في فترة وجيزة في الحصول على ٤ شركاء، كان أولهم صالح بن علي التركي ثم مرعي مبارك بن محفوظ ثم فيصل أحمد بغلف ثم الدكتور محمد عبود العمودي ليصل دخل اللجنة في الوقت الحالي إلى ٤,٨ ملايين ريال، متوقعاً الاتفاق مع ستة شخصيات أخرى قريباً.

٤ أيام في الممر.. لا سرير.. لا إسعاف.. لا تقرير

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء ٧صفر ١٤٣٢ هـ - ١١ يناير ٢٠١١م العدد ٣٥٠١
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١١٠١١١/Con٢٠١١٠١١١٣٩٤٠٥٥.htm

سعود الحواس ـ الرياض
بقي ثلاثة مواطنين منومين لمدة أربعة أيام في ممر طوارئ مجمع الملك سعود الطبي في الرياض (الشيمسي سابقا)، إذ دخل المواطنون المستشفى نتيجة حادث مروري.
وبرر مدير عام إدارة العلاقات العامة والإعلام في المجمع إبراهيم الصبيح سبب بقاء المرضى في الممر، أن «أسرة قسم العظام لا تتجاوز ١٢٧، وجميعها مشغولة والحالات في تزايد»، مؤكدا أن «نقل المرضى سيجري حال فراغ أسرة تكفيهم، وعليهم الانتظار».
وأوضح المواطن عبد الله العنزي أنه تعرض لحادث مروري نهاية الأسبوع الماضي ومنذ نقله وزملائه إلى المستشفى مازالوا يقبعون في الممر، في ظل معاناتهم من كسور في الأيدي والأقدام.
وأكد المواطن العنزي أنه حاول شرح معاناته للمدير المناوب فرد عليه «عليك مغادرة المستشفى» ــ على حد قوله ــ. مضيفا بالقول: «طلبت خطابا يوضح حالتي لمستشفى آخر فرفض المدير المناوب، ثم طلبت سيارة إسعاف فسخر مني ووجهني إلى الشارع لأركب سيارة أجرة».
من جانبه، استغرب عضو مجلس الشورى الدكتور محسن الحازمي تعامل موظف وزارة الصحة، مشددا على ضرورة تأمين أسرة للمرضى في ظل النسبة المنخفضة عن المستوى العالمي.
وقال الحازمي إن تقارير وزارة الصحة تثبت قلة عدد الأسرة ما يؤثر على الخدمات الصحية، لافتا إلى أن وجود حالات مرضية في الممرات «أمر غير مقبول».

جدة: الدرس المستفيض ... آخر تقليعات مسلسل تأجيل بت دعوى موظفين ضد الجامعة

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء ٧صفر ١٤٣٢ هـ - ١١ يناير ٢٠١١م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/222112

جدة - «الحياة»
لم يجد موظفو جامعة الملك عبدالعزيز المعترضين على عقود عملهم التي وصفها محاميهم بـ«غير النظامية» بداً من الصبر الجميل. بعد أن بات جليّاً أن الفصل في دعواهم ضد الجامعة سيأخذ مزيداً من الوقت!. ويبدو توجيهات وزير العمل السابق الدكتور غازي القصيبي بسرعة إنهاء مشكلاتهم لم تؤت أُكلها إذ رحل الوزير عن الحياة وحلّ مكانه آخر ولا تزال القضية منظورة حتى الآن، إذ تذرع القائمون على اللجنة الابتدائية لتسوية الخلافات العمالية برغبتهم في درس القضية درساً مستفيضاً قبل إعلان حكمهم النهائي، قبل أن يقرروا تأجيل بت الدعوى للمرة الثالثة.
وأجّلت اللجنة الابتدائية لتسوية الخلافات العمالية في منطقة مكة المكرمة أمس) الإثنين) إعلان الحكم النهائي في قضية موظفي جامعة الملك عبدالعزيز الذين يطالبون بتثبيتهم، للمرة الثالثة على التوالي إلى وقت لاحق .
وسبق أن عقدت اللجنة السبت الماضي جلسة للنظر في القضية، أكد خلالها الطرفين اكتفاءهما بما قدمان فيها، ما دعا المحكمة إلى تأجيل جلسة النطق بالحكم للمرة الثانية إلى نهاية الأسبوع الجاري .
وجاء قرار اللجنة خلال جلسة أمس (وهي الثالثة) متضمناً تأجيل النطق بالحكم تمهيداً لدرس حيثيات القضية درساً مستفيضاً وإعلان الحكم النهائي في القضية المرفوعة ضد جامعة الملك عبدالعزيز من قبل ٦٧ موظفاً من منسوبيها بينهم ٢٥ موظفة التي استمرت لأكثر من عام، إذ ستصدر اللجنة الحكم وسيتم رفعه إلى اللجنة العمالية العليا في الرياض لإصدار الحكم النهائي في حال اعتراض أحد الأطراف عليه .
وفي هذا الصدد، أوضح محامي الموظفين المستشار خالد حلواني أن موكليه لا يعرفون حقوقهم، مقدماً طعنه في العقود بأنها غير نظامية، مفيداً في رده الشفهي على لائحة ممثل الجامعة أن رد الأخيرة غير قانوني، وقدم مستندات المطالبات بالمبالغ المالية الخاصة بمستحقات الموظفين السعوديين وغير السعوديين التي تتضمن البدلات، سواء بدل الخطر أو السكن أو الرسوم الحكومية للسعوديين والمقيمين الموظفين في الجامعة .
وستعلن اللجنة حكمها النهائي في القضية بعد جلسات عدة تم عقدها في حضور جميع الأطراف (محامي الموظفين وممثل الجامعة.(
وكانت جامعة الملك عبدالعزيز اعترفت سابقاً (على لسان ممثلها) لـ«اللجنة الابتدائية» أنها لا تملك لائحة داخلية لتنظيم العمل داخلها، ما يعد مخالفاً لأنظمة العمل السعودية.
وفي دفاعها عن نفسها، نوهت الجامعة بأن المدعين (الموظفين) لا ينطبق عليهم النظام، خصوصاً أنهم وقّعوا معها عقوداً منذ أعوام عدة لم تتضمن البدلات التي يطالبون بها، غير أن محاميهم قدم طعناً موضحاً فيه أن موكليه لا يعرفون حقوقهم، واصفاً العقود بغير النظامية ما يعني أن رد الأخيرة غير قانوني، في الوقت الذي طلبت فيه اللجنة من الموظفين الذين ليست لديهم عقود، تقديم شهادات تعريف بأنهم من الموظفين في الجامعة .
وسبق أن أصدرت المحكمة الإدارية في منطقة مكة المكرمة ممثلة في الدائرة الإدارية التاسعة حكماً يلزم جامعة الملك عبدالعزيز في محافظة جدة بتثبيت الموظفين السعوديين، ممن هم على بند العقود الموقتة في وظائف رسمية، مستندة إلى الأمر الملكي الصادر في عام ١٤٢٦، القاضي بترسيم موظفي الحكومة الموجودين على بند العقود، بينما قدم ممثل الجامعة اعتراضه على الحكم.

المشاركون أكدوا على نشر الوعي واحتواء الضحايا

ملتقى العنف الأسري بالمدينة يوصي بإنشاء دار للحماية

وإدراج العنف ضمن أجندة مجالس المناطق

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء ٧صفر ١٤٣٢ هـ - ١١ يناير ٢٠١١م العدد ١٥٥٤١
http://www.alriyadh.com/١١/٠١/٢٠١١/article٥٩٣٦١٨.html

المدينة المنورة – خالد الزايدي

ناقش الملتقى العلمي الأول "نحو شراكة مجتمعية فاعلة في مواجهه العنف الأسري" و الذي تنظمه المديرية العامة للشئون الصحية بمنطقة المدينة المنورة بالتعاون مع جامعة طيبة وبمشاركة شرطة منطقة المدينة المنورة وعدد من الجهات المعنية بالحماية من العنف الأسري والعديد من القانونيين والأكاديميين وذلك بفندق المدينة مريديان أمس الأول نظام التعليم في الحد من إيذاء الأطفال ودور الشؤون الاجتماعية في الحماية ودور الجمعيات الخيرية في مساندة ضحايا العنف الأسري بالإضافة إلى أساسيات الكشف الطبي الشرعي والاعتداءات الجنسية وطريقة رفع العينات وتقنيات المقابلة مع ضحايا الاعتداء وتأهيل الضحية والمعتدي وآثار العنف الأسري على الأسرة إضافة إلى ورش عمل بعنوان «تقنيات المقابلة مع الضحايا»، و«التدخل والإجراءات .«

واختتم المشاركون الملتقى بعدة توصيات جاء من أهمها :التأكيد على نشر الوعي المجتمعي حول مشكلة العنف الأسرى والتعريف بحقوق أفراد الأسرة وتعزيز قدرات الفئات الأكثر عرضة للعنف الأسري على حماية أنفسهم من الإيذاء عن طريق إقامة ندوات ولقاءات دورية مع المجتمع .

وأوصى المشاركون في الملتقى بضرورة إدراج قضية العنف الأسري في الأبحاث والدراسات العلمية لبحث أسباب العنف وسبل مواجهته إضافة إلى دعوة كل الجهات المعنية بالحماية الأسرية على إقامة دورات تهدف إلى تأهيل وتدريب العاملين لديها ليكونوا قادرين على التعامل مع هذه القضايا .

وجاءت التوصيات بالاتفاق على استمرار عقد مثل هذه اللقاءات المشتركة بين الجهات المعنية بالحماية من العنف الأسري لتحسين الأداء فيما بينهم فيما يخص التعامل مع قضايا العنف الاسري ، والمطالبة بإنشاء دار للحماية بالمنطقة بمواصفات تكفل الحماية والتأهيل .

بالإضافة إلى تنشيط مكاتب للصلح والإرشاد الأسري ومحاولة حل المشاكل الأسرية ودياً دون اللجوء لمراكز الشرطة والمحاكم إذا أمكن من خلال الجمعيات الخيرية ومجالس الأحياء ومجلس المنطقة ، وتنشيط مكاتب للتوجيه الأسري وتعزيز دور الأخصائي الاجتماعي والنفسي في جميع قطاعات المجتمع لحل المشاكل الاجتماعية والنفسية ، وتدريب طبيبات في مجال كشف الطب الشرعي يتولين الكشف على العنصر النسائي في حوادث الاعتداءات الجنسية .

كما أوصى المشاركون بتوجيه مجالس المناطق بالاهتمام وتبني موضوع العنف الأسري واعتباره جزءا من أجندتها.

ثقافة المسكوت عنه بين الأبناء وأسرهم.. النهاية مؤلمة!

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء٨صفر ١٤٣٢ هـ - ١٢ يناير ٢٠١١م العدد ١٥٥٤٢
http://www.alriyadh.com/2011/01/12/article593965.html

الرياض، تحقيق- سحر الشريدي

الانحرافات والسلوكيات الهابطة تبدأ عند الصغار صغيرة، وتكون في الغالب نوعاً من التجربة والاكتشاف، أو التماهي مع سلوك وعادات الكبار -وإن كانت مماهاة على خطأ في سلوك خطأ-، التدخين مثلاً يبدأ تقليداً، أو يكون تجربة تتلوها تجارب أخرى، ثم يتحول إلى عادة لا يستطيع الصغير فكاكاً منها، وإن حاول، وغير التدخين سلوكيات أخرى كثيرة ومتعددة تؤثر في تكوين شخصية الصغير، وصناعة مستقبلاته، واختيار المحيط الاجتماعي الذي يرتاح في التعاطي معه .

انتهت عقلية أشوف ابني أو بنتي يسلكان طريق الخطأ وأتفرج عليهما خوفاً من الفضيحة

المشكلة هنا أنّ بعض الأهل يدركون خطأ الصغير، أو الشاب في عمر مراهقته، ويعرفون ما يرتكبه من سلوكيات سيئة إن لم نقل هابطة، لكنهم لايجرؤون على مصارحته ومكاشفته، إما خوفاً من المجتمع وما يعتقدون أنه فضيحة، وإما وهم منهم بأن السلوك عابر وسينتهي، وما هو إلا نزوة يصحو الشاب بعدها ويستفيق، وكلا الأمرين وهم .

والسؤال: لماذا يسكننا الخوف من مصارحة الأبناء بأخطائهم، ولماذا نجعل المجتمع عامل خوف يقف في طريق المواجهة معهم، أسئلة نحاول أن نجيب عنها في هذا التحقيق .

خوف من المجتمع

"أم عبدالملك" تقول في هذا الشأن: "ليس الغرض من السكوت الرضا بالمشكلة، بل إن خوفنا من المجتمع وماسيقوله الناس سبب في صمت الأسرة عن الخلل الذي يسيطرعلى الابن أوالفتاة، وصمتنا هو محاولة ربما تكون خاطئة لإعطاء الأبناء فرصة حل مشكالهم بأنفسهم دون تدخل من أحد؛ لأنهم لوعلموا بأنّ هناك أشخاصا لهم علم بالمشكلة فقد يفقدهم الاهتمام بها ولربما تفاقمها ويجاهر بها بعد أن كانت مخفية عن الجميع ."

بينما ترى "أم عبدالعزيز" أنّ كل الأسر لو فكرت بما يقوله الناس أو المجتمع الذي يعيشون فيه، ولم يبادروا بحل سلوكيات أبنائهم المنحرفة والشاذة، لضاع كل شبابنا وأصبحنا في مجتمع لاقيمة له، مضيفةً:"أنّ الخوف من المجتمع هو أساس المشكلة ."

وتشير "الجوهرة اليوسف" إلى أنّ الآباء أوالوالدين، ربما لا يهتمون بالمشكلة التي تسيطر على أبنائهم، ولايبحثون عن حل لها، فلا يثيرون الجدل فيها، معتقدين بأنها ستنجلي؛ لكن في حقيقة الأمر يتسع حجمها، بينما تؤكد "منال مساعد" على أنّ الجيل الحالي لا يمكن تفهمه، ولا يمكن حتى الدخول لعالمه؛ فصعوبة ذلك أدت إلى ابتعاد الأسرة ككل عن هذا الشخص؛ ليس إهمالاً له، بل لعدم تمكنهم الخوض في عالمه، وربما امتناع الشخص عن ذلك؛ لأنّ الجيل الحالي اختلف بطباعه وتصرفاته وبكل أموره عن الأجيال السابقة .!

وأرجعت "أمل العتيبي" جهل الآباء في حل الظواهر السلوكية السلبية لأبنائهم إلى فارق السن بينهم، واختلاف الجيل الذي يتعايشون فيه، مضيفةً أنّ بعض الآباء يظلون صامتين على أي سلوك غير سوي؛ ظناً منهم بزواله مع الانتقال إلى مرحلة عمرية أخرى، ولربما التقليل من حجم المشكلة، ولكن السكوت عنها يزيد من حجمها مستقبلاً .

تثقيف الأسرة

وعدد "د.محمد العقيل" -المستشار المعتمد للحوار الأسري بمركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني- خطوات تثقيف الأسرة للحد من الانحرافات السلوكية التي يواجهونها من قبل الأبناء وعدم السكوت عنها، ومنها: التأهيل قبل الزواج في كيفية التعامل مع الحياة الأسرية الجديد، من حيث بيان الواجبات والمسؤوليات والحقوق، كذلك أهمية جهود مراكز التنمية الأسرية والجهات المختصة في التواصل مع الآباء، وتخصيص حملات وملتقيات تعنى بهذه الموضوعات على مستوى المملكة، مشيراً إلى أهمية تفعيل مجالس الآباء والأمهات في المدارس وإعطائها قدراً أكبر من الاهتمام .

وشدَّد "د.العقيل" على دورالإعلام في تثقيف الأسرة على الحوار لتجنب السلوكيات المنحرفة والمبادرة إلى حلها قبل تفاقمها، كما ذكر أسباب إنعدام روح المبادرة بين الوالدين والأولاد، وأهمها الجهل بتلك الحقوق وآثارها العظيمة على سلوك أفراد الأسرة، والإقرارعلى هذا الوضع من بقية أفراد الأسرة، وذلك بسكوت الأم عن الزوج والأولاد بنين وبنات

عن آبائهم وأمهاتهم في تقصيرهم في القيام بهذا الدور البالغ الأهمية، وعدم قدرتهم على البوح عن مشاكلهم، كما أنَّ دعوى انشغال الوالدين عن جلسات الحوار، وانشغالهم بالقنوات الفضائية، ووسائل الاتصال الحديثة كالإنترنت والجوال أهم أسباب انعدام المبادرة، معتبراً أسلوب الحوار من الأساليب الهامة في هذا العصر الذي أصبح الانفتاح على العالم سمة من سماته .

التفاعل مع المشكلة

إلى جانب ذلك أوضحت "أ.د.نجلاء المبارك" -عضو هيئة التدريس بجامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن- أنّ أكثر الأسر تفضل العلاج بطريقة سرية بعيداً عن تعريض الأبناء للإحراج، إلى جانب المحافظة على سمعة الأسرة، مبينة اختلاف درجات التفاعل مع المشكلة باختلاف مستوى الثقافات بين الأسر، مؤكدةً على أنّ الزمن الذي نعيش فيه لم تعد فيه الأسرة تشكل نفس القدر الذي كانت تمثله في التربية، ولم يعد أسلوب الرقيب هو الأسلوب المجدي، كما شددت على أهمية الرقابة وضرورة إيقاظ الرقيب الداخلي عند الأبناء والتأكيد على معاني الخوف من الله واستحضار معنى الإحسان، مركزةً على أهم محورمن محاورالتوجيه وهوالحرص على القدوة الصالحة لكل طبقات المجتمع، مشيرةً إلى أنّه لاتوجد أسرة سوية تصمت عن السلوكيات غير المرضيه من أبنائها .

ضرورة التأثير

وأكدت "د.سحر رجب" -مستشاره نفسية واجتماعية- على أنّ عدم تحدثنا بكل وضوح لأي سلوك غير مقبول من قبل الأبناء يجعلهم يظنون بإدراكنا لها وتغاضيناعنها، وقالت" :لابد أن نكون على وعي بما يفعلونه ونكون مستعدين للتدخل في الوقت المناسب، وأن تتسم علاقاتنا بأولادنا بالحميمية والتفتح والاهتمام، وفرصتنا الكبرى للتأثير في أبنائنا أثناء سنوات المراهقة نكّون من خلالها علاقتنا معهم، فكلما كانت أفضل سيصبحون راغبين في الاستماع إلينا ويساعدون أنفسهم"، مشددةً على أهمية معرفة المراهقين للقواعد التي تحميهم وتساعدهم على التعامل مع المواقف غير المستعدين لها، فعندما لا يعرف المراهق متى يقول "لا" فيمكنه بذلك الاستناد للقاعدة التي حددها الآباء لهم.

صحة المدينة تناقش اختطاف حديثي الولادة

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء٨صفر ١٤٣٢ هـ - ١٢ يناير ٢٠١١م العدد ٣٥٠٢
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١١٠١١٢/Con٢٠١١٠١١٢٣٩٤٢٦٧.htm

خالد الشلاحي - المدينة المنورة

يناقش اختصاصيون اليوم قضية اختطاف المواليد من المستشفيات وسبل مواجهتها والتعامل معها، ضمن لقاء «الرمز الوردي .. وكيفية التعامل معه»، والذي تنظمه الشؤون الصحية في المدينة المنورة ويعقد في المركز الثقافي التابع لإدارة التدريب والابتعاث.

وذكر مدير إدارة الإعلام والتوعية الصحية في صحة المدينة عبدالرزاق بن عبدالعزيز حافظ، أن اللقاء يستهدف منسوبي القطاعات الصحية، مشرفي الأمن والسلامة، ومنسقي الجودة.

يذكر أن حادثة اختطاف رضيع في المدينة المنورة أسفرت عن توقيع مديرية الشؤون الصحية اتفاقية مع إحدى الشركات الأمنية المتخصصة لإيجاد نظام أمني يمنع حالات اختطاف الأطفال، ويتضمن إقرار وضع «سوار أمني» في معصم الطفل الرضيع بعد ولادته مباشرة، كما يعزز النظام من كفاءة ومراقبة أقسام الحضانة والطوارئ والأطفال والممرات في مستشفى النساء والولادة.

المدني يحفر ارتوازية ثالثة وينفي حديث شقيق الفتاة حول مهلة الشهر

توقعات بالوصول إلى مفقودة بئر شنيف الليلة أو غداً

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء٨صفر ١٤٣٢ هـ - ١٢ يناير ٢٠١١م العدد ٣٥٠٢
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١١٠١١٢/Con٢٠١١٠١١٢٣٩٤٢٢٧.htm

عبد الله المقاطي، محمد سعيد الزهراني ـ الطائف

استأنفت الشركة العالمية حفر البئر الجديدة الواسعة التي سيتم من خلالها انتشال فتاة شنيف من البئر الارتوازية الضيقة التي سقطت داخلها قبل نحو عشرة أيام، وتجاوزت أعمال الحفر أمس حاجز الـ٤٤ مترا والتوغل إلى عمق ٥٠ مترا، فيما يجري العمل على حفر خندق بين البئرين. إلى ذلك وصلت أمس إلى مسرح الحدث آليات شركة جديدة تم التعاقد معها لحفر الخندق بين البئرين، بناء على استشارات وتوصيات من خبراء هيئة المساحة الجيولوجية.

وفي السياق ذاته، أنهت فرق الإنقاذ أمس حفر بئر ارتواز ثالثة جديدة بعمق ٦٠ مترا على بعد ثلاثة أمتار عن البئرين من أجل خفض منسوب وضغط المياه في بئر الحادثة وبئر الانتشال المجاورة لها. وتوقعت مصادر في الدفاع المدني الانتهاء من حفر الخندق والبدء في انتشال الفتاة الليلة أو صباح غد. من جانبه، أعرب بدر الذيابي شقيق الفتاة عن قلقه لتباطؤ عملية الإنقاذ وطالب بإنهاء معاناتهم وانتشال شقيقته في أسرع وقت، وقال إن الدفاع المدني التقى والده أمس الأول وطالبه بالتوقيع على موافقة استمرار الحفر لمدة تصل إلى شهر، ولكن والده رفض وطالب بتكثيف الجهود والعمل على إخراج المفقودة في أقرب فرصة.

إلى ذلك، نفى المتحدث الرسمي للدفاع المدني المقدم خالد القحطاني طلب الدفاع المدني التوقيع على فترة شهر، وأشار إلى أن فرق الإنقاذ تشرك أسرة الفتاة في كل الأفكار ومناهج البحث، إذ رفضت الأسرة من قبل استخدام الخطافات في عملية الانتشال.

ضغوطات خارجية

وقال القحطاني إن البئر الجديدة الثالثة استهدفت تخفيض ضغط المياه، وتم الانتهاء منها ووصلت شركة لحفر خندق بين البئر الكبيرة التي حفرت عن طريق الشركة العالمية وبئر الحادثة، والعمل على تأمينها.

ونفى القحطاني تأثير «الضغوط الخارجية» على الدفاع المدني بعد تحول القضية إلى رأي عام. وقال «نحن نعمل مع توافر كافة الخبرات والمعدات والآليات»، مبينا أن الدفاع المدني سبق أن حقق نجاحات في مثل هذه الحوادث، ولكن هذه الحادثة تعتبر نادرة لصعوبة تضاريس المنطقة وعمق البئر.

البدء في العد التنازلي

العميد محمد الشهري من جانبه كشف عن بدء تكييس البئر الكبيرة، وقال إن عمليات حفر الخندق ستبدأ ومن ثم تأمينه لضمان عدم الانهيار، كما جرى تنفيذ تجربة لعملية الانتشال في موقع الحادثة.

الهيئة تنتج ٨ أفلام توعوية جديدة عن التوحيد والعفاف والدعاء والسلام

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء٨صفر ١٤٣٢ هـ - ١٢ يناير ٢٠١١م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/222583

الرياض - «الحياة»

بعد نحو شهر من بدء قنوات فضائية بما فيها التلفزيون السعودي عرض ٣ مقاطع مرئية أنتجتها هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر عن أهمية الصلاة والتوبة وخطر المعاكسات، أعلنت «الهيئة» عن إنتاج ٨ مقاطع جديدة عن التوحيد والعفاف والدعاء والسلام، ضمن «مشروع قِيمنا الإعلامي التوعوي.»

وذكر المدير العام للإعلام والعلاقات العامة المتحدث باسم الرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الدكتور عبدالمحسن القفاري في بيان أمس، أن فكرة مشروع «قيمنا» تقوم على إنتاج مقاطع مرئية وصوتية تحمل مضامين إيجابية رمزية بهدف توعية أفراد المجتمع وتعزيز القيم الحميدة والأخلاق الفاضلة في نفوس الأجيال، وبناء وعي مجتمعي يسهم في تعزيز قيم الإسلام ونشرها بما يحقق رسالة «هيئة الأمر بالمعروف «ووظيفتها، من خلال صناعة إعلانية، بأفضل الأساليب الإدارية، والمواصفات الفنية، والتقنيات الحديثة.

وأضاف أن مشروع «قيمنا» الذي يأتي وفق توجيه مجلس الوزراء في التعاون مع وزارة الثقافة والإعلام لإعداد برامج توجيهية، سبقه دراسة الاحتياج عبر قنوات علمية متخصصة وانطلقت رؤية المشروع من تحقيق الريادة والتميز في مجال توظيف الإعلان لخدمة القيم والأخلاق.

وأشار إلى أن المرحلة الأولى من هذا المشروع انطلقت بإنتاج وبث ثلاثة إعلانات مرئية الأول عن الصلاة، والثاني عن التوبة، والثالث عن المعاكسات، عبر كفاءات فنية استقطبتها «الهيئة» لمركزها الإعلامي الذي أنشأ حديثاً، لافتاً إلى أن التلفزيون السعودي وعدداً كبيراً من القنوات الفضائية بثت المرحلة الأولى من المواد المنفذة يومياً خلال شهر محرم الماضي.

وأكد أن العمل يجري الآن لتنفيذ المرحلة الثانية من المشروع التي تضم ٨ إعلانات في موضوعات متنوعة منها التوحيد، والعفاف، والدعاء، وإفشاء المحبة والسلام، بالاشتراك مع الجهات المعنية.

الرياض تعيد مقترح علاوة المتقاعدين السنوية إلى السطح

بعد ٣٦٠ يوماً.. علاوة المتقاعدين مازالت تحت الدراسة!

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء٨صفر ١٤٣٢ هـ - ١٢ يناير ٢٠١١م العدد ١٥٥٤٢
http://www.alriyadh.com/2011/01/12/article593874.html

الرياض - عبدالسلام البلوي:

٣٦٠ يوماً يبدو أنها لم تكن مدة كافية لدراسة المقترح الذي ينتظره مئات الآلاف من المتقاعدين المدنيين والعسكريين إضافة إلى الخاضعين لنظام التأمينات الاجتماعية .

فالخميس الماضي صادف مرور عام كامل على توجيه رئيس مجلس الشورى الدكتور عبدالله آل الشيخ بتشكيل لجنة خاصة ، لدراسة صرف علاوة سنوية لا تقل عن ٥% للمتقاعدين .

المقترح تضمن دراسة تؤكد أن ٥٤ % من المتقاعدين يعانون مشكلات مالية

وشدد حينها التوجيه على هذه اللجنة التي ترأسها العضو عبدالعزيز النصر الله وضمت عددا من الأعضاء، بإنهاء ما كلفت به في شهرين والعودة إلى المجلس بتوصية حول رفض أو تأييد المقترح الذي يدعو إلى إضافة مادة لأنظمة التقاعد المدني والعسكري ونظام التأمينات الاجتماعية تنص على " صرف علاوة سنوية لا تقل عن (٥%) للمتقاعدين تعادل نسبة التضخم السنوية ."

الجدير بالذكر أن هذا المقترح قد وصل إلى المناقشة بعد أن بقي أكثر من عام في لجنة الإدارة والموارد البشرية وكانت توصيتها الرافضة محل معارضة شديدة من أعضاء المجلس .

الفصل للرأي الشوريّ الحر ونتيجة التصويت الساحقة كانت حاضرة عندما طلب رئيس المجلس التصويت على ما ذهبت إليه لجنة الإدارة حيث صوّت ضدها (١٢٨) مقابل ١٦ عضواً فقط كانوا مؤيدين لعدم صرف علاوة سنوية للمتقاعدين .

وكان الثاني من صفر العام الماضي موعداً لبداية مرحلة وعمر جديد للمقترح المقدم من الأعضاء (محمد القويحص ، محمد أبوساق، يوسف الميمني) بموجب المادة الثالثة والعشرين من نظام مجلس الشورى، ليمر عليه منذ ولادته نحو ثلاثة أعوام .

ومن أبرز ما قاله أعضاء الشورى لدى مناقشة تقرير لجنة الإدارة والموارد البشرية بشأن مقترح القويحص وأبوساق والميمني ، ان اللجنة تجاهلت بتوصيتها الشريحة الغالية التي خدمة المملكة في الوقت الصعب .

وقالوا " لزاما على المجلس أن يقف مع هؤلاء الذين عملوا بجد وإخلاص لوطنهم وبنيت على أكتافهم أسس التنمية، لا أن تنسف اللجنة جهودهم مقابل مبررات غير مقنعة وظالمة" ، وتساءل أعضاء عن وجود أكثر من (١٤٠) ألف متقاعد يتقاضون رواتب تقاعدية دون (٢٠٠٠) ريال ألا يدعو اللجنة إلى تأييد دراسة المقترح .

وبالعودة إلى المقترح وجب التعريج على الدراسة التي قدمها أصحاب المقترح حول أوضاع المتقاعدين الاقتصادية والمعيشية وأسباب فكرة تعديل أنظمة التقاعد واستعرضت تجارب الدول الأخرى في تعديل رواتب المتقاعدين وساقت المبررات لإقناع المجلس بالمشروع المقترح .

وأكد الأعضاء أن أنظمة التقاعد في المملكة لا تراعي غلاء المعيشة أو معدلات التضخم أو انخفاض القيمة الشرائية للريال السعودي فأصبح الراتب التقاعدي مع مرور السنوات يفقد قيمته وتتناقص قوته الشرائية تدريجياً وهذا ما جعل رواتب المتقاعدين ثابتة لسنوات طويلة مسببة ضررا كبيرا لشريحة عريضة منهم .

وشددوا على معالجة هذا الموضوع بصورة نظامية واضحة وثابتة من خلال تعديل أنظمة التقاعد السعودي بإضافة مادة جديدة للعلاوة ،خاصة وأن المؤسسة العامة للتقاعد والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية تحصل على عوائد عالية في استثمار أصولها والسيولة المتوفرة لديها في مشاريع إنتاجية وشركات ذات عوائد مناسبة .

وأشارت الدراسة إلى أن نسبة الباحثين عن العمل بعد التقاعد تجاوزت (٦٩%) بداعي تحقيق عائد اقتصادي ونحو (٤٠%) بدافع تحسين أوضاعهم المالية والمعيشية كما أن هناك ما نسبته (٥٤%) من المتقاعدين يعانون مشكلات مالية حيث يزيد الفرق بين الدخل الشهري والوظيفي قبل التقاعد وبعده .

وتطرقت الدراسة إلى المتغيرات الاقتصادية والمعيشية التي يعشها المتقاعد بسبب المستجدات نذكر منها ارتفاع معدل التضخم الذي أدى إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات وتكاليف الإسكان بشكل ملحوظ وهو ما انعكس على أوضاع المتقاعدين حيث أكدت الدراسة أن ٦٣٪ من المتقاعدين لا يملكون مساكن.

مؤكداً أن نسبة السمنة بين الفتيات تتجاوز ٣٠٪

د. السند: نحتاج لضوابط قبل إطلاق رياضة البنات في المدارس

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء٨صفر ١٤٣٢ هـ - ١٢ يناير ٢٠١١م العدد ١٥٥٤٢
http://www.alriyadh.com/2011/01/12/article593889.html

عرعر - جاسر الصقري

أكد الدكتور سعد بن سند السند مدير عام النشاط الطلابي بالإنابة بوزارة التربية والتعليم ومدير النشاط الرياضي بالوزارة ل " الرياض " أن الدين الإسلامي لم يحرم ممارسة الفتيات للتربية البدنية " الرياضية " ، ولكن في المملكة لدينا ضوابط معينة وأسس مرتبطة بالدين الإسلامي، وأيضاً بالمجتمع وبالتالي قبل إطلاق التربية البدنية في المدارس نحتاج لنواحي تنظيمية، وبخاصة إذا علمنا أن نسبة السمنة لدى النساء أشبه بالوباء حيث إنها تجاوزت ٣٠ % وهذا مؤشر صحي خطير على نساء بلادنا ومرهق لوزارة الصحة في تناول ما تصرفه من أدوية. وأضاف السند في كلمته خلال افتتاح الندوة العلمية الرابعة للرياضة المدرسية في عرعر أن ممارسة الفتيات للرياضة ، لم يحرمها الدين الإسلامي ولكن بالنسبة لإطلاقها بالمدارس فإن هذا القرار راجع لأصحاب القرار بوزارة التربية والتعليم بأن يتخذوا القرار المناسب في هذا الجزء .

وأشار السند الى أننا نشاهد كثيرا من النساء في الشوارع وعلى الأرصفة يمارسن الرياضة لكن بشكل فردي .

وأكد السند بأن هناك عدة تغييرات تقوم وزارة التربية والتعليم بدراستها لمواكبة الحديث والجديد في مجال التربية والتعليم من ضمنها تغيير شعار وزارة التربية والتعليم والتغيير في وجهات الوزارة.

بعد صدور الحكم على معنفة الخادمة .. المحامي المحمدي:

القنصلية لم تتدخل في الحكم ولم تعجل به

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء٨صفر ١٤٣٢ هـ - ١٢ يناير ٢٠١١م العدد ٣٥٠٢
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١١٠١١٢/Con٢٠١١٠١١٢٣٩٤٢٦٢.htm

خالد الشلاحي - المدينة المنورة

نفى وكيل القنصلية الإندونيسية في قضية الخادمة المعنفة أمس، أن يكون قنصل إندونيسيا علم مسبقا بصدور الحكم في القضية على خلفية ما أثير حول سبب حضوره الجلسة الرابعة التي شهدت النطق بالحكم في القضية وتدخل القنصلية في القضية بشكل مباشر للتأثير على مسارها وعلى منطوق الحكم.

وقال المحامي عبدالرحمن عواد المحمدي، تعقيبا على ما تم تداوله من تدخل القنصلية الإندونيسية في القضية بدلالة حضور القنصل الإندونيسي لأول مرة في الجلسة الأخيرة التي عقدت الأحد الماضي، والتي صدر فيها الحكم بإدانة معنفة الخادمة بتهمة (الاتجار بالأشخاص) وسجنها ثلاث سنوات.

وأضاف «إن القنصلية انتهى دورها بعد أن أوكلت ملف القضية إلينا في مكتب المحاماة وظلت تتابع القضية عبر وسائل الإعلام ومكتب المحاماة ولم تتابع القضية لدى القضاء، واعتبر حضور القنصل في قاعة المحكمة خلال جلسة النطق بالحكم أمرا طبيعيا ولا يعد تدخلا في مسار القضية، باعتبار أن القضاء يطبق علنية الجلسات التي نص عليها نظام المرافعات الشرعية ولوائحه التنفيذية ويتضح ذلك جليا بصدور الحكم مخففا وفق نظام الاتجار بالبشر، وأشار بأن القنصل اتخذ موقف المستمع للمرافعات أثناء انعقاد الجلسة، ولم يتحدث طوال مدة انعقادها التي دامت نحو ساعتين».

وزاد، إن الجلسة قبل الأخيرة التي عقدت الأربعاء الماضي رفعت بغرض الاستماع إلى شهادة الشهود ولم نكن نتوقع أن تشهد الجلسة الأخيرة (الأحد) النطق بالحكم، حيث دامت الجلسة نحو ١٢٠ دقيقة وبعد أن منح القاضي محامي الدفاع فرصة تقديم كل ما لديهم من دفوعات واكتمال الاستماع إلى أطرافها تم دراسة القضية والنطق بالحكم.

وحول تقارب مواعيد الجلسات والنطق بالحكم خلال ٢٠ يوما شهدت انعقاد أربع جلسات فصل بين الأخيرتين ٢٧ ساعة فقط، قال المحمدي «بعض القضايا يطول أمد التقاضي فيها وهذا يرجع ابتداء الى سلطة المحكمة إلا أن هذه القضية اتضحت كافة الأدلة والأسانيد التي مكنت المحكمة من الترجيح بينها وصدور الحكم في غضون أربع جلسات».

ونقلا عن المحمدي فإن القنصلية الإندونيسية، عبرت عن ارتياحها من مضمون الحكم، وأكدت حرصها على تعميق العلاقات مع المملكة بقدر حرصها على طمأنة الشارع الإندونيسي الذي يتابع عن كثب مجريات القضية التي تنظر المحكمة في الفترة المقبلة الحق الخاص بعد الحكم في الحق العام المتضمن سجن المدعى عليها ثلاث سنوات.

عادلة بنت عبدالله: فتوى تجيز إنفاق الزكاة على محتاجي الرعاية المنزلية

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء٨صفر ١٤٣٢ هـ - ١٢ يناير ٢٠١١م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/222484

جدة - عبدالعزيز آل صحفان
كشفت رئيسة المؤسسة الوطنية الخيرية للرعاية الصحية المنزلية في المنطقة الغربية الأميرة عادلة بنت عبدالله، إصدار هيئة كبار العلماء في السعودية فتوى تجيز استخدام أموال الزكاة لمساعدة المرضى المحتاجين للرعاية الصحية المنزلية لتوفير الأجهزة الطبية والعلاج، مشيرة إلى اعتماد الرعاية المنزلية كإستراتيجية صحية من الجهات المعنية.

وأفادت أنه تم تكوين لجنة وطنية ضمت في عضويتها جميع القطاعات الصحية ومؤسستها لتفعيل وضمان جودة خدمات الرعاية الصحية المنزلية.
وقالت أمس (الثلثاء) خلال افتتاح فعاليات المؤتمر الطبي الاجتماعي الثاني للرعاية الصحية المنزلية الذي تنظمه مؤسستها بعنوان «شراكة صحية وإنسانية...ثقافة التميّز»: «تعكف «المؤسسة» في المنطقة الغربية بالتعاون مع المجلس المركزي لاعتماد المنشآت الصحية، على إعداد معايير وإجراءات الخدمة الخاصة بالمؤسسات الصحية المنزلية وفق معايير اللجنة الدولية المشتركة ومعايير دولية أخرى) مثل كندا، وأستراليا، وماليزيا، وسنغافورة)، إضافة إلى إعداد أكثر من تصور لبرنامج دبلوم تمريضي للرعاية الصحية المنزلية جار عرضه على جامعة الملك عبدالعزيز كجهة أكاديمية متخصصة بالتنسيق مع الهيئة السعودية للتخصصات الصحية والمستشفيات التي لديها خبرة في هذا المجال، وإنشاء قاعدة المعلومات الخاصة بالرعاية الصحية المنزلية لتكون نواة للإحصاءات المساعدة للتخطيط، والأبحاث الأكاديمية جار استكمالها هي الأخرى»، مشيرة إلى عزم المؤسسة تنظيم برامج تدريب كوادر التمريض بالتعاون مع جامعة الملك عبدالعزيز في جدة تكون معتمدة من الهيئة السعودية للتخصصات الصحية، لافتة إلى أن المؤتمر يأتي تعزيزاً للتوجهات التطويرية الهادفة للارتقاء بالخدمات المقدمة للمواطن.
من جهته، أكد وزير الصحة الدكتور عبدالله الربيعة في كلمة ألقاها نيابة عنه وكيل الوزارة للتخطيط والتطوير الدكتور محمد خشيم أهمية الشراكة بين القطاع الصحي والمؤسسات الخيرية الصحية. وقال: «إن المؤتمر يندرج في إطار السعي لنشر وتطوير خدمة الرعاية الصحية المنزلية وتوسيع الخدمات الاجتماعية للمرضى لتحقيق حياة كريمة وتخفيف معاناتهم، إذ يسعى إلى ضمان تطبيق معايير الجودة في الرعاية المنزلية والحصول على دعم صنّاع القرار لسنّ القوانين التي تسهم في خدمة الرعاية المنزلية، واعتماد تدريب وتحفيز الكوادر العاملة، وتعريف المهتمين بمستجدات هذا المجال .«
وزاد: «إن تقديم خدمة الرعاية الصحية المنزلية لنحو خمسة آلاف مريض يعادل ما يقرب من إنشاء ١٠ مستشفيات بسعة ١٠٠ سرير، إذ استطاعت وزارة الصحة تقديم خدمات في هذا الجانب إلى أكثر من خمسة آلاف مريض من خلال ٧٧ مستشفى منتشرة في أنحاء المملكة خلال عام ونصف عام فقط .«
أشار إلى أن المؤتمر فرصة لتطبيق تجارب واقعية على أرض الواقع نفذتها وزارة الصحة، إلى جانب تجربة المؤسسة الخيرية الوطنية للرعاية الصحية المنزلية المتميزة التي تجلت في تبنّي «الوزارة» إستراتيجية جديدة في مجال الرعاية المنزلية (برنامج الطب المنزلي)، إذ تبنت المديرية العامة للشؤون الصحية في منطقة المدينة المنورة إقامة أول مركز للرعاية الصحية المنزلية تابع لوزارة الصحة بمبادرة من المدير العام للشؤون الصحية في المنطقة ودعم كبير من المؤسسة الخيرية الوطنية للرعاية الصحية المنزلية بالمنطقة الغربية. وكانت بداية العمل في مركز المدينة المنورة في

نهاية العام ١٤٢٦هـ (كأول مركز رعاية منزلية تابع لوزارة الصحة منذ إرساء «الوزارة» مع «المؤسسة» في عام ٢٠٠٥ قواعد تعاون بينهما)، نجح في تقديم خدمات متميزة حتى أصبح الآن بمثابة مركز تدريب لمنسوبي الطب المنزلي.
من جانبه، اعتبر رئيس اللجنة العلمية للمؤتمر الدكتور سالم خليل الضاحي الرعاية الصحية المنزلية إحدى الإستراتيجيات الجديدة في مجال الرعاية الصحية، نظراً إلى ازدياد نسبة المسنين في المجتمع السعودي الناتج من هذا التقدم في الرعاية الصحية في السعودية، مشيراً إلى أن أهداف المؤتمر تتركز في ضمان تطبيق معايير الجودة في الرعاية الصحية المنزلية، ودعم القيادات الصحية لوضع سياسات تسهم في تطوير صناع القرار وسن القوانين التي تسهم في تطوير الرعاية الصحية المنزلية، إضافة إلى اعتماد تدريب وتحفيز الكوادر العاملة في هذا المجال، وتعريف المهتمين بالمستجدات به، والاستفادة من التجارب العالمية للرعاية الصحية المنزلية في تطوير هذه الخدمة في البلاد.

ورشة عمل بالجامعة الإسلامية حول عنف الشباب.. اليوم

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء٨صفر ١٤٣٢ هـ - ١٢ يناير ٢٠١١م العدد ١٥٥٤٢
http://www.alriyadh.com/2011/01/12/article593885.html

المدينة المنورة – خالد الزايدي

تنظم الجامعة الإسلامية صباح اليوم الأربعاء ورشة عمل حول ظاهرة العنف لدى الشباب بمنطقة المدينة المنورة، وذلك بفندق دار الإيمان بالمدينة، ويشارك في الورشة خبراء ومهتمون من جهات عدة، في إطار دراسة "ظاهرة العنف لدى الشباب الأسباب - الآثار - وسائل العلاج" وهي دراسة تأصيلية وميدانية في منطقة المدينة المنورة تنفذها الجامعة، وأوضح رئيس الفريق العلمي للدراسة الأستاذ الدكتور سعيد بن فالح المغامسي أن هذه الدراسة تهدف إلى التعرّف على مفهوم العنف لدى الشباب ومظاهره وإبراز العوامل المؤدية إلى العنف لدى شباب منطقة المدينة المنورة مع بيان أسس التربية الإسلامية في الوقاية من العنف وطرق علاجه ، لافتا إلى أن الدراسة تحاول في الجانب النظري تحديد مفهوم العنف لدى الشباب ومظاهره، وخصائص النمو في مرحلة الشباب وسبل مراعاتها وأسباب العنف لدى الشباب، والمحددات المفسرة لهذا السلوك وآثاره والوقاية والعلاج منه، كما تجري في جانبها الميداني دراسة ميدانية وتناقش نتائجها لتقديم ملخص وتوصيات ومقترحات لهذه الظاهرة .

وتضع الدراسة التي قطع الفريق شوطاً في تنفيذها أسباباً رئيسة للعنف تقسمها إلى أسباب ذاتية وأسرية ومجتمعية وأسباب مرتبطة بالمؤسسة التعليمية ، ويتوقع من الدراسة أن تجيب على ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية لدى عينة الدراسة في محاور الأداة تعود لمتغيرات العمل والسن والمستوى الدراسي والمستوى المعيشي والمؤهل التعليمي.

أكد أن مشروع الملك عبدالله لتطوير القضاء يواصل خطاه الحثيثة

وزير العدل: حصلنا على المرتبة الأولى عالمياً في نقل الملكية

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء٨صفر ١٤٣٢ هـ - ١٢ يناير ٢٠١١م العدد ١٥٥٤٢
http://www.alriyadh.com/١٢/٠١/٢٠١١/article٥٩٣٨٩٦.html

الرياض – أسامة الجمعان

أوضح ل(الرياض) وزير العدل الدكتور محمد العيسى أن مشروع الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير مرفق القضاء انطلق انطلاقة قوية وخطا خطوات حثيثة منذ فترة وحققت الوزارة فيه منجزات كبيرة نرعى اليوم ثمرة من ثمارها .

إعادة هندسة الإجراءات في كتابات العدل الأولى والثانية إلى خطوتين

وعلق الوزير في هذا على التساؤل عن تنفيذ مشروع الملك لتطوير مرفق القضاء قائلاً: إن المشروع يشمل عدة مراحل علمية وإجرائية وتقنية وإنشائية وتجهيزية وكل مرحلة لها جدول زمني وقد نفذت الوزارة بحمد الله الكثير من هذه المراحل وبقي الكثير، مشيراً إلى الدعم الكبير واللا محدود الذي تلقاه الوزارة من خادم الحرمين الشريفين مادياً ومعنوياً وقال إن تطوير مرفق القضاء هو عملنا وهدفنا، ورؤية الوزارة ورسالتها لاتعدو محاوره الطموحة .

وأضاف: بأن الاحصائيات المتعلقة بالمحاكم ستزود بها الوزارة المجلس الأعلى للقضاء للإفادة منها في تعيين القضاة وتنقلاتهم وتوزيعهم وفق رؤية المجلس السديدة والرشيدة .

وأكد الدكتور العيسى أن حصول المملكة على المرتبة الأولى على المستوى العالمي في سرعة نقل الملكية يأتي تزامناً مع انطلاقة الوزارة الفعلية في مشروع الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير مرفق القضاء، مشيرا معاليه أن هذا المشروع ينقسم إلى عدة مراحل منها العلمي (ويدخل ضمنه نشر الثقافة العدلية) والإجرائي والتقني والإنشائي مع التجهيزات حيث تم تحديد جدول زمني دقيق لكل مرحله .

وقال الدكتور العيسى في كلمته التي ألقاها في حفل تسليم نتائج مشروع إعادة هندسة الإجراءات في كتابات العدل الأولى والثانية أن إعادة هندسة الإجراءات تعمل على تسهيل العمل واختزاله في خطوات قليلة جدا لتصل بإذن الله إلى خطوتين فقط مع المحافظة على الدقة والإحكام والتمييز في الخدمة .

وأضاف أن الوزارة تهتم بتطوير كوادرها البشرية والوظيفية مع تطوير بنيتها التحتية حيث تم اعتماد أكثر من ١٠٠ برنامج تدريبي لأكثر من ٤٠٠٠ كاتب عدل وموظف من منسوبي الوزارة مع إقامة برامج خاصة بأصحاب الفضيلة القضاة بالتنسيق مع المجلس الأعلى للقضاء .

وكان الحفل قد بدأ بكلمة ألقاها وكيل الوزارة لشؤون التوثيق الشيخ طارق العمر تحدث فيها عن أهمية التوثيق وحفظ الحقوق، مشيراً أن الوكالة قامت وبتوجيه من وزير العدل بتشكيل فريق عمل لدراسة الإجراءات الرسمية في التوثيق في كتابات العدل الأولى والثانية مكون من عدد من أصحاب الفضيلة كتاب العدل وعدد من المختصين .

والذي خرج بعدد من الإجراءات الهندسية لتسهيل الإجراءات المعمول بها في كتابات العدل للمستفيدين من خدمات كتابات العدل الأولى والثانية .

بعد ذلك ألقى مدير عام الإدارة العامة للحاسب الآلي المهندس ماجد العدوان كلمة قدم فيها عن شكره لمعالي وزير العدل على اهتمامه الشخصي بمتابعة أعمال الفريق مستعرضاً في كلمته أهداف الخطة والمتمثلة في الإجراءات لكتابات العدل الأولى والثانية وتفعيل الخدمات الإلكترونية في هذه الكتابات.ثم قدم فضيلة عضو الفريق الشيخ نايل النايل عرضا مرئيا لأعمال فريق هندسة الإجراءات بكتابات العدل الأولى والثانية.وفي نهاية الحفل قدم وزير العدل دروعا تذكارية لأعضاء الفريق، حضر الحفل عدد من المسؤولين في الوزارة.

تبـرئة طالـب سعـودي متـهـم بـدهـس ضابط في القاهرة

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء٨صفر ١٤٣٢ هـ - ١٢ يناير ٢٠١١م العدد ٣٥٠٢
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١١٠١١٢/Con٢٠١١٠١١٢٣٩٤١٣٦.htm

أحمد العطوي ـ القاهرة (هاتفيا)

قال لـ «عكاظ» رئيس القسم القنصلي لشؤون السعوديين في السفارة السعودية في القاهرة إبراهيم الحميد إن جهودا بذلتها السفارة بمتابعة السفير هشام ناظر، أسفرت عن الإفراج عن طالب سعودي يدرس في إحدى الكليات البحرية في الإسكندرية والحكم ببراءته، وذلك بعد أن أتهم بقتل ضابط مصري صدمه في شارع أثناء عبوره الطريق بملابسه المدنية.

وكان الطالب (س.ع) أوقف على ذمة التحقيق وأحيل إلى المحكمة وصدر بحقه حكم بالسجن سنتين، فيما رفضت أسرة القتيل قبول أية مساعدات أو تعويضات، لا سيما أن الطالب لا يحمل رخصة قيادة مصرية أو دولية.

وأكد الحميد أن السفارة تدخلت مباشرة في القضية، وأوكلت محامي السفارة للدفاع عنه، وتم أخيرا الحكم له بالبراءة بعد مداولات كبيرة بين المحامين والمحكمة العامة المصرية، وبعد الإفراج عنه أنهت السفارة ابتعاث الطالب في الأكاديمية وأعادته إلى المملكة تحسبا لوقوع أي طارئ.

وطالب الحميد الرعايا السعوديين في مصر بضرورة التقيد بأنظمة الحكومة المصرية التي تؤكد على أهمية حصول السائح أو الطالب أو طالب العلاج الأجنبي على رخصة قيادة دولية أو رخصة مصرية كي لا يتعرض لأية مساءلة أو ملاحقة قانونية.

ونوه رئيس قسم شؤون السعوديين أن السفارة أوجدت مكتبا صحيا لإرشاد طالبي العلاج إلى المستشفيات والمراكز الصحية المعتمدة في القاهرة وخارجها، حتى لا يتعرضوا لسماسرة النصب والاحتيال، خصوصا أنه تم رصد حالات وفاة لسعوديين راجعوا بعض المراكز المتخصصة في شفط الدهون.

وحذر كذلك من سماسرة الزواج العرفي ومغبة الوقوع في مشكلات الزواج من قاصرات، التي كان آخرها قضية المواطن (ح.ع) الذي تم الإفراج عنه بقرار من النائب العام المصري إثر زواجه بقاصر وتم ترحيله إلى المملكة ترافقه والداته.

الحرفش: الحلقة تناقش المواجهة الإعلامية الشاملة للمواقع الإلكترونية الإرهابية..

جامعة نايف تنظم حلقة دور الإعلام العربي في التصدي لظاهرة الإرهاب

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء٨صفر ١٤٣٢ هـ - ١٢ يناير ٢٠١١م العدد ١٥٥٤٢
http://www.alriyadh.com/١٢/٠١/٢٠١١/article٥٩٤٠١٠.html

الرياض – مناحي الشيباني

تنظم جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية خلال الفترة من ١٧ ٢٠١/١/١٩م حلقة علمية حول (دور الإعلام في التصدي لظاهرة الإرهاب) بمقر الجامعة بالرياض وذلك بالتعاون مع مجلس وزراء الإعلام العرب. ويشارك في أعمال الحلقة العاملون في مجال الإعلام الأمني التوعوي بوزارات الداخلية العربية، وفي إدارات العلاقات العامة والتوجيه بوزارات الداخلية العربية وأجهزة مكافحة الإرهاب العربية ومنتسبو أجهزة الإعلام العربية المقروءة والمرئية والمسموعة.

وأوضح د. خالد بن عبد العزيز الحرفش مدير إدارة العلاقات العامة والإعلام بالجامعة أن الحلقة النقاشية تهدف إلى تحقيق جملة من الأهداف المهمة منها: إطلاع المشاركين على أسس التخطيط في مجال إعداد البرامج الإعلامية للتصدي للإرهاب، وإطلاعهم على أبرز التقنيات والوسائل الإعلامية والتعرف على مستوى تأثيرها، والوقوف على الكيفية التي يتم من خلالها عرض قضايا الإرهاب في الوطن العربي إعلامياً، ووضع آليات للتعاون والتكامل الأمني والإعلامي في مجال الإرهاب والتصدي له، والتعرف على جرائم النشر في وسائل الإعلام وعلاقتها بظاهرة الإرهاب، إضافة إلى تبادل الخبرات العلمية والعملية بين المشاركين وستتناول الحلقة خمسة محاور هي :

)معوقات تغطية وسائل الإعلام العربية للأحداث الإرهابية) ، (الخطة الإعلامية لمجابهة الإرهاب) ، (دور الإعلام في المجتمع :نموذج تطبيقي على قضية الإرهاب (،) نحو مواجهة إعلامية شاملة للمواقع الإلكترونية الإرهابية)، (التضليل الإعلامي وأثره على العمليات الإرهابية). وستناقش الحلقة جملة من الموضوعات المهمة منها : ضوابط نشر المواد الإعلامية لمنع الإرهاب ، والآليات الإعلامية العربية للتصدي لظاهرة الإرهاب ، ومكافحة الإرهاب الإلكتروني وجرائم الحاسب الآلي إعلامياً ، ودور الإعلام في مواجهة هذه الظاهرة ، والخطاب السياسي في وسائل الإعلام والقواعد الارشادية في كتابة التقارير الإعلامية للتصدي للإرهاب ، وموقف الإسلام من الإرهاب وغيرها من الموضوعات ذات الصلة .

وأضاف د. الحرفش أن هذه الحلقة تأتي لتستكمل ما بدأه الملتقى العلمي الأول للشرطة العربية الذي نظمته الجامعة في العاصمة الأردنية خلال الفترة من ٢٨ / ١/٢/١٤٣٢١ ه والذي خصص لمناقشة العلاقة بين الإعلام والأمن والمعوقات التي تعترض التعاون بين الجانبين وخرج بتوصيات مهمة في هذا المجال من أبرزها : العمل على تعزيز سبل التعاون بين إدارات العلاقات العامة والإعلام في الأجهزة الأمنية العربية ووسائل الإعلام المختلفة لتوفير الرسالة الإعلامية السليمة وتوفير الإعلام الأمني المناسب لعصر العولمة وعصر التحديات الذي يعيشه العالم في هذا العصر، وما يكتنفه من تحديات الحاضر وتطلعات المستقبل. وتأكيد أهمية التدريب والتأهيل في مواجهة الأزمات، والاستفادة من التجارب السابقة والدروس المستفادة في هذا لمجال، وأن يكون ذلك معتمدًا على الأساليب والمستجدات الحديثة وتعزيز الأنشطة الإعلامية؛ وبخاصة الأمنية منها لإبراز الصورة الحقيقية للإسلام، والتصدي للحملات المغرضة ضد العروبة والإسلام، وكشف أهداف ومخططات الجماعات والتنظيمات الإرهابية وخطورتها على الأمن والاستقرار، ودعوة جامعة نايف

العربية للعلوم الأمنية لتنظيم ورشة عمل بعنوان " ماذا يريد الإعلاميون من الأمنيين، وماذا يريد الأمنيون من الإعلاميين" لرسم أسس زيادة التعاون بين الأجهزة الأمنية ووسائل الإعلام المختلفة تحقيقًا للتنمية الوطنية في المجتمعات العربية .

في إيضاح من الشؤون الصحية بمكة:

تعليمات بعدم حجز أي مريض أو جثة بسبب المبالغ المالية

والحالة المنشور عنها رفض قريبها التوقيع على استلامها

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء٨صفر ١٤٣٢ هـ - ١٢ يناير ٢٠١١م العدد ١٥٥٤٢
http://www.alriyadh.com/١٢/٠١/٢٠١١/article٥٩٣٩٧٣.html

سعادة رئيس تحرير جريدة «الرياض» المحترم ..
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته
إشارة إلى ما نشر في جريدتكم بتاريخ ١٤٣٢/١/٢٧ه بعنوان (وما زال احتجاز الجثث مستمراً) للكاتب الأستاذ عابد خزندار والمتضمن رفض مستشفى الملك عبدالعزيز تسليم جثة مقيمة إلا بعد تسليم المبالغ المستحقة نظير علاجها .
نفيدكم بما يلي :
١ (هناك تعليمات لكافة القطاعات الصحية الحكومية والخاصة بعدم حجز أي مريض أو جثة متوفى أو طفل بسبب دفع مبالغ مالية .
٢ (هناك ضوابط محددة لاستقبال المرضى ممن لهم أهلية علاج بأقسام الطوارئ والعناية المركزة في المستشفيات الخاصة تتمثل في حالات إنقاذ الروح والحالات الحرجة وليس لعدم توفر أسرة كافية بالمستشفيات الحكومية .
٣ (موضوع المتوفية بمستشفى الملك عبدالعزيز فإن المذكور فاروق زبير سبق وأن تم إبلاغه باستلام جثة أم زوجته ولكنه رفض مجرد الاستلام وتهرب من المستشفى وتم إحضاره عن طريق الشرطة لاستلام الجثة ولكنه أيضاً رفض بحجة أن توقيعه على الاستلام يلزمه مستقبلاً دفع المبلغ وما زال الموضوع لدى الجهات الأمنية لاتخاذ اللازم .
نأمل الاطلاع ونشر إيضاحنا ..
وتقبلوا فائق تحياتي ..
الناطق الإعلامي بالشؤون الصحية بمنطقة مكة المكرمة
فائق بن أحمد محمد حسين

ابن نحيت لـ الحياة: مرضى الأيدز في إصلاحية الدمام حالات فردية

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء٨صفر ١٤٣٢ هـ - ١٢ يناير ٢٠١١م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/222573

الدمام – شمس علي

أقر الناطق الإعلامي في المديرية العامة للسجون المقدم الدكتور أيوب بن نحيت، بوجود إصابات بـ «الإيدز»، و«الدرن»، في إصلاحية الدمام، و«بقية السجون»، بيد انه نفى صحة ما أشيع حول وصول عدد المصابين بمرض «نقص المناعة المُكتسبة» في سجن الدمام إلى ٥٠ حالة، موضحاً أن «الرقم أقل مما ذكر». ورجح «اختلاطه في أرقام سابقة من العام الماضي، تداولتها بعض وسائل الإعلام»، مؤكداً أن مرضى «الإيدز» في هذا السجن،» حالات فردية، يتم إعطاؤها العلاج اللازم». وتضم إصلاحية الدمام نحو ١٩٠٠ نزيل، مُدانين في تهم مختلفة، وينتمون إلى جنسيات متعددة.

وقال ابن نحيت في تصريح لـ «الحياة»: «إن إصلاحية سجن الدمام، مثلها مثل بقية الإصلاحيات، تؤدي دورها بإتقان، وما يُطبق فيها من إجراءات، يُطبق على غيرها»، مبيناً أن «التركيز على أوضاعها هذه الأيام، ربما يرجع إلى أسباب، نرجو أن تزول سريعاً». ومضى في القول: «إن هذه الأمراض المُعدية، كما هي موجودة في المجتمع الخارجي، موجودة في مجتمع السجون الصغيرة». وعزا ذلك إلى أن «السجن جزء من المجتمع الخارجي، وبما أن هذه الأمراض موجودة فيه، لذا تنتقل تلقائياً إلى السجون، نتيجة دخول السجناء»، مشيراً إلى وجود إجراءات «وقائية، تُحتم عزل السجناء قبل أن يتم إدخالهم إلى السجن، ومنها وضعهم في أجنحة استقبال، وفي حال التأكد من وجود أمراض معدية، نتخذ بعض الإجراءات الوقائية والعلاجية». وتابع أن «الإيدز والدرن، وغيرهما من الأمراض المُعدية، أصبحت أمراضاً معترفاً بوجودها من جانب الجهات الصحية»، مشدداً أن «المديرية العامة للسجون تقوم بمكافحة مثل هذه الأمراض أولاً بأول، من طريق توفير أجنحة مُخصصة لاستقبال النزلاء حديثي الدخول، بحيث يتم عزلهم وإخضاعهم للفحوصات اللازمة، وفي حال ثبوت عدم وجود ما يمنع اندماجهم ضمن السجون الجماعية، يتم نقلهم إلى العنابر التي يتواجد فيها بقية النزلاء، بحسب التصنيف الإجرامي للقضايا .

وفي حال ثبت أن أحد السجناء مُصاب بمرض مُعد، مثل الإيدز أو الدرن؛ يتم وضعه بمعزل عن بقية السجناء، فيما يسمى بـ «المحجر الصحي». كما تتم مباشرة علاجه، طبقاً لما تنص عليه الأنظمة، وأيضاً طبقاً لأحقيته في ذلك». وأشاد ابن نحيت بدور إدارة الصحة «الملحوظ»، من خلال إدارات الطب الوقائي، التي «تحضر إلى السجن، متى ما طُلب منها ذلك، لإجراء الفحوصات المسحية الشاملة، على الأمراض كافة، وأهمها «الإيدز «و«الدرن»، وأخذ مسحة طبية شاملة للنزلاء. وفي حال ثبت ما يستدعي عزل السجناء، يتم ذلك فوراً، واتخاذ الإجراءات العلاجية اللازمة.«

يُشار إلى ان مواقع ورسائل إلكترونية، تداولات خبراً، عن «اكتشاف إصابة ١٠ نزلاء في غرفة واحدة في أحد العنابر، بـ «الإيدز»، من طريق «الصدفة». وذلك بعد «إخضاع أحد السجناء لفحص المخدرات، إذ تم اكتشاف إصابته بالمرض، فتم فحص زملائه في الغرفة، وثبت إصابتهم جميعاً». وذكر الخبر أنه «جرى التكتيم الشديد وتم نقل النزلاء يوم السبت الماضي، إلى المحجر الصحي داخل السجن». واستعرض الخبر أسماء السجناء المصابين، وبينهم شقيقان. وأشار إلى وجود نحو ٥٠ إصابة بـ «الإيدز» في السجن وهو ماتم نفيه من جانب الناطق الاعلامي للسجون.

مدير سجون الشرقية: لا معلومات عن وفاة سجين بالدمام

الصحة: الجثة في ثلاجة الموتى

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء٨صفر ١٤٣٢ هـ - ١٢ يناير ٢٠١١م العدد ١٧٤٣٠
http://www.al-madina.com/node/٢٨٣١٢٥

ماجد عسيري، عبدالله المانع - الدمام

أكد مدير عام السجون بالمنطقة الشرقية العميد عبدالله البوشي لـ «المدينة» أنه لا توجد لديه أي معلومات عن وفاة نزيل في سجن الدمام ولم يبلغ ذووه إلا بعد ١٠ أيام. وبالمقابل أكد مدير العلاقات العامة والإعلام بصحة المنطقة الشرقية سامي السليمان أن النزيل مرض في السجن وتم إحضاره إلى المستشفى عن طريق الشرطة لتلقي العلاج، مضيفًا أنه توفي في المستشفى وتم إبلاغ الجهات الأمنية بالأمر في حينه، وتم وضع الجثمان في ثلاجة الموتى بالدمام، وأشار إلى أنه سيتم الانتهاء من الإجراءات لتسليم جثته لذويه لإنهاء إجراءات الدفن بعد التنسيق مع الجهات الأمنية.

وقال العميد البوشي في حديثه لـ «المدينة» أمس أن الأمر يعود إلى الناطق الإعلامي في المديرية العامة للسجون، مكتفيًا بالقول «ليس لدينا معلومات عن المتوفى». «المدينة» «بدورها قامت بالاتصال بالناطق الإعلامي في المديرية العامة للسجون المقدم أيوب بن نحيت، الذي أكد أن إدارته اطلعت على ماتم نشره، وتم عرضه على مدير عام السجون اللواء الدكتور علي الحارثي، وتمت إحالة الأمر إلى الجهات المختصة للاستفسار.

كما تم الاتصال بالمتحدث الرسمي لشرطة المنطقة الشرقية المقدم زياد الرقيطي لمعرفة ملابسات الحادثة غير أنه أجاب بقوله «تم توجيه الاستفسار إلى الجهة المعنية وسنفيدكم في حالة توفر الرد.«

وكانت أنباء صحفية ذكرت أن النزيل توفي ومازال جثمانه في ثلاجة الموتى بمستشفى الدمام المركزي، وأن إدارة السجون بالمنطقة وشرطة الدمام لم يبلغوا أهله رغم توافر جميع هواتف عائلته.

المحكمة تنظر قضية مصنع الحديد فوق مقبرة

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء٨صفر ١٤٣٢ هـ - ١٢ يناير ٢٠١١م العدد ٣٥٠٢
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١١٠١١٢/Con٢٠١١٠١١٢٣٩٤٢٥٩.htm

عبد المحسن السلمي - جدة

تنظر المحكمة العامة في محافظة جدة اليوم، القضية التي رفعها عابد الجدعاني من سكان حي القوزين في الخمرة جنوبي المحافظة، ضد إحدى الشركات متضمنة تعديها على مقبرة معروفة وواضحة المعالم.

ويأتي ذلك عقب توجيه مفتي عام المملكة بتقصي الحقائق حول ضلوع شركة في بناء مصنع فوق مقبرة (أضاة البقرة)، وهو ما تم بالفعل من خلال لجنة ضمت أربع جهات حكومية وممثليها عن المحكمة، وإمارة منطقة مكة المكرمة، وهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وأمانة جدة.

وذكر الجدعاني بأن اللجنة عاينت موقع المقبرة التي طمرتها أكوام من الحديد، وأثبتت وجود مصنع فوقها، كما استمعت إلى أقوال المواطنين الذين أكدوا وجود رفات أجدادهم وآبائهم فيها.

الصراع بين الشهادة والخبرة.. النتيجة بطالة مع مرتبة الشرف!

صدمة التخرج توقفت عند شروط التوظيف التعجيزية.. ونظرة المستقبل بدأت من الصفر

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء٨صفر ١٤٣٢ هـ - ١٢ يناير ٢٠١١م العدد ١٥٥٤٢
http://www.alriyadh.com/2011/01/12/article593966.html

الرياض، تحقيق - مي الشايع

ما أن ينتهي الشباب من رحلة التعليم الشاقة والحصول على الشهادة الجامعية، حتى تواجههم متطلبات سوق العمل، وشروطه التعجيزية أحياناً، وفي مقدمتها الخبرة بين عام إلى خمسة أعوام، وربما أكثر، وهي الصدمة التي زادت من قوائم "العاطلين" عن العمل، وهنا يصبح الشباب من الجنسين في موقف لا يحسدون عليه، حيث تصبح الشهادة بلا فائدة، بل إن هناك من يتنازل عن شهادته في العمل لأجل الحصول على الخبرة .

شهادة وخبرة

في البداية تقول "د.منيرة العصيمي" -مدير عام الإدارة العامة للتمريض في وزارة الصحة-:إن نوعية المهنة هي من يحدد الخبرة أم الشهادة، فهناك وظائف تحتاج إلى الشهادة العلمية أولاً، كالجامعات والتدريس، وهناك وظائف تحتاج للخبرة أكثر مثل الأعمال الفنية، وهناك وظائف تحتاج للشهادة والخبرة معاً وإلى التطوير ومتابعة كل ما هو جديد مثل المهن الطبية، مضيفة أنه لو ناقشنا هذا الموضوع من جانبين، الجانب الأول كنظام وتطبيق نظام السعودة في القطاع الخاص، لابد أن يقابلها جدية من المواطن الراغب في العمل، هذا القطاع الذي عادةً يطلب الخبرة مع الشهادة ويتمسك بالموظف الجاد، ويستغنى عن الموظف الكسول المتلاعب، مشيرةً إلى أن مجلس الشورى في صالح الخريجين ومنهم المتطوعون، حيث أقر لهم بعض الحقوق كالمواصلات والسكن وغيرها إلى أن يتم تعيينهم رسمياً، مشددةً على أهمية تطوير القدرات والمهارات، فمثلاً الخريجات التربويات يشاركن في مدارس صغيرة حتى يكتسبن الخبرة إلى أن يحصلن على الوظيفة الرسمية، مقترحةً تكاتف الشباب والشابات، فمن لديه القدرات المادية يساند من لديه قدرات التفكير الإيجابي بالطرق "التكنولوجية" ك"الإنترنت ."

عقدة المواطن !

وتقول "هدى الجريسي" -مدير معهد خاص لتدريب الحاسب الآلي-: إن قناعة الشركات لا تزال أن المواطن غير مناسب أو غير جدي أو لا يملك طموحا والأجنبي أفضل منه، وهي من أوجد "عقدة المواطن"؛ لأن هذه الشركات ترى -من وجهة نظر البعض- أن الشباب لا يمتلكون الإمكانات والقدرات والخبرات التي تؤهلهم لشغل الوظيفة، ناصحةً أي فتاة بالاستفادة من وقتها وتطوير مهاراتها وعدم التوقف عند حدود الشهادة العلمية، وهذا ما يجعل كفة الأجانب ترجح للوظيفة، حيث يتقدمون ومعهم مجموعة من شهادات الخبرة .

وأضافت أن ثقافة المجتمع يجب أن تتغير من أسلوب التلقين إلى أسلوب البحث عن المعلومة في المدارس والجامعات، وهذا سيحفز شباب وشابات المجتمع على التعلم والمهارة وإتقان الخبرات، ضاربةً مثالاً بالمدارس الخارجية، ففي سويسرا لا يحصل الطالب على الدرجة النهائية إلا إذا كان العمل أو البحث المقدم بمجهود فردي، حتى وإن كان ليس بالمستوى المطلوب، بينما العكس يحصل عندنا!، حيث تقدم البحوث والأنشطة الطلابية من إعداد خدمات الطالب أو المكتبات .!

النظام والحاجة
وتوضح "أماني عبد الله" -تخصص تعليم خاص-، أنها تنازلت عن الشهادة مقابل الخبرة في مركز أهلي للفئات الخاصة، لأنها من وجهة نظر سوق العمل هي الأهم .
ويقول "عبد المحسن المطوع" -موظف-: إنه في وقتنا الحاضر تُعد الواسطة هي سيدة الموقف، وهي مقدمة على الخبرة والشهادة في القطاعين الأهلي والحكومي لكل من الرجال والنساء، مضيفاً أنه كثيراً ما نرى أُسر معظم أفرادها يعملون في نفس الوزارة أو الشركة، وهم يحملون شهادات بغير التخصص المطلوب، وإذا كان هناك أقسام نسائية فالقريبات أولى بالمعروف .
غياب النظام
ويذكر "أبو عبد العزيز" -متقاعد مبكر-، أنه أمضى في العمل بأحد القطاعات الأهلية ما يقارب الثلاثين عاماً، أي في حدود الجيلين، وكانت بداياته في التوظيف أثناء دراسته في الجامعة، حيث كان يتقن اللغة الإنجليزية، وكان شغوفاً بالتطوير وتنمية المهارات، ومع ذلك ظلمته "الواسطة" والمحسوبية، مضيفاً أن رؤسائه لم يلتفتوا لأدائه وخبراته وشهاداته، لتمر السنوات، ويتعين شباب حملة الثانوية العامة كرؤساء أقسام ومديرين وبرواتب مرتفعة، ليس لخبرتهم أو شهاداتهم، وإنما لمهارة المحاباة والمجاملات، أو النفاق الإداري، في ظل غياب النظام .
ضد السعودة !
وبشيء من التهكم يقول الشاب "عبد اللطيف صالح": إن معظم أصحاب الشركات والمؤسسات الخاصة يعزفون على وتر الشهادة والخبرة والمهارات؛ لمحاربة السعودة، مضيفاً: "من واقع تجربتي المريرة، فقد عملت في شركة وطنية بعد حصولي على الشهادة الثانوية، وبقيت مدة ثلاثة أشهر، وبعدها تم تعييني بعقد يُجدد سنوياً وبراتب ١٨٠٠ ريال، ولا يوجد بدلات أو راتب إجازة، والعمل على فترتين بما فيها يوم الخميس، وبعد عام من المثابرة طورت من قدراتي ومهاراتي، وحصلت على دورات في الحاسب الآلي واللغة الإنجليزية، إلى جانب تطوير ذاتي، ولكنها لم تجير في رصيدي، وكانت العلاوات قليلة جداً قياساً بالجهد المبذول، وبعد خمس سنوات وصل راتبي إلى ٣٠٠٠ ريال"، مشيراً إلى أن راتب رئيسه الأجنبي في العمل، هو ضعف راتبه مع البدلات والسكن والتذاكر .
طبيعة المهنة
وتوضح "نورة إبراهيم" -معلمة في مدرسة أهلية-، أنه منذ عامين حصلت على شهادة جامعية من كلية تربوية، إلا أن إدارة المدرسة تتعامل مع المعلمات القديمات الحاصلات على دبلوم الكلية المتوسطة بشكل مختلف جداً عن الجامعيات؛ لأن لديهن الخبرة فقط، مع أن خريجات الكليات التربوية في غير الحاجة إلى الخبرة .
ويؤكد "فيصل الودعاني" -موظف حكومي- أن الخبرة في المؤسسات الأهلية تأتي في المقدمة على الشهادة بالنسبة للمواطن، بينما المقيم تقدم شهادته وتقدر خبرته، مضيفاً أنه في المؤسسات الإعلامية لا قيمة للشهادة أو الخبرة على الإطلاق، وهذا ما حدث لأحد زملائه الذي عمل عشر سنوات في الإعلام، وعندما أراد العمل في مؤسسة أخرى، لم تحسب خبرته على الإطلاق، ليقل دخله المادي، ويضطر لترك العمل ويفتح مكتب خدمات عامة .
وتقول "هدى النعيم" مديرة القسم النسائي في مركز الأمير سلمان الاجتماعي: إن الإجابة على مثل هذا التساؤل يعتمد على طبيعة المهنة أو الوظيفة المتاحة، ففي المجال التربوي الكليات التربوية تقوم بتدريب المعلمات والمعلمين، ولهذا اشتراط الخبرة غير ضرورية، بينما في الوظائف الخدمية للمجتمع أو التقنية بالتأكيد فإن الخبرة مهمة جداً.

شارك طلاب المعهد السعودي للبيع بالتجزئة في حفل التخرج

.. فقيه:

تهيئة سوق العمل للمرأة بأنظمة وضوابط جديدة

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء٨صفر ١٤٣٢ هـ - ١٢ يناير ٢٠١١م العدد ٣٥٠٢
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١١٠١١٢/Con٢٠١١٠١١٢٣٩٤٢٥٥.htm

حامد العطاس، صالح الزهراني ـ جدة

قال وزير العمل المهندس عادل فقيه إن هناك أنظمة وضوابط وتشريعات سيتم إصدارها خلال الأسابيع المقبلة، تتعلق بعمل المرأة سواء في مهنة الكاشيرات أو غيرها من المهن، مشيرا إلى توجيهات خادم الحرمين الشريفين بتوفير فرص العمل للمرأة ضمن ضوابط وأنظمة واضحة.

جاء ذلك خلال رعايته البارحة حفل تخريج الدفعة الثانية من متدربي المعهد السعودي للبيع بالتجزئة، بحضور محافظ المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني الدكتور علي الغفيص، وعدد من المسؤولين.

من جانبه، قال الغفيص إن قطاع البيع بالتجزئة يعد النشاط الاقتصادي الأول في المملكة من حيث عدد العاملين، الذين يصل عددهم قرابة الثلاثة ملايين فرد. مضيفا بأن قطاع البيع بالتجزئة يعد من القطاعات المقبولة لدى الشباب السعودي نسبيا، مقارنة بالأعمال الأخرى.

وأكد الغفيص أن اتفاقية العمل المشترك بين المؤسسة ومجموعة صافولا التي وقعت أخيرا لإنشاء وتشغيل المعهد السعودي للبيع بالتجزئة في مناطق المملكة الرئيسة، حققت أهدافها في استقطاب وتدريب ٥٦٠ شابا في الدفعه الأولى، و١٠٢٢ شابا في الدفعة الثانية عقب تدريبهم وتأهيلهم لسوق العمل. وقال الدكتور عبدالعزيز إسماعيل الرئيس التنفيذي للمعهد السعودي للبيع بالتجزئة، إن خريجي المعهد أتموا البرنامج التدريبي الممتد لأربعة أشهر في مواقع التدريب النظري والعملي، وتلقوا خلالها ٥٦٠ ساعة تدريبية في جميع الأقسام. فيما أكد موفق جمال الرئيس التنفيذي لشركة العزيزية بندة، أن شركته وضعت الاستثمار في العنصر البشري وخدمة أبناء الوطن في مقدمة أولوياتها، حيث بلغت نسبة السعودة في الشركة مايقارب الـ٤٠ في المائة من عدد موظفيها البالغ أكثر من ١٢ ألف موظف.

الصحة تشكل فريقا طبيا للكشف على جثة طفل

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء٨صفر ١٤٣٢ هـ - ١٢ يناير ٢٠١١م العدد ٣٥٠٢
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١١٠١١٢/Con٢٠١١٠١١٢٣٩٤١١٧.htm

قايد آل جعرة ـ نجران

طالب المواطن مبارك سعيد آل فطيح والد الطفل عوض الذي توفي في مستشفى الولادة والأطفال في نجران، منذ أكثر من أسبوعين نتيجة لخطأ طبي كما جاء في شكواه، ورفض استلام جثته، وزارة الصحة بتشكيل لجنة وزارية تضم في عضويتها أطباء متخصصين في الطب الشرعي للكشف على جثة الطفل التي لا تزال داخل ثلاجة المستشفى حتى الآن.

وفي الوقت الذي أكد فيه لـ«عكاظ» مصدر مسؤول في وزارة الصحة أمس، إحالة شكوى والد الطفل عوض إلى مدير عام المتابعة في الوزارة الدكتور محمد أبو هبشة، تمهيدا لتشكيل لجنة من جميع التخصصات الطبية لدراسة القضية، والتأكد من وفاة الطفل الذي يتهم والده مستشفى ولادة نجران بالتسبب في وفاته.

وهنا أبلغ «عكاظ» هاتفيا من مدينة الرياض أمس الثلاثاء، المواطن آل فطيح، أن تأخر جثة طفله في ثلاجة الموتى في مستشفى ولادة نجران، ونفي صحة نجران تهمة الخطأ الطبي، دفعه للسفر إلى مدينة الرياض ومقابلة المسؤولين في وزارة الصحة، وأضاف: «الوزارة طلبت مني عدم استلام الجثة حتى صدور تقرير اللجنة الوزارية التي سوف تدرس الملف الطبي والكشف على الجثة لتحديد الأسباب الحقيقية للوفاة في الأيام المقبلة، وقال: «المسؤولين في الصحة قدموا لي التعازي بعد اطلاعهم على الشكوى، ووعدوا بتشكيل لجنة للتحقيق في القضية وتحديد أسباب وفاة ابني عوض البالغ من العمر ١١ شهرا».

السفارة السعودية في أستراليا توجه الطلبة الساكنين في المناطق الخطرة بإخلاء منازلهم

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء٨صفر ١٤٣٢ هـ - ١٢ يناير ٢٠١١م العدد ١٥٥٤٢
http://www.alriyadh.com/١٢/٠١/٢٠١١/article٥٩٣٨٨٦.html

أستراليا خالد الحمود

وجه سفير خادم الحرمين الشريفين في أستراليا ونيوزيلندا الأستاذ حسن بن طلعت ناظر جميع الطلبة المبتعثين والرعايا السعوديين في ولاية كوينزلاند بأستراليا والذين يقطنون في مناطق معرضة للفيضانات ضرورة الإنتقال وبشكل فوري من مساكنهم والسكن في فنادق في مناطق آمنة، وأكد على أن السفارة سوف تتحمل كافة التكاليف. كما وجه السفير جميع الرعايا السعوديين في الولاية الذين يشعرون بأي نوع من الخطورة جراء فيضانات المياه بأهمية التواصل مع المسؤولين في السفارة السعودية في أستراليا أو مع المسؤولين في الملحقية الثقافية من خلال الأرقام المباشرة المعلنة لعموم الطلبة السعوديين في أستراليا.

الحوار الوطني يعترف بـ"التعصب القبلي" ويدعو لزرع التسامح

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء٨صفر ١٤٣٢ هـ - ١٢ يناير ٢٠١١م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=٣٧١٣٠&CategoryID=٥

الرياض :محمد آل ماطر ٢٠١١-٠١-١٢ ٢:٢١ AM

اعترف مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني بظاهرة "التعصب القبلي"، مؤكدا سعيه إلى وضعها في موقعها المؤسسي، داعياً القائمين على التعليم في المملكة إلى العمل على التوعية منها في المدارس والمناهج وأساليب التدريس وزرع التسامح والحوار في المدارس.

جاء الاعتراف على لسان نائب أمين المركز الدكتور فهد السلطان في معرض رده على مداخلة تربوي تساءل فيها عما قدمه المركز للقضاء على التعصب القبلي الذي تبثه القنوات الفضائية، وذلك ضمن برنامج ملتقى مديري الأندية الطلابية الثقافية بجميع إدارات التربية والتعليم بمناطق ومحافظات المملكة بفندق جولدن تيوليب بالرياض أمس.

وفي السياق ذاته، دعا المدير العام للتربية والتعليم بمنطقة الرياض للبنين الدكتور عبدالعزيز الدبيان، إلى الاهتمام بمواهب الطلاب الثقافية والأدبية وتطويرها واستثمار أوقاتهم بما يعود عليهم بالنفع، لحمايتهم من كل سوء في ظل انتشار التيارات والأفكار الضالة، لافتاً إلى أن المتربصين استغلوا هذه الفضائيات لاختراق عقول الناشئة والشباب بالكثير من السلوكيات والأفكار السيئة والخطيرة التي تحاصر الشباب خصوصا والمجتمع عموماً.

وقال إن الطالب يواجه الآن العديد من التحديات الخطيرة والمتنوعة والمعقدة، مما يضاعف المسؤولية علينا في التربية والتعليم وخصوصا في الأندية الثقافية والعلمية لتطوير قدراتهم وإمكاناتهم، وفي نفس الوقت حمايتهم وتحصينهم من هذه الأخطار الفكرية.

وأضاف الدبيان أن الوزارة تعيش حراكاً خلال هذه الأيام يتمثل في إقامة العديد من الأنشطة التوعوية في مختلف المجالات والبرامج والأقسام، منها "المؤتمر الدولي للجودة" و "ملتقى مديري الأندية الطلابية الثقافية بجميع إدارات التربية والتعليم"، مؤكداً اهتمام الوزارة بالأندية الطلابية الثقافية بوصفها محاضن تربوية تؤدي دورا مهما في تعزيز الأمن الفكري والانتماء الوطني لدى الطلاب.

بعد ذلك، بدأت أعمال الملتقى، إضافة إلى ورشة عمل بعنوان "تحليل تقارير الأندية الثقافية المركزية."

الشورى يحسم مشروع حماية الطفل ويصوت على نظام التراخيص البلدية

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء٨صفر ١٤٣٢ هـ - ١٢ يناير ٢٠١١م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=٣٧١٣١&CategoryID=٥

الرياض :مشاري الماضي ٢٠١١-٠١-١٢ ٢:٢٢ AM

من المنتظر أن يحسم مجلس الشورى في جلسته الـ ٧٣ الأحد المقبل برئاسة رئيس المجلس الدكتور عبدالله آل الشيخ، مصير مشروع حماية الطفل من الإيذاء المقدم من لجنة الشؤون الاجتماعية والشباب بالمجلس .

ويشتمل المشروع على ستة فصول؛ الأول عن الأهداف والتعريفات وحالات الإساءة والإهمال وحق الطفل في الحماية والمحظورات اللازمة لحماية الطفل، وكذلك حق الرعاية للطفل والمسؤولية تجاهه واللائحة التنفيذية ووقت العمل به.

ويصوت المجلس على مشروع اللائحة المنظمة للبحوث والدراسات في وزارة الصحة، حيث تقع اللائحة في ١٥ مادة تهدف إلى ربط البحث العلمي بأهداف الوزارة وخطط التنمية من خلال نظام يسمح للوزارة بإجراء البحوث ذات الأولوية للاستفادة من نتائج البحوث والدراسات للارتقاء بالخدمات الصحية والوقائية والعلاجية والتأهيلية التي تقدمها وزارة الصحة.

وينتظر أن يصوت المجلس أيضاً على مشروع نظام إجراءات التراخيص البلدية المقدم من لجنة الإسكان والمياه والخدمات العامة الذي يقع في ١٥ مادة، حيث ينظم المشروع العلاقة بين الترخيص البلدي والترخيص التشغيلي المنصوص عليه في الأنظمة الأخرى.

من جانب آخر، يعود المجلس مرة أخرى إلى الاستماع إلى تقرير لجنة الإدارة والموارد البشرية في المجلس بشأن ظاهرة غياب أو هروب بعض المستأجرين وبذمتهم إيجارات متبقية، بعد أن أعاد المجلس الموضوع إلى اللجنة، حيث لم تلق توصياتها السابقة لعلاج الظاهرة القبول من قبل أغلبية أعضاء المجلس.

ويناقش المجلس أيضاً تقرير لجنة الاتصالات وتقنية المعلومات بشأن مشروع اتفاقية النقل متعدد الوسائط للبضائع بين الدول العربية.

ويستمع المجلس في جلسته الـ٧٤ الاثنين المقبل إلى وجهة نظر لجنة الشؤون المالية بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه إعادة دراسة اقتراح الهيئة السعودية للمهندسين ومجلس الغرف التجارية الصناعية المتضمن إلزام المهندسين المصممين والمشرفين بالتأمين على مسؤولياتهم المهنية الناشئة عن أعمالهم الاستشارية.

كما يستمع المجلس إلى وجهة نظر لجنة الشؤون الاقتصادية والطاقة في المجلس بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه طلب تعديل بعض مواد الرهن التجاري الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٧٥ وتاريخ ١٤١٤/١١/٢١، وإعادة النظر في المرسوم الملكي م/١٤ وتاريخ ١٤٢١/٤/١٦ الخاص بترتيب سداد الديون الممتازة في حالة الإفلاس عملاً بالمادة ١٧ من نظام مجلس الشورى.

ويستمع المجلس أيضاً إلى تقرير لجنة الشؤون المالية والطاقة في المجلس بشأن مقترح نظام الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة بموجب المادة ٢٣ من نظام مجلس الشورى المقدم من عدد من أعضاء مجلس الشورى.

ويناقش المجلس في جلسته تقرير اللجنة الخاصة بشأن مقترح إلغاء الفقرة ج من المادة الثالثة من لائحة الترقيات الصادرة بقرار مجلس الخدمة المدنية رقم ٦٨٦/١ وتاريخ١٤٢١/٣/١٥ المعتمد بالأمر السامي البرقي رقم ٧/ب/٦٤٣٧ وتاريخ ١/٦/١٤٢١، بموجب المادة ٢٣ من نظام مجلس الشورى..ويناقش المجلس أيضاً تقرير لجنة الإسكان والمياه والخدمات العامة بشأن التقرير السنوي للهيئة العامة للإسكان عن الفترة منذ إنشاء الهيئة حتى نهاية العام المالي ١٤٣١-١٤٣٠.

ويستمع المجلس إلى وجهة نظر لجنة الشؤون التعليمية والبحث العلمي في المجلس بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقريرين السنويين للمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني للعام المالي ١٤٣٠-١٤٣١.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

إنتاجية الفرد السعودي ومشكلة البطالة

المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس٢ صفر ١٤٣٢ هـ - ٦ يناير ٢٠١١م
http://www.aleqt.com/٠٦/٠١/٢٠١١/article_٤٨٨٠٣١.html

د.علي جاسم الصادق

وفقا لما جاء في خطة التنمية التاسعة (٢٠١٠ ــ ٢٠١٤)، يتوقع أن يصل إجمالي عدد الأفراد السعوديين الداخلين لسوق العمل خلال فترة الخطة إلى نحو ١,٢ مليون فرد، ونحو ٣,٧ مليون فرد بحلول ٢٠٢٤. ولكن بالنظر إلى معدل النمو في عدد الوظائف التي تم شغلها بالمواطنين في القطاعين العام والخاص خلال السنوات الأخيرة ومعدل النمو في عدد التأشيرات الصادرة عن وزارة العمل والعمال، نستنتج أنه في ظل الوضع الحالي لسوق العمل، يصعب على السوق خلق فرص عمل جديدة تستوعب هذا العدد من المواطنين، مما يعني تفاقم مشكلة البطالة بشكل أكبر مما هي عليه الآن ما لم يتم وضع الحلول الناجعة لها .في مقال سابق ذكرنا أن أهم الحلول لمعالجة هذه المشكلة هي سن ووضع بعض القوانين والتشريعات التي تجعل العامل السعودي أكثر تنافسية من العامل الوافد، وناقشنا أحد هذه القوانين (الحد الأدنى للأجور). في هذا المقال نناقش الجزء الآخر من هذه المعادلة .

هناك اعتقاد سائد لدى البعض أن إنتاجية العامل السعودي تعد منخفضة جداً، خصوصاً إذا ما قورنت بإنتاجية العامل الوافد. ومن ثم ولمعالجة مشكلة البطالة يجب العمل على رفع إنتاجية العمالة الوطنية عن طريق التعليم والتدريب والتأهيل .

وفقاً لنظرية الطلب على العمل، يعتمد طلب المنشآت على عنصر العمل على إنتاجية العامل وأجره الحقيقي. فمن جهة، توجد علاقة عكسية بين إنتاجية العامل والطلب على العمل، فكلما زادت إنتاجية العامل، قل الطلب على عنصر العمل، كما يوجد أيضاً علاقة عكسية بين الطلب على العمل والأجر الحقيقي. فإذا ارتفع الأجر الحقيقي للعمل قل الطلب على عنصر العمل، وتستمر المنشآت في تقليص الطلب على عنصر العمل حتى يتساوى الأجر مع الإنتاجية الحدية للعمل. وعليه كلما قل أجر العامل عن إنتاجيته الحدية، كلما زاد الطلب من قبل المنشآت على عنصر العمل .

من جهة أخرى، عند النقطة التي يكون فيها أجر العامل مساوياً لقيمة إنتاجيته الحدية (الزيادة في حجم الإنتاج الناتجة عن توظيف عامل إضافي آخر)، يمكن للمنشأة أن تعظم أرباحها عن طريق زيادة إيراداتها والتقليل من تكاليفها الإنتاجية .

يمكن تعريف إنتاجية العمل بأنها "عدد وحدات الإنتاج التي يمكن إنتاجها خلال مدة زمنية محددة بواسطة وحدة واحدة من العمل". أي ما ينتجه العامل الفرد في فترة زمنية معينة. ويمكن قياس إنتاجية العامل عن طريق حساب نسبة كمية أو إجمالي قيمة الإنتاج إلى متوسط عدد العاملين أو إلى عدد ساعات العمل. وتعتبر إنتاجية العمل مؤشراً مهماً لقياس مدى كفاءة وفعالية عنصر العمل في تحقيق مستوى معين من مخرجات العملية الإنتاجية. وهناك عوامل رئيسة يمكن أن تلعب دورا مهما في تحديد مستوى إنتاجية الفرد العامل، من ضمن هذه العوامل، جودة مدخلات الإنتاج، التأهيل والتعليم والتدريب، ومستوى الأجور السائدة في سوق العمل. وبيئة العمل المتمثلة في القوانين والتشريعات الخاصة بسوق العمل .

بناء على ما سبق، فإن المنشآت العاملة في القطاع الخاص ستفضل دائما العامل الوافد على العامل الوطني لسببين: الأول، انخفاض الأجر المعطى للعامل الوافد مما يعني تكاليف إنتاج أقل، والثاني إنتاجية هذا العامل الوافد أكبر من نظيره الوطني .ومن ثم فإن الإجراء التصحيحي لهذا الوضع هو رفع إنتاجية العامل السعودي !

عند النظر إلى إحصاءات العمالة الوافدة الصادرة عن وزارة العمل والعمال نجد أن ما نسبته ٧٧ في المائة من إجمالي العمالة الوافدة العاملة في القطاع الخاص هم ممن لا يحملون مؤهلات علمية (أمي، أو يقرأ ويكتب)، وما نسبته ١٤ في

المائة ممن يحملون الثانوية فأعلى. كما أن متوسط الأجر الشهري للفرد العامل في القطاع الخاص وصل إلى ٩٩١ ريالا في الشهر عام ٢٠٠٩. إذن من أين تأتي إنتاجية العامل الوافد؟

تأتي إنتاجية العامل الوافد من عدة مصادر أهمها ساعات العمل الطويلة، الإذعان الكامل لأوامر صاحب العمل بسبب مصادرة حقوق العامل الناتجة عن ضعف قوانين العمل والعمال. مثلاً العامل الوافد، يعمل محاسبا، سكرتيرا، سائقا، وغيرها من المهام التي يطلبها منه رب العمل، التي تخالف ما تم التعاقد عليه. فعند رفض العامل القيام بإحدى هذه المهام، ربما يعطى تأشيرة خروج نهائي أو يحرم من راتبه، وهذا ما لا يسعى إليه أي عامل وافد جاء هنا ليعمل. بمعنى آخر أن نظام الكفالة لدينا يعطي لصاحب العمل الحق في سلب أبسط حقوق العامل الوافد .

إذن المقارنة بين العامل الوافد والوطني ليست في محلها، حيث إننا نقارن "تفاح ببرتقال"، بمعنى آخر، أنه عند مقارنة "x"مع "y" لا بد من إبقاء جميع العوامل المختلفة التي قد تؤثر في الاثنين ثابتة. ولكن في موضوعنا هناك عوامل كثيرة لا تنطبق على العاملين .

حسب آخر إحصاءات صادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي، فقد بلغ عدد العاملين المواطنين في القطاع المصرفي مع نهاية عام ٢٠٠٩، نحو ٣٢ ألف عامل، أي ما نسبته نحو ٨٦ في المائة من إجمالي العاملين في هذا القطاع، خلاصة القول إن الافتراض الذي بدأنا فيه مقالنا لا يمكن أن يصمد أمام هذه الحقائق. إن العامل الوافد أفضل إنتاجية من العامل السعودي بسبب غياب بعض القوانين والتشريعات التي تسلب أبسط حقوق العامل الوافد، وليس بسبب اختلاف الجينات المسؤولة عن الإنتاجية. الفرد السعودي لا تنقصه الخبرة ولا التدريب، وإنما ينقصه بعض القوانين والتشريعات التي تساعده على منافسة العمالة الأجنبية الرخيص مسلوبة الحقوق.

الجهات الحكومية ليست فوق أحكام القضاء

المصدر: جريدة الرياض الجمعه٣ صفر ١٤٣٢ هـ - ٧ يناير ٢٠١١م العدد ١٥٥٣٨
http://www.alriyadh.com/2011/01/07/article592330.html

عابد خزندار

لعلكم تذكرون طلاب وطالبات اللغة الإنجليزية الذين درسوا في جامعة الإمام، وحصلوا على الدبلوم، ووعدوا بالتعيين لتدريس اللغة في مدارس وزارة التربية والتعليم، ولكن الوزارة نقضت الوعد، فرفعوا قضية في ديوان المظالم ضد جامعة الإمام التي تعهدت بتعيينهم، وحكم الديوان بتعويضهم، ولكن جامعة الإمام لم تنفذ الحكم إلا أخيرا وبعد ثلاث سنوات، وأعلنت : " ترحب عمادة المركز الجامعي لخدمة المجتمع بطلاب وطالبات اللغة الانجليزية الصادر لهم حكم تعويض، وسيتم صرف شيكات التعويض بناء على دفعات .. الخ" إذن فهذه قضية حلت ، وبقيت قضية أخرى لم تحل، وهي قضية وزارة الحج التي صدر ضدها حكمان في صالح إحدى الشركات بتعويضات تصل إلى ١٠٥ ملايين ريال، ولم تنفذ الوزارة الحكم، واعتبر الديوان عدم تنفيذ الوزارة للحكم الصادر ضدها تعديا كبيرا على الدولة والنظام، وإرهاقا للخزينة العامة للدولة، وثبت للمحكمة أن عدم تنفيذ وزارة الحج للحكم الصادر ضدها لمصلحة الشركة فيه تطاول على حجتها التي تعد القمة في مدارج النظام، فلا يعلوها كأصل أي اعتبار، ولا تسمو عليها أي مصلحة ، فعسى أن ترضخ الوزارة لتنفيذ الحكم ولا تتباطأ في تنفيذه كما عملت جامعة الإمام، وعسى ألا نسمع في المستقبل عن جهة حكومية لم تذعن لأحكام القضاء.

التمييز بكل أنواعه وأشكاله ودرجاته جريمة واحدة

المصدر: جريدة الوطن الجمعه٣ صفر ١٤٣٢ هـ - ٧ يناير ٢٠١١م
http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleId=٣٩١٣

عبدالرحمن الوابلي

يقول المثل الغربي: "يجوز لك الاستحواذ على الكيكة، ولكن لا يجوز لك أكلها كلها وحدك". مما يعني أن الإنسان يستطيع أن يطالب مثلاً بمطلب سام، مثل السلام؛ ولكن عندما يحصل عليه، يجب أن يجعله يعم الجميع؛ لا عليه هو وحده فقط دون غيره. وإلا فقد أول وأهم مطلب للسلام نفسه، وهو أن يعم الجميع، ليتحول من مبدئه الخاص، لمبدأ الجميع العام، ومن ثم يتحول مطلب المحافظة على السلام إلى مطلب ومبتغى الجميع، لا مطلبه هو وحده ومبتغاه. أي أن الخيرات المكتسبة من السلام، يجب أن يحصل عليها أعداء داعية السلام، بنفس الدرجة التي يحصل هو عليها؛ وإلا فلن يكون هنالك سلام دائم أو منشود .

على سبيل المثال، دولة إسرائيل، أكثر من يتحدث ويطالب بالسلام؛ ولكنها تطالب بالسلام الذي هي تجني ثماره، لا أعداؤها، ولذلك لم تنله، وأصبحت عدوة السلام الأولى بالعالم، برغم كثرة مطالباتها ومناداتها بالسلام. وذلك لكونها تنطلق من فكر عنصري، تعتبر من خلاله نفسها "شعب الله المختار"، وغيرها شعب الله الضار. إذاً فإسرائيل ينطبق عليها المثل الغربي الذي يقول "يجوز لك الاستحواذ على الكيكة؛ ولكن لا يجوز لك أكلها كلها وحدك". فإسرائيل تريد الاستحواذ على كيكة السلام؛ ولكنها تريد أن تأكلها كلها وحدها. وهذا ما جعلها في أزمة دائمة، ليس فقط مع جيرانها العرب، ولكن مع العالم أجمع .

وما يصح على مبدأ كيكة السلام، يصح كذلك على مبدأ كيكة المساواة. فلا يمكن أن يطالب أي إنسان بمساواته مع غيره، ويحتج بشدة على التمييز السلبي ضده؛ وبنفس الوقت، هو يميز نفسه ضد غيره كما هو يتوهم. وبما أن المطالبة بالسلام من صالح طرف واحد هو مدعاة للحرب وتقويض للسلام نفسه ونفي له؛ فكذلك المطالبة بالمساواة لطرف واحد والتغاضي عن مساواة أطراف أخرى، هو تقويض مقصود لمبدأ المساواة نفسه ونفي له، شئنا أم أبينا. فمبدأ المساواة، بالتحديد، هو مثل مبدأ السلام، لا يمكن قسمته على واحد أو المطالبة به من أجل نوع واحد؛ فإما أن يكون للجميع وإلا فلا يمكن أن يكون لأحد بعينه دون غيره.

فمبدأ المساواة يتماثل كثيراً في جوهره مع مبدأ السلام؛ حيث مبدأ السلام ينشر السلام والأمن والاستقرار بين شعوب ودول العالم؛ بينما مبدأ المساواة ينشر السلام والأمن والاستقرار والعيش المشترك بين أفراد المجتمع الواحد ومواطني الدولة الواحدة. كما أن المساواة بين أفراد المجتمع الواحد، تعود له بالخير والمنفعة كله، بلا استثناء، ففكرة السلم الجماعي تصبح جزءا لا يتجزأ من ثقافته، ومحركه في وعيه ولاوعيه؛ وعليه تنمو لديه وتزدهر فكرة السلام العالمي، ويصبح من أول المطالبين بها والمدافعين عنها والمحتجين على انتهاكها والاعتداء عليها. ولذلك فليس من المستغرب، أن تخرج المظاهرات الشعبية الحاشدة والعارمة، في الدول المتحضرة، ضد انتهاكات العدو الصهيوني العنصرية واللاإنسانية ضد الشعب الفلسطيني، وبنفس الزخم، تفعل ذلك ضد الانتهاكات اللاإنسانية والعنصرية التي ترتكب ضد شعب دارفور في السودان .

بينما في الوطن العربي والعالم الإسلامي تخرج فقط المظاهرات الشعبية ضد الممارسات القمعية الصهيونية ضد الشعب الفلسطيني، وأما ما يحدث في دارفور من انتهاكات لاإنسانية ضد النساء والأطفال والشيوخ والعزل، فلا تعنيها في شيء، وكأنها ترتكب ضد حيوانات متوحشة، إن لم نقل يتم التبرير لها. وهذا ناتج عن كون مبدأ السلام الحقيقي والجوهري، حتى الآن لم يتجذر في ثقافة المجتمعات العربية والإسلامية. وذلك بسبب، عدم تجذر ثقافة المساواة بين أفرادها وطوائفها داخلها. والشعب والمجتمع الذي تنعدم فيه المساواة، وبالتالي لم تتجذر فيه ثقافة السلام والتعايش السلمي؛ لا يمكن الوثوق في عقد معاهدة سلام معه، فقد يعتبرها هو مجرد معاهدة وقتية، يعيد ترتيب نفسه ثم ينقضها في أي وقت. فمثلما الحرب هي عدوة السلام ونقيضتها، فالتمييز هو عدو المساواة ونقيضها. وهنالك العديد من أنواع التمييز، والتي

هي نقيضة المساواة؛ فمنها التمييز العنصري في اللون أو العرق، وهنالك التمييز "الجنسي" ذكر وأنثى؛ وهنالك التمييز الطائفي، مذهبي أو ديني؛ وهنالك التمييز المناطقي؛ وكلها جرائم ترتكب في حق المجتمع التي تنتشر فيه. وتتساوى جرائم التمييز في قبحها ووقاحتها، فلا يمكن تهوين واحدة مقابل أخرى، كما لا يجوز تهويل واحدة ضد أخرى. فكل جريمة منها، هي بالضرورة، تعاضد الأخرى وتشرعن لها، وهذا من غباء التمييز بجميع أنواعه وأشكاله. فلا يمكن أن تجد نوعا واحدا من التمييز في مجتمع؛ وتختفي فيه بقية أنواعه. فالتمييز في الأول والأخير هو "باكج" يؤخذ كله أو يترك كله، ولا مجال للانتقائية فيه. فالتمييز هو وباء يصيب المجتمع، إذا حل فيه، فلا يمكن أن ينجو من شروره أحد، ولو ظن ذلك. ففي المجتمع الذي ينتشر فيه التمييز، يصبح كل أفراده بدون استثناء ضحايا له وبنفس الوقت، لهم ضحايا بسببه. والأدهى من كل ذلك، أن كل من يعطي نفسه الحق في التمييز ضد غيره، هو في الأول والأخير، يشرعن ويعطي الحق لغيره، من حيث يعلم أو لا يعلم، للتمييز ضده.

فعلى سبيل المثال؛ الرجل الذي ينتمي لأقلية عرقية أو مذهبية أو مناطقية ويميز ضد المرأة ويغبطها حقوقها، كإنسانة ومواطنة، بسبب ضعفها في المجتمع؛ فهو يعطي من يراه ضعيفا بسبب عرقه أو لونه أو مذهبه أو منطقته الحق في سلب حقوقه؛ وليس هنالك أحد أفضل من أحد عندما يصبح التمييز آلية تعامل مقبولة في المجتمع. كما أن المرأة التي تميز ضد من ينتمون لعرق أو لون أو مذهب أو منطقة تشرعن وتعطي غيرها الحق في التمييز والتعنصر ضدها كامرأة؛ وقس على ذلك. إذاً فلا حق أبداً لمن يتعنصر ضد غيره، بأن يطالب غيره بعدم التعنصر ضده. وفي مثل هذه المجتمعات العنصرية، لا سلامة لأحد من التعنصر ضده، ولو لم يكن الآن، فغداً لناظره لقريب؛ حيث كل شيء يتسع فيها، إلا دائرة العنصرية فهي دوماً تضيق أكثر فأكثر يوماً بعد يوم.

وطوق النجاة في مجتمعات التمييز العنصري والطائفي والمناطقي والجنسي، هو رفض كل أنواع التمييز بكل أشكالها والوقوف ضدها وفضحها، والتصدي لها ومكافحتها. فعندما يقف مواطن مع مواطن آخر تم التمييز ضده؛ فهو في الأول والأخير يقف مع نفسه، حيث هو يقف ضد التمييز ويمنعه، حتى لا يصبح هو ضحيته القادمة. وعندما يجلس المواطن متفرجاً على التمييز ضد غيره ولا يدافع عنه، فلا يلومن إلا نفسه عندما يتم التمييز ضده في الغد ولا يجد من يدافع عنه. وتصدق عليه مقولة "لقد أكلت يوم أكل الثور الأبيض". إذاً فالمساواة هي طوق نجاة للجميع بدون تمييز؛ وعليه يجب أن تكون مطلب الجميع بدون استثناء.

العنف الاقتصادي ضد المرأة..لا يتوقف

المصدر: جريدة الرياض السبت٤ صفر ١٤٣٢ هـ - ٨ يناير ٢٠١١م العدد ١٥٥٣٨
http://www.alriyadh.com/٠٨/٠١/٢٠١١/article٥٩٢٧٩١.html

راشد محمد الفوزان

لم يسبق لي أن قرأت أن المرأة لدينا قد استولت على راتب زوجها أو أبيها، أو أن مرأة لدينا استولت وأخذت إرث أبيها من أخوانها أو خواتها، ولم أسمع أو أقرأ مطلقا أن المرأة لدينا قد رفعت قضية أمام المحكمة ضد أبيها أو أخيها لتستعيد حقوقها المالية، أو أن المرأة أستولت على أراض حكومية أو غير حكومية، أو أن المرأة تولت قيادة شركة عائلية بالقوة والأكراه والأجبار، ولم أشهد أو أقرأ أن المرأة لدينا أصدرت شيكا بدون رصيد، أو أن المرأة لدينا استغلت اسم زوجها واستخرجت سجلا تجاريا باسمه واستغل بعمل تجاري، ولم أسمع لمرة واحدة أن المرأة لدينا اقترضت من بنك باسم زوجها أو أبيها أو حتى أبنها لحسابها ومصلحتها الشخصية، ولم أسمع أن المرأة لدينا أعلنت في الصحف تقول أن حقوقها المالية سواء بسبب خلافات أو غيره لم تحصل عليها، هذه خلاصة لبعض الحقوق المالية للمرأة التي لا تحصل عليها لدينا وليس حصرا لها .

أن « العنف « و « الأستغلال « لدينا بصورة كبيرة ولا أعمم على الإطلاق أن المرأة لدينا حقها بذلك « مسلوب « بل واستطيع القول « مأخوذ « بدون وجه حق، المرأة لدينا » مستغلة « سواء من أب أو زوج أو أخ، وهذا يحدث وموجود لدينا، ومن يريد فتح ملفات المحاكم سيرى كم حق للمرأة لم يؤخذ من أرث من أب أو أزوج ومعطل لها حتى الآن، وكم أب وزوج استغل المرأة و « استعمرها « بأخذ رواتبها بكل جراه وقوة وظلم لها، بل إن الأب لا يزوجها بسبب راتب، والزوج يبحث عن زوجة لديها راتب، فلا رغبة الأن بالمرأة التي ليس لها دخل، وطبقا لراتبها تكون جاذبيتها، هذا ما يراه كثير من الشباب قبل أن يتزوج ولن اسأل من المسؤول ولكن اركز على « النظرة « للمرأة على أنها مصدر « مال » و « غنيمة « تستغل، حتى البنوك لا تقرض المرأة كما هي الرجل فهناك شروط للرجل وشروط أكثر تعسفا للمرأة، وهذه جملة من المتغيرات نعيشها يوميا، ونطرح السؤال التالي، لماذا وضعنا هذه الرؤية المؤسفة للمرأة وأستغلال ماليا ؟ حتى قد يصل للعنف والعنف قد يصل للأعتداء الجسدي ناهيك عن النفسي والحقوق الضائعة لها، والمرأة لدينا يكفي أنها لا تستطيع أن تذهب للمحكمة وترفع قضية على أبيها أو زوجها أو أحد من العائلة لأسباب أجتماعية أكثر منها أسباب إجراءات ممكن أن تنفذ .

من يحمي حقوق المرأة المالية والعنف والتعسف ضدها، الأنظمة موجودة والمحاكم وكل شئ يمكن حفظة، ولكنها سلطة العائلة ومن يتولى أمر المرأة ، فهو سيمارس كل صنوف القهر والأضطهاد ضدها وحتى الظلم في سبيل المال وأن لا تحصل على شئ ، نحتاج ثقافة » أستعادة حقك أيها المرأة « المالي وأن يتم توعيتها وأن لا تستغل، ثقافة « هذا حقي » كما هو الرجل ، وأن لا تصنف أنها « خارجة « عن إطار العائلة وقوانينها الوهمية، والحقوق تؤخذ ولا تعطى فأي سبيل للمرأة في مجتمع يقصى المرأة حين تطالب بحقها المالي الذي لا فضل لأحد به ناهيك عن الحقوق الوظيفية، نحن نمارس عنف ضد المرأة ولكنها ملفات لا تفتح لأنها « حقوق مرأة « والصمت والعادات والتقاليد تقف ضد كل ما هو حق للمرأة، من يعلق الجرس ؟؟!!

إنشاء مبانٍ عامة "للإيواء" في كل حي

المصدر: جريدة عكاظ الأحد ١٤٣٢/٠٢/٠٥ هـ ٠٩ يناير ٢٠١١ م العدد : ٣٤٩٣
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١١٠١٠٩/Con٢٠١١٠١٠٩٣٩٣٦١٩.htm

أنمار حامد مطاوع

خلال الأعوام الماضية، وتحت شعار (الإنسانية)، توحدت المشاعر الوطنية لدى المواطنين بما لم يوحده أي حوار وطني أو هيئة أو منظمة وطنية، على اعتبار أن هذه الهيئات تبذل جهدا جادا لتوحيد المشاعر الوطنية.

توحيد المشاعر تنتجه ــ دائما ــ الأزمات والكوارث، حيث تتلاشى الفوارق بكافة أنواعها ويتجه التفكير نحو العنصر الإنساني، وخير مثال على ذلك، التبرعات التي يقدمها المواطنون للشعوب المنكوبة حول العالم.

محليا، ظهرت هذه المشاعر بشكل جلي أثناء مساعدة متضرري السيول، والزلازل الخفيفة، ونفحة البراكين؛ فقد تضافرت مشاعر المواطنين من شاطئ الخليج لشاطئ البحر الأحمر وأثمرت عن تحركات ميدانية ذات قيمة إنسانية عالية.

المطلوب هو أن يتم استثمار هذه المشاعر لتشمل الكوارث والنوازل والمصائب الفردية أيضا؛ فمن يتعرض بيته لحريق ــ لا سمح الله ــ أو يتم نزحه منه (للإزالة) قبل تعويضه عنه، أو يصبح غير صالح للسكن لأي سبب كان، هو في محنة كبرى ومصيبة من مصائب الدهر.

استثمار هذه المشاعر يتم عن طريق تشكيل لجنة من البلديات الفرعية وأعضاء من مجالس الأحياء مهمتها حث المواطنين ــ المحسنين منهم، ورجال الأعمال، ومن بسط الله لهم في الرزق ــ على التبرع لبناء مبان عامة للإيواء في كل حي، ويتم تسليمها بعد انتهائها لعمدة الحي، ليسكن فيها من يستحقها من المتضررين من سكان حيه، لحين فرج الله. وبهذا، يستطيع المتضرر أن يسكن في حيه حيث مصالحه ومدارس أبنائه وبناته، دون الحاجة للخروج من منطقته.

رجاء نرفعه إلى أصحاب القرار أن يتم تبني مشروع إنشاء مبان (للإيواء) في كل حي، يستفيد منها كل من تضرر سكنه وأصبح بلا مسكن.

بناتنا ولافتة .. لا للزواج!

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين٦ صفر ١٤٣٢ هـ - ١٠ يناير ٢٠١١م العدد ٣٥٠٠
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١١٠١١٠/Con٢٠١١٠١١٠٣٩٣٨٣٢.htm

أسماء المحمد

مأساة لا يجب الافتخار بها لأنها مؤشر لتوحش بعض شرائح المجتمع تجاه الفتيات، الحرمان من الأمومة وحق الإشباع الإنساني والعاطفي في ظل مؤسسة الزواج جريمة لا تغتفر في حق بناتنا، لكنني معجبة وأشيد بموقف «العازفات» إما حياة كريمة تليق بهن أو عدم المغامرة بخوض علاقة أقل من المأمول حتى يقال إنها خاضت تجربة زواج.!! تغيرت نظرة الفتاة ونضجت وأدركت وأصبحت تتبنى الخطاب التالي ويردد في المجالس ووسائل الاتصال والنشر بأنواعه وأستشهد هنا بمقتطفات مما قرأت وسمعت:

١ - «يستطيع الشاب الصرف ببذخ ويقترض أحيانا من أجل سفراته وملذاته وأمور أقل أهمية من تكوين الذات والاستعداد لتأسيس أسرة، ويضع خطا أحمر إذا طرحت سيرة الزواج.. أحيانا (قطة) الاستراحة مهما كان المبلغ المدفوع أسهل وأبدى وأهم من جمع المال لتقديم مهر ولو كان هذا المهر متواضعا..»..!

٢ - معظم الشباب يريدون زواجا مجانيا بأقل المهور لأنهم يريدون إسكات المجتمع والحصول بأقل الأثمان على شرف (الأبوة)..!

٣ - مجتمعنا لم يعد فيه رجال.. ولن أضحي بنفسي من أجل زواج يكبدني خسائر فادحة يمنح الرجل كل شيء ويحرمني من كل شيء.. لا يوجد ما يسمى فتاة (عانس).. الزواج قسمة ونصيب.

فيما يغط المجتمع في سبات عميق أو (يتغاطط) مدعيا النوم تدرك الفتيات أن المهر والمسؤولية المادية الملقاة على عواتق الرجال تمثل حق المرأة في الإسلام، ومحاصرة هذا الحق وحرمان الفتاة من إعفافها بالزواج تحت ذريعة غلاء المهور ليس موقفا جديدا هو منحدر قديم ترك في طريق الاستهانة بحقوق المرأة الطويل، الجديد أن يفيق المجتمع ويتنبه لخطورة ترك الحال على ما هو عليه.. بناتنا «عازفات» ولسن عانسات.. ويرفعن لافتة «لا للزواج».. ومكابرتنا عن الاعتراف بذلك لم تعد مجدية.. وأسلوب طرح وتناول هذه القضية لابد من تطويره.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

الأخطاء الطبية .. مقص بـ ٤٠ ألف ريال

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين٦ صفر ١٤٣٢ هـ - ١٠ يناير ٢٠١١م
http://www.aleqt.com/١٠/٠١/٢٠١١/article_٤٨٩٥٤٤.html

د. ناصر بن راجح الشهراني

غرائب الأخطاء الطبية تتكرر في كل مكان، وتبقى مساحة من الاختلاف مرتبطة بطبيعة الإجراءات والممارسات المهنية التي تحد من الأخطاء الطبية، ثم المعالجة القضائية العادلة لضحاياها على نحو يجبر الضرر الذي أصابهم. قرأت قبل سنة تقريبا أن امرأة في محافظة جدة أجرت عملية جراحية في البطن لمعاناتها من السمنة، وظلت بعد العملية تعاني لأشهر مشكلات صحية لم تتبين أسبابها، حتى ظهر سبب كل ذلك وهو وجود مقص نسيه الجراح أثناء إجراء العملية الجراحية. رفعت دعوى أمام الهيئة الصحية الشرعية؛ فحكم لها بمبلغ ٤٠ ألف ريال كتعويض عما لحقها من مقص الجراح المفقود! إذا كانت هذه المرأة قد وكلت محاميا؛ فالغالب أن التعويض لا يفي بأتعابه فضلا عما لحقها من جراء هذا الخطأ الطبي. عدم ملاءمة التعويض للضرر ترتبط بتقدير الدية حاليا بـ ١٠٠ ألف ريال على أساس أن الدية شرعا ١٠٠ من الإبل. وصرح وزير العدل أن المحكمة العليا تراجع ذلك لرفع قيمة التقدير، وأرجو ألا تطول دراسة ذلك، وأن يكون التقدير واقعيا يتفق مع أسعار الإبل حاليا .

أعتقد أن الأخطاء الطبية جزء من ضعف عديد من الإجراءات المتعلقة بالممارسة المهنية للعمل الطبي لدينا. في حالات كثيرة لا يطلع المريض على تفاصيل وضعه الصحي بشكل يمكنه من فهم كل التبعات المتعلقة بالعلاج أيا كانت طبيعته. وإذا اطلع المريض على وضعه الصحي فإنه يبلغ بذلك شفاهة ولا يمنح أي وثيقة تثبت ما دار بينه وبين الطبيب. شاهدت في الولايات المتحدة أن الطبيب يثبت كل التفاصيل والنقاش الذي يتم بينه وبين المريض ليس في الملف الطبي فقط، إنما يعطي المريض نسخة من ذلك في كل مرة يقابله فيها دون أن يطلب المريض ذلك. هذه الوثيقة تشمل كل التفاصيل من تشخيص وعلاج وتساؤلات المريض. هذا التوثيق صورة للمهنية التي يعمل بها الطبيب، وحق للمريض في معرفة ومراجعة حالته الصحية مستقبلا مع الطبيب نفسه أو مع طبيب آخر. المادة ١٥ من نظام مزاولة المهن الصحية (١٤٢٦) تعطي المريض الحق في الحصول على تقرير عن حالته الصحية، أي يجب على الطبيب تقديم ذلك إذا طلبه المريض، والأولى أن يكون ذلك جزءا من الممارسة المهنية بغض النظر عن طلب المريض. بسبب غياب هذا النوع من التوثيق لدينا؛ فإن بعض ضحايا الأخطاء الطبية يعانون إثبات الخطأ الذي وقع عليهم، وليس أمامهم إلا الملف الطبي .

كما أن المؤسسات الصحية لا تتبنى إجراءات واضحة وشفافة للمراجعة والمراقبة الداخلية؛ لكشف الأخطاء الطبية والتعامل مع تبعاتها بكل حياد دون انتظار ردة فعل المريض أو ذويه. بل في حالات كثيرة لا تعبأ بالمعاناة النفسية للمريض أو ذويه بسبب الخطأ الطبي، ويتحول المشتكي في نظرهم إلى خصم يجب الحذر منه وعدم تمكينه من أي معلومات أو وثائق تتعلق بموضوع الشكوى. هل سمعتم أن مؤسسة صحية بادرت بالاتصال بمريض تعترف فيه بخطأ طبي وقع في حقه دون علمه؟

دخول شركات التأمين في العمل الطبي أدى إلى تطوير الإجراءات المتعلقة بحقوق المريض والطبيب على حد سواء. تأمين الأطباء ضد الأخطاء المهنية يحمل شركات التأمين على العمل الدائم مع المؤسسات الصحية لتطوير أداء الطبيب والإجراءات المحيطة بالعمل الطبي لتلافي أي أخطاء محتملة ربما تكلفها الكثير. كما أن شركات التأمين يعنيها سن إجراءات لضمان حقوق المريض تلافيا لأي مخاطر تعقبها خسائر مادية. هذا الخليط بين المعايير الطبية القياسية والإجراءات القانونية الصارمة هي التي ولدت توثيقا دقيقا لكل إجراء طبي يتم؛ حيث يُعنى باستكمال بياناته والمحافظة عليه أكثر من طرف؛ لأنه يضمن حقوق المؤسسة الصحية والممارس الصحي والمريض وشركات التأمين على حد سواء. هذا التأثير الإيجابي لا يزال محدودا لدينا؛ لأن صناعة التأمين حديثة نسبيا .

الخطأ لا يقع دوما بسبب العمل الطبي بمعناه الفني، لكن ربما يكون بسبب جملة من الإجراءات المحيطة به. أجريت منذ عدة سنوات عملية لتصحيح النظر والاستغناء عن النظارة الطبية، سألت الطبيب عشرات الأسئلة، حتى أنني سألته أن يخبرني بأسوأ موقف واجهه. كنت أود أن أقف على أسوأ الاحتمالات. أفادني الطبيب بأنه كان بصدد إجراء عملية تصحيح نظر لأكثر من مريض بعد يوم من إجراء الفحوص الأولية، خاصة أنها لا تستغرق إلا دقائق معدودة، وعندما كان يتم استدعاؤهم للدخول قام أحدهم بالدخول مكان مريض آخر لم يحضر، وأجريت له العملية على أساس قياس نظر المريض الغائب، إلا أنه تم اكتشاف الخطأ لاحقا، وأعيدت العملية ونجح المريض في التخلص من النظارة بعد عمليتين إحداهما خطأ. الواقعة لا تتعلق بخطأ يتعلق بأداء الطبيب للعملية ذاتها؛ لكنها تتعلق بطبيعة الإجراءات المصاحبة لكثير من الأعمال الطبية في مستشفياتنا العامة والخاصة.

الليبرالية السعودية وتزييف الحقائق (١-٢)

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء ٧صفر ١٤٣٢ هـ - ١١ يناير ٢٠١١م العدد ١٧٤٢٩
http://www.al-madina.com/node/٢٨٢٨٩٠

د. سهيلة زين العابدين حماد

عندما يُسأل أي ليبرالي سعودي عن تعريف الليبرالية السعودية وملامحها ومنهجها، نجده يتحدّث عن الليبرالية الغربية ورموزها، مشيدًا بها، ويصورها بصورة مخملية مثالية، وأنّها جاءت لحل المشكلات العويصة لكل ما يعانيه البشر، فيصفها الدكتور تركي الحمد في مقاله الذي نُشر في جريدة الوطن «الليبرالية ببساطة عش.. ودع غيرك يعيش»، «لا تسعَ إلاّ لخير الإنسان، فهي في النهاية فلسفة الإنسان»، هي أسلوب حياة يقوم على أساس احترام الفرد وحقوقه وحرياته التي تشكل دوائر مستقلة لا تتقاطع مع دوائر الآخرين، فحرية الفرد وحقوقه تتوقف حين تتقاطع مع دوائر الآخرين. أنا حر، وأنت حر، ولكن حين تتقاطع حريتي مع حريتك، وحقي مع حقك، هنا يأتي دور القانون الذي ينظم العلاقة بين الأفراد وحدود حرياتهم وحقوقهم، ويصل في النهاية إلى تلخيص معنى الليبرالية بأنّها «تلك الحرية المسؤولة المقيدة بالقانون».

هذا التعريف لليبرالية يستوقفنا لأنّه:

أولاً: يلغي دور الدّين في تنظيم وضبط السلوك البشري بإحلاله القانون محل الدّين.

ثانيًا: يعلن تبعية الليبرالية السعودية لليبرالية الغربية تبعية كاملة، لأنّ الدكتور الحمد عمّم هذا التعريف، ولم يقصره على الليبرالية الغربية.

ثالثًا: يزيّف واقع الليبرالية الغربية، فتعريفها بتلك الحرية المسؤولة المقيدة بالقانون، ينافي حقيقة وواقع الليبرالية، فالليبرالية الغربية قائمة على الميكافيلية (الغاية تبرر الوسيلة)، وعلى البقاء للأصلح، ومن هنا برّرت لليبرالية الغربية احتلالها للشعوب، واستعبادهم، والتعالي عليهم، ونهب خيراتهم، فاحتلال العراق وأفغانستان أليس فيه تعدٍّ على حرية وحقوق الآخر؟

وعد بلفور البريطاني لليهود بإقامة وطن قومي لهم في فلسطين، أليس فيه تعدٍّ على حرية وحقوق الآخرين؟ وأين الضابط القانوني من الليبرالية البريطانية التي تغيّر في قوانينها الآن من أجل ألاّ يُحاكم القادة الإسرائيليون في محاكمها كمجرمي حرب؟

وأين الضابط القانوني أمام التأييد الغربي اللامحدود لكل انتهاكات إسرائيل للقوانين والقرارات الدولية، وارتكابها المجازر، واستخدام حق الفيتو للحيولة دون إدانتها، أليس فيه تعدٍّ على حرية وحقوق الآخرين؟

النّيل من الرسول صلى الله عليه وسلم من خلال الرسوم الكاريكاتيرية أليس فيه تعدٍّ على حقوق المسلمين ومشاعرهم؟ ولم يتدخل القانون باعتبار ذلك ممثلاً لحرية الرأي والتعبير، في حين وضعت الليبرالية الغربية قانونًا يُجرّم مَن ينتقد السياسة الإسرائيلية، وجرائمها، وجرائم الحركة الصهيونية، فيسجن وتُصادر أمواله، ويُقتل سياسيًا بتهمة المعاداة للسامية.

كما نجد الأستاذ يوسف الدخيل في رده على هجوم الدكتور الغذّامي على الليبرالية السعودية كان مُركّزًا على الدفاع عن الليبرالية الغربية، مستنكرًا إغفال الدكتور الغذّامي لرمزيْن من رموزها وهما جون لوك وجان جاك رسو ونظريته عن مفهوم العقد الاجتماعي، ولم يوضح منهج ورؤية الليبرالية السعودية، مؤكدًا بذلك تبعيتها لليبرالية الغربية بدفاعه بصورة خاصة عن الليبرالية الأمريكية، مدعيًا نبذها التمييز العنصري بتنصيبها أسوَد لرئاستها متجاهلاً احتلالها للعراق وأفغانستان، وإقامتها معتقل جوانتنامو، ودورها في تقسيم السودان إلى دولتيْن، وفرضها الحصار على الشعوب العربية المستضعفة، وهي تعمل الآن مع إسرائيل والقوى الصهيونية على تقسيم العالمين العربي والإسلامي إلى دويلات عرقية وطائفية متناحرة فيما بينها. وفي الوقت الذي يجمّل الليبراليون السعوديون الوجه القبيح لليبرالية الغربية مزيّفين واقعها نجد المخرج السينمائي العالمي جيمس كاميرون الأمريكي الكندي وصف الليبرالية الأمريكية في فيلمه «أفتار» >

Avatar> توصيفًا صحيحًا، وكشف زيفها، وبيّن وجهها القبيح، وروحها الاستعمارية، وامتصاصها لثروات العالم ليس على كوكب الأرض فقط، وإنّما في الكواكب الأخرى، فالكوكب الذي اكتشفته تريد امتصاص ثرواته، وأخذه ليصبح ملكها، والجيش الأمريكي يصف أهل هذا الكوكب المسالمين جدًا في دفاعهم عن أنفسهم بالغجر والإرهابيين والصراصير، ولم يُفضّل التوصل إلى أي حل سلمي معهم، وفضّل القيام بحرب من جانب واحد، كاشفًا عن نوع فكر القوة والغطرسة الأمريكية، وعضّد الموقف المتوحش للجيش بالموقف النفعي من الساسة والاقتصاديين الذين يريدون خيرات هذا الكوكب بغض النظر عن ماذا يكلّف هذا العمل، الأهم هو أن يمتلكوا العالم، وتكون كل ثرواته تحت أيديهم، وهذا ما فعلوه مع الهنود الحمر، والآن مع المسلمين والعرب.

فالليبراليون السعوديون الذين تبنوا الدفاع عن ليبراليتهم عندما وصفها الدكتور الغذّامي بالموشومة، والمُوشوّشة، والمزيفة للحقائق. قد أكدّوا هذا التوصيف، فالليبرالية السعودية امتداد لليبرالية الغربية لا شخصية لها، ولا ملامح، ولا مشروع إصلاحي كما يزعم منسوبوها، فهي مسخ ممسوخ من الليبرالية الغربية المنبثقة من العلمانية التي أسسها سبينوزا اليهودي صاحب مدرسة النقد التاريخي، رائد العلمانية باعتبارها منهجًا للحياة والسلوك، ولذا نجد الأستاذ محمد علي المحمود يعتبر كتاب الشعر الجاهلي للدكتور طه حسين في مقال له "الخطوة الأهم في العشرينيات"، وأنّه طرح منهجًا. {جريدة الرياض: الخميس ٢٦ ربيع الأول ١٤٢٩هـ - ٣ أبريل ٢٠٠٨م - العدد ١٤٥٢٨}.

ونجده في مكاشفاته في ملحق الرسالة بجريدة المدينة يشيد بالليبرالية الغربية لنقدها نفسها، وهو يلمح إلى اتباع المنهج النقدي على القرآن الكريم والسنة النبوية، مُشيدًا بنقد الدكتور طه حسين للقرآن الكريم، معتبرًا ذلك الخطوة الأهم في العشرينيات من القرن الماضي، كما نجده في مقال آخر يصف كتاب مستقبل الثقافة في مصر للدكتور طه حسين الخطوة الأهم في الثلاثينيات (من القرن الماضي). والذي يدعو فيه دكتور طه إلى الأخذ بالحضارة الغربية خيرها وشرّها، وما يُحمد منها وما يُعاب، ولذا نجد الأستاذ المحمود يعلي من شأن الحضارة الغربية الراهنة، معتبرًا ما سبقها مجرد أبجديات متناثرة، لم تتكوّن منها جملة واحدة مفيدة، أي أنّ وصْفها بالحضارة يكاد يكون من باب المجاز لا الحقيقة، معتبرًا الانفتاح الثقافي في العصر العباسي انفتاحًا نسبيًا، أملاه طبيعة التوسع الإمبراطوري واحتضان الإمبراطورية لكثير من الأجناس ذوي الثقافات المتباينة. نلاحظ هنا أنه قد غيّب مصطلح «الخلافة» واستبدل به «الإمبراطورية». للحديث صلة.

علاج البطالة في أسبوع!!

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء ٧صفر ١٤٣٢ هـ - ١١ يناير ٢٠١١م العدد ١٥٥٤١
http://www.alriyadh.com/١١/٠١/٢٠١١/article٥٩٣٦٧٠.html

عالية الشلهوب

إن أكثر ما تخشاه الدول ويؤثر على استقرار مجتمعاتها ذلك الهاجس المخيف أو ما يسمى إن صح التعبير بالخلايا النائمة! وهي شبح قد يكون ساكناً لفترة ولا تظهر مخاطرة إلا لمن يتعامل مع الشؤون الأمنية ويدرك حجم معاناة رجال الأمن في التعامل مع العاطلين الذين ليس لهم هم إلا كيف يحصل على المال للصرف على نفسه بغض النظر في مشروعية الحصول عليه، والمحاذير الاجتماعية والسلوكية والامنية والاخلاقية غير خافية على الجميع للعاطلين والعاطلات عن العمل، وحتى ان العمل اصبح مصدر علاج لدى المرضى النفسيين وقاطني الدور الاجتماعية بما يسمى العلاج بالعمل، هذا بخلاف خطر جيش العاطلين على الاستقرار الأمني والاجتماعي، ولا هناك أحرج وأهم في قضايانا الراهنة من مشكلة البطالة الحالية، على الرغم من وجود اكثر من ٨ ملايين عامل اجنبي يعمل في سوق العمل لدينا بمهن مستنسخة في السوق السعودي الذي يطلق عليه اكبر معهد تدريب في العالم!! وعلى الرغم من جهود السعودة التي من وجهة نظري لم تحقق اهدافها لان اسلوب الالزام على القطاع الخاص وهو الموظف الاكبر للعمالة غير مجدي في ظل أسباب كثيرة منها جودة التعليم والتدريب ومعدلات الأجور وهذه قضايا شائكة تحتاج الى سنوات لمعالجتها، والسؤال الآن هل ستمهلنا هذه المشكلة سنوات حتى نعالجها وهي التي لا تحتمل التأخير بوجود اعداد كبيرة تدخل سوق العمل بنسب تفوق المتوفر من فرص العمل وتستمر هذه المخاوف من البطالة؟ مع انني لا اتفق مع منح اعانات للعاطلين بشكل مباشر لانها تؤدي الى الخمول والاعتماد على الغير وتفرز ما يسمى بالبطالة المقنعة، الا ان هذه الظروف تحتم الأخذ بالاسباب وتدارك المخاطر المحتمة، لذا فان وضع برنامج إعانة للعاطلين كما هي في دول سبقتنا بالتنمية بشرط اثبات ان العاطل بحث عن عمل ولم يجده، اما ان ينام في بيته وينتظر وظيفته المكتبية فهذا خارج البرنامج، وكما اعلنت وزارة العمل ان عدد العاطلين حوالي ٤٧٠ ألفا، لو خصص لكل عاطل جاد الحد الادنى وهو ٣٠٠٠ ريال فان اجمالي ما نحتاجه سنويا حوالي ١٦,٩ مليار ريال وهي ولله الحمد ليست مستحيلة مع هذه الايرادات الكبيرة التي لو خصصت من دخل المملكة البالغ ٨ ملايين برميل نفط يوميا بمتوسط ٧٠ دولارا أي اننا بحاجة فقط الى دخل أسبوع واحد فقط من العام لمعالجة هذه القضية الشائكة، الكثيرين سيعارضون هذا الحل الذي يبدو غريباً وغير منطقياً لوجود أولويات انفاق على قطاعات أهم، ولكني أرى ان الفرد هو محور التنمية وهو هدف كل قطاعات الدولة في استقراره وتوفير العيش الكريم له للتخلص من أي أعباء ومحاذير يخلقها الركون بدون عمل، فيكفي ان نسبة كبيرة من الذين لديهم جرائم او انحرافات اجتماعية هم من العاطلين عن العمل والمتسربين من التعليم!، وان كان هناك تحفظ على اعانات العاطلين، فلنسمع ممن وليت أمانتهم هؤلاء المساكين الذين يحلمون بعمل شريف يشد من أزرهم في تحديات هذه الحياة العصرية، ولنضع النقاط على الحروف ونبدأ بأنظمة العمل والاستقدام والاجور تطبيقاً مجدياً وليس تنظيراً مكرراً أيها المعنيون والمعارضون، فإذا كانت الاعانة احد الحلول فبالتأكيد ليست الحل الوحيد، ولكننا بحاجة الى وقفه حازمه لمعالجة هذه القضية الشائكة .

**خاطرة

لا تقاس العقول بالأعمار.. فكم من صغير عقله بارع وكم من كبير عقله فارغ!

وزارة العمل وحرية العمالة الوافدة

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء٨صفر ١٤٣٢ هـ - ١٢ يناير ٢٠١١م العدد ١٧٤٣٠
http://www.al-madina.com/node/٢٨٣١٠٩

حسين أبوراشد

يشاع في الوسط الاجتماعي والمجالس العامة بأن وزارة العمل والعمال بصدد سن أنظمة وقوانين يسمح بمقتضاها للعمالة الوافدة بما فيها العمالة المنزلية بحرية العمل والتنقل بدون أخذ موافقة الكفيل الذي استقدم هذه العمالة ودربها وأعاد تأهيلها واعتمد عليها في الإنتاج وعانى من ندرتها ومازال يعاني والتزم وأوفى بجميع الالتزامات والمتطلبات تجاهها. إذا كان لديك سائق أو خادمة أو ممرضة أو عامل ما يعمل لديك براتب ما، عانيت من تدريبه، وتأهيله، واعتمدت عليه في الإنتاج باستطاعة شركة ما أو مصنع ما، أو شخص ما وخلافه استقطابه للعمل لديه بمبلغ أكثر مثلًا دون أخذ موافقتك (سوق حرة). إذا صح ما يشاع فإن هذه الأنظمة والقوانين ستلقى تذمرًا وتضجرًا أما الآثار الجانبية لتبعات هذه الأنظمة والقوانين فقد تكون ضارة وتلحق خسائر جسيمة بالمستثمرين وأصحاب رؤوس الأموال وأصحاب المصانع، والشركات، وشركات المساهمة، وشركات المقاولات، والشركات الزراعية، والمستشفيات، والمؤسسات التجارية، وقطاع التجزئة، وأصحاب الورش وغيرهم وعلى الاقتصاد الوطني بصفة عامة وقد لا تستطيع بعض المصانع والشركات وخلافه مواصلة قدرتها على الإنتاج والوفاء بالتزاماتها المالية أو المشروعات المتعاقد عليها نظرا لعدم توفر الأيدي العاملة المدربة والقادرة على الإنتاج وإذا توفرت تحتاج إلى وقت لتدريبها وتأهيلها مما يسبب لأصحابها خسائر مادية وقد يضطر البعض إلى الإغلاق. سن مثل هذه الأنظمة والقوانين(سوق حرة) مقبول في دولة لديها فائض في الأيدي الفنية العاملة المؤهلة والمدربة، إذا استغنى مصنع عن عامل باستطاعته في اليوم التالي الحصول على عشرة، أما في بلدنا ولا يخفى على الجميع نشتكي من ندرة الأيدي السعودية الفنية المدربة والمؤهلة للعمل وسوف نستغرق عشرات السنين للتأهيل والتدريب. كان الواجب سن قوانين وأنظمة تحفز وتشجع القطاع الخاص على إنشاء المزيد من المصانع والشركات المنتجة وتنويع الاقتصاد لسد احتياجاتنا من المواد والسلع الاستهلاكية وتوفير الخدمات للمواطنين وحفز القطاع الخاص على استقطاب واستيعاب شبابنا للعمل وتحفيزهم على ذلك بدلا من وضع العراقيل أمامه. إن حكومة خادم الحرمين الشريفين حفظه الله وضعت برامج متنوعة لدعم القطاع الخاص ومشاركته في التنمية الشاملة وتذليل جميع المعوقات التي تواجهه، فأنشأت عدة صناديق اقراضية، صندوق التنمية الصناعية، صندوق التنمية الزراعية، صندوق الاستثمارات العامة وهي صناديق ميسرة الدفع وبدون فوائد، وأنشأت المدن الصناعية لدعم المواطن للقيام بدوره في التنمية والإسهام بنشاطه في كل مايستهدف رخاءه ورفاهيته إدراكًا منها بدور المواطن في العملية التنموية كونه وسيلتها وهدفها. إن مثل هذه الأنظمة التي يشاع أن وزارة العمل بصدد إصدارها ستؤدي إلى سيطرة العمالة الأجنبية على جزء كبير من اقتصادنا فبدل أن تحول العمالة الأجنبية ٩ مليار ريال سنويًا ستحول مستقبلًا بلا استغراب ١٢ مليارًا تقريبًا ما يوازي نصف ميزانية الباب الأول كفانا معاناة.

البطالة بين الحلول والدراسات!!

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء٨صفر ١٤٣٢ هـ - ١٢ يناير ٢٠١١م العدد ١٧٤٣٠
http://www.al-madina.com/node/٢٨٣١٤٩

محمد علي الزهراني

•تتجه وزارة العمل إلى الاستعانة بشركة عالمية لدراسة واقع سوق العمل في المملكة، وبحث مسببات البطالة، واقتراح الحلول المناسبة.. ولا أشك أن هذا التوجه امتداد لموضة التعاقد مع الشركات العالمية التي أصبحت الملاذ الآمن لكثير من الوزارات كلما أعيتها الحيلة في حل أيّ معضلة أو عنّ لمسؤوليها الالتفاف على النظام وتأخير تنفيذ برامج التطوير وإضافة المزيد من العوائق لأسباب لا يعلمها إلاّ الراسخون في البيروقراطية، وقناصو الفرص المتمرسون.

•إحصاءات الوزارة تقول إن في المملكة ٤٤٠ ألف عاطل من السعوديين، و ١٤٤٦٢ عاطلاً من غير السعوديين. أمّا عدد العاملين الوافدين في القطاع الخاص فقد وصل بنهاية عام ٢٠٠٩م إلى ٦,٢ مليون عامل، ٨٢٪ منهم في القطاع الخاص. وبلغ عدد التأشيرات التي صدرت خلال العام نفسه ١,٥ مليون تأشيرة، فيما تم توظيف ٤٣ ألف شاب سعودي في القطاع الخاص!!

وبلغ عدد المتسربين من السعوديين في القطاع الخاص اكثر من ١٨٠ ألف موظف.

حوالات العمالة العام الماضي تجاوزت ٩١ مليار ريال، وهي صافي دخلهم بعد المصاريف، وإيجار السكن، والعلاج، والترفيه، فيما بلغت رواتب موظفي الدولة المدنيين والعسكريين خلال العام نفسه ١٦٦ مليار ريال، ونسبة الادخّار ٥%، وارتفعت القروض الاستهلاكية للمواطنين السعوديين إلى ١٩٥ ملياراً في الربع الثالث من العام المنصرم.

•في نظري أن واقع سوق العمل لا يحتاج إلى مزيد من الدراسات.. فالجامعات السعودية لديها أبحاث ورسائل ماجستير ودكتوراة، ومراكز أبحاث شخّصت واقع السوق، واقترحت الحلول، والجهات العليا في الدولة لديها تصوّر كامل عن المشكلة. وسبق أن صدرت عدة قرارات من مجلس الشورى، ومجلس القوى العاملة سابقاً، ومن مجلس الوزراء، ولكنها لم تُفعّل، ولعل آخرها ما صدر عن (الشورى) في دورته الثالثة بشأن سعودة وظائف البيع بالتجزئة، باعتبارها لا تحتاج إلى مهارة، ولا علاقة لها بمخّرجات التعليم، ويشغلها حاليا ١,٤ مليون وافد، ٦٧٪ منهم أميون. تخيّلوا لو طُبّق هذا القرار بالتأكيد لن يبقى لدينا عاطل واحد.

•قرار سعودة الخضار طُبّق، ثم تراجع، وأصبح الشباب يعملون صبياناً لدى البنقالة.. أسواق الذهب اقتصرت السعودة فيها على لبس الشماغ والعقال، وعادت حليمة لعادتها القديمة.

•مجال البيع بالتجزئة يمكن أن يستوعب ثلثي العاطلين من حملة الثانوية العامة وما دونها، ولكن يصعب تطبيقه لأنه مخترق، والعاملون فيه يعملون لأنفسهم تحت غطاء التستر التجاري! فكل نشاط تسيطر عليه جنسية محددة، فمثلا أسواق الزل والسجاد محتكر لجالية معينة، والرخام والسيراميك لجالية أخرى، وثالثة تسيطر على الذهب والأقمشة، ورابعة قطع الغيار، وخامسة على الملبوسات، وهكذا بقية الأنشطة، ومن المستحيل اختراقهم أو الاستثمار بينهم، طالما ان التستر لازال سيد الموقف.

•يا سادة يا كرام نحن لا نحتاج إلى دراسات، ولا إلى شركات عالمية بقدر ما نحتاج إلى تفعيل القرارات، وترشيد الاستقدام، وقمع مافيا التأشيرات، والقضاء على ظاهرة التستر، وإلاّ سنقضي دهوراً في دراساتنا، ويتضاعف عدد العاطلين دون حلول!!

رسالة مطلقة إلى المطلقات الجدد

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء٨صفر ١٤٣٢ هـ - ١٢ يناير ٢٠١١م العدد ٣٥٠٢
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١١٠١١٢/Con٢٠١١٠١١٢٣٩٤١٨٢.htm

أسماء المحمد

ضمن سلسلة «تنويرية» مستلهمة من حدائق التجارب لصديقات وقارئات «وطن للحرف»، تقدم امرأة مطلقة رسالة (إلى المطلقات الجدد).. تقول: أنا متابعة بشدة لكتاباتك، وبحكم انضمامي أخيرا إلى جحافل المطلقات، أرى «حقوق المرأة المطلقة» في بلادنا تحتاج الكثير من التعديلات، وأن يتخذ راسم السياسة قرارات حازمة مع المقصرين والمهملين من المطلقين والآباء.

وتوضح بداية من صفة (مطلقة): لا تجعلي البعض يصور لك أن الطلاق مخجل، أمهات المؤمنين غالبهن من المطلقات، لو كان الطلاق نقصانا بحق المرأة ما تزوج الرسول ـ صلى الله عليه وسلم ـ وهو خير البشر بهن، ولأن أكون مطلقة خير لي من رجل يستظل بظلي.. وسيتراجع كل أولئك الآباء المقصرون في حقوق أبنائهم عن تقصيرهم، بل وظلمهم في كثير من الأحيان عندما تكون والدتهم قوية، أقول ذلك بحكم تجربتي التي لا أقيسها على غيري لأن الله حباني بوالدي الذي لو بحثت في الدنيا لن أجد مثله، عندما طلبت الطلاق وقبلت يده ليستجيب لي بكى وأكد أنه يريد سعادتي وسعادة أبنائي، تضاعف شعوري بالأمان لوجود شقيقي الأكبر توأم روحي بعد الطلاق وقف معي وقفة الرجال (الدنيا ما زالت بخير). أنا موظفة وهذه نقطة مهمة مكنتني من أخذ بعض حقوقي، وجعلت طليقي المتغطرس بجهله يقف عاجزا وينفذ أوامر المحكمة.

وتقدم اقتراحات تعتبرها (لا تتعارض مع الشرع) بداية من الأب المتأخر وأهمية إلزامه بدفع غرامة تأخير مضاعفة (كما تدفع مخالفات المرور)، ويلزم بدفع تكاليف المحامي، الأوراق الثبوتية تسلم للأم باعتبارها حاضنة، والأب المتأخر في التسليم تتم مخاطبة جهة عمله، ويمنع من التوقيع اليومي في عمله حتى الحصول على ما يثبت تسليمه للأوراق الثبوتية، ويحاسب رئيسه المباشر إن تواطأ معه في عدم تنفيذ القرار.

وفيما يتعلق بالغلاء الفاحش، النفقة تتراوح عند ٢٥٠ و٥٠٠ ريال، ونسبة المطلقات ـ وفقا للإحصائيات ـ كبيرة، هناك طبقة تعيش تحت خط الفقر؛ لذلك أرى أن يقوم المطلق بتوفير السكن (دفع إيجار شقة) وسائق لأولاده للمدرسة، وعندما سألت الشيخ عن حكم توفير سيارة لأبنائي، قال «ليست من الضروريات، فقط المأكل والملبس والمشرب»، فقلت له: وكيف لي أن أحضر المأكل والملبس بدون سيارة، ارتبك وقال: يستأجر لكم سواقا أوفر له «الشيخ فكر يوفر للرجل ولم يفكر بالأبناء»..! انتهى.

تعليقي: نشر هذه الرسالة لا يعني تأييد قرار الطلاق؛ لأن تمزيق أسرة وهدم منزل قرار مصيري وتاريخي.. إذا كان واقعا لا محالة، على المطالبات به أن يعين حقوقهن ولا يفرطن بحقوق الأبناء مهما بلغت الصعوبات.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

التسول بالأطفال .. عنف ضدهم وجريمة

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء٨صفر ١٤٣٢ هـ - ١٢ يناير ٢٠١١م
http://www.aleqt.com/١٢/٠١/٢٠١١/article_٤٩٠٤٤٥.html

كلمة الاقتصادية

يتكرر مشهد تسول الأطفال والتسول بهم من مكان إلى آخر، حيث أصبح هذا مألوفا، وقد لا يحرك ساكنا لدى من ينظر للموقف من زاوية التعاطف الشخصي مع المتسول طفلا كان أو كبيرا؛ بينما هناك ما يخفيه هذا المشهد، فالواقع أن الطفل ضحية يتم تسخيره لإرادة غيره في تحريك العواطف وإثارة مشاعر الشفقة من أجل غرض مادي بحت وهو تحصيل المال من الآخرين، وعلينا أن نتصور المعاناة النفسية التي يعيشها الطفل من إخضاعه للتسول وقضاء ساعات طويلة متنقلا بين الشوارع والأسواق وإشارات المرور منفردا أو مع من يوجهه لجمع المال، مما يفقده الإحساس بكرامته وإنسانيته .

إن حقوق الإنسان، بل حقوق الطفل في المواثيق والأعراف الدولية والقوانين الوطنية، وفي حدها الأدنى ترفض كل صور الاستغلال ضد الطفولة والأطفال، كما أن وصف مثل تلك الصور المشينة من الاستغلال لا يمكن أن يقل عن إطلاق لفظ الجريمة في حق الطفل ومستقبله، بل في حق المجتمع الذي يتألم كثير من أفراده لهذه المشاهد الغريبة عن تقاليد وعادات المجتمع السعودي، والبعيدة كل البعد عن تعاليم الدين الإسلامي الذي ينظر إلى ذلك الاستغلال على أنه أقرب ما يكون إلى أخذ المال بطريقة غير مشروعة، فهي محرمة وضمن دائرة السلوك غير الأخلاقي، فالغاية لا تبرر الوسيلة أبدا، مهما كانت ظروف من يقوم بالتسول أو يرتب له .

لقد تزايدت هذه الظاهرة في الآونة الأخيرة، خصوصا في ظل ما أصاب بعض الأسر من صعوبة في ظروف المعيشة، وتعدد في الالتزامات المالية لرب الأسرة، إلا أن الصورة تكتمل إذا علمنا أن هناك سوقا للتسول يمارسه بعض الممتهنين يسخرون فيه أطفالا أبرياء لأغراضهم الشخصية، يساعدهم في ذلك وجود تهريب للأطفال من دول مجاورة لهذا الغرض، أما ما يمكن أن يوجد من صور الاستغلال لهؤلاء الأطفال فهو مجال واسع، حيث تنعدم الحماية للطفل، ويكون جسده ميدانا لأنواع من الجرائم الأخلاقية وغير الأخلاقية، بل قد تصل إلى بيع الأعضاء البشرية والمزايدة على فرصة التسول بطفل يعزز مكاسب التسول .

ومكافحة التسول إذا كانت مهمة ووظيفة لجهاز مختص بهذا الشأن البالغ الحساسية، فإن ما يضاعف هذه المهمة أن ظاهرة العنف الأسري أصبحت من الوقائع اليومية التي تصل إلى الآذان أخبارها السيئة، وبمختلف الوسائل، وهذا يعني أن التحرك في غاية الأهمية إذا ما كان هناك حالة أو حالات مشاهدة، ويمكن ضبطها من خلال الأجهزة المختصة بضبط الجرائم والمخالفات أو حالات الاشتباه التي تظهر في حالات منها استخدام الأطفال في التسول، الذي قد يكون من أحد الوالدين، وهو أخف الأضرار المتوقعة رغم فداحته إلا أنه في حالات كثيرة يكون من غير الوالدين، وهو صورة واضحة لجريمة يجب فيها التحقيق ومعرفة الملابسات التي يخفيها وجود طفل مع غير أبويه أو أحد أفراد أسرته .

ومن المؤكد أن لحقوق الإنسان دورا في المساعدة من أجل القضاء على هذه الظاهرة التي يجب التصدي لها بإبلاغ الجهات المختصة بالقبض والتحقيق في مكافحة الجريمة مع توسيع دائرة المشاركة في جهود المكافحة لتشمل هيئات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وغيرها من جهات الضبط، التي ستساعد دون أدنى شك على خفض استخدام الأطفال في الأماكن العامة والأسواق والشوارع، فهذه الظاهرة مسيئة للمجتمع، وتعني وجود ثغرات قانونية في حماية الطفولة، بل قد تعني أن ذلك لا يحرك ساكنا في المجتمع ما دامت هذه الظاهرة لم تختف تماما من المشهد اليومي.

مؤسسة عكاظ للصحافة والنشر

متى نحتفل بنهاية الفقر في بلادنا!

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء٨صفر ١٤٣٢ هـ - ١٢ يناير ٢٠١١م العدد ٣٥٠٢
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١١٠١١٢/Con٢٠١١٠١١٢٣٩٤١٩٢.htm

د. رشيد بن حويل البيضاني

تنامت إلينا أنباء عن احتفال دولة ماليزيا الشقيقة بانتهاء الفقر بين مواطنيها، وهي أنباء ــ بلا شك ــ تدخل السرور إلى قلب كل مسلم، وتثير العقول أيضا، وتدفعنا إلى التفكير العميق، وطرح التساؤلات حول ما يحدث في بلادنا من اتجاه معاكس، حيث تتزايد نسبة الفقر، مع أن مواردنا تفوق موارد ماليزيا.

عموما مسألة الفقر في اعتقادي قضية نسبية، بمعنى أن الفقير في ببعض الدول، هو من لا يملك سكنا خاصا له، أو من لا سيارة عنده، أو ربما من لا يمتلك جهاز حاسب آليا، لكن الفقر في بلادنا، وحسبما نراه مجسدا في بعض الأحيان والمناطق، يتجسد في عدم توافر الاحتياجات الأساسية للفرد، من مسكن أو مأكل أو نفقات علاج أو تعليم ونحوها.

ما زال في بلادنا فقر بالمعنى الأخير الذي أشرت إليه، إن كنت تشك في كلامي، فما عليك إلا أن تتجول في بعض عشوائيات جدة وغيرها، لتقف على كيفية معيشة العديد من الأسر التي تعاني من عدم توافر الضروريات لأفرادها، وما أظن أن مظاهر الفقر تحتاج لخبراء، أو لمتعاقدين أجانب كي يحددوها، وما أظن أن حكومتنا الرشيدة ترضى بوجود الفقر بين أبناء هذا البلد، لأننا نلمس ونرى أنها لا تدخر جهدا في النهوض بالمواطن على شتى المستويات، لكن كما يقال في المثل: يد واحدة لا تصفق، والجهود الحكومية والرسمية لا تكفي، لأنها ــ دون تكاتف جهود المؤسسات وهيئات المجتمع المدني من جمعيات ونحوها ــ تصبح كمن «ينفخ في قربة مخرومة».

نحتاج إلى جهودنا كأفراد ومؤسسات، وأجهزة إعلام، لتوعية المواطن بكيفية معالجة السبل المؤدية إلى الفقر، أو المتسببة في تزايده، بمعنى أن يعرف المواطن كيف «يخطط» لإدارة حياته الأسرية، ما هو المهم، وما هو الأهم، وما خطورة بعض العادات الاجتماعية البالية التي تسيطر علينا، وعلى المتعلمين منا، في مناسباتنا وأفراحنا وأحزاننا، بل وفي حياتنا اليومية.

نحن ــ كأفراد ــ نسهم في تعميق فقر الفقراء، وأخشى أن يأتي يوم يصبح الفقر فيه ظاهرة في بلادنا، ولا أقصد هنا تزايد المتسولين وانتشارهم في المساجد والأسواق، فهؤلاء في معظمهم محترفون، إنما أعني هنا أولئك الذين لا يسألون الناس إلحافا.

لماذا لا تشكل جمعيات أهلية في كل حي من أبنائه، تحت إشراف وزارة الشؤون الاجتماعية، ترفع شعارا لها: وداعا أيها الفقر، تقوم بعمليات دراسة ومسح لكافة أسر الحي، وترفع نتائج دراستها إلى الجهات المعنية، بل تكون حلقة وصل بين الأغنياء والأثرياء في كل حي ــ وما أكثرهم ــ وبين هؤلاء الفقراء، دون المساس بأحاسيس ومشاعر المحتاجين، وليعلم الأغنياء والميسورون أن دوام الحال من المحال، والأيام دول، والدهر عبر.

وصدق الإمام علي ــ كرم الله وجهه ــ حين قال: لو كان الفقر رجلا لقتلته.

العذاب بالشبهة والرحمة تحتاج ليقين

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء٨صفر ١٤٣٢ هـ - ١٢ يناير ٢٠١١م العدد ١٥٥٤٢
http://www.alriyadh.com/١٢/٠١/٢٠١١/article٥٩٣٧٩٨.html

محمد بن سعود الجذلاني*

أصبح البعير لدينا أغلى ثمناً من الإنسان وليس عموم الإنسان، بل حتى من المسلم. والأسوأ من ذلك أن القضاء لدينا لا يعترف بحق المضرور في التعويض عن الخطأ المادي إلا بعد أن يثبت الضرر والخطأ وكذلك حجم الضرر إثباتاً جازما لا شك معه حتى تضيع في ثنايا هذا التشدد في الإثبات حقوقٌ كثيرةٌ لا حصر لها .

من أوجه القصور التي يعاني منها قضاؤنا في المملكة أنه في جانب التعزير والعذاب والإيلام يوقع على الناس الحبس والجلد بمجرد الشبهة من غير أدلة إثباتٍ تكفي لاستباحة عرض المسلم. أما في جانب تعويض المتضرر ممن وقع عليه خطأٌ من غيره أو تعدٍ فإن القضاء لا يكاد يعترف بحق المضرور في التعويض إلا في أضيق نطاق، فمبدأ التعويض في قضائنا يجعلنا نأتي في ذيل الأمم والدول من حيث احترام حقوق الإنسان في هذا الجانب المهم والخطير. فالتعويض عن ضررٍ مادي غالباً لا يغطي كافة جوانب الضرر الواقعي الفعلي الذي أصيب به المضرور، فتجد أرقام المبالغ التي يحكم بها لتعويض من أصابه الضرر وكأنها مثل الرسوم الرمزية التي تفرض على بعض السلع والخدمات المدعومة ، حتى أصبح البعير لدينا أغلى ثمناً من الإنسان وليس عموم الإنسان ، بل حتى من المسلم . والأسوأ من ذلك أن القضاء لدينا لا يعترف بحق المضرور في التعويض عن الخطأ المادي إلا بعد أن يثبت الضرر والخطأ وكذلك حجم الضرر إثباتاً جازما لا شك معه حتى تضيع في ثنايا هذا التشدد في الإثبات حقوقٌ كثيرةٌ لا حصر لها ، وحتى استقر لدى الناس جميعاً أنه لا أمل لمن أصابه الضرر في تعويض يجبر ضرره وخسارته فيأس الناس من حقوقهم وتركوها تضيع أمام أعينهم دون أن يخطر في بالهم يوماً اللجوء للقضاء للمطالبة بها، ما عدا الأضرار الكبيرة التي لا تحتمل فيضطرون للمطالبة بالتعويض عنها .

ثم نأتي للتعويض عن الأضرار المعنوية، فنجده أمراً أشبه بالخيال العلمي في قضائنا وفي أذهان قضاتنا، بل قد يكون منكراً من القول وزوراً لمن ينادي به أو يدعو إليه . هذه إشكاليةٌ مؤسفةٌ للغاية ؛ إلا أن مما يزيدها أسفاً أنها منسوبةٌ للشريعة ومعلقةٌ على مشجبها ، والشريعة منها براء . إن الشريعة الإسلامية أعظم الشرائع على الإطلاق احتفاءً بحقوق الإنسان وعناية بها ، وإن لها في هذا الباب مآثر عظيمةٌ غير مسبوقة لكنها مغيبةٌ تماماً عن أحكامنا القضائية (الشرعية) . إن شريعة الإسلام جعلت المسلم حراماً على المسلم دمه وماله وعرضه ، ففي جانب العرض أكدت الشريعة أن الأصل في المسلم براءة الذمة، وهذا يتفق مع مبدأٍ إنسانيٍ أجمعت عليه شرائع وقوانين البشر وجاء الإسلام بتأكيده، وأنه لا يجوز استباحة عرض مسلم ولا مسّ بشرته بألم أوعذاب أو ضرب إلا بيقين، وهذا اليقين نوعان: يقينٌ في تجريم الفعل المنسوب للمتهم فلا يجوز تعزير الناس على معاصٍ محل خلاف بين العلماء أو دليل تحريمها غير ثابت . ويقينٌ آخر يثبت به أن المتهم فعل ما نسب إليه قطعاً وذلك بأن يتوافر لدى القاضي قناعةٌ تامةٌ بأن الفعل المحرم صدر من المتهم ، ومتى قامت الشبهات والشكوك في الأدلة فإن الشريعة الإسلامية تقرر أن الحاكم لإن يخطئ في العفو خيرٌ من أن يخطئ في العقوبة .

ومتى اختل أحد هذين اليقينين فإنه لا يجوز أبداً المساس بمسلم في بشرته وعرضه لأن الأصل في الأبشار والأعراض التحريم والاحترام والصيانة. وباستعراضٍ بسيطٍ للأحكام التعزيرية الصادرة من المحاكم لدينا وتطبيق هذه القواعد الشرعية عليها نجدُ البون الشاسع والفرق البين بين التشريع والتطبيق، فكم عدد الأحكام التي تصدر من المحاكم بعدم إدانة وعدم عقوبة المتهم بما نسبَ إليه من تهمة ؟ لا أتكلف باستجلاب الإحصائيات للإجابة على هذا السؤال وأجيب عنه بكل بساطة فأقول : إن لي قرابة خمسة عشر عاماً من العمل في ميدان القضاء والحقوق لم يمرّ بي حكمٌ واحد تضمن عدم إدانة المتهم بالتهمة المنسوبة إليه وبالتالي عدم معاقبته – وهذا بالطبع في المحاكم التابعة لوزارة العدل بخلاف ديوان المظالم في القضاء الجزائي فكثيرٌ من الأحكام تصدر بعدم الإدانة لعدم كفاية الأدلة وهذا مما يذكر فيشكر لقضاة ديوان

المظالم . - لقد مرّ بي كثيرٌ من القضايا التي يعزر عليها المتهمون وهي تفتقر لكل واحدٍ من اليقينين المشار إليهما أعلاه ، وهذا إخلالٌ جسيم بقاعدة البراءة الأصلية في المسلم . أما في جانب التعويض عن الأضرار المادية والمعنوية اللاحقة بالإنسان بسبب تعدي غيره عليه فإن شريعةً جعلت مال المسلم على المسلم حراماً حتى ولو قضيباً من أراك لا يمكن أن يكون فيها إقرارٌ لإهدار الحقوق وإهمال التعويض عنها . وبهذا يعجب الإنسانُ كثيراً من التشدد في موضعٍ كان حقّه الحكم بغلبة الظن والحرص على جبر الضرر بكل أشكاله وصوره والتحقق من أن الضرر قد زال بالكلية أو على الأقل جُبرَ منه أكثره . والعجب أيضاً من التساهل في موضعٍ كان حقه التشدد وطلب الدليل اليقيني!! وفي هذا المسلك قلبٌ وخرقٌ للمبدأ الذي أتت به شريعة الإسلام من أنها جاءت رحمةً للعالمين وأنها عظّمت أمر حقوقهم وأموالهم ، وقررت أن الحدود تدرأ بالشبهات ، وأن الخطأ في العفو خيرٌ من الخطأ في العقوبة ففي الحديث : " ادرؤوا الحدود عن المسلمين ما استطعتم، فإن وجدتم للمسلم مخرجا فخلوا سبيله، فإن الإمام لأن يخطئ في العفو خير من أن يخطئ في العقوبة " ومما لا يخفى عن المتخصصين في الشريعة أن المقصود بالحدود في الحديث محل خلاف بين الفقهاء وأن الراجح في معناها أنها تشمل كل المحرمات الموجبة للتعزير لأنها تعتبر من حدود الله سبحانه . وإن مما حداني لطرح هذا الموضوع أني أخشى أن تكون الشريعةُ متهمةً بالعيب والنقص ، والعجز عن إيجاد الحلول الناجعة لمشاكل الناس ، وهي والله براءٌ من هذا العيب ، بل هي شريعةٌ كاملةٌ شاملةٌ عادلةٌ من أحكم الحاكمين وأرحم الراحمين سبحانه ، وقد أحسن الإمامُ ابنُ القيم – رحمه الله – حين تحدث عن هذا الموضوع وكأنه يصفُ حالنا اليوم فقال : " وهذا موضعُ مزلة أقدامٍ ، ومضلةُ أفهام ، وهو مقامُ ضنك ، ومعتركٌ صعب ، فرّط فيه طائفةٌ فعطلوا الحدود وضيعوا الحقوق ، وجرّؤوا أهل الفجور على الفساد ، وجعلوا الشريعة قاصرةً لا تقوم بمصالح العباد، محتاجةً إلى غيرها ... والذي أوجب لهم ذلك نوع تقصيرٍ في معرفة الشريعة ، وتقصيرٍ في معرفة الواقع ، وتنزيل أحدهما على الآخر ، فلما رأى ولاة الأمور ذلك وأن الناس لا يستقيم لهم أمرهم إلا بأمرٍ وراء ما فهمه هؤلاء من الشريعة أحدثوا من أوضاع سياستهم شراً طويلاً وفساداً عريضا، وتفاقم الأمر وتعذر استدراكه ، وعزّ على العالمين بحقائق الشرع تخليص النفوس من ذلك واستنقاذها من تلك المهالك .."الخ كلامه رحمه الله. وإني والله أخشى أن يأتي اليوم الذي يقال فيه إن القضاء الشرعي فشل في معالجة أوضاع الناس ، وفشل في حفظ الحقوق وإقامة العدل فلنبحث عن البديل . وإني قد أكدتُ مراراً أن القضاة لدينا على ثغرٍ عظيم من ثغور الشريعة ، وأنهم يجب أن يراجعوا واقعهم لإصلاحه فالأمر جلل والخطر عظيم .

وما توفيقي إلا بالله هو سبحانه حسبي ونعم الوكيل .

*القاضي السابق

في ديوان المظالم والمحامي حاليا

المغرب يخلد غدا ذكرى تقديم وثيقة المطالبة بالاستقلال

المصدر: جريدة الصحراء المغربية الاثنين١٠ يناير ٢٠١١ م
http://www.almaghribia.ma/News/Article.asp?idr=٧&id=١٢٢٠٧٦

الرباط (و م ع) | المغربية
يخلد الشعب المغربي ، وفي مقدمته رجال الحركة الوطنية وأسرة المقاومة وجيش التحرير ، يوم غد الثلاثاء الذكرى السابعة والستين لتقديم وثيقة المطالبة بالاستقلال
وتشكل المناسبة محطة مشرقة في مسلسل الكفاح الذي خاضه الشعب المغربي بقيادة العرش العلوي المجيد من أجل الحرية والاستقلال.

ففي مثل هذا اليوم من سنة ١٩٤٤ قدمت وثيقة المطالبة بالاستقلال لبطل التحرير جلالة المغفور له محمد الخامس طيب الله ثراه ، وسلمت نسخة منها للإقامة العامة ولممثلي الولايات المتحدة وبريطانيا بالرباط، كما أرسلت نسخة منها الى ممثل الاتحاد السوفياتي.

ومنذ صدور " الظهير البربري" سنة ١٩٣٠، الذي أعقبته سلسلة من المواجهات والمعارك ضد التدخل الاستعماري، خاض الشعب المغربي سلسلة مواجهات للحصول على استقلاله، فتم تأسيس كتلة العمل الوطني ، وتقدمت الحركة الوطنية المغربية بمطالب في هذا المجال سنتي ١٩٣٤ و ١٩٣٦ في الوقت الذي استمر فيه النضال بالمدن والبوادي من أجل تعميق الشعور الوطني وتعبئة المواطنين في أفق الكفاح من أجل الحرية والاستقلال.

وفي خضم هذا الإجماع على مواجهة الاستعمار وحمله على الاعتراف باستقلال البلاد، شهد المغرب عدة مظاهرات .

وكان مؤتمر أنفا في شهر يناير ١٩٤٣ مناسبة التقى خلالها بطل التحرير جلالة المغفور له محمد الخامس مع رئيس الولايات المتحدة الأمريكية ، فرنكلين روزفيلت، ورئيس وزراء بريطانيا ، وينستون تشرشل، حيث طرح طيب الله ثراه خلال هذا المؤتمر قضية استقلال المغرب تمشيا مع مبادئ ميثاق الأطلسي.

وما إن حلت السنة الموالية لانعقاد مؤتمر أنفا حتى هيأت نخبة من الوطنيين وثيقة ضمنوها المطالب الأساسية المتمثلة في استقلال البلاد، وذلك بتشجيع وتزكية من جلالة المغفور له محمد الخامس الذي كان يشير عليهم بما يقتضيه نظره من إضافات وتعديلات وانتقاء الشخصيات التي ستكلف بتقديمها مع مراعاة الشرائح الاجتماعية وتمثيل جميع المناطق في بلورة هذا الحدث المتميز في تاريخ البلاد.

ولقد كان لتقديم وثيقة المطالبة بالاستقلال الأثر العميق في مختلف جهات المملكة إذ تلتها صياغة عرائض التأييد، كما نزلت جماهير غفيرة إلى الشوارع في مظاهرات تأييد أشهرها مظاهرة ٢٩ يناير ١٩٤٤ في الرباط التي سقط فيها عدة شهداء برصاص قوات الاحتلال.

وبدلا من رضوخ سلطات الاستعمار لإرادة الحق والمشروعية التي عبر عنها العرش والشعب، تمادت في محاولة الضغط على جلالة المغفور له محمد الخامس سعيا لإدماج المغرب في الاتحاد الفرنسي وفصل قائد الأمة عن الحركة الوطنية، وقد واجه بطل التحرير مخططات الحماية بكل جرأة ورباطة جأش وواصل حمل مشعل التحرير والانعتاق من خلال زيارته التاريخية لمدينة طنجة في ٩ أبريل ١٩٤٧ تأكيدا على وحدة المغرب، وكذلك من خلال زيارته لفرنسا سنة ١٩٥٠.

وأمام الترابط الوثيق بين العرش والشعب فشلت كل مؤامرات سلطات الاستعمار في الهيمنة وفرض مخططاتها الرامية إلى النيل من السيادة الوطنية، فأقدمت في ٢٠غشت ١٩٥٣ على نفي رمز الأمة رفقة أسرته الشريفة خارج أرض الوطن معتقدة أنها بذلك ستحكم قبضتها على المغرب، لكن المستعمر لم يكن يدرك أنه بهذه الفعلة الشنيعة كان يدق آخر مسمار في نعشه ، حيث اندلعت أعمال المقاومة ضد سلطات الاحتلال وعمت الاضطرابات مختلف مناطق البلاد احتجاجا على نفي السلطان الشرعي، وانطلقت بعد ذلك عمليات جيش التحرير، الذي كبد رجاله قوات الاحتلال خسائر في الأرواح والعتاد.

وبفضل هذه الملحمة البطولية المجيدة تحقق أمل الأمة المغربية قاطبة في عودة بطل التحرير ورمز المقاومة جلالة المغفور له محمد الخامس طيب الله ثراه حاملا معه لواء الحرية والاستقلال ومعلنا عن الانتقال من الجهاد الأصغر إلى الجهاد الأكبر من أجل بناء المغرب الجديد الحر المستقل.

وسيرا على هذا النهج، خاض الملك الموحد جلالة المغفور له الحسن الثاني رضوان الله عليه معركة استكمال الوحدة الترابية ، فتم في عهده استرجاع سيدي إيفني سنة ١٩٦٩ واسترجاع الأقاليم الجنوبية سنة ١٩٧٥ بفضل المسيرة الخضراء المظفرة ١٩٧٦، وتم تعزيز استكمال الوحدة الترابية باسترجاع إقليم وادي الذهب في ١٤ غشت ١٩٧٩.

واستكمالا لمسيرات الملاحم الكبرى يواصل المغرب بقيادة جلالة الملك محمد السادس مسيرة الجهاد الأكبر وتثبيت وصيانة الوحدة الترابية، وتحصين الانتقال الديموقراطي والاسراع به قدما إلى الأمام، وترسيخ مبادئ المواطنة الملتزمة، وتحقيق نهضة شاملة، وتعزيز مكانة المغرب كقطب جهوي وفاعل دولي ، وإذكاء إشعاعه الحضاري كبلد متشبث بالسلم والقيم الإنسانية المثلى.

الشرق

رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان يجتمع مع سفير هولندا

المصدر :جريدة الشرق الثلاثاء١١ يناير٢٠١١م
http://www.al-sharq.com/articles/more.php?id=٢٢٤٤١١

الدوحة-قنا:
اجتمع سعادة الدكتور علي بن صميخ المري رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان مع سعادة السيد جون خروفين سفير مملكة هولندا لدى الدولة.
جرى خلال الاجتماع مناقشة القضايا المتعلقة بمجال حقوق الإنسان في دولة قطر ومملكة هولندا وسبل التعاون بينهما لتعزيز وحماية حقوق الإنسان وكيفية التنسيق في أوجه التعاون المتعلقة بنشر الوعي والتثقيف فى هذا المجال.

ضمن برنامج العلاج وإعادة التأهيل لحملة "أوقفوا الصمت"..."١٦١" حالة نساء وأطفال تستفيد من خدمات "دار الأمان لحماية الطفل والمرأة"

المصدر :جريدة الشرق الاحد٩ يناير ٢٠١١م
http://www.al-sharq.com/articles/more.php?id=٢٢٤٠٥٣

العبيدلي: ١٢٦حالة من القطريين تلقوا العلاج والتأهيل بالمؤسسة خلال العام الماضي
"المؤسسة" تعد أبرز المكتسبات الحقوقية لدورها في حماية الطفل والمرأة
"أوقفوا الصمت" أطلقت بهدف توفير الرعاية المتكاملة لضحايا الإساءة والعنف من الأطفال والنساء

هديل صابر:

كشفت إحصائية صادرة عن المؤسسة القطرية لحماية الطفل والمرأة أنَّ (٩١) حالة من الأطفال، و(٧٠) حالة من النساء قد استفادوا من برنامج العلاج وإعادة التأهيل النفسي والاجتماعي من الحالات التي استقبلتها دار الأمان خلال الفترة من ٢٠٠٩ ـــ ٢٠١٠، بنسبة (٤٣%) للنساء، و(٥٧%) للأطفال..

كما كشفت الإحصائيات أنَّ المؤسسة استقبلت (٢١١) حالة من بينها (١٢٦) حالة لقطريين و(٨٥) حالة لغير قطريين ذكورا وإناثا من الذين تابعوا ومازالوا يتلقون جلسات العلاج وإعادة التأهيل النفسي والاجتماعي لعام ٢٠١٠، فيما استقبل عام ٢٠٠٩ (١٩٤) حالة من بينها (١٢٣) حالة لقطريين و(٧١) حالة من غير القطريين لنفس الغرض..

وتم الإعلان عن هذه الإحصائيات خلال الحفل الذي نظمته المؤسسة القطرية لحماية الطفل والمرأة صباح الخميس الماضي في ختام فعاليات المرحلة الثانية لحملة "أوقفوا الصمت" التي انطلقت فعالياتها في (٢٧) نوفمبر الماضي تحت رعاية سعادة الشيخة حصة بنت حمد بن خليفه آل ثاني ـــ رئيس المجلس الأعلى لشؤون الأسرة ـــ وقد حضر حفل الختام سعادة السيدة نور عبد الله المالكي ـــ الأمين العام للمجلس الأعلى لشؤون الأسرة ـــ وأعضاء مجلس إدارة المؤسسة القطرية لحماية الطفل والمرأة، ومديرو المؤسسات الشقيقة للمؤسسة القطرية لحماية الطفل والمرأة، وعدد من المهتمين والمعنيين ووسائل الإعلام.

وقد تضمن الحفل عرضا لفيلم وثائقي جسد أهداف ورسالة المؤسسة الرامية إلى خلق مجتمع خال من العنف والإساءات التي تطول الطفل والمرأة على اعتبارهما الحلقتين الأضعف في المجتمع، من خلال ٣ مرتكزات أساسية هي الوقاية والحماية والتعليم والتأهيل، كما شهد الحفل مشاركة مدرستي موزة بنت محمد الابتدائية المستقلة (بنات)، وخالد بن الوليد الإعدادية المستقلة (بنين)، من خلال فقرات جسدت معاني جميلة في حب الوالدين والوطن.

كما تألق المنشد عقيل الجناحي بأنشودة "أمان" التي سعت إلى تجسيد رسالة المؤسسة القطرية لحماية الطفل والمرأة..

وتخلل الحفل تكريم قرابة الـ ٥٠ من الجهات عبر ممثلين عنهم وكان على رأسهم سعادة الشيخة حصة بنت حمد بن خليفة آل ثاني ـــ رئيس المجلس الأعلى لشؤون الأسرة ـــ

مكتسبات حقوقية

وقد كان للسيدة فريدة العبيدلي ـــ المدير العام للمؤسسة القطرية لحماية الطفل والمرأة ـــ كلمة قالت خلالها " إنَّ المؤسسة القطرية لحماية الطفل والمرأة مثلت أبرز المكتسبات الحقوقية الوطنية لما تقدمه من خدمات الحماية الشاملة والرعاية المتكاملة للفئات المستهدفة، والاقليمية والدولية لما تثري به من سبل التعاون والتنسيق من خلال ابتكار صيغ عمل فاعلة قابلة للتطبيق تتميز بالمرونة والمرحلية وتستجيب لتحديات الواقع ومعطياته المتغيرة، فضلا عن أوجه الشراكة في المحافل الاقليمية والدولية والمساهمات الغنية لتبادل الخبرات والتجارب المفيدة في مجال حماية حقوق الطفل والمرأة"..

ولفتت العبيدلي الى أنَّ دولة قطر قد قطعت خلال فترة وجيزة مراحل متطورة في مجال حماية حقوق الانسان مما جعلها

في مصاف الدول المتقدمة، وهذا ما يتجلى واضحا من خلال القراءة العامة للواقع الحقوقي الحالي والذي نلمس فيه بصمات التطوير في مجالات التنمية البشرية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية وإرساء لدعائم النظام الديمقراطي ودولة الحق والمساواة والعدالة وسيادة القانون وإعلاء مبادئ حقوق الإنسان وتمكين المرأة في ظل القيادة الحكيمة لحضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني ـــ أمير البلاد المفدى ـــ وسمو ولي عهده الأمين وصاحبة السمو الشيخة موزا بنت ناصر حفظهم الله، حيث ترجمت هذه التوجهات عبر قنوات استراتيجية تنموية غاية في التخطيط والتنظيم والاعداد المتناهي للأهداف المرحلية والذي تجسد في رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠م.

وأثنت العبيدلي في ختام كلمتها على ما أولته سعادة الشيخة حصة بنت حمد بن خليفه آل ثاني ـــ رئيس المجلس الأعلى لشؤون الأسرة ـــ لحملة "أوقفوا الصمت" مما كان له الاثر الفاعل في تحقيق أهداف الحملة، وعلى كل من أسهم في انجاح الحملة منذ انطلاقتها.

نبذة عن البرنامج

وتجدر الإشارة إلى أنَّ برنامج حملة "أوقفوا الصمت" أطلقت بهدف توفير الرعاية المتكاملة الصحية النفسية والاجتماعية لضحايا الإساءة والعنف من الاطفال والنساء، حيث مر البرنامج بعدة مراحل بدأت بتجهيز دار الأمان القطرية بالأجهزة والمعدات وغيرها من الوسائل الحديثة في مجال العلاج وإعادة التأهيل الترفيهية والرياضية والتدريبية، أعقبه تنظيم احتفالية بمناسبة اليوم العالمي للطفل في ٢٠ من سبتمبر ٢٠٠٩ استمرت لمدة يومين في المراكز والمجمعات التجارية تم من خلالها توزيع الهدايا والجوائز وتنظيم المسابقات وشارك فيها ما يزيد على ٦٠٠ طفل.

وقد أطلقت المرحلة الاولى من (حملة أوقفوا الصمت) من خلال تنظيم احتفاليّة ومسيرة مُعبّرة في حديقة أسباير في ١٧ أبريل ٢٠١٠ شارك فيها عدد من الجهات الحكومية وغير الحكومية العاملة في مجال حماية الطفل والمرأة، وقدمت خلالها العديد من المُحاضرات التَوعَويّة التثقيفيّة لعدد (١٦) مدرسة استفاد منها (١٦٠٠) طالب.

والمرحلة الثانية لحملة "أوقفوا الصمت" نظمت تحت الرعاية الكريمة لسعادة الشيخة حصة بنت حمد بن خليفة آل ثاني ـــ رئيس المجلس الأعلى لشؤون الأسرة ـــ وبدأت انطلاقتها من خلال تنظيم (ماراثون) أقيم على كورنيش الدوحة للسيدات في السابع والعشرين من نوفمبر الماضي، أعقبه تقديم محاضرات توعوية في المراكز الصحية والمدارس بلغ عددها (٢٠) محاضرة للمدارس و(٣) محاضرات للمراكز الصحية في مناطق الدولة المختلفة..

د. فاطمة الكعبي نائب رئيس مجلس إدارة "المؤسسة القطرية":الاستراتيجية العامة للأسرة لم تغفل حقوق المرأة والطفل

الدوحة-الشرق:

وعلى هامش الحفل تحدثت الصحافة المحلية مع عدد من أعضاء مجلس إدارة المؤسسة القطرية لحماية الطفل والمرأة وكانت البداية مع الدكتورة فاطمه الكعبي ـــ نائب رئيس مجلس إدارة المؤسسة القطرية لحماية الطفل والمرأة ـــالتي صرحت "بان حفل ختام حملة "اوقفوا الصمت" الفعالية الأولى التي تحضرها بعد توليها المنصب الجديد مؤكدة، انها قبل توليها المنصب الجديد كانت متابعة جيدة لنشاطات المؤسسة كونها من المهتمين بقضايا الطفل والمرأة بحكم تخصصها في علم الاجتماع، مؤكدة أنَّ من أهم مسؤوليات مجلس الادارة الجديد للمؤسسة توفير الحماية الكاملة للمرأة والطفل في المجتمع القطري في اشارة منها الى التعاون مع المؤسسات المختصة داخل دولة قطر وخارجها بهدف تبادل الخبرات وتحقيق الاهداف..

وشددت الدكتورة الكعبي في معرض حديثها على ان الاستراتيجية العامة للاسرة التي اعلن عنها مؤخرا وتم اعتمادها من قبل مجلس الوزراء الموقر في يونيو الماضي ينطوي جزء كبير منها على الاهتمام بالمرأة والطفل، مضيفة ان الاستراتيجية لم تغفل المرأة والطفل وذوي الاحتياجات الخاصة وكبار السن وعموم افراد الاسرة في المجتمع القطري مشددة على ان الاستراتيجية قوية وستؤمن الحماية لجميع افراد الاسرة..

واشادت الدكتورة الكعبي بجهود المؤسسة القطرية لحماية الطفل والمرأة، لافتة الى ان مواصلة العمل باتجاه حملة "اوقفوا الصمت" تتم على اسس تربوية مدروسة بمساعدة مجموعة من الخبراء والمختصين والجهات التربوية، مشيرة الى مجموعة من الآليات الخاصة بإيصال المعلومة الى الفئات العمرية المستهدفة وضمان معرفتهم للسلوكيات السوية وغير السوية.

وأكدت أنَّ تشكيل مجلس ادارة المؤسسة الجديد يتمتع بالقوة الكافية لتحقيق اهداف ورؤى المؤسسة، مضيفة ان الاعضاء الجدد هم مجموعة من المختصين في المجالات الاجتماعية والامنية والطبية، مشددة على انهم من جهات قادرة على مساعدة المؤسسة على تحقيق اهدافها سواء بالخبرات او المناصب في اشارة منها الى ان المؤسسة ستشهد انجازات جديدة خلال المرحلة القادمة".

د. خالد السعدي عضو مجلس إدارة "المؤسسة القطرية": مركز طوارئ الأطفال يستقبل حالات عنف تستهدف الأطفال
الدوحة-الشرق:
قال الدكتور خالد السعدي ـــ طبيب طوارئ الأطفال بمركز السد لطوارئ الأطفال ـــ إن مثل هذه الحملات لها انعكاس إيجابي، وهذا الشيء مبشر بالخير وله انعكاس إيجابي على المجتمع، حيث كانت الأسر تخشى التبليغ عن الإساءات، وتنكر وجودها، ولكن مع وجود الإحداثيات ودخول أفواج من القطاع الخارجي واختلاف الثقافات تبين أن المشاكل موجودة، ونحن بمركز الطوارئ نلحظها، ولكن هذه المشاكل لا تحتاج إلى خدمة علاجية فورية بل تحتاج إلى متابعة والهدف الأساسي هو منع تكرارها عن طريق حماية حقوق المرأة والطفل من خلال المؤسسة القطرية لحماية الطفل والمرأة على اعتبارها الجهة المنوط بها حماية حقوق الطفل والمرأة لدعم القطاع الصحي لحماية الأطفال والنساء والمرضى الذين لا يستطيعون الإبلاغ عن الإساءة، ومنذ تأسيس المؤسسة ألحظ أن المجتمع أصبح قادرا على الإبلاغ، فأعتقد أن الهدف سام، كيف أحمي الضعفاء؟، وكيف أمنع الإساءة؟ وكيف أفرق بين التربية والإساءة؟
وأشخاص يعتقدون أنَّ ما يقومون به هو التربية ولكن هو إساءة، والإساءة ليست بالضرورة بدنية بل قد تكون نفسية وجسدية وجنسية.
وحول معدل الحالات المتعرضة للعنف.. قال إن معدل الحوادث قليل جدا ومعظمها بدني كالنزيف الداخلي في المخ، والكسور ولكن قليل ما يحدث، إن نوعية الفحص تكشف السبب الحقيقي لنوعية العنف وعندما نشك نجد أن وراءها إساءة، ونراها بمركز الطوارئ قليلة جدا، ولكن هذا ليس دليلا على أن الأعداد قليلة بل قد تكون وقعت ولم يتم الإبلاغ عنها.
نجاة العبدالله: المجتمع لا يعاني من الظواهر بل مشكلات فردية
الدوحة-الشرق:
قالت نجاة العبدالله ـــ عضو مجلس إدارة المؤسسة القطرية لحماية الطفل والمرأة ـــ إن اجتماع مجلس الادارة الجديد سيعقد قريباً لتحديد الرؤى وخطط العمل القادمة، وبالتالي من الصعب وضع تصور قبل انعقاد الاجتماع الاول، الا أن من المؤكد أن جميع الاعضاء على استعداد لتقديم أفضل ما يملكون من خبرات لمساعدة ومساندة المؤسسة، ولتحقيق مزيد من الانجازات، مضيفة في تصريحات صحفية" أننا سندعم أهداف المؤسسة من خلال المؤسسات التي نعمل بها".
وعن أهم النقاط التي سيتم التركيز عليها خلال المرحلة المقبلة، قالت العبدالله "سنعمل على أن نحقق أهداف المؤسسة، في جميع المجالات التي حددتها اختصاصات العمل، وسنقدم ما يطور عمل المؤسسة ويحقق أهدافها، وأشارت الى أن المجتمع لا يعاني من كثرة الظواهر، وهناك مشكلات فردية استطاعت المؤسسة السيطرة عليها، وأن المؤسسة تفاعلت مع قضايا المجتمع، وركزت على الدور الوقائي، الذي يحقق الحماية، مؤكدة أن قطر تعيش في أمان ومن السهل السيطرة على أي تجاوزات، وأفراد المجتمع حريصون على التقيد بالعادات والتقاليد، وهناك كثير من الأمور التي تحكم، والتي من أهمها الدين الحنيف، ونوهت بأن قطر مجتمع صغير وكل واحد يعرف الآخر، وبالتالي فان الحالات التي تحدث تعتبر فردية، والمؤسسة قادرة على التعامل معها ".
تحديات
وحول التحديات التي تواجه المجتمع خلال المرحلة القادمة، ودور مؤسسات المجتمع للتركيز على العمل الوقائي، قالت" إن مؤسسات المجتمع تقدم خدماتها للمواطن والمقيم، فتجد الوافد يأتي بثقافاته التي تتعدد وتتنوع، ويحتاج الوافد الى وقت طويل لكي يتأقلم على العادات والتقاليد، وبالطبع ان ذلك يحدث بعض المشكلات، لكن سرعان ما يدرك الوافد أن للمجتمع قوانينه ونظمه وتقاليده، التي من المفترض أن يحترمها الجميع، مؤكدة أن للانفتاح على العالم متطلباته الا أن مؤسسات المجتمع قادرة على أداء دورها بالشكل المطلوب، والعمل على الخط الاول قبل وقوع المشكلات من خلال توضيح الجوانب الوقائية والتوعية قبل وقوع المشكلات".

مجلس الشعب يستنكر الحادث الإرهابي الأليم بالإسكندرية

تابع الجلسة: أحمد البطريق وبهاء مباشر وأحمد جلال عيسي

المصدر :جريدة الاهرام الثلاثاء١١ يناير٢٠١١م
http://www.ahram.org.eg/٢١٩/٥٧٧٨٣/١٢/١١/٠١/٢٠١١/٤٠٩.aspx

استنكر مجلس الشعب أمس الحادث الإرهابي الذي استهدف كنيسة القديسين بالإسكندرية، وقد أكد النواب أن هذا الحادث يؤكد أن هناك من يستهدف مصر ويستهدف وحدتها الوطنية، والتي تعد أحد أهم عوامل قوتها ونهضتها.

وقالوا إن المخططات الخارجية تستدعي من الجميع اليقظة وتوحيد الصف من أجل مواجهتها، واستنكر النواب أي محاولة للربط بين هذا الحادث وبعض حالات الاحتقان الطائفي في مصر، والتي تتطلب حلها وفقا لنصوص الدستور دون تدخل خارجي مهما كان مصدره.

وقد طالب النواب بضرورة اعادة النظر فيما يبث إعلاميا حفاظا علي الأمن القومي، وكذلك إعادة النظر في المناهج الدراسية في المراحل الأساسية حفاظا علي الألفة والروح الوطنية لدي كل المصريين.

في بداية الجلسة قال الدكتور فتحي سرور رئيس مجلس الشعب إن مدينة الإسكندرية قد شهدت في بداية العام الجديد جريمة نكراء راح نتيجتها اعداد من القتلي والمصابين، وأبت يد الإرهاب الأسود إلا العبث بأمن مصر مما أدي الي اهراق دماء زكية، وقال سرور إن الرئيس مبارك وجه كلمة الي شعب مصر أكد فيها أن مصر سوف تتعقب المخططين لاحداث الوقيعة بين عنصري الأمة الأقباط والمسلمين.

وأكد الدكتور مفيد شهاب وزير الشئون القانونية والمجالس النيابية إن هذا الحادث حلقة من حلقات زعزعة الاستقرار والأمن في مصر، إلا أن من يقوم بتنفيذ هذه الأحداث قوي لا تريد الخير لمصر، وإن هدفها هو الدخول في المناطق الشائكة.

وأشار مفيد شهاب إلي أن هناك محاولات عديدة لاغتيال رموز وقيادات مصر، وذلك يعني أن الهدف ليس قبطيا أو مسلما، وإنما زعزعة الاستقرار في مصر.

وأعلن وزير الشئون القانونية أن الحادث كان هدفه إثارة الفتنة بين عنصري الأمة، ولكن وعي الشعب المصري كان أكبر ورفض هذه المحاولة الدنيئة.

وطالب بضرورة التصدي للإرهاب، وتوفير الوسائل المتقدمة في حفظ الأمن والمراقبة، وأننا كلنا مسئولون، وقال إننا يجب أن نجد حلولا غير تقليدية لمواجهة آثار هذه الحادثة وما قد يتبعها.

وأشار إلي ضرورة عدم خلط الأوراق وتضليل الرأي العام وتحويل المناقشات إلي مطالب الأقباط، فإن الأقباط لهم مطالب يمكن التحدث عنها في هدوء وليس بعد الحادث، وطالب بضرورة ترميم البيت أولا قبل الحديث عن مطالب.

ثم أعطي الدكتور سرور الكلمة للمستشار انتصار نسيم رئيس لجنة حقوق الانسان، حيث عرض تقرير اللجنة حول الزيارة التي قامت بها للإسكندرية، والتي تفقدت خلالها موقع الحادث، وكذلك زيارة المصابين بالمستشفيات التي نقلوا اليها وتقديم العزاء لأسر الضحايا.

وحول توصيات اللجنة، قال رئيس اللجنة إنها تتضمن حث الأمن علي سرعة ضبط المتسببين في هذا الحادث علي أن تتم محاكمتهم علي وجه السرعة.

وقال إن الوحدة الوطنية هي وسيلتنا في مواجهة الإرهاب وهو مايتطلب تلاحم كل القوي الوطنية والهيئات المعنية حفاظا علي أمن مصر واستقرارها، وكان أول المتحدثين الدكتور عبدالأحد جمال الدين زعيم الأغلبية، حيث أشار الي الدور القوي الذي قام به الرئيس مبارك في مواجهة الحادث وتوحيد قوي الشعب مرة أخري في مواجهة الإرهاب، ووجه التحية للقيادات الدينية التي وقفت ضد محاولات النيل من مصر ومن أبنائها،

وقال النائب أمين راضي رئيس لجنة الدفاع والأمن القومي إن الحادث الإرهابي قد دمج بين دم المسلم والمسيحي، وأشار الي وعد الرئيس مبارك بالحفاظ علي الأمن القومي المصري، وأعلن أن اللجنة تري أن الحادث إرهابي وليس طائفيا، وأعلن النائب السيد الشريف رئيس لجنة الشئون الدينية أن الحادث لم يؤثر علي طائفة بعينها، وإنما أثر علي مصر كلها، وقال إن حالة الاحتقان الموجودة مبررة داخل الكنيسة.

ومن جانبها أوضحت الدكتورة مديحة خطاب رئيسة لجنة الصحة أن وزارة الصحة بذلت جهودا واضحة في اجلاء وعلاج مصابي حادث الاسكندرية، واستغرق وقت نقل جميع المصابين ساعتين، وقدمت لهم رعاية صحية عالية.

أكد رجب هلال حميدة ممثل حزب الغد، أن الحديث عن وجود احتقان أمر غير ذي جدوي فلكل دوافعه بل المطلوب هو اطفاء الحريق قبل البحث عن مشعله.

من جانبه طالب الدكتور أمين مبارك بضرورة مراعاة وسائل الإعلام لأمن مصر ووحدتها الوطنية وأن تهتم وزارة التربية والتعليم بتحديث مناهجها تأكيدا لمبدأ المواطنة.

وكان النائب محمد أبوالعينين الذي استنكر بيان البرلمان الأوروبي قد أكد أن هذا الحادث برغم قسوته وما أسفر عنه من ضحايا ومصابين إلا أنه قد تحول إلي استفتاء شعبي تم خلاله تأكيد وحدة الشعب المصري بعنصريه.

ورشة عمل إقليمية بالتعاون مع الهجرة الدولية

وكيل الشؤون: ندرس بدائل متطورة لنظام الكفيل

المصدر: جريدة القبس الثلاثاء١١ يناير٢٠١١
http://www.alqabas.com.kw/Article.aspx?id=٦٦٦٩٦٠&searchText=حقوق الانسان&date=١١٠١٢٠١١

محمد إبراهيم

أعلن وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل محمد الكندري عن بدائل متطورة لنظام الكفيل تدرسها الوزارة حاليا بالتنسيق مع الجهات المختصة الأخرى، مشددا على ان الإجراءات تتواصل لتطوير سوق العمل والقضاء على كل المشاكل التي تراكمت في السابق.

جاء ذلك في تصريح صحفي أدلى به الكندري، على هامش افتتاح ورشة العمل الإقليمية أمس حول «نظام الكفيل.. الفرص والتحديات»، التي تنظمها المنظمة الدولية للهجرة، بالتعاون مع السفارة الهولندية لدى البلاد.

تحديات

وأكد الكندري ان نظام الكفيل لا يزال يشكل هاجسا كبيرا لدى دول مجلس التعاون الخليجي في ما يتعلق بحقوق العمالة الوافدة ومدى الالتزام بالمعايير الدولية، لافتا الى ان العلاقة بين العامل وصاحب العمل يجب ان تكون علاقة متميزة، حتى يقوى العامل على تقديم العطاء لأجل رفع شأن النهضة العمرانية في البلاد.

وأضاف ان مشاركة كل الهيئات والقطاعات والسفارات وجمعيات حقوق الإنسان واتحاد العمال في هذه الورشة، جاءت لإيمانهم المطلق بالمشاركة في كل ما يتعلق بالاستحقاق الدولي لحقوق العمالة الوافدة، لافتا الى انه من المتوقع ان تكون هناك زيادة في نسبة العمالة خلال السنوات المقبلة، تماشيا مع تطوير النهضة العمرانية بما يتلاءم مع تنفيذ الخطة التنموية.

حقوق العمالة

وأضاف ان من القضايا المهمة التي توليها الحكومة اهتماماً كبيراً قضايا العمالة تقديراً منها لدور تلك العمالة، ومساهمتها في مسيرة بناء المجتمع ونهضته، وتحرص الكويت على توثيق التعاون مع المنظمات الدولية، المعنية بالعمالة، كمنظمة الهجرة والعمل العربية، للوصول إلى أطر وتشريعات عادلة تحقق مصالح كل من الدول المصدرة لتلك العمالة والدول المستقبلة لها.

ولفت الكندري إلى أن النهضة المعمارية التي شهدتها دول الخليج العربية وما ارتبط بها كان داعياً لتواجد أعداد كبيرة من العمالة الوافدة، لذلك كان لزاماً على الدولة سن قوانين تنظم تلك العمالة، والعلاقة بين العامل وصاحب العمل، فسعت دول الخليج على تطوير تشريعاتها بما يتوافق مع ذلك التطور طبقاً لحقوق الإنسان، واتخذت دول الخليج وفي مقدمتها الكويت خطوات جادة لإيجاد ظروف أفضل لتلك العمالة، وحفظ حقوقها.

من جانبه، قال الوكيل المساعد لشؤون قطاع العمل منصور المنصور، إن الورشة جاءت للتعرف على تجارب الدول الأخرى في محاولة إيجاد الحلول والبدائل لنظام الكفيل، وذلك من خلال الاستفادة من التجارب والملاحظات الخاصة بهذا النظام عن طريق المنظمات المحلية والدولية، لافتاً إلى ان المشاركة جاءت محاولة بالاستفادة من إلغاء نظام الكفيل الذي يتزامن مع إنشاء هيئة القوى العاملة، مستدركاً: لقد تم إعداد دراسات كبدائل لنظام الكفيل كإنشاء شركة مساهمة حكومية بحيث تكون الشركة هي المسؤولة بالاهتمام بكل ما يتعلق بأمور وقضايا العمالة الوافدة لضمان حقوق العمالة، مشدداً على ان الخطط تتواصل لتنظيف سوق العمل من تجار الإقامات والمتلاعبين.

من جانبه، أعلن المدير العام للإدارة العامة للهجرة العميد كامل العوضي أن إنشاء شركة مساهمة لاستقدام العمالة

المنزلية سيرى النور في القريب العاجل، وهذا من شأنه تنظيم أوضاع الخدم، كونه يهدف إلى تحقيق مزيد من التعاون والتنسيق من وراء إنشاء الشركة، مشيراً إلى ان اللجنة العليا، وبناء على تنظيم مسبق مع كل من وزارة الشؤون والداخلية والعدل والتجارة، قد عقدت اجتماعات عدة بخصوص تعديل أوضاع العمالة الوافدة في الكويت.

معايير دولية

بدورها، قالت رئيسة مكتب المنظمة الدولية للهجرة في البلاد، إيمان عريقات: يفتتح مكتب المنظمة الدولية للهجرة نشاطاته في عام ٢٠١١ بورشة عمل إقليمية مهمة، تسلط الضوء على قضية حساسة، تتناول العديد من المواضيع التي تمس المواطنين والمقيمين على أرض الكويت، من خلال نظام الكفيل الفرص والتحديات، ذلك النظام الذي يحمل الكثير من التحديات، لافتة إلى أن إلغاء نظام الكفيل ليس الهدف الذي تسعى إليه المعايير الدولية، إنما إيجاد البديل، من خلال مناقشة التحديات التي تواجهه، ومعالجة الثغرات التي تصاحبه، وهذا ما يعنينا في المقام الأول.

وأضافت أن ضبط سوق العمل بالتوافق مع المصلحة الوطنية يتطلب تضافر الجهود، والعمل سوياً بمنتهى الموضوعية، بما يضمن حفظ وصيانة الحقوق لرب العمل والعامل والمجتمع بشكل عام، لافتة إلى أن حرص المنظمة الدولية في الكويت على جعل تلك الورشة إقليمية يأتي من سعي المنظمة الدائم إلى الاستفادة القصوى من خبرات دول مجلس التعاون الخليجي، التي كانت تطبق، وما زالت، نظام الكفيل، من خلال بحث الأوضاع التي واجهت كل طرف، طبقاً لخصوصية كل بلد.

غير إنساني

بدوره، تحدث الممثل المقيم للأمم المتحدة آدم عبدالمولى عن نظام الكفيل فقال: هو نظام شائع في دول الخليج، وهناك ضرورة للوقوف وإعادة النظر فيه، الأمر الذي يدعونا ليس فقط إلى التشريع، بل والالتزام بالمعايير الدولية، التي اتفقت عليها منظمة العمل الدولية، مؤكداً أن أهمية تلك الورشة تأتي من تقليلها بعض الآثار السلبية لنظام الكفيل.

واستدرك بالقول: إن هذا النظام غير إنساني، وحان الوقت لالغائه.

حقوق أصحاب الأعمال

قال وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل محمد الكندري ان الوزارة اقرت اجراءات جديدة لمنع التلاعب بحقوق العمالة الوافدة.

واضاف: لم نغفل حقوق اصحاب الاعمال، كما نراعي المصالح الاجتماعية والاقتصادية والامنية في البلاد، لافتا الى «ان تحديد الحد الادنى للاجور خطوة مهمة لانصاف المظلومين»، معلناً عن قرار سيصدر قريبا يسمح للعامل بالانتقال من رب عمل لآخر قريباً.

في ظروف إنسانية سيئة

نزوح آلاف الأسر الشمالية من أعالي النيل إلى الشمال

المصدر :جريدة الوطن السودانية الاثنين١٠ يناير ٢٠١١
http://www.alwatansudan.com/index.php?type=٣&id=٢٣٤٤٣&bk=١

جودة: حنين - نجلاء بادي
في وقت كشفت فيه زيارة «الوطن» الميدانية إلى مناطق التماس بجودة عن نزوح ما يزيد عن ٧٥٠ أسرة إلى الشمال، أوضحت جمعية الهلال الأحمر السوداني وصول ٥٥٠ أسرة شمالية نازحة من أعالي النيل إلى منطقة المزموم بولاية سنار أمس مع بداية عمليات استفتاء الجنوب.
وقالت مصادر لـ«الوطن» إن النازحين قبائل رعوية كانت تعيش في أعالي النيل وتعاني الآن أوضاعاً إنسانية متردية، مبينة أن الجمعية قامت بوضع خطة لتوفير الأغذية اللازمة ومواد الإيواء، بجانب المساعدات الطبية التي شرعت في توفيرها، مشيرة إلى ضرورة الاهتمام بهم. فيما حذرت المصادر من تردي أوضاعهم الصحية في حال عدم توفير الخدمات اللازمة.

زيادة ساعات الاقتراع

رئيس المفوضية: عملية الاستفتاء سارت بصورة هادئة دون مشكلات في يومها الأول

المصدر :جريدة الوطن السودانية الاثنين١٠ يناير ٢٠١١
http://www.alwatansudan.com/index.php?type=٣&id=٢٣٤٤٧&bk=١

وجه البروفيسور محمد ابراهيم خليل رئيس مفوضية استفتاء جنوب السودان بمد فترة الاقتراع للناخبين اعتبارا من اليوم الاثنين لتصبح الفترة من الثامنة صباحا حتي السادسة مساء بدلا من الثامنة صباحا حتي الخامسة مساء جاء ذلك عقب جولة تفقدية لسيادته شملت عددا من مراكز الاقتراع بولاية الخرطوم وقف خلالها علي سير الأداء ومعوقاته خلال اليوم الاول للإستفتاء حول تقرير مصير جنوب السودان للوحدة أو الإنفصال . واوضح أن تقارير اللجان ومراكز الإستفتاء بجنوب وشمال السودان تؤكد ان الاقتراع بالمراكز قد بدأ في موعده المحدد أمس وليس هناك مشكلات تذكر لكنهم تلقوا ملاحظات بخصوص الزمن المحدد للاقتراع في اليوم الاول . وكان سلفاكير في طليعة المشاركين في الاقتراع في مركز قريب من ضريح الزعيم التاريخي لجنوبيي السودان جون قرنق.

مناقشة خطط فرق العمل في اللجنة الدائمة لحقوق الإنسان

المصدر: جريدة الاتحاد الجمعة ٠٧ يناير ٢٠١١
http://www.alittihad.ae/details.php?id=2067&y=2011

وام
عقدت اللجنة الدائمة لمتابعة التقرير الدوري الشامل لحقوق الإنسان اجتماعها الثالث، أمس بمقر وزارة الخارجية بدبي، برئاسة معالي الدكتور أنور محمد قرقاش وزير الدولة للشؤون الخارجية.
واستعرضت اللجنة خطط الفرق، التي شكلت في إطار اللجنة الدائمة لمتابعة التعهدات والتوصيات، التي تدخل ضمن اختصاص كل فريق، وناقشت عدداً من المقترحات لتطوير عملها.
حضر الاجتماع، الأعضاء الجدد، الذين يمثلون المجلس الوطني للإعلام، والمجلس الأعلى للأمومة والطفولة، ليصل بذلك عدد الجهات المشاركة في عضوية اللجنة إلى ١٩ جهة.
جدير بالذكر، أن اللجنة أنشئت بقرار من مجلس الوزراء، كجهة معنية بالإشراف على تنفيذ التزامات الدولة أمام مجلس حقوق الإنسان، التابع للأمم المتحدة، بعد اعتماد تقريرها من المجلس بتاريخ ١٩ مارس ٢٠٠٩، ويقع ضمن اختصاصها متابعة التقرير الدوري الشامل للدولة، ومسائل حقوق الإنسان كافة المعنية بالمراجعة الدورية الشاملة أمام مجلس حقوق الإنسان.
وتعنى اللجنة أيضاً بالإشراف على وضع الخطة الوطنية المتعلقة بالتعهدات الطوعية والتوصيات الصادرة من مجلس حقوق الإنسان، والعمل على إعداد التقارير المطلوبة من المجلس عن التزامات الدولة في مجال حقوق الإنسان، والتعاون مع الجهات الاتحادية والمحلية لإعداد خطة تهدف لنشر الوعي بالمسائل المتعلقة بحقوق الإنسان، تنفيذاً لتوصيات التقرير الدوري الشامل، والتعاون مع الجهات المختلفة في الدولة للحصول على المعلومات والبيانات اللازمة بحسب اختصاصاتها.
وتضم اللجنة، في عضويتها، عدداً من الجهات الحكومية الاتحادية، وهي وزارة الخارجية ووزارة شؤون الرئاسة ووزارة العمل ووزارة الداخلية ووزارة العدل ووزارة التربية والتعليم ووزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة الصحة ووزارة الدولة لشؤون المجلس الوطني والمجلس الوطني الاتحادي والجهات المحلية كالقيادة العامة لشرطة دبي وهيئة تنمية المجتمع بدبي وهيئة الهلال الأحمر والاتحاد النسائي العام، إضافة إلى جمعيات المجتمع المدني بالدولة كجمعية الإمارات لحقوق الإنسان ومؤسسة دبي لرعاية الأطفال والنساء ومراكز إيواء النساء والأطفال بالدولة.

في إطار منتدى المستقبل ٢٠١٠

ورشة عمل محلية تناقش دور المجتمع المدني في حماية حقوق الإنسان

المصدر: جريدة الاتحاد الخميس ٠٦ يناير ٢٠١١
http://www.alittihad.ae/details.php?id=1789&y=2011

نظمت مؤسسة دبي لرعاية النساء والأطفال بالتعاون مع اتحاد كتاب وأدباء الإمارات وجمعية الإمارات لحقوق الإنسان والمؤسسة العربية للعلوم والتكنولوجيا ورشة العمل المحلية للدورة السابعة لمنتدى المستقبل ٢٠١٠.

وتأتي هذه الورشة لتعزيز دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة في الإمارات، على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي.

وتم خلال الورشة عرض العديد من البرامج الفعالة التي تنفذها مؤسسات النفع العام.

وأكدت عفراء البسطي، المديرة التنفيذية لمؤسسة دبي لرعاية النساء والأطفال، في كلمتها في افتتاح ورشة العمل، أهمية تفعيل التعاون المشترك بين مؤسسات النفع العام في الدولة، مشيرة إلى أن منتدى المستقبل الذي انطلق عام ٢٠٠٤، احتل مكانة قوية في الأجندة الدولية وذلك لكونه منبرا يجمع ممثلي الحكومات ورجال الأعمال والمجتمع المدني.

ودعت مؤسسات النفع العام إلى المشاركة الفعالة في التنمية المستدامة، والحرص على تنفيذ البرامج والأنشطة التي من شأنها أن تعزز جهود الدولة في دعم المجتمع المدني، وتوفير ما يلزم لتحقيق الاستقرار.

من جانبه قال خالد الحوسني، عضو مجلس إدارة جمعية الإمارات لحقوق الإنسان في كلمته إن مشاركة الجمعية في لقاءات المنتدى تأتي في إطار تبادل الخبرات مع مؤسسات المجتمع المدني الدولية، بهدف إظهار الصورة المشرقة التي تليق بدولة الإمارات التي وفرت سبل العمل المدني كافة، ووضعت أركانه ليكون سندا لها في توفير مقومات النهضة والتقدم.

وناقش المشاركون في الورشة في الجلسة الأولى دور المجتمع المدني في حماية حقوق الإنسان وتفعيل السياسات المتعلقة بالنوع الاجتماعي، مع مراعاة خصوصيات المجتمع، واستعرضوا تقارير مجلس حقوق الإنسان العالمية حول الإمارات، والتزام الدولة بالقوانين الدولية، ورعاية حقوق مختلف فئات المجتمع.

كما تم خلال الجلسة توضيح المفاهيم المختلفة المتعلقة بالحقوق المدنية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وأهمية تقارير الظل التي تعدها الدولة، من خلال مؤسسات المجتمع المدني. وطالب المشاركون في الجلسة بالأخذ برأي مؤسسات النفع العام، لإكمال المسائل التي تعمل عليها الدولة.

وفي جانب دور مؤسسات المجتمع المدني في التوجه نحو المعرفة والحرص على التعليم المستمر، حث المشاركون مؤسسات النفع العام على التكاتف لتطوير برامج التثقيف المجتمعي والاهتمام بدور البحث العلمي في سبيل تحقيق التنمية الإقتصادية، وتقوية البنية التحتية للإمارات، ولا سيما في ظل التطور التكنولوجي لوسائل الاتصالات والمعلومات.

وحول تعزيز التنمية الاجتماعية والاستقرار الأسري، أكد المشاركون أهمية تفعيل دور الشراكة الاجتماعية للوصول إلى المجتمع المدني، وتحديد آلية عمل لرفع مستوى الوعي المجتمعي، من خلال لقاءات دورية وبرامج ثقافية مشتركة. كما دعوا إلى ترسيخ أهمية التطوع والمشاركة في العملية التطوعية والنظر في اعتماد ساعات التطوع للأفراد من قبل جهاتهم.

آراء في الورشة

قالت موزة مبارك القبيسي، المديرة العامة لمركز الشيخ محمد بن خالد الثقافي إن الورشة سلطت الضوء على أهم المحاور التي يمكن للمجتمع المدني أن ينشط من خلالها، خاصة في مجال الاتفاقيات والتمثيل الدولي، وخصوصاً حول القراءات والاتفاقيات الدولية وكيفية تفعيل دور المؤسسات في التوعية المجتمعية. وعلقت أحلام اللمكي، مساعدة مديرة الاتحاد النسائي العام لشؤون الجمعيات واللجان والأنشطة ومديرة إدارة الدراسات والبحوث في الاتحاد، بالقول إن هناك حراكاً في المجتمع المدني، وإن التنسيق واللقاءات الدورية بين مؤسسات النفع العام، ستمكن من تعزيز التنمية المستدامة التي نصبو إليها. وقالت جميلة الهاملي، متطوعة في جمعية الإمارات لحقوق الإنسان، إن العمل مع المجتمع المدني هو عمل تطوعي، مشيرة إلى أن الورشة أثرت المشاركين بالمعلومات، وخرجت بتوصيات نأمل أن نراها على أرض الواقع، معربة عن أملها في أن تستضيف دولة الإمارات منتدى المستقبل في عام ٢٠١٢.

إلغاء اللجنة التي تترأسها العدل وبعض الوزارات

هيئة عامة لحقوق الإنسان.. قريبا

المصدر: جريدة القبس الاحد٩ يناير ٢٠١١

http://www.alqabas.com.kw/Article.aspx?id=666151&date=09012011

علمت القبس انه سيتم الغاء لجنة حقوق الانسان، التي تترأسها وزارة العدل، بسبب عزم مجلس الوزراء على انشاء هيئة عامة لحقوق الانسان، تتكون من جمعيات النفع العام المختصة وعدد من الاعضاء ممثلي وزارات الدولة.

وقال مصدر مسؤول ان هذه الهيئة سيتم اختزال جميع اللجان التي تمثل الوزارات فيها، فضلا عن ممارستها كل ما يخص حقوق الانسان المدنية والسياسية والثقافية وحقوق المرأة والطفل والمعاقين.

وبيّن المصدر ان مجلس الوزراء سيطلب من كل وزارة ترشيح عضو ممثل لها في هذه الهيئة ومخاطبة وزارة الاشغال والبلدية لتخصيص موقع مناسب لهذه الهيئة، مرجحا ان يتم تأجير مبنى مناسب لحين الانتهاء من بناء المبنى الاساسي.

وكشف المصدر عن الاستعانة بخبرات بعض الدول العربية التي يوجد فيها وزارات لحقوق الانسان والاطلاع على اهم الآليات، التي يجب توافرها، متوقعا ان يتم البت في عمل هذه الهيئة في منتصف العام الحالي.

النجف تدعو إلى تشديد العقوبات الخاصة بمكافحة المخدرات

المصدر :جريدة الصباح الاثنين١٠ يناير٢٠١١
http://www.alsabaah.com/ArticleShow.aspx?ID=727

النجف الأشرف ـ حسين الكعبي
كشف مسؤول اعلام صحة محافظة عن أن النجف اصبحت ممرا لعبور المواد المخدرة، الا ان نسبة تعاطي المخدرات فيها تعد اقل قياسا بالكميات التي تدخلها، فيما حذر من ارتفاع نسبة تعاطي المنشطات بشكل ملحوظ.
وقال سالم نعمة في تصريح خاص بـ»الصباح» على هامش الاجتماع الدوري للجنة مكافحة المخدرات الذي عقدته دائرة صحة النجف: ان تعاطي المخدرات يعد اقل بالمقارنة مع الكميات التي تدخل المحافظة الا ان الاونة الاخيرة شهدت ارتفاعا في نسبة تعاطي المنشطات الرياضية من قبل الشباب، لتصل الى ٩٥ بالمئة من اجمالي عدد المتعاطين.
وحذر من ان تعاطي المواد المنشطة لا يقل خطورة عن المواد المخدرة، ملمحا الى وجود جهات داعمة لانتشار الظاهرة من خلال توفير هذه المواد في السوق المحلية باسعار رخيصة.
وبين نعمة ان اللجنة ناقشت تقرير مكتب مكافحة المخدرات في النجف الذي أكد ان المواد المخدرة وادوية المؤثرات العقلية يتم صرفها بوصفات طبية، كاشفا عن ان الجهات المختصة ضبطت ٨٠٠ حبة مخدرة عند احد المتعاطين تبين بعد التحقيق انه صرفها بوصفات طبية.
من جانبه، شدد رئيس لجنة الصحة والبيئة في مجلس المحافظة الدكتور مهدي ناصر الزرفي على وضع برنامج عملي للحد من ظاهرة تعاطي المخدرات والمنشطات، ومحاربتها، داعيا الى فتح سجلات لادوية المؤثرات العقلية والمخدرة في الصيدليات وتفعيل دور الاجهزة الرقابية ونقابة الصيادلة، معلنا ان مجلس المحافظة بصدد اصدار قرار بخصوص المخدرات اضافة الى قرار بخصوص ظاهرة تناول الارجيلة في المقاهي الشعبية.واوصى المجتمعون بضرورة وضع آليات مشددة للحد من انتشار الادوية المخدرة، من بينها عدم صرف ادوية المؤثرات العقلية الا بوصفة طبية ولمرة واحدة فقط، مع مراقبة الصيدليات التي تقوم بصرفها، مطالبين بتشكيل لجنة لاعادة فحص المرضى الذي يحتاجون الى هذه الادوية بصورة دورية لتحديد اعدادهم وكميات الادوية التي يحتاجونها.ولفتوا الى اهمية اخضاع اصحاب المقاهي للمساءلة القانونية في حال اكتشاف اية حالة تداول او تعاطي للمواد المخدرة في مقاهيهم، والدعوة الى تشريعات قانونية وعقوبات قاسية تتناسب مع خطورة هذه الظاهرة، كبديل للمادة ٢٤٠ من قانون العقوبات.
يذكر ان وزارة الصحة اصدرت تقريرا في العام ٢٠٠٨ صنفت محافظة النجف في المركز الثالث بين محافظات العراق في تعاطي المواد المخدرة بعد بغداد والبصرة، وتضمن التقرير ان عدد المتعاطين للمواد المخدرة في المحافظة يصل الى ٢٤٩ شخصا.

التل:حقوق الانسان تحظى باهتمام وتطوير مؤسسي في المملكة

المصدر :جريدة الرأي الجمعة ٧يناير ٢٠١٠م
http://www.alrai.com/pages.php?news_id=378607

عمان - طارق الحميدي

أوصى خبراء ومختصون قانونيون في مجال حقوق الإنسان بضرورة تفعيل النصوص القانونية ومراجعة القوانين حتى توائم هذه القوانين بين «الوطنية» والاتفاقية الدولية الخاصة بحقوق الانسان.

وطالبوا خلال «المؤتمر الأول لحقوق الإنسان» الذي نظمه لجنة الحريات في نقابة المحامين في مركز الحسين الثقافي أمس، والذي عقد تحت رعاية رئيس الوزراء سمير الرفاعي بإنشاء محكمة دستورية والعمل على التطبيق الفعلي للقوانين لوجود فجوة بينها وبين الواقع الفعلي.

وبين مندوب رئيس الوزراء وزير العدل هشام التل أن استحداث المركز الوطني لحقوق الإنسان الذي يصدر استطلاعات بكل شفايفة وحرية يعتبر من أبرز الإنجازات التشريعية في الأردن في مجال حقوق الانسان.

وأشار إلى أن حقوق الإنسان تم تطويرها والاهتمام بها بشكل مؤسسي في الآونة الأخيرة.

وبين التل أنه تم تعديل عدد من القوانين في الفترة الأخيرة منها قانون أصول المحاكمات الجزائية وقوانين العقوبات وقانون المطبوعات والنشر بما يحترم حقوق الإنسان.

وأشار إلى أنه لا يعني أن الأردن يعتبر بلدا خاليا من التجاوزات والإنتهاكات، إلا أن المظلمة تجد من يتابعها بجرأة متناهية.

وأوضح التل في معرض حديثه أن نقابة المحامين ستكون شريكة للحكومة من حيث أخذ الرأي في مجمل القضايا المتعلقة بالقوانين وحقوق الإنسان، منوها إلى أن الحكومة الاردنية تعي تماما ما تضمه النقابة من خبراء في مجال القضاء.

وقال نائب نقيب المحامين سمير خرفان إن النقابة لا تألو جهدا في دعم حقوق الإنسان من خلال لجنة الحريات فيها.

وأكد خرفان ان المؤتمر يأتي لتسليط الضوء على واقع الحريات العامة التي لها مساس بالإنسان الأردني، مشيرا إلى أن النقابة تعمل باستمرار لتعزيز دور الحريات من منطلق تكافؤ الفرص وضمان الحقوق الأساسية للإنسان.

بدوره قال مقرر لجنة الحريات في نقابة المحامين بسام فريحات إن حقوق الإنسان ليست ترفا يمكن الاستغناء عنه ولا هي زينة للتجمل ولا اسما يضاف لمؤسسات غير فاعلة ولا طعما لإصطياد الممولين.

وفي الجلسة الأولى التي حملت عنوان «الحريات في الاردن بين النظرية والتطبيق» وترأستها المحامية تغريد الدغمي، تحدث قاضي محكمة استئناف عمان محمد الطراونة في ورقة حول «الحريات العامة وفقا للمعايير الدستورية والدولية» حيث قدم شرحا عن المعايير الدولية في مجال حقوق الإنسان والعدالة الجنائية .

وتحدث رئيس لجنة الحريات في حزب جبهة العمل الاسلامي المحامي زهير أبو الراغب حول واقع الحريات في الاردن، مؤكدا أن الدستور الاردني ينص في مواده من ٥ إلى ٢٣ على طائفة من الحقوق المدنية والسياسية للمواطنين تعزز ذلك بسلسلة من التشريعات التي تنظم ممارسة الك الحقوق وواجبات الدولة للتمتع بها.

وفي الجلسة الثانية التي حملت عنوان «تعزيز وحماية الحريات في الأردن» والذي رأسها المحامي صدام أبو عزام، تحدث مدير مركز هوية للتنمية البشرية محمد الحسيني حول «دور مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز الحريات العامة» متناولات توصيف المجتمع المدني ومؤسساته العاملة.

وتحدث عضو مجلس نقابة المحامين سميح خريس حول «دور النقابات المهنية في حماية الحريات العامة» متناولا دور النقابات المهنية وعلاقتها بالعناية بحقوق الاردنيين من خلال القضايا العربية والقومية، قضايا الحريات العامة والتي تندرج تحت الدفاع عن المعتقلين السياسيين وسجناء الرأي، تحريك المسيرات والمظاهرات للمطالبة بالحريات العامة ومقابلة الحكومات ومخاطبتها والإحتجاج لديها على اية ممارسات قمعية، ودعم مجلس النواب بتزويده بمذكرات خطية وقانونية لدراسة وسن قوانين الحريات العامة كقانون المطبوعات والنشر وقانون الأحزاب وقانوني محكمة امن الدولة والعدل العليا.

واختتم الدكتور علي الدباس بورقة تحمل عنوان «تجربة المركز الوطني لحقوق الإنسان..التحالف الوطني للحق في التجمع والتنظيم».

عثمان: لا انفراج في مشاكل التعداد السكاني

المصدر :جريدة الصباح الاثنين١٠ يناير٢٠١١
http://www.alsabaah.com/ArticleShow.aspx?ID=728

بغداد ـ الصباح
قال النائب عن ائتلاف الكتل الكردستانية محمود عثمان امس الاحد أن المشاكل المتعلقة بالتعداد العام للسكان التي ادت الى ارجائه لاتزال عالقة ، موضحاً ان اللجنة المكلفة بحل هذه المشاكل لم تعلن النتائج التي توصلت اليها برغم انتهاء المهلة المحددة لها.
ونقلت وكالة أصوات العراق عن عثمان قوله إن (اللجنة التي شكلت لحل مشاكل التعداد المتعلقة بكركوك ونينوى ومناطق اخرى ، لم تعقد حتى الآن اي اجتماع لتوضيح ما توصلت اليه)، مشيراً الى ان (اللجنة مكلفة بانجاز تقرير بشأن عملها الذي كان من المفترض أن ينتهي في ١٩ من الشهر الماضي .)
وأضاف أن (مشاكل التعداد لاتزال عالقة حتى الآن ، والموضوع باقٍ على حاله)، متابعاً (لا نعلم إن كان رئيس الوزراء نوري المالكي قد شكل مؤخرا لجنة لحل المشاكل العالقة بهذا الموضوع أم لا.)
وافادت مصادر مطلعة بتشكيل المالكي لجنة لتبحث مع حكومة كردستان اشكالات التعداد ، الذي كان من المقرر اجراؤه العام الماضي.

لجنة التعديلات الدستورية تقر نشر المصفوفة الخاصة بالتعديلات الدستورية

المصدر :جريدة الثورة اليمنية الأحد ، ٩ يناير ٢٠١١ م
http://www.althawranew.net/index.php?action=showNews&id=1185

الثورة نت../
أقرت اللجنة البرلمانية المكلفةبدراسة ومناقشة مشروع التعديلات الدستورية المقدمة من نواب الشعب في اجتماعها اليوم برئاسة نائب رئيس مجلس النواب حمير بن عبدالله بن حسين الاحمر نشر مصفوفة التعديلات الدستورية المقدمة من أعضاء المجلس فى الصحف .
وفى تصريح لوكالة الانباء اليمنية سبأ أشار حمير الاحمر الى أن نشر مصفوفة التعديلات يأتى من منطلق تعميم هذه التعديلات على الرأى العام وكافة المهتمين بالشأن الدستورى والقانونى للاطلاع على هذا المشروع والاستفادة من الاراء والملاحظات التى يمكن أن يستخلصوها من خلال أطلاعهم عليها.
واشار الى أن من لديه رأى أو ملاحظة بشأن أى مادة من المواد المطروحة للتعديل تقديم ذلك الى لجنة التعديلات الدستورية فى مجلس النواب فى اى وقت من الاوقات فى أطار الجدول الزمنى لعمل اللجنة .
مادة ١ الجمهورية اليمنية دولةعربية أسلامية مستقلة ذات سيادة. وهى وحدة لا تتجزأ ولا يجوز التنازل عن أى جزء منها. والشعب اليمنى جزء من الامة العربية والاسلامية المادة كما هى فى الاصل.
مادة ٢ الاسلام دين الدولة. واللغة العربية لغتها الرسمية.المادة كما هى فى الاصل.
مادة ٣الشريعة الاسلامية مصدر جميع التشريعات.المادة كما هى فى الاصل.
مادة ٤ الشعب مالك السلطة ومصدرها. ويمارسها بشكل مباشر عن طريق الاستفتاء والانتخابات العامة. كما يزاولها بطريقة غير مباشرة عن طريق الهيئات التشريعية والتنفيذية والقضائية وعن طريق المجالس المحلية المنتخبة. المادة كما هى فى الاصل.
مادة ٥ يقوم النظام السياسى للجمهورية على التعددية السياسية والحزبية وذلك بهدف تداول السلطة سلميا وينظم القانون الاحكام والاجراءات الخاصة بتكوين التنظيمات والاحزاب السياسية وممارسة النشاط السياسى ولا يجوز تسخير الوظيفة العامة أو المال العام لمصلحة خاصة بحزب أو تنظيم سياسى معين المادة كما هى فى الاصل.
مادة ٦ توكد الدولة العمل بميثاق الامم المتحدة والاعلان العالمى لحقوق الانسان وميثاق جامعة الدول العربية وقواعد القانون الدولى المعترف بها بصورة عامةالمادة كما هى فى الاصل.
الفصل الثانى النص كما هو فى الاصل الاسس الاقتصادية النص كما هو فى الاصل مادة ٧ يقوم الاقتصاد الوطنى على أساس حرية النشاط الاقتصادى بما يحقق مصلحة الفرد والمجتمع. وبما يعزز الاستقلال الوطنى وباعتماد المبادى التالية المادة كما هى فى الاصل.
أ العدالة الاجتماعية الاسلامية فى العلاقات الاقتصادية الهادفة الى تنمية الانتاج وتطويره وتحقيق التكافل والتوازن الاجتماعى وتكافو الفرص ورفع مستوى معيشة المجتمع. الفقرة كما هى فى الاصل.
ب التنافس المشروع بين القطاع العام والخاص والتعاونى والمختلط وتحقيق المعاملة المتساوية العادلة بين جميع القطاعات. الفقرة كما هى فى الاصل.
ج حماية واحترام الملكية الخاصة فلا تمس ألا للضرورة ولمصلحة عامة وبتعويض عادل وفقا للقانون. الفقرة كما هى فى الاصل.
مادة ٨ الثروات الطبيعية بجميع أنواعها ومصادر الطاقة الموجودة فى باطن الارض أو فوقها أو فى المياه الاقليمية أو

الامتداد القارى والمنطقة الاقتصادية الخالصة ملك للدولة. وهى التى تكفل استغلالها للمصلحة العامة.المادة كما هى فى الاصل.
مادة ٩ تقوم السياسية الاقتصادية للدولة على أساس التخطيط الاقتصادى العلمى. وبما يكفل الاستغلال الامثل لكافة الموارد وتنمية وتطوير قدرات كل القطاعات الاقتصادية فى شتى مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفى أطار الخطة العامة للدولة بما يخدم المصلحة العامة والاقتصاد الوطنى.المادة كما هى فى الاصل.
مادة ١. ترعى الدولة حرية التجارة والاستثمار وذلك بما يخدم الاقتصاد الوطنى. وتصدر التشريعات التى تكفل حماية المنتجين والمستهلكين وتوفير السلع الاساسية للمواطنين. ومنع الاحتكار وتشجيع رووس الاموال الخاصة على الاستثمار فى مختلف مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفقا للقانون. المادة كما هى فى الاصل.
مادة ١١ ينظم القانون العملة الرسمية للدولة والنظام المالى والمصرفى ويحدد المقاييس والمكاييل والموازين. المادة كما هى فى الاصل.
مادة ١٢ يراعى فى فرض الضرائب والتكاليف العامة مصلحة المجتمع وتحقيق العدالة الاجتماعية بين المواطنين.المادة كما هى فى الاصل.
مادة ١٣ أ أنشاء الضرائب العامة وتعديلها والغاوها لا يكون ألا بقانون . ولا يعفى أحد من أدائها كلها أو بعضها ألا فى الاحوال المبينة فى القانون. ولا يجوز تكليف أحد بأداء غير ذلك من الضرائب والتكاليف العامة ألا بقانون. الفقرة أ كما هى فى الاصل ب أنشاء الرسوم وجبايتها وأوجه صرفها وتعديلها والاعفاء منها لا يكون ألا بقانون.
تعديلها كما يلى ب أنشاء الرسوم وجبايتها وأوجه صرفها وتعديلها والاعفاء منها لا يكون ألا بناء على قانون.
مادة ١٤ تشجع الدولة التعاون والادخار وتكفل وترعى وتشجع تكوين المنشات والنشاطات التعاونية بمختلف صورها. المادة كما هى فى الاصل.
مادة ١٥ يحدد القانون القواعد الاساسية لجباية الاموال العامة وأجراءات صرفها.المادة كما هى فى الاصل.
مادة ١٦ لا يجوز للسلطة التنفيذية عقد قروض أو كفالتها أو الارتباط بمشروع يترتب عليه أنفاق من خزانة الدولة فى سنة أو سنوات مقبلة ألا بموافقة مجلس النواب.
تعديل المادة ١٦ لا يجوز للسلطة التنفيذية عقد قروض أو كفالتها أو الارتباط بمشروع يترتب عليه أنفاق من خزانة الدولة فى سنة أو سنوات مقبلة ألا بموافقة مجلس الامة.
مادة ١٧ يحدد القانون منح المرتبات والمعاشات والتعويضات والاعانات والمكافات التى تتقرر على خزانة الدولة.المادة كما هى فى الاصل.
مادة ١٨ عقد الامتيازات المتعلقة باستغلال موارد الثروة الطبيعية والمرافق العامة لا يتم ألا بقانون. ويجوز أن يبين القانون الحالات محدودة الاهمية التى يتم منح الامتيازات بشأنها وفقا للقواعد والاجراءات التى يتضمنها. ويبين القانون أحوال وطرق التصرف مجانا فى العقارات المملوكة للدولة والتنازل عن أموالها المنقولة والقواعد والاجراءات المنظمة لذلك. كما ينظم القانون
كيفية منح الامتيازات للوحدات المحلية والتصرف مجانا فى الاموال العامة. المادة كما هى فى الاصل.
مادة ١٩ للاموال والممتلكات العامة حرمة . وعلى الدولة وجميع أفراد المجتمع صيانتها وحمايتها . وكل عبث بها أو عدوان عليها يعتبر تخريبا وعدوانا على المجتمع. ويعاقب كل من ينتهك حرمتها وفقا للقانون. المادة كما هى فى الاصل.
مادة جديدة يتولى الرقابة على الاموال والممتلكات والموارد العامة جهاز أعلى للرقابة والمحاسبة المالية مستقل رقابيا وماليا وأداريا . وعلى مجلس النواب والحكومة توفير الاعتمادات السنوية الكافية لقيامه بتلك الرقابة .ويبين القانون اختصاصاته وصلاحياته بما يكفل له أداء مهامه على الوجه الامثل.
مادة ٢. المصادرة العامة للاموال محظورة. ولا تجوز المصادرة الخاصة ألا بحكم قضائى. المادة كما هى فى الاصل.
مادة ٢١ تتولى الدولة تحصيل الزكاة وصرفها فى مصارفها الشرعية وفقا للقانون.المادة كما هى فى الاصل.
مادة ٢٢ للاوقاف حرمتها. وعلى القائمين عليها تحسين وتطوير مواردها وتصريفها بما يكفل تحقيق أهدافها ومقاصدها الشرعية. المادة كما هى فى الاصل.
مادة ٢٣حق الارث مكفول وفقا للشريعة الاسلامية ويصدر به قانون. المادة كما هى فى الاصل. الفصلاالثالث النص كما هو فى الاصل الاسس الاجتماعية والثقافية النص كما هو فى الاصل.
مادة ٢٤ تكفل الدولة تكافو الفرص لجميع المواطنين سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا . وتصدر القوانين لتحقيق ذلك.المادة كما هى فى الاصل .

مادة ٢٥ يقوم المجتمع اليمنى على أساس التضامن الاجتماعى القائم على العدل والحرية والمساواة وفقا للقانون.المادة كما هى فى الاصل.
مادة ٢٦ الاسرة أساس المجتمع . قوامها الدين والأخلاق وحب الوطن . يحافظ القانون على كيانها ويقوى أواصرها. المادة كما هى فى الاصل.
مادة ٢٧ تكفل الدولة حرية البحث العلمى والانجازات الادبية والفنية والثقافية المتفقة وروح وأهداف الدستور كما توفر الوسائل المحققة لذلك وتقدم الدولة كل مساعدة لتقدم العلوم والفنون.. كما تشجع الاختراعات العلمية والفنية والابداع الفنى وتحمى الدولة نتائجها. المادة كما هى فى الاصل.
مادة ٢٨ الخدمة العامة تكليف وشرف للقائمين بها. ويستهدف الموظفون القائمون بها فى أدائهم لاعمالهم المصلحة العامة وخدمة الشعب ويحدد القانون شروط الخدمة العامة وحقوق وواجبات القائمين بها. المادة كما هى فى الاصل.
مادة ٢٩ العمل حق وشرف وضرورة لتطور المجتمع . ولكل مواطن الحق فى ممارسة العمل الذى يختاره لنفسه فى حدود القانون . ولا يجوز فرض أى عمل جبرا على المواطنين ألا بمقتضى قانون ولاداء خدمة عامة وبمقابل أجر عادل. وينظم القانون العمل النقابى والمهنى والعلاقة بين العمال وأصحاب العمل.المادة كما هى فى الاصل.
مادة ٣٠تحمى الدولة الامومة والطفولة وترعى النشء والشباب.المادة كما هى فى الاصل.
مادة ٣١ النساء شقائق الرجال . ولهن من الحقوق وعليهن من الواجبات ما تكفله وتوجبه الشريعة وينص عليه القانون.
تعديل المادة ٣١ النساء شقائق الرجال . ولهن من الحقوق وعليهن من الواجبات ما تكفله وتوجبه الشريعة وينص عليه القانون وتعمل هيئات الدولة والمجتمع
على دعم المرأة وخاصة مشاركتها فى الهيئات التمثيلية بما يكفل أسهامها فى بناء المجتمع وتقدمه.
مادة ٣٢ التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية أركان أساسية لبناء المجتمع وتقدمه . يسهم المجتمع مع الدولة فى توفيرها. المادة كما هى فى الاصل.
مادة ٣٣ تكفل الدولة بالتضامن مع المجتمع تحمل الاعباء الناجمة عن الكوارث الطبيعية والمحن العامة. المادة كما هى فى الاصل.
مادة ٣٤ على الدولة وجميع أفراد المجتمع حماية وصيانة الاثار والمنشات التاريخية. وكل عبث بها أو عدوان عليها يعتبر تخريبا وعدوانا على المجتمع. ويعاقب كل من ينتهكها أو يبيعها وفقا للقانون.المادة كما هى فى الاصل.
مادة ٣٥ حماية البيئة مسئولية الدولة والمجتمع .وهى واجب دينى ووطنى على كل مواطن.المادة كما هى فى الاصل.
الفصل الرابع النص كما هو فى الاصل أسس الدفاع الوطنى النص كما هو فى
الاصل.
مادة ٣٦ الدولة هى التى تنشى القوات المسلحة والشرطة والامن وأية قوات أخرى.. وهى ملك الشعب كله .ومهمتها حماية الجمهورية وسلامة أراضيها وأمنها ولا يجوز لاى هيئة أو فرد أو جماعة أو تنظيم أو حزب سياسى أنشاء قوات أو تشكيلات عسكرية أو شبه عسكرية لاى غرض كان وتحت أى مسمى. ويبين القانون شروط الخدمة والترقية والتأديب فى القوات المسلحة والشرطة والامن. المادة كما هى فى الاصل.
مادة ٣٧ تنظم التعبئة العامة بقانون .ويعلنها رئيس الجمهورية بعد موافقة مجلس النواب.
تعديل المادة ٣٧تنظم التعبئة العامة بقانون. ويعلنها رئيس الجمهورية بعد موافقة مجلس الامة.
مادة ٣٨ ينشأ مجلس يسمى مجلس الدفاع الوطنى . ويتولى رئيس الجمهورية رئاسته ويختص بالنظر فى الشئون الخاصة بوسائل تأمين الجمهورية وسلامتها.ويبين القانون طريقة تكوينه ويحدد اختصاصاته ومهامه الاخرى. المادة كما هى فى الاصل.
مادة ٣٩ الشرطة هيئة مدنية نظامية . تودى واجبها لخدمة الشعب وتكفللمواطنين الطمأنينة والامن وتعمل على حفظ النظام والامن العام والاداب العامة. وتنفيذ ما تصدره اليها السلطة القضائية من أوامر. كما تتولى تنفيذ ما تفرضه عليها القوانين واللوائح من واجبات. وذلك كله على الوجه المبين فى القانون.
تعديل مادة ٣٩ تعدل بحيث تتكون من فقرتين أ و ب وعلى النحو التالى
أ نص المادة السابق كما هو.
ب يكون للوحدات الادارية شرطة محلية تتبع المجالس المحلية . ويبين القانون مهامها وصلاحياتها وتقسيماتها وحقوق وواجبات أفرادها.
مادة ٤. يحظر تسخير القوات المسلحة والامن والشرطة وأية قوات أخرى لصالح حزب أو فرد أو جماعة ويجب صيانتها عن كل صور التفرقة الحزبية والعنصرية والطائفية
والمناطقية والقبلية وذلك ضمانا لحيادها وقيامها بمهامها الوطنية على الوجه الامثل ويحظر الانتماء والنشاط الحزبى فيها

وفقا للقانون.المادة كما هى فى الاصل.
الباب الثانى النص كما هو فى الاصل حقوق وواجبات المواطنين الاساسيةالنص كما هو فى الاصل مادة ٤١ المواطنون جميعهم متساوون فى الحقوق والواجبات العامة .المادة كما هى فى الاصل.
مادة ٤٢ لكل مواطن حق الاسهام فى الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية . وتكفل الدولة حرية الفكر والاعراب عن الرأى بالقول والكتابة والتصوير فى حدود القانون .المادة كما هى فى الاصل.
مادة ٤٣ للمواطن حق الانتخاب والترشيح وأبداء الرأى فى الاستفتاء. وينظم القانون الاحكام المتعلقة بممارسة هذا الحق.المادة كما هى فى الاصل.
مادة ٤٤ ينظم القانون الجنسية اليمنية. ولا يجوز أسقاطها عن يمنى أطلاقا . ولا يجوز سحبها ممن اكتسبها ألا وفقا للقانون.المادة كما هى فى الاصل.
مادة ٤٥ لا يجوز تسليم أى مواطن يمنى الى سلطة أجنبية. المادة كما هى فى الاصل.
مادة ٤٦ تسليم اللاجئين السياسيين محظور. المادة كما هى فى الاصل.
مادة ٤٧ المسوولية الجنائية شخصية ولا جريمة ولا عقوبة ألا بناء على نص شرعى أو قانونى. وكل متهم برىء حتى تثبت أدانته بحكم قضائى بات. ولا يجوز سن قانون يعاقب على أى أفعال بأثر رجعى لصدوره. المادة كما هى فى الاصل.
مادة ٤٨ أ تكفل الدولة للمواطنين حريتهم الشخصىة وتحافظ على كرامتهم وأمنهم . ويحدد القانون الحالات التى تقيد فيها حرية المواطن. ولا يجوز تقييد حرية أحد ألا بحكم من محكمة مختصة. الفقرة كما هى فى الاصل.
ب لا يجوز القبض على أى شخص أو تفتيشه أو حجزه ألا فى حالة التلبس أو بأمر توجبه ضرورة التحقيق وصيانة الامن يصدره القاضى أو النيابة العامة وفقا لاحكام القانون . كما لا يجوز مراقبة أى شخص أو التحرى عنه ألا وفقا للقانون. وكل أنسان تقيد حريته بأى قيد يجب أن تصان كرامته ويحظر التعذيب جسديا أو نفسيا أو معنويا. ويحظر القسر على الاعتراف أثناء التحقيقات. وللانسان الذى تقيد حريته الحق فى الامتناع عن الادلاء بأية أقوال ألا بحضور محاميه. ويحظر حبس أو حجز أى أنسان فى غير الاماكن الخاضعة لقانون تنظيم السجون . ويحرم التعذيب والمعاملة غير الانسانية عند القبض أو أثناء فترة الاحتجاز أو السجن. الفقرة كما هى فى الاصل.
ج كل من يقبض عليه بصفة موقتة بسبب الاشتباه فى ارتكابه جريمة يجب أن يقدم الى القضاء خلال أربع وعشرين ساعة من تاريخ القبض عليه على الاكثر وعلى القاضى أو النيابة العامة تبليغه بأسباب القبض واستجوابه وتمكينه من أبداء دفاعه واعتراضاته ويجب على الفور أصدار أمر مسبب باستمرار القبض أو الافراج عنه. وفى كل الاحوال لا يجوز للنيابة العامة الاستمرار فى الحجز لاكثر من سبعة أيام ألا بأمر قضائى. ويحدد القانون المدة القصوى للحبس الاحتياطى. الفقرة كما هى فى الاصل د عند القاء القبض على أى شخص لاى سبب يجب أن يخطر فورا
من يختاره المقبوض عليه كما يجب ذلك عند صدور كل أمر قضائى باستمرار الحجز. فأذا تعذر على المقبوض عليه الاختيار وجب أبلاغ أقاربه أو من يهمه الامر .
الفقرة كما هى فى الاصل ه يحدد القانون عقاب من يخالف أحكام أى فقرة من
فقرات هذه المادة. كما يحدد التعويض المناسب عن الاضرار التى قد تلحق بالشخص من جراء المخالفة. ويعتبر التعذيب الجسدى أو النفسى عند القبض أو الاحتجاز أو السجن جريمة لا تسقط بالتقادم ويعاقب عليها كل من يمارسها أو يأمر بها أو يشارك فيها. الفقرة كما هى فى الاصل
مادة ٤٩ حق الدفاع أصالة أو وكالة مكفول فى جميع مراحل التحقيق والدعوى وأمام جميع المحاكم وفقا لاحكام القانون. وتكفل الدولة العون القضائى لغير القادرين وفقا للقانون. المادة كما هى
فى الاصل.
مادة ٥٠ لا يجوز تنفيذ العقوبات بوسائل غير مشروعة وينظم ذلك القانون. المادة كما هى فى الاصل.
مادة ٥١يحق للمواطن أن يلجأ الى القضاء لحماية حقوقه ومصالحه المشروعة وله الحق فى تقديم الشكاوى والانتقادات والمقترحات الى أجهزة الدولة وموسساتها بصورة مباشرة أو غير مباشرة. المادة كما هى فى الاصل.
مادة ٥٢ للمساكن ودور العبادة ودور العلم حرمة ولا يجوز مراقبتها أو تفتيشها ألا فى الحالات التى يبينها القانون.المادة كما هى فى الاصل.
مادة ٥٣حرية وسرية المواصلات البريدية والهاتفية والبرقية وكافة وسائل الاتصال مكفولة ولا يجوز مراقبتها أو تفتيشها أو أفشاء سريتها أو تأخيرها أو مصادرتها ألا فى الحالات التى يبينها القانون وبأمر قضائى. المادة كما هى فى الاصل.
مادة ٥٤ التعليم حق للمواطنين جميعا تكفله الدولة وفقا للقانون بأنشاء مختلف المدارس والموسسات الثقافية والتربوية.

والتعليم فى المرحلة الاساسية الزامى .وتعمل الدولة على محو الامية وتهتم بالتوسع فى التعليم الفنى والمهنى. كما تهتم الدولة بصورة خاصة برعاية النشء وتحميه من الانحراف وتوفر له التربية الدينية والعقلية والبدنية وتهيى له الظروف المناسبة لتنمية ملكاته فى جميع
المجالات.المادة كما هى فى الاصل.
مادة ٥٥ الرعاية الصحية حق لجميع المواطنين. وتكفل الدولة هذا الحق بأنشاء مختلف المستشفيات والموسسات الصحية والتوسع فيها. وينظم القانون مهنة الطب والتوسع فى الخدمات الصحية المجانية ونشر الوعى الصحى بين المواطنين.
المادة كما هى فى الاصل.
مادة ٥٦ تكفل الدولة توفير الضمانات الاجتماعية للمواطنين كافة فى حالات المرض أو العجز أو البطالة أو الشيخوخة أو فقدان العائل. كما تكفل ذلك بصفة خاصة لاسر الشهداء وفقا للقانون .المادة كما هى فى الاصل.
مادة ٥٧ حرية التنقل من مكان الى اخر فى الاراضى اليمنية مكفولة لكل مواطن. ولا يجوز تقييدها ألا فى الحالات التى يبينها القانون لمقتضيات أمن وسلامة المواطنين وحرية الدخول الى الجمهورية والخروج منها ينظمها القانون. ولا يجوز أبعاد أى مواطن عن الاراضى اليمنية أو منعه من العودة اليها .المادة كما هى فى الاصل.
مادة ٥٨ للمواطنين فى عموم الجمهورية بما لا يتعارض مع نصوص الدستور الحق فى تنظيم أنفسهم سياسيا ومهنيا ونقابيا. والحق فى تكوين المنظمات العلمية والثقافية والاجتماعية والاتحادات الوطنية بما يخدم أهداف الدستور. وتضمن الدولة هذا الحق.. كما تتخذ جميع الوسائل الضرورية التى تمكن المواطنين من ممارسته .وتضمن كافة الحريات للموسسات والمنظمات السياسية والنقابية والثقافية والعلمية والاجتماعية.المادة كما هى فى الاصل.

شبّه الوضع الحالي في تركيا بحال إيران قبل الثورة الاسلامية

ليبرمان يسعى إلى التضييق على منظمات حقوق الإنسان

المصدر :جريدة المستقبل - الجمعة ٧ كانون الثاني ٢٠١١ - العدد ٢٢٥٧
http://www.almustaqbal.com/stories.aspx?StoryID=447752

يسعى وزير الخارجية الاسرائيلي افيغدور ليبرمان إلى إلغاء امتيازات يمنحها القانون لمنظمات حقوق الإنسان وذلك في موازاة إقرار الكنيست تشكيل لجنة تحقيق في مصادر تمويل هذه المنظمات التي يعتبرها اليمين معادية لإسرائيل بسبب كشفها لانتهاكات يرتكبها الجيش ضد الفلسطينيين.

وذكرت صحيفة "يديعوت أحرونوت" امس أن ليبرمان، وهو زعيم حزب "اسرائيل بيتنا" القومي المتشدد، يطالب بإلغاء الامتيازات للمنظمات الحقوقية بادعاء أنها "جمعيات معادية لإسرائيل وتنشط ضد الدولة".

ومن هذه المنظمات "بتسيلم" و"عدالة" و"أطباء لحقوق الإنسان" و"جمعية حقوق المواطن" و"ييش دين" التي تراقب الاستيطان، و"لا للحواجز" العسكرية في الضفة الغربية.

وبعث ليبرمان برسائل رسمية إلى كل من وزير المالية يوفال شطاينيتس ووزير التربية والتعليم غدعون ساعر ووزير العلوم دانيال هيرشكوفيتش طلب منهم فيها التدقيق بشكل فوري في ما إذا كانت وزاراتهم تدعم المنظمات الحقوقية وتمنحها امتيازات. وأشار ليبرمان في رسالته إلى وزير المالية إلى الإعفاء من الضرائب التي يتم منحها للمنظمات بموجب القانون، وذكر بشكل خاص منظمة "أطباء لحقوق الإنسان" التي ادعى أنها تعمل من أجل تشويه سمعة ضباط الجيش الإسرائيلي وتساعد في تقديم دعاوى ضد إسرائيل بتهمة ارتكاب جرائم حرب. وأضاف ليبرمان أن "منظمات إسرائيلية عديدة تستغل خطاب حقوق الإنسان وتشكل رأس الحربة في الدعاية المعادية لإسرائيل في العالم". وتابع أن "تدقيقا تم إجراؤه.. أظهر أن قسما من المنظمات تتمتع بصورة تنطوي على تناقض بالحصول على تبرعات معفية من الضرائب بموجب قانون ضريبة الدخل الذي يمنح إعفاءات للمؤسسات التي تعمل من دون هدف الربح".

وطلب ليبرمان "التدقيق في أية منظمات أخرى تتمتع فيه بمثل هذه التبرعات في الوقت الذي يعملون فيه على تقويض مكانة إسرائيل في العالم، وأن تعمل على وقف منح هذه الامتيازات". وفي رسالته إلى وزير التربية والتعليم طلب ليبرمان وقف برامج "الشراكة بين المجتمع والأكاديميا" في الجامعات بادعاء أن "هذه البرامج توجه الطلاب إلى التطوع في منظمات ذات علاقة سياسية معادية لإسرائيل بشكل واضح مثل بتسيلم واللجنة الشعبية ضد التعذيب ومساواة وعدالة ولا للحواجز وييش دين". وأضاف أن "هذه البرامج تشجع محاضرين على تقديم دورات تدمج تعليما نظريا مع نشاط في هذه المنظمات". وتابع ليبرمان أن بين أنشطة منظمات حقوق الإنسان دفع فكرة حق العودة للاجئين الفلسطينيين وتشويه سمعة ضباط الجيش الإسرائيلي في البلاد والعالم.

كذلك طلب ليبرمان منع تنفيذ "الخدمة الوطنية" في منظمات حقوقية مثل "اللجنة الشعبية ضد التعذيب" وفرع منظمة العفو الدولية (أمنستي) في إسرائيل و"أطباء لحقوق الإنسان".

وكانت الهيئة العامة للكنيست صدقت أول من أمس على اقتراح عضو الكنيست فاينا كيرشنباوم من حزب "إسرائيل بيتنا" بتشكيل لجنة تحقيق برلمانية في مصادر تمويل المنظمات الحقوقية الإسرائيلية.

وهاجم عضو الكنيست دوف حنين من الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة تشكيل اللجنة وقال خلال النقاش في الهيئة العامة للبرلمان إن "هذا الاقتراح عبارة عن محكمة عسكرية ستقوم بالتحقيق وكم أفواه أصحاب الضمير في المجتمع الإسرائيلي، الذين يعملون ليل نهار ليخلصوا البلاد من وصمة عار الاحتلال". وأضاف"أنتم تجلسون في حضن الفاشية. ما تقومون به اليوم هو إعادة عجلة التاريخ إلى الأيام المظلمة من تاريخ البشرية، وحتى اليوم تحدثنا عن انحدار نحو الفاشية لكن اليوم نتحدث عن سقوط حر في هاوية الفاشية".

وعقبت منظمة "بتسيلم" على قرار الكنيست وقالت في بيان "نحن نعتز بعملنا من أجل الحفاظ على حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة، التي تتم وفقا للقانون وبشفافية تامة، والملاحقة ومحاولة تكميم الأفواه لن توقفنا". وأضاف البيان أن "الادعاء بأن لجنة تحقيق تفتقر الصلاحيات، تقوم الكنيست بتعيينها، ستكون قادرة على كشف معلومات غير معلومة لمسجل الجمعيات هو أمر مدحوض".

وشددت على أن "الهدف من التحقيق ليس كشف الحقائق فهي معروفة، ومن هنا يتضح أن الدافع إلى إقامة اللجنة ليس زيادة الشفافية بل الرغبة بالمس في عمل منظمات حقوق الإنسان بواسطة الإساءة والتحريض".

الى ذلك شبه ليبرمان الوضع الحالي في تركيا بحال ايران قبل الثورة الاسلامية، مشيرا الى ان الدولة العبرية لن تكون "مكسر عصا" للاتراك.

واتهم ليبرمان، في مقال نشرته صحيفة "جيروزاليم بوست" الناطقة بالانكليزية، تركيا بقيادة رئيس الوزراء رجب طيب اردوغان الذي ينبثق حزبه عن التيار الاسلامي، بالتحريض على اسرائيل، محملا اياها مسؤولية توتر العلاقات بين الدولتين. وقال الوزير "الوضع الحالي في تركيا يذكرني بحال ايران قبل الثورة الاسلامية".

وتأزمت العلاقات بين اسرائيل وتركيا الى درجة كبيرة بعد قيام فريق كوماندوس تابع للبحرية الاسرائيلية بقتل تسعة أتراك خلال هجوم على سفينة المساعدات الانسانية التركية "مافي مرمرة" التي كانت في طريقها لفك الحصار المفروض على قطاع غزة ضمن اسطول مساعدات في ايار (مايو) الماضي.

الا ان ليبرمان، قال ان التوتر في العلاقة بدأ قبل هذه الحادثه. وكتب في مقالته ان "اصل الأزمة الحالية يمكن ارجاعه الى كانون الثاني (يناير) ٢٠٠٩ عندما هاجم رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان الرئيس الاسرائيلي شمعون بيريس في المنتدى الاقتصادي العالمي (دافوس) وأذله"، مؤكدا ان هذا "الغضب لم يكن مرتجلا او رد فعل طبيعي بل جزء من خطة مدروسة بعناية".

وقال ليبرمان ان اسرائيل لا ترغب في تدهور العلاقات مع انقرة، متهما "السياسيين الأتراك باستغلال اسرائيل من اجل اهداف سياسية داخلية".

كما اشار ليبرمان الى تصريح ادلى به اردوغان خلال زيارة الى لبنان اتهم فيه اسرائيل بقتل النساء والأطفال، وانتقد ايضا المسلسل التلفزيوني التركي "وادي الذئاب" الذي يحتوي حسب قوله على "افتراءات معادية للسامية".

وتعهد بعدم قيام اسرائيل بالاعتذار لتركيا عن الهجوم على اسطول المساعدات، منتقدا صمت انقرة حيال الترحيب "المروع" للسفينة التركية لدى عودتها الشهر الماضي من قبل جماهير هتفت "الموت لاسرائيل".

وقال ليبرمان "ان عدم الادانة لهذه المشاهد الفظيعة يجعل من الصعب علينا ان نتحلى بضبط النفس. لن نكون مكسر عصا وسنرد كأي امة ذات سيادة على هذه الاهانات".

قراءة في قانون:

تعديلات الرعاية السكنية تكرّس التمييز ضد المرأة

المصدر: جريدة القبس الثلاثاء١١ يناير ٢٠١١
http://www.alqabas.com.kw/Article.aspx?id=٦٦٦٠٣٨&searchText&الانسان٢٠%حقوق=date=١١٠١٢٠١١

د. بدرية عبدالله العوضي

من أشهر ما يذكر في هذا المقام كتاب الخليفة عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - الى ابي موسى الاشعري - رضي الله عنه - في امر القضاء، حيث قال في كتابه: «أما بعد، فإن القضاء فريضة محكمة، وسنة متبعة، فافهم اذا أدلي اليك، فإنه لا ينفع تكلم بحق لا نفاذ له». هذه المقولة عن امير المؤمنين رضي الله عنه تعبر بصدق اهمية تفعيل القوانين، لكي تحظى باحترام من الحكام والمحكومين، ولضمان تمكين الانسان من حقوقه كانسان في المجتمع.

تذكرت هذه المقولة العادلة في توصيف عدم جدوى اي قانون لا يمكن تفعيله في الدولة، لانها تنطبق وللاسف على التعديلات التي اقرها مجلس الامة بأغلبية ٤٦ نائبا ووزيرا في جلسة ٢٩ ديسمبر ٢٠١٠، على القانون رقم ٤٧ بشأن الرعاية السكنية لسنة ١٩٩٣، حيث تتضمن هذه التعديلات اضافة فقرة اخيرة على المادة ١٥ من القانون المشار اليه اعلاه، اضافة الى خمس مواد جديدة بأرقام ٢٨ مكررا (أ)، ٢٨ مكررا (ب)، ٢٨ مكررا (ج)، والمادة ٣٣ مكررا كلها التي وافق عليها مجلس الامة بتاريخ ٢٢ ديسمبر ٢٠١٠، ويكمن عدم التفعيل في القيود القانونية التي تعتريها كما سنرى عند شرح بعض هذه التعديلات فيما بعد، والتي تحول دون نفاذها على أسس من العدالة والمساواة، مقارنة بحقوق الرجل المقررة في قانون الرعاية السكنية لسنة ١٩٩٣.

وفي حين يرى بعض النواب ان هذه التعديلات تعد انصافا للمرأة، وانها تمثل ثمرة تعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، وكذلك اشادت الاخوات النائبات الاربع بهذه التعديلات باعتبارها انجازا تاريخيا لحقوق المرأة الاسكانية، ومع تقديرنا وتفهمنا لهذه الاشادة ومبرراتها، الا ان هذه التعديلات الجزئية على قانون الرعاية السكنية لسنة ١٩٩٣ ليس غرضها تمكين المرأة الفعلي من حقوقها كمواطنة، وانما اعتراف رسمي ونيابي في احقيتها بالرعاية السكانية بشرط الخضوع للقيود التمييزية التي تنتهك مبدأ المساواة القانونية، وفقا للدستور والمواثيق الدولية.

من الضروري في هذا الصدد، تذكير النواب الافاضل والحكومة بالمفهوم الدولي للمساواة في الحقوق والواجبات، كما اقرتها دولة الكويت بموجب تصديقها عام ١٩٩٤ على الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة لسنة ١٩٧٩ التي تحدد مفهوم التمييز ضد المرأة بأنه: «يعني اي تفرقة أو استبعاد أو تقييد يتم على اساس الجنس، ويكون من آثاره او اغراضه توهين او احباط الاعتراف للمرأة بحقوق الانسان والحريات الاساسية في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية، أو في اي ميدان آخر، او توهين او احباط تمتعها بهذه الحقوق أو ممارستها لها، بصرف النظر عن حالتها الزوجية وعلى اساس المساواة بينها وبين الرجل.

اضافة الى هذا التعريف الشامل لمفهوم المساواة، تلزم المادة الثانية فقرة (أ) من الاتفاقية الدول الاطراف، ومنها دولة الكويت تفعيل هذا المفهوم، بأن: «تشجب جميع اشكال التمييز ضد المرأة، وتتفق على ان تنتهج بكل الوسائل المناسبة ومن دون ابطاء، سياسة تستهدف القضاء على التمييز ضد المرأة، وتحقيقاً لذلك تتعهد بالقيام بما يلي: أ_ ادماج مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة في دساتيرها الوطنية أو تشريعاتها المناسبة الأخرى، إذا لم يكن هذا المبدأ قد أدمج فيها حتى الآن، وكفالة التحقيق العملي لهذا المبدأ من خلال التشريع وغيره من الوسائل المناسبة».

نتساءل هل يمكن القول إن التعديلات التاريخية والمبهمة على قانون بشأن الرعاية السكنية، كما يحلو لبعض النواب ان يصفها رغم تغليفها بالشروط المجحفة تساهم في القضاء على التمييز ضد المرأة الكويتية بالنسبة إلى حقها في الحصول

على الرعاية السكنية على قدم المساواة مع الرجل، وهل القيود الواردة في هذا القانون من شأنها تحقيق المساواة من الناحية الفعلية بينها وبين الرجل في هذا الصدد، كما تطالب ذلك الفقرة السابقة من الاتفاقية الدولية التي تعرف اختصاراً باتفاقية «سيداو».

هل يجوز للنواب رجالاً ونساء، والوزراء الإشادة بهذه التعديلات والموافقة عليها رغم علمهم ان معاناة المرأة الكويتية ستكون أكبر في تفعيل هذا الحق، بسبب القيود والشروط التعجيزية الواجب أن تتحقق في المرأة المستحقة للرعاية السكنية، نذكر منها على سبيل المثال، المادة ٢٨ مكرر «أ» التي تنص على ما يلي: يتولى بنك التسليف والادخار وفقاً للشروط التي يحددها المرسوم المشار إليه في المادة ٢٨ مكرر «ب» من هذا القانون توفير سكن ملائم بقيمة إيجارية منخفضة إلى كل من الفئات التالية:

١ ـ المرأة الكويتية المتزوجة من غير كويتي ولها أولاد.

٢ ـ المرأة الكويتية المتزوجة من غير كويتي مقيم في الكويت وليس لها أولاد بشرط ان يكون قد انقضى على زواجها خمس سنوات.

٣ ـ المرأة الكويتية المطلقة طلاقا بائنا والمرأة الكويتية الارملة وليس لأي منهن اولاد والمرأة الكويتية غير المتزوجة إذا بلغت أي منهن الأربعين سنة وبشرط أن يكون عدد من يوفر لهن السكن الملائم في السكن الواحد وفقاً لهذا البند امرأتين من ذوات القربى حتى الدرجة الثالثة.

يتضح من المادة المضافة ٢٨ مكرر «ب» ان هناك شروطا وقواعد وإجراءات أخرى سوف تحدد بمرسوم يصدر بناء على اقتراح الوزير خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بالمادتين السابقتين وبهذه المادة شروط وقواعد وإجراءات منح هذه القروض وشروط منح السكن الملائم بقيمةإيجارية منخفضة والبيانات والمستندات الواجب تقديمها لتسجيل الطلبات.

وعلى بنك التسليف والادخار أن يوافي من تقدم بطلب الحصول على القرض أو على السكن بقيمة إيجارية منخفضة بقراره كتابة بقبول الطلب أو رفضه وأسباب الرفض خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تقديم الطلب واستيفاء جميع متطلباته.

وتنص المادة ٣٣ مكرر، على تشكيل لجنة للفصل في المنازعات المتعلقة بالرعاية السكنية يصدر بتشكيلها قرار من مجلس الوزراء لمدة ثلاث سنوات برئاسة مستشار من محكمة الاستئناف ينتدبه المجلس الأعلى، ويجب عرض المنازعة أولاً على اللجنة لتسوية النزاع قبل اللجوء إلى القضاء، وإذا لم توفق اللجنة في تسوية النزاع خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تقديم الدعوى جاز لصاحب الشأن اللجوء للقضاء ويكون قرار اللجنة نهائياً واجب النفاذ ما لم تأمرالجهة المختصة بوقف تنفيذه.

نتساءل كيف يكون قرار اللجنة بقبول أو رفض طلب المرأة الكويتية بتفعيل حقها الدستوري والقانوني في الرعاية السكنية نهائياً وواجب النفاذ، ومع ذلك يفتح الباب أمام اللجوء إلى القضاء لإلغاء قرار اللجنة إذا لم توفق اللجنة في تسوية النزاع خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تقديم الطلب، لمصلحة من هذا التعقيد وهل يطبق هذا الإجراء على الرجل عند التقدم بطلب تفعيل حقه في الرعاية السكنية. وهل المساواة في الحقوق والواجبات بين المواطنين رجالاً ونساء لا تنطبق في حالة الرعاية السكنية!!

نذكر النواب رجالاً ونساء ان تحقيق العدل والمساواة في التمتع بحقوق المواطنة يجب ان تكون الأساس عند ممارسة الحقوق السياسية، ولن يتحقق ذلك في المستقبل القريب طالما ان التشريعات الوطنية حتى بعد تحقيق الحقوق السياسية للمرأة لا تزال تكرس التمييز ضد المرأة بدلاً من إلغاء الممارسات الفعلية التي تحول دون تمكين المرأة من حقوق المواطنة، وتصبح كلمة الفاروق عمر بن الخطاب رضي الله عنه في محلها تجسد الواقع العملي الذي يحكم حق المرأة الكويتية في قانون الرعاية السكنية المعدل، وعليه «فإنه لا ينفع تكلم بحق لا نفاذ له».

حقوق الانسان في ظل الاسلام

المصدر :جريدة الاهرام السبت ٨يناير ٢٠١٠
http://www.ahram.org.eg/٢١٩/٥٧٢٨٠/١٠/٠٨/٠١/٢٠١١/٤٠٦.aspx

المستشار/ توفيق علي وهبة

التربية الاسلامية تشمل علاقة العبد بربه وعلاقته بنفسه وعلاقته بغيره من الناس. كما تشمل علاقته بكل المخلوقات بل وبالكون بأجمعه. ومباديء حقوق الانسان تندرج ضمن هذه العلاقات المتعددة .

وقد كفل الاسلام تلك الحقوق وحدد معالمها من قبل أن يولد الفرد وبعد ميلاده وخلال مسيرته في الحياة ـ وهي خاصة بكل انسان دون النظر الي لونه أو جنسه او عرقه أو وضعه الاجتماعي أو مركزه الوظيفي ـ فالجميع أمام الله سواء لقوله صلي الله عليه وسلم:

(يا أيها الناس ألا أن ربكم واحد وإن اباكم واحد ألا لافضل لعربي علي أعجمي ولا لعجمي علي عربي ولا لأحمر علي أسود ولا لأسود علي أحمر الا بالتقوي. الحديث) مسند أحمد رقم(٢٢٩٧٨).

فالدين الاسلامي هو الأصل في تقرير مباديء حقوق الإنسان وأن ما أعلنته الأمم المتحدة في الإعلان العالمي الصادر عام١٩٤٨ وفيما تلاه من اتفاقيات ومواثيق دولية من حقوق وحريات إلا نذر يسير مما قرره الإسلام، فقد سبق الإسلام العالم كله في هذا المجال بمئات السنين. وأصبحت الشريعة الاسلامية هي المصدر الرئيسي لحقوق الإنسان في كل زمان ومكان.

والأصل في خطة الاسلام في تقرير هذه الحقوق أنها عامة تخص كل إنسان علي وجه الأرض بحكم إنسانيته دون النظر إلي دينه أو معتقده أو جنسه أو لونه، فلا يجوز تقييدها أو التنازل عنها، بشرط ألا يؤدي ذلك إلي الاعتداء علي حق الغير.(يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منهما رجالا كثيرا ونساء واتقوا الله الذي تساءلون به والارحام ان الله كان عليكم رقيبا)(النساء/١)

ولم يقصر الاسلام تلك الحقوق علي المسلمين فقط، بل تمتد لتشمل غير المسلمين في المجتمع الاسلامي وفي خارج ديار المسلمين.

فقد أباح الاسلام لغير المسلمين أن يعيشوا في كنف الدولة الاسلامية وأباح لهم ما يبيعه دينهم من طعام أو لباس أو غيره وأوصي بحسن معاملتهم وعدم التعدي عليهم، وترك حرية العبادة لهم، والمحافظة علي دور العبادة الخاصة بهم وعدم الاعتداء عليها، وقد حفظ لنا التاريخ الاسلامي وقائع كثيرة تقنن وتشرع لهذه الحقوق منها:

أن الفاتحين المسلمين حافظوا علي دور العبادة اليهودية والنصرانية في فلسطين ومصر والشام.

وأن عمر بن الخطاب رضي الله عنه رفض الصلاة في كنيسة القيامة في القدس خوفا من أن يأتي بعده من يتعلل بصلاته فيها ويتعدي عليها أو يغتصبها لأي سبب من الأسباب.

ولم يجبر الفاتحون أهل البلاد المفتوحة علي دخول الاسلام بل تركوا لهم حرية الاعتقاد(فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر)(الكهف/٢٩)

قال تعالي:(يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثي وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم إن الله عليم خبير)(الحجرات/١٩)

وأمر بحسن معاملتهم فقال تعالي:

(لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تبروهم وتقسطوا إليهم إن الله يحب المقسطين)(الممتحنة/٨)

وأحل للمسلمين طعام أهل الكتاب والزواج من نسائهم قال تعالي:(اليوم أحل لكم الطيبات وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم وطعامكم حل لهم والمحصنات من المؤمنات والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم إذا آتيتموهم أجورهن

محصنين غير مسافحين ولا متخذي أخدان)(المائدة/٥)
وأوصي صلي الله عليه وعلي آله وسلم قواده بوصايا مهمة بعدم التعدي علي المدنيين وغير المقاتلين ونهاهم التخريب.
فقد كتب أبوبكر الصديق إلي خالد بن الوليد رضي الله عنهما: أعلم ان عليك عيونا من الله ترعاك، فإذا لقيت لعدو فاحرص علي الموت توهب لك السلامة، ولا تغسل الشهداء من دمائهم فإن دم الشهيد يكون نورا له يوم القيامة.
ولعمر بن الخطاب رضي الله عنه وصية
ومن وصايا رسول الله صلي الله عليه وعلي آله وسلم ووصايا لخلفاؤه الراشدين رضي الله عنهم نستنبط قواعد معاملة المدنيين وغير المحاربين فيما يلي:
١ ـ لا يباح قتل من لا يقاتل ومن لا يشترك في الحرب وقصرها علي الميدان لا يتجاوزه ولا يعتدي علي الحرية الدينية:
٢ ـ لا يحل قتل رجال الدين الذين ينقطعون للعبادة في أماكن عبادتهم أما الذين يشتركون في الحرب فيحل قتلهم.
٣ ـ منع قتل الصبيان والنساء والعجائز فقد بلغ النبي صلي الله عليه وعلي آله وسلم أن جنده قتلوا بعض الصبية فجمعهم صلي الله عليه وعلي آله وسلم وخطبهم قائلا: ما بال أقوام تجاوز بهم القتل حتي قتلوا الذرية. لا تقتلوا الذرية.. ألا لا تقتلوا الذرية.. ألا لا تقتلوا الذرية. أما الشيوخ الذين يحاربون أو يساعدون المحاربين بآرائهم فيحل قتالهم.
٤ ـ لا يجوز قتل العمال بشرط ألا يشتركوا في الحرب أو يخططوا لها، وأن ينحصر عملهم في أعمالهم.
٥ ـ لا يباح التخريب إذا لم تكن هناك ضرورة حربية أما إذا كانت هناك ضرورة حربية كأن يتخذ العدو من البناء حصونا للاختباء فيها فيصح تخريبها.
تلك هي تعاليم الاسلام في معاملة المدنيين وغير المحاربين.
أما بالنسبة لمعاملة الأسري فقد جعل الاسلام لهم حقوقا من حيث إطعامهم ورعايتهم
قال تعالي:
(ويطعمون الطعام علي حبه مسكينا ويتيما وأسيرا(٨) إنما نطعمكم لوجه الله لا نريد منكم جزاء ولا شكورا)(الانسان/٩)
فالإسلام يعاملهم معاملة إنسانية فهو يحتجزهم إلي أن تنتهي الحرب حتي لا يقاتلوا في صفوف الاعداء وبعدها إما أن يمن عليهم بالعفو أو يأخذ منهم الفدية.
فالإسلام يدعو إلي المحافظة علي كرامة الإنسان وعدم أهانته أو إذلاله وإهدار آدميته سواء أكان هذا الانسان مسلما أو غير مسلم، ولم يفرق الاسلام بين معاملة الناس بشكل عام دون تفريق.

كاريكاتير

المصدر: جريدة الجزيرة
الخميس٢ صفر ١٤٣٢ هـ - ٦ يناير ٢٠١١م

http://www.al-jazirah.com/٢٠١١٠١٠٦/cartoon.htm?pic=haged.jpg&nam=هاجد&sms=٦٥٦٧

المصدر: جريدة الرياض
الجمعة٣ صفر ١٤٣٢ هـ - ٧ يناير ٢٠١١م

http://www.alriyadh.com/article٠٧/٠١/٢٠١١/.html٥٩٢٤٢٢

المصدر: جريدة الوطن
الجمعة٣ صفر ١٤٣٢ هـ - ٧ يناير ٢٠١١م

http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.asp١٣٠٨x?CaricaturesID=

المصدر: جريدة الوطن
السبت ٤ صفر ١٤٣٢ هـ - ٨ يناير ٢٠١١م

http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=١٣١٨

المصدر: جريدة الجزيرة
الاثنين ٦ صفر ١٤٣٢ هـ - ١٠ يناير ٢٠١١م

http://www.al-jazirah.com/٢٠١١٠١١٠/cartoon.htm?pic=slim.jpg&name=رشيد%٢٠السليم&sms=٦٦٨٩

المصدر: جريدة الرياض
الاثنين٦ صفر ١٤٣٢ هـ - ١٠ يناير ٢٠١١م

http://www.alriyadh.com/٢٠١١/٠١/١٠/article٥٩٣٣٢٠.html

المصدر: جريدة الجزيرة
الثلاثاء ٧صفر ١٤٣٢ هـ - ١١ يناير ٢٠١١م

http://www.al-jazirah.com/٢٠١١٠١١١/cartoon.htm?pic=madi.jpg&nsms=المـاضي&am=٦٥٦٩

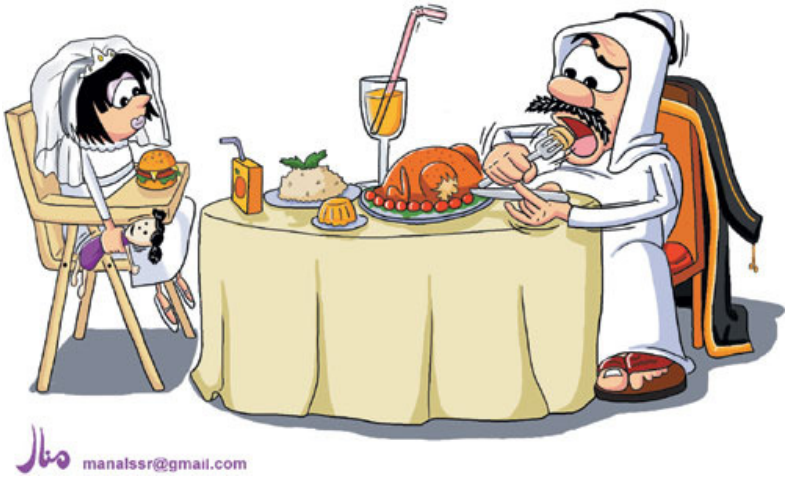

المصدر: جريدة الجزيرة
الثلاثاء ٧صفر ١٤٣٢ هـ - ١١ يناير ٢٠١١م

http://www.al-jazirah.com/٢٠١١٠١١١/cartoon.htm?pic=madi.jpg&nsms=٦٥٦٩&am=المـاضي

المصدر: جريدة الرياض
الثلاثاء ٧صفر ١٤٣٢ هـ - ١١ يناير ٢٠١١م

http://www.alriyadh.com/٢٠١١/٠١/١١/article٥٩٣٦١٩.html

المصدر: جريدة الحياة
الاربعاء٨صفر ١٤٣٢ هـ - ١٢ يناير ٢٠١١م

http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/٢٢٢٥٨٤

المصدر: جريدة الرياض
الاربعاء٨صفر ١٤٣٢ هـ - ١٢ يناير ٢٠١١م

http://www.alriyadh.com/٢٠١١/٠١/١٢/article٥٩٣٨٩٢.html